

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم

العلوم الاقتصادية تخصص: نقود، بنوك ومالية

تحركات سعر الصرف الحقيقي في ظل التحرير التجاري والتكامل المالي دراسة قياسية - حالة الجزائر -

تحت إشراف :
د/ شكوري سيدي محمد

من إعداد الطالب:
وايي ميلود

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ/د بن بوزيان محمد
مشرفا	المركز الجامعي مغنية	أستاذ محاضر	د/ شكوري سيدي محمد
ممتحنا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ/د بوثلجة عبد الناصر
ممتحنا	المركز الجامعي عين تيموشنت	أستاذ محاضر	د/ جديدن لحسن
ممتحنا	جامعة تلمسان	أستاذ محاضر	د/ بلدغم فتحي
ممتحنا	المركز الجامعي مغنية	أستاذ محاضر	د/ شيببي عبد الرحيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى روح أبي الطاهرة
ونسأل الله أن يسكنه فسيح جنانه
إلى أمي الغالية أطال الله في عمرها
إلى زوجتي وأبنائي: إيمان، نور الهدى ومُحَمَّد رياض
إلى إخوتي وأختي وكل العائلة.

كلمة شكر وتقدير

﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾

أولا وقبل كل شيء أحمد الله عزّ وجلّ على توفيقه لي في إنجاز هذا العمل حمدا يليق بجلاله وعظمته.

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى المشرف الأستاذ دكتور شكوري سيدي محمد علي ما أعطاه من نصح وتوجيه ومساعدة لإتمام هذا البحث ، كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذاي وقيادي الأستاذ الدكتور بن بوزيان محمد علي ما قدمه لنا من مساعدة ودعم ونصح وارشاد فجزاه الله خيرا.

وأشكر أعضاء لجنة المناقشة لتقويم ومناقشة هذه الرسالة، فاللهم أنفعهم وارفعهم بعلمهم.
كما أشكر كل من ساعدني وساهم في إنجاز هذه الرسالة من قريب أو بعيد.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

	إهداء
	شكر وتقدير
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
أ	المقدمة العامة:
الفصل الأول : مفاهيم، نظريات ونظم سعر الصرف	
1	مقدمة الفصل:
3	المبحث الأول: سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه
3	المطلب الأول : مفهوم سعر الصرف
4	المطلب الثاني: أهمية سعر الصرف
5	المطلب الثالث: أشكال سعر الصرف
5	الفرع الأول: سعر الصرف الاسمي
5	الفرع الثاني: سعر الصرف الحقيقي
6	الفرع الثالث: سعر الصرف الفعلي
10	المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في سعر الصرف
10	الفرع الأول: ميزان المدفوعات
11	الفرع الثاني: كمية النقود
12	الفرع الثالث: سعر الفائدة
12	الفرع الرابع: التضخم والكساد
14	الفرع الخامس: الدخل وسعر الصرف
14	الفرع السادس: السياسة النقدية
15	الفرع السابع: السياسة المالية
16	الفرع الثامن: المضاربة
17	المبحث الثاني: نظريات ومناهج سعر الصرف:
18	المطلب الأول: منهج المرونات Elasticities Approach
18	الفرع الأول: فرضيات منهج المرونات

19	الفرع الثاني: الصيغة الرياضية لمنهج المرونات
21	الفرع الثالث: الانتقادات الموجهة لمنهج المرونات :
21	المطلب الثاني: منهج الاستيعاب Absorption Approach
22	الفرع الأول: فرضيات منهج الاستيعاب:
23	الفرع الثالث: الانتقادات الموجهة لمنهج الاستيعاب
24	المطلب الثالث: المنهج النقدي Monetary approach
24	الفرع الأول: نظرية تعادل القوة الشرائية PPA:
28	الفرع الثاني: فرضيات المنهج النقدي لسعر الصرف
29	المطلب الرابع: نظرية تكافؤ أسعار الفائدة PTT
32	المطلب الخامس: نظرية أثر فيشر الدولية Fisher
33	المطلب السادس : منهج Mundell-Fleming
34	المبحث الثالث: أنظمة أسعار الصرف
35	المطلب الأول: أنظمة سعر الصرف الثابتة
35	الفرع الأول: مفهومها
36	الفرع الثاني: أنواع أنظمة سعر الصرف الثابتة
36	المطلب الثاني: الأنظمة الوسيطة
36	الفرع الأول: مفهومها
37	الفرع الثاني: أنواع الأنظمة الوسيطة
38	المطلب الثالث: أنظمة الصرف العائمة
38	الفرع الأول: مفهومها
38	الفرع الثاني: أنواع أنظمة سعر الصرف العائمة
39	المطلب الرابع: أنظمة الصرف في ظل الصدمات الاقتصادية
40	الفرع الأول: نموذج روبرت مانديل Mundell
45	الفرع الثاني: نموذج فلود وآخرين
46	المطلب الخامس: اختيار أنظمة أسعار الصرف
46	الفرع الأول: المناطق النقدية المثالية
51	المطلب السادس: إيجابيات وسلبيات أنظمة الصرف الرئيسية

51	الفرع الأول: إيجابيات وسلبيات نظام الصرف الثابت
52	الفرع الثاني: إيجابيات وسلبيات نظام الصرف العائم
54	المبحث الرابع: سياسات أسعار الصرف
54	المطلب الأول: أهداف سياسات أسعار الصرف
55	المطلب الثاني: سياسات الرقابة على أسعار الصرف
55	الفرع الأول: أهداف الرقابة على الصرف الأجنبي
56	الفرع الثاني: أشكال الرقابة على الصرف الأجنبي
58	المطلب الثالث: سياسة تخفيض سعر الصرف
59	الفرع الأول: أسباب تخفيض سعر الصرف
59	الفرع الثاني: شروط نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة
60	الفرع الثالث: أثر التخفيض على المتغيرات الاقتصادية
61	المطلب الرابع: سياسة رفع سعر الصرف
61	الفرع الأول: أسباب رفع قيمة العملة
62	الفرع الثاني: شروط نجاح سياسة رفع قيمة العملة
62	الفرع الثالث: آثار رفع قيمة العملة
64	خلاصة الفصل:
الفصل الثاني: التحرير التجاري والتكامل المالي	
66	مقدمة الفصل:
68	المبحث الأول: المفاهيم الأساسية للتجارة الخارجية
68	المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية وأهميتها
69	المطلب الثاني: نظريات التجارة الدولية
70	الفرع الأول: النظريات الكلاسيكية
74	الفرع الثاني: النظريات الحديثة
78	المطلب الثالث: سياسات التجارة الخارجية
79	الفرع الأول: أهداف سياسة التجارة الخارجية
79	الفرع الثاني: أدوات السياسات التجارية
85	المطلب الرابع: السياسات التجارية بين الحماية والتحرير

86	المطلب الخامس: التحول من استراتيجية إحلال الواردات إلى التوجه نحو التصدير
87	المبحث الثاني: تحرير التجارة الخارجية
87	المطلب الأول: أسباب تحرير التجارة الخارجية
88	المطلب الثاني: منافع ومزايا تحرير التجارة الخارجية
89	المطلب الثالث: شروط نجاح تحرير التجارة الخارجية
91	المطلب الرابع: مؤشرات قياس الانفتاح التجاري
93	الفرع الأول: مؤشرات الانفتاح المطلقة
93	الفرع الثاني: مؤشرات الانفتاح النسبية
97	المطلب الخامس: الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي
97	الفرع الأول: تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي
98	الفرع الثاني: الدراسات التجريبية
99	المبحث الثالث: التكامل والتحرير المالي
100	المطلب الأول: عوامل تطور التكامل المالي
101	الفرع الأول: تشكيل ركائز النظام الاقتصادي الدولي
101	الفرع الثاني: تطور ظاهرة التدويل
103	المطلب الثاني: مفهوم التحرير المالي
105	المطلب الثالث: استراتيجيات التحرير المالي
106	الفرع الأول: سياسات التحرير المالي المحلي
108	الفرع الثاني: سياسات التحرير المالي الدولي
108	المطلب الرابع: عوامل نجاح التحرير المالي
109	المطلب الخامس: التحرير المالي وعلاقته بتحرير حساب رأس المال
110	الفرع الأول: أسباب تحرير رؤوس الأموال
111	الفرع الثاني: تحرير حساب رأس المال
112	المطلب السادس: إيجابيات وسلبيات التحرير المالي:
112	الفرع الأول: الإيجابيات
114	الفرع الأول: السلبيات
115	المبحث الرابع: مكونات التكامل المالي وتأثيره على النمو الاقتصادي

115	المطلب الأول: أهداف التكامل المالي
116	المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر
116	الفرع الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر
117	الفرع الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر
118	الفرع الثالث: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر
120	المطلب الثالث: الاستثمار الأجنبي الغير مباشر (الاستثمار في المحافظ المالية)
121	المطلب الرابع: تأثير التكامل المالي على النمو الاقتصادي
122	الفرع الأول: الدراسات المؤيدة للتكامل المالي
125	الفرع الثاني: الدراسات المنتقدة للتكامل المالي
126	المطلب الخامس: الترابط بين تحرير رؤوس الأموال والنمو الاقتصادي
130	خلاصة الفصل:
الفصل الثالث: سعر الصرف الحقيقي وتأثره بالتحرير التجاري والتكامل المالي	
132	مقدمة الفصل:
133	المبحث الأول: محددات سعر الصرف الحقيقي
133	المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف الحقيقي
136	الفرع الأول: تحديد سعر الصرف الحقيقي بالسلع المتاجر بها
138	الفرع الثاني: أهمية سعر الصرف الحقيقي
139	المطلب الثاني: إشكالية قياس سعر الصرف الحقيقي
141	المطلب الثالث: سعر الصرف الحقيقي وظاهرة التضخم
143	المطلب الرابع: محددات سعر الصرف الحقيقي
143	الفرع الأول: العوامل التي تتعلق بالأسعار
145	الفرع الثاني: العوامل التي تتعلق بالظروف الاقتصادية الداخلية
149	المطلب الخامس: تأثير تحركات سعر الصرف الحقيقي على الوضع الاقتصادي للدولة
149	الفرع الأول: إدارة سعر الصرف الحقيقي في ضوء الأهداف الخارجية والداخلية
151	المطلب السادس: السياسة الاقتصادية وأثرها على سعر الصرف الحقيقي
152	الفرع الأول: سعر الصرف الحقيقي ومنحنى (IS-LM)
155	المطلب السابع: العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي والنمو الاقتصادي

157	المبحث الثاني: سعر الصرف الحقيقي التوازي
157	المطلب الأول: ماهية سعر الصرف الحقيقي التوازي
159	المطلب الثاني: مناهج تحديد سعر الصرف الحقيقي التوازي
159	الفرع الأول: محدودية نظرية تعادل القدرة الشرائية لتحديد سعر الصرف الحقيقي التوازي
161	الفرع الثاني: المنهج الجزئي لتحديد سعر الصرف الحقيقي التوازي
167	الفرع الثالث: المنهج الكلي لتحديد سعر الصرف الحقيقي التوازي
174	المطلب الثالث: اختلال سعر الصرف الحقيقي (Mésalignement)
176	الفرع الأول: قياس اختلال سعر الصرف الحقيقي
177	المطلب الرابع: آثار انحراف سعر الصرف الحقيقي
177	الفرع الأول: المغالاة في تحديد سعر الصرف
179	الفرع الثاني: التخفيض في قيمة العملة
181	المطلب الخامس: الصدمات الاسمية والحقيقية وتأثيرها على سعر الصرف الحقيقي التوازي
183	المبحث الثالث: تأثير التحرير التجاري على سعر الصرف الحقيقي
183	المطلب الأول: أسعار الصرف الحقيقية والتجارة الدولية
184	الفرع الأول: انتقال اثر سعر الصرف عبر التجارة إلى النمو الحقيقي
187	الفرع الثاني: العلاقة بين أسعار الصرف الحقيقي والتجارة
188	المطلب الثاني: سعر الصرف الحقيقي والمستوى العام للأسعار
189	المطلب الثالث: أسعار الصرف الحقيقية ومعدلات التبادل التجاري
190	المطلب الرابع: تأثير الانفتاح التجاري على سعر الصرف الحقيقي
191	المبحث الرابع: تأثير التكامل المالي على سعر الصرف الحقيقي
192	المطلب الأول: العلاقة بين أسعار الصرف الحقيقية وتحركات رؤوس الأموال
193	المطلب الثاني: التكامل المالي و تقلبات سعر الصرف الحقيقي
195	المطلب الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف الحقيقي
196	المطلب الرابع: تأثير التكامل المالي على سعر الصرف الحقيقي
199	خلاصة الفصل:
الفصل الرابع: دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري في ظل التحرير	
201	مقدمة الفصل:

203	المبحث الأول: الوضع الاقتصادي والتحرير التجاري في الجزائر
203	المطلب الأول: الوضع الاقتصادي في الجزائر (1962-2001)
203	الفرع الأول: مرحلة بعد الاستقلال (1962-1986)
207	الفرع الثاني: مرحلة الإصلاحات الاقتصادية والانتقال إلى اقتصاد السوق (1988-1994)
211	الفرع الثالث: مرحلة التصحيح الهيكلي (1994 - 1998)
214	الفرع الرابع : الوضعية الاقتصادية والتعديلات (1998 - 2001)
215	المطلب الثاني : سياسة الإنعاش الاقتصادي (2001 - 2014)
216	الفرع الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001 - 2004)
220	الفرع الثاني: البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي (2005 - 2009)
222	الفرع الثالث: البرنامج التنموي الحماسي (2010 - 2014)
223	المطلب الثالث: التجارة الخارجية في الجزائر من الاحتكار إلى التحرير
223	الفرع الأول: وضعية قطاع التجارة الخارجية في ظل الاقتصاد المخطط (1962-1988)
225	الفرع الثاني: التحرير التدريجي للتجارة الخارجية (1989-1993)
228	المطلب الرابع: التحرير الكلي للتجارة الخارجية (1994-1998)
229	الفرع الأول: تخفيض قيمة العملة
230	الفرع الثاني: تحرير الأسعار والتخلي على الدعم
231	الفرع الثالث: تخفيض معدلات التعريفات الجمركية
232	المطلب الخامس: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
235	المبحث الثاني: سياسات سعر الصرف في الجزائر
235	المطلب الأول: مراحل ثبات الدينار إلى الفرنك الفرنسي (1962 - 1974)
236	المطلب الثاني: مرحلة ثبات الدينار إلى سلة من العملات (1974 - 1987)
237	المطلب الثالث: مرحلة التعويم المداري (1988 - 1994)
237	الفرع الأول: عملية الانزلاق التدريجي للدينار (1987-1991)
238	الفرع الثاني: أسباب التخفيض المتتابع لقيمة الدينار
239	الفرع الثالث: عملية الانزلاق التدريجي للدينار (1991-1994)
239	المطلب الرابع: مرحلة التعويم الموجه (1994-2016)
240	الفرع الأول: قابلية تحويل الدينار الجزائري

241	الفرع الثاني: تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال فترة (1994-2016)
244	المطلب الخامس: البعد الاقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري:
245	المطلب السادس: سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري
246	الفرع الأول: مراحل تطور سعر الصرف الفعلي الحقيقي (1970-2015)
247	الفرع الثاني: سياسات بنك الجزائر في تسيير سعر الصرف الفعلي الحقيقي
250	المبحث الثالث: الدراسة القياسية لمحددات سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري
250	المطلب الأول: التعريف بمتغيرات النموذج
253	المطلب الثاني: منهجية الدراسة التطبيقية:
253	الفرع الأول: مفهوم الاستقرارية :
257	الفرع الثاني: منهجية اختبار التكامل المتزامن:
259	المطلب الثالث: نتائج الدراسة التطبيقية والتحليل
259	الفرع الأول: خصائص السلاسل الزمنية للمتغيرات:
259	المطلب الرابع: نتائج اختبار التكامل المتزامن
261	الفرع الأول: تحليل نتائج التكامل المتزامن
267	المطلب الخامس: تحليل نتائج دوال الاستجابة الدفعية ومكونات التباين
267	الفرع الأول: نتائج دوال الاستجابة الدفعية
269	الفرع الثاني: تحليل التباين Variance decomposition
271	المبحث الرابع: دراسة قياسية لتأثير الانفتاح التجاري والمالي و سعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي باستعمال نموذج ARDL حالة الجزائر
271	المطلب الأول: تأثير الانفتاح التجاري و التكامل المالي على النمو الاقتصادي
271	الفرع الأول: تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي
272	الفرع الثاني: تأثير التكامل المالي على النمو الاقتصادي
275	المطلب الثاني: تأثير سعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي
275	المطلب الثالث: تحديد النموذج و منهجية الدراسة القياسية
275	الفرع الأول: تحديد النموذج
277	الفرع الثاني: نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)
278	المطلب الرابع: نتائج الدراسة التطبيقية

278	الفرع الأول: اختبارات جذور الوحدة
279	الفرع الثاني: نتائج اختبار الحدود (الإحصائية F-statistic)
280	الفرع الثالث: تقدير معلمات المدى الطويل
286	الفرع الرابع: نموذج تصحيح الخطأ
290	خلاصة الفصل:
292	الخاتمة العامة
300	المراجع المعتمدة

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	نظم أسعار الصرف المختلفة	35
2-1	خصائص الاقتصاد والنظام المتبع	50
1-2	أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	118
2-2	أهم الدراسات حول تأثير تحرير رؤوس الأموال على النمو الاقتصادي	129
1-4	حجم الإنفاق الاستثماري حسب المخططات	205
2-4	عرض قيمة القطاعات لبرنامج الإنعاش الاقتصادي (2001 - 2004)	218
3-4	المؤشرات الاقتصادية للفترة (2001 - 2004)	219
4-4	حصة المحروقات (النسبة المئوية)	224
5-4	قيمة خدمة الدين في الجزائر من (1970-1993)	225
6-4	تطور معدل صرف الدولار مقابل الدينار خلال الفترة (1988-1998)	230
7-4	مراحل الانزلاق التدريجي للدينار خلال الفترة (1987-1994)	238
8-4	مراحل الانزلاق التدريجي للدينار خلال الفترة (1991-1994)	239
9-4	تطور سعر صرف الدينار خلال الفترة (1994-2016)	242
10-4	نتائج اختبار الجذور الوحيدة	259
11-4	نتائج اختبار Johansen-Juselius للتكامل المتزامن	260
12-4	تقدير معلمات المدى الطويل	261
13-4	تحليل التباين الثنائي بين TCRE وكل: .DPRO .FDIGDP .GOVGDP .TOT .OPEN .ROILP	269
14-4	نتائج اختبار الجذور الوحيدة	279
15-4	اختبار الحدود F- statistic	280
16-4	تقدير معلمات المدى الطويل	280
17-4	تمثيل تصحيح الخطأ للنموذج ARDL	286

قائمة الأشكال:

الصفحة	العنوان	الرقم
13	تأثير التضخم على سعر الصرف الأجنبي	1-1
42	منحنيات LM, Bop, IS	2-1
42	أثر التوسع النقدي في ظل نظام الصرف الثابت	3-1
43	أثر التوسع النقدي في ظل نظام الصرف المرن	4-1
44	أثر توسع السياسة المالية في نظام الصرف الثابت	5-1
45	أثر توسع السياسة المالية في نظام الصرف المرن	6-1
49	الثالوث المستحيل	7-1
128	تأثير تحرير تدفقات رؤوس الأموال على النمو الاقتصادي	1-2
138	العلاقة بين القدرة التنافسية وسعر الصرف الحقيقي	1-3
144	العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الاسمي	2-3
144	العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي والسعر المحلي	3-3
145	العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي والأسعار الأجنبية	4-3
154	التوازن في السوق النقدي وسعر الصرف الحقيقي	5-3
155	منحنى LM والكتلة النقدية	6-3
163	التمثيل البياني لنموذج المنتجين	7-3
164	التمثيل البياني لنموذج المستهلكين	8-3
165	تحديد التوازن في الفترة الأولى	9-3
166	تحديد التوازن في الفترة الثانية	10-3
188	العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي والقدرة التنافسية	11-3
233	نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي (1970-1992)	1-4
234	نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي (1996-2015)	2-4
242	تطور سعر صرف الدينار خلال الفترة (1994-2016)	3-4
246	تطور مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري الفترة (1970-2015)	4-4
267	نتائج دوال الاستجابة الدفعية	5-4
281	الشكل البياني للناتج المحلي الإجمالي وأسعار البترول الحقيقية	6-4
282	الناتج المحلي الإجمالي للجزائر (1990-2015)	7-4
282	مؤشر الانفتاح التجاري للجزائر (1990-2015)	8-4
283	نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي (1990-2015)	9-4

284	الانفاق الحكومي GOV والنتائج المحلي الاجمالي (2015-1990)	10-4
286	النتائج المحلي الاجمالي للجزائر (2015-1990)	11-4
286	سعر الصرف الفعلي الحقيقي للجزائر (2015-1990)	12-4
288	تمثيل CUSUM	13-4

المقدمة العامة

يعتبر سعر الصرف المرآة التي تعكس مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي من خلال العلاقة بين الصادرات والواردات، إذ تعد أسعار الصرف أداة ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، فكل دولة من الدول لها عملتها النقدية الخاصة بها تتخذها مقياساً للتعبير عن قيمة كل سلعة من السلع المحلية المعروضة فيها. إن استيراد السلع من أحد البلدان الأجنبية يزيد من الطلب على عملة هذا البلد الأجنبي، وإن تصدير السلع للبلد الأجنبي يزيد من عرض عملة هذا البلد في السوق المحلي، وعليه يعتبر سعر الصرف من أهم السياسات الاقتصادية الفعالة في التأثير على المتغيرات الاقتصادية وتحسينها سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية، ومع اختلاف تعاريف سعر الصرف إلا أنها تؤكد على أنه عملية مبادلة العملة الوطنية بالعملة الأجنبية والعكس، وعملية المبادلة تتم وفق سعر معين، وتعد أداة ربط بين اقتصاد مفتوح وباقي اقتصاديات العالم من خلال معرفة التكاليف والأسعار الدولية، وبذلك تقوم بتسهيل المعاملات الدولية المختلفة.

إن أهم الأهداف الاقتصادية الكلية التي يسعى سعر الصرف إلى تحقيقها هو التوازن الداخلي والخارجي، التوازن الخارجي هو توازن ميزان المدفوعات، أما التوازن الداخلي يتمثل بتحقيق استقرار الأسعار والأجور والعمالة الكاملة، وعليه ينحصر الهدف الرئيسي لسياسة سعر الصرف في تحقيق الاستقرار لسعر صرف عملة ما مقابل العملات الأجنبية إلا أنه بعيد المنال لارتباط سعر الصرف بالعديد من المحددات، فسعر الصرف يتحدد بتفاعل قوى العرض والطلب ويخضع ذلك لمجموعة من العوامل منها ما يستند إلى تغيرات اقتصادية بحثية وهي ذات طبيعة متوسطة وطويلة الأجل وعوامل فنية أو تغير المواقف السياسية للدولة وهي ذات طبيعة قصيرة الأجل.

وقد برزت أهمية العولمة الاقتصادية واتساعها وانتشارها خاصتها في العقدين الأخيرين من القرن الماضي، ولعل أهم ميزات التغيرات الاقتصادية الكبرى التي فرضتها العولمة هي التحرير التجاري والتحرير التدريجي لتدفقات رؤوس الأموال والتخفيف من الرقابة على الصرف وقابلية التحويل العملات، وعلى غرار الكثير من دول العالم المتقدم انتهجت أغلب الدول النامية في منتصف

الثمانينات سياسة التحرير التجاري والمالي متبعة لذلك الكثير من الوسائل كالانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، إنشاء تكتلات اقتصادية وعقد اتفاقيات ثنائية فضلا عن اتخاذ إجراءات تخص تخفيض الرسوم الجمركية وتحويل الرسوم الغير جمركية إلى رسوم جمركية لأنها أكثر شفافية ووضوح، والتحرير التدريجي لتحركات رأس المال.

ويعتبر سعر الصرف الحقيقي متغير رئيسي لإدارة السياسة الاقتصادية خاصتا في الدول النامية في ظل العولمة الاقتصادية، فهذا المتغير هو وسيط بين السياسة النقدية وسياسة الصرف والأداء الاقتصادي (النمو وميزان المدفوعات)، وهو أهم وأحسن مؤشر لتحديد التوازن أو الاختلال الخارجي، فدوره مهم جدا في اقتصاد منفتح على العالم الخارجي فهو يمثل السعر النقدي المحلي نسبة للنقد الأجنبي المستعمل في التجارة الخارجية، وهو مهم كمؤشر للتنافسية وهو الذي يحدد القوة الحقيقية للاقتصاد الوطني. ويعد سعر الصرف الحقيقي مؤشرا يجمع بين كل من تقلبات سعر الصرف الاسمي وتفاضل معدلات التضخم، كما أن حدوث تغيير في سعر الصرف الاسمي لا يعطي صورة كاملة عن مدى التغير الذي يحدث في القدرة التنافسية الدولية للدولة موضع الاهتمام.

وأثر التوسع في التجارة وارتفاع وزنها بالاقتصاد الدولي وزيادة التدفقات لرؤوس الأموال بين الدول وكذلك تسارع معدلات التضخم وتقلبات واختلالات أسعار الصرف الحقيقية لا سيما في الدول النامية على انتشار استخدام أسعار الصرف الحقيقية في التحليل الاقتصادي وفي الدراسات الاقتصادية الدولية، فأصبحت الدراسات تركز على تحديد سعر الصرف الحقيقي وكذلك انحرافه على مستواه التوازني، لأن سعر الصرف الحقيقي هو المؤشر الأساسي لتحديد القدرة التنافسية للدولة، والمغالاة في قيمته لها مساوئ وخيمة على الاقتصاد ككل، فالوصول إلى سعر صرف حقيقي يقترب من السعر التوازني والابتعاد عن المغالاة فيه غاية جميع دول العالم وقد اتخذت هذه الدول من سياساتها التجارية وسيلة لتحقيق تلك الغاية، وقد استبدلت كثير من دول العالم سياسة القيود التجارية المتشددة بسياسة التحرير التجاري بعد أن تولدت لديهم قناعة لما لهذه السياسة من أثر كبير في خفض سعر الصرف الحقيقي لعملاتهم ولسياسة تحرير التجارة، ناهيك عن الآثار المباشرة في رفع

القدرة التنافسية للصادرات لما تمارسه في خلق منافسة بين منتجات الدول المختلفة. إلى جانب خفض أسعار المنتجات وإمكانية الوصول إلى أسواق العالم، ومما لاشك فيه أن القيمة المغالى بها للعملة مساوئ كثيرة على الاقتصاد المحلي والتجارة الخارجية للبلد.

وعليه تم استخدام أسعار الصرف الحقيقية في التحليل الاقتصادي ومتابعة آثار السياسة الاقتصادية على القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي فضلا عن أثره الكبير في التعبير عن قيمة العملة، وقد شهدت هذه الأسعار تغيرات ملحوظة بعد انتهاج معظم البلدان لسياسات التحرير التجاري فبدأ سلوكها ينخفض في الأعوام التي شهدت تلك البلدان تحريرًا تجاريًا مقارنة بأعوام القيود المشددة إذ أثر انسياب السلع الأجنبية (العالية الجودة والمنخفضة الثمن) على زيادة الطلب المحلي عليها في الوقت الذي انخفض الطلب المحلي على السلع المحلية (السلع غير المتاجر بها) والذي يدعى اثر الإحلال مسببا انخفاضًا في أسعار الصرف الحقيقية.

ويمثل الاقتصاد الجزائري نموذجًا لاقتصاد نام انتهجت فيه الدولة نظام التخطيط وذلك وفقا للخلفية الإيديولوجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي جاءت بها نصوص ميثاق طرابلس 1962، ومع أواخر سنوات الثمانينات عانى الاقتصاد الجزائري من العديد من المشاكل الاقتصادية التي وقفت أمام تقدمه في مجال التنمية الاقتصادية، ولعل أهم هذه المشاكل معدلات النمو المنخفضة وزيادة حدة التضخم وارتفاع حجم البطالة ونقص احتياط العملات الأجنبية بسبب تدهور أسعار المحروقات بالإضافة إلى ارتفاع معدلات خدمة الدين وما تشكله من ضغوط تعيق التقدم الاقتصادي، وعليه قامت الدولة بزيادة الاعتماد على الخارج بالاستدانة للحصول على الاحتياجات الأساسية من السلع والخدمات وبالتالي زيادة التبعية الاقتصادية للخارج.

وعلى أساس كل هذه الصعوبات قامت الدولة الجزائرية بوضع استراتيجية شاملة للإصلاح الاقتصادي تهدف إلى تصحيح الاختلالات وإعادة توجيه الاقتصاد الوطني لقوى السوق وسياسات التحرير، وقد بدأت السلطات بتطبيق هذه الإصلاحات على نطاق واسع منذ بداية التسعينيات، وبالتالي التخلي عن السياسات الاقتصادية التي كانت سائدة لمدة ثلاث عقود والتي ركزت على أهمية

القطاع العام في عملية التنمية وإتباع سياسة حمائية موجهة للداخل بالإضافة إلى سياسة الدعم الواسع وهو ما نتج عنه اختلالات اقتصادية كبيرة.

وأتخذت الحكومة عدة قرارات مهمة تمثلت في تخفيض عجز الميزانية والتحكم في السياسة المالية وتحرير أسعار الفائدة، وإصلاح النظام المصرفي وإنشاء نظام جديد لسعر الصرف حيث أصبحت تحدده قوى السوق، وكذلك إصدار قانون لإخضاع الشركات العمومية لقوى السوق وظروف المنافسة، وبناء على ذلك حصلت الجزائر على الدعم والمساندة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بتطبيق ما عرف ببرامج التثبيت والتصحيح الهيكلي للنهوض بالاقتصاد الوطني، وقد لعبت سياسة الصرف دورا مهما في هذه الإصلاحات وذلك بتحرير الدينار من القيود الإدارية واعتماد سياسة التخفيض لاسترجاع التوازن الخارجي في ظل اقتصاد ريعي يعتمد أساسا على المحروقات في صادراته.

ولعل أهم القطاعات التي خصت لها الدولة العناية الفائقة هي التجارة الخارجية باعتبارها أحد الركائز الأساسية في الاقتصاد الوطني فخصته بنظام يضمن الرقابة والاحتكار عليه، وبعدها مستها إصلاحات وبدأت بوادر تحرير التجارة الخارجية وبشكل كبير على الرغم من بقاء الكثير من العوائق غير التعريفية مع ارتفاع الرسوم الجمركية على أغلب الواردات، وبرنامج التحرير التجاري بدأ بشكل تدريجي حيث جسده أولا قانون 29-88 والذي أعطى مرونة أكثر في مجال التجارة مع الخارج، وتبعته عدة قوانين وإجراءات خاصة 1994 إجراءات إلغاء نظام الرقابة الثقيل، وإلغاء نظام العلاوات الإدارية وكذلك إعفاء نظام التجارة الخارجية من القيود الكمية.

إشكالية الدراسة:

تكتسب الدراسة أهميتها من عمق الجدل الذي يتمحور حول جدوى تأثير تحرير التجارة وأثر التوسع فيها وارتفاع وزنها بالاقتصاد الدولي وزيادة التدفقات لرؤوس الأموال بين الدول، وكذلك تسارع معدلات التضخم التي تؤدي إلى تقلبات واختلالات أسعار الصرف الحقيقية لا سيما في الدول النامية، فترتكز دراستنا على تحركات سعر الصرف الحقيقي من المغالاة في قيمته أو انخفاضه

وإنحرفه على مستواه التوازني في ظل التحرير التجاري والتكامل المالي، فتكمن الإشكالية التي تتصدى لها الدراسة في مناقشة.

- ما مدى تأثير الانفتاح التجاري والتكامل المالي على تحركات سعر الصرف الحقيقي في الجزائر؟

ولتوضيح الإشكالية الرئيسية سنحاول صياغة مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ما مدى تأثير تحرير التجارة الخارجية على سعر الصرف الحقيقي؟
- كيف يؤثر التحرير المالي على سعر الصرف الحقيقي؟
- ما هي تحركات سعر الصرف الحقيقي قبل وبعد التحرير التجاري والمالي؟
- ما هي طبيعة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية وسعر الصرف الحقيقي في الجزائر؟
- ما مدى تأثير الانفتاح التجاري والمالي وتحرير سعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

تنتقل الدراسة من فرضية مفادها أن تحرير الدول لتجارتها يساهم في التأثير على أسعار الصرف الحقيقية لعمليتها ويقربها من سعر الصرف التوازني.

وقصد معالجة المحاور الواردة في الموضوع، ستكون الدراسة مبنية على الفرضيات التالية:

- يتأثر سعر الصرف الحقيقي لدينار الجزائري بالعديد من المتغيرات الاقتصادية من بينها سعر برميل النفط في المدى القصير والمتوسط، ومؤشر الانفتاح التجاري وبالإعناق الحكومي في المدى الطويل.
- قد يساهم الانفتاح التجاري والتحرير المالي في تعديل قيمة سعر الصرف الحقيقي في الجزائر، بعدما كان مغالى في قيمته قبل التحرير.

- بالرغم من أن سياسات الانفتاح وجهود الاصلاحات الاقتصادية واجراءات تهيئة المناخ الملائم للاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة وسياسة تحرير سعر الصرف في الجزائر، إلا أن الانفتاح التجاري والمالي لا يزال ضعيف وتم استغلاله إلا في جانب الاستيراد الذي ينزف الإيرادات البترولية.

الدراسات السابقة:

• Edwards, Sebastian, (1989), "Exchange Rate Misalignment in Developing Countries", The World Bank Research Observer, vol. 4, number 1, January, Washington DC, pp. 3-21.

قام Edwards (1989) بدراسة تجريبية لاختبار تأثير القيود التجارية على سعر الصرف الحقيقي لـ 12 دولة نامية للفترة 1962-1984، وأكد أن القيود التجارية تؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي وأن أهم المتغيرات الاقتصاد الكلي المحددة لسعر الصرف الحقيقي هو الانفتاح التجاري، وأكد Edwards أن ارتفاع التعريفات الجمركية ستؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، وقد أثبت أن أثر درجة التقدم التكنولوجي على سعر الصرف الحقيقي تكون حسب التأثير لمختلف القطاعات الاقتصادية، وعليه فإن درجة التقدم التكنولوجي تؤثر في سعر الصرف الحقيقي بالانخفاض لما يؤثر العرض على الطلب. وأن آثار الإنفاق العام على سعر الصرف الحقيقي يكون حسب وجود السلع المتاجر بها والسلع الغير متاجر بها في الإنفاق، فإذا كان الاستهلاك العام يعتمد على السلع الغير متاجر بها، فارتفاعه سيؤثر سلبا على الطلب على السلع الغير متاجر بها، وهذا ما يتسبب في ارتفاع سعر الصرف الحقيقي.

• Elbadawi, I (1994), " Estimating Long Run Real Exchange Rates ", in Estimating Equilibrium Exchange Rates, ed. by J. Williamson (Washington: Institute for International Economics).

وقام Elbadawi (1994) بتطوير نموذج Edwards من خلال تحديد سعر الصرف الحقيقي التوازني على المدى البعيد على أساس المتغيرات الأساسية ودراسة تأثير السياسات الاقتصادية بما فيها السياسة التجارية، وأجرى تحليل باستخدام نموذج التكامل المتزامن لتقدير سعر الصرف الحقيقي التوازني

لتشيلي وغانا خلال الفترة 1965-1988 واستخلص أن سعر الصرف الحقيقي التوازني غير ثابت على المدى الطويل، وأن طريقته تسمح بمعرفة المسار الزمني لسعر الصرف الحقيقي وقياس انحراف سعر الصرف الحقيقي، واستخدام مؤشر الانفتاح وأظهرت النتائج أن الانفتاح التجاري لا يؤثر دائما على سعر الصرف الحقيقي، وأثبت أن الزيادة في الإنفاق الحكومي يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع غير التجارية، والذي يطلق عليها (اثر الإحلال) وقد يكون الإنفاق مصحوبًا بضرائب عالية لتمويله حيث تسبب هبوطا في الدخل المحلي يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع غير التجارية والذي يطلق عليه (اثر الدخل) إذا كان تأثير الإحلال أعلى من تأثير الدخل فسوف ترتفع قيمة سعر الصرف الحقيقي.

• Sorsa Piritta (1999) “Algeria—The Real Exchange Rate, Export Diversification, and Trade Protection” IMF Working Paper, Policy Development and Review Department WP/99/49, April 1999.

من خلال هذه الدراسة أراد الباحث إظهار دور التحرير التجاري في تحسين وتوجيه سعر الصرف الحقيقي، والدراسة خصت الجزائر خلال الفترة (1980-1997)، وأكدت النتائج أن تخفيض القيود التجارية تؤدي إلى انخفاض قيمة سعر الصرف الحقيقي، وتوصل أن سعر الصرف الحقيقي يتأثر بسعر برميل البترول، القيود التجارية، التوسع النقدي وتخفيض سعر الصرف.

• Ibrahim A. Elbadawi and Linda Kaltani (2014) “ Real Exchange Rate and Export performance in Oil-Dependent Arab Economies “ Economic Research Forum, Working Paper N° 878, November 2014.

من خلال هذه الدراسة أراد أن يؤكد أن تنوع الاقتصادات النفطية هي واحدة من أكثر التحديات على السياسة العامة التي تواجه هذه الدول، وقدمت هذه الدراسة أدلة جديدة حول تأثير الإيرادات النفطية وسعر الصرف الحقيقي على التدابير المختلفة من الصادرات، وتم استعمال عينة مكونة من 50 دولة وفترة الدراسة من 1980-2011، وتشير نتائج الدراسة أن سعر الصرف الحقيقي يخفف من الأثر السلبي للربح النفطي على الصادرات، وأنه ممكن أن يكون فعالا حالة

البلدان ذات الأسواق المالية المتخلفة، وتوضح النتائج أن استراتيجية خفض قيمة العملة الحقيقية يمكن أن تكون لها تأثير ايجابي وحيوي، وأن أفضل سياسة لتعزيز تنوع الصادرات هي السياسة الصناعية.

• **Hadj Amor Thouraya, El Araj Rita « Dynamique à long terme du taux de change réel, Libéralisation Commerciale et Intégration Financière: Cas des Pays du Sud et de l'Est Méditerranéen » PANOECOMICUS, SCIENTIFIC REVIEW 2009, 1, Str. 73-93.**

كان الهدف من هذه الدراسة هو تحديد محددات سعر الصرف الحقيقي التوازني لمجموعة من الدول (الجزائر، تونس، المغرب، تركيا، مصر ولبنان) خلال الفترة (1979-2004)، وتوضيح تأثيرات التكامل المالي والتحرير التجاري على سعر الصرف الحقيقي على المدى الطويل، وأكدت الدراسة أن هذين المحددين كان لهما التأثير على سعر الصرف الحقيقي وهو ما يبين انفتاح اقتصاديات هذه الدول على العالم الخارجي، وأن سعر الصرف الحقيقي التوازني يتأثر حسب درجة الانفتاح التجاري والتكامل المالي، وأثبتت الدراسة أن الانفتاح التجاري والتكامل المالي يؤديان إلى انخفاض سعر الصرف الحقيقي لأغلب دول الدراسة على المدى البعيد.

وأظهرت الدراسة أن سعر الصرف الحقيقي كان مقوم أكثر من قيمته الحقيقية قبل التحرير وراجع ذلك إلى نظام صرف ثابت وتحديده كان اداريا، ويجب على هذه الدول اتباع اصلاحات هيكلية وتحرير أكثر لتجارتهما وانفتاحها أكثر على العالم الخارجي.

• **Calvo, Guillermo A. (2000) “ Capital Markets and the Exchange Rate, With Special Reference to the Dollarization Debate in Latin America” University of Maryland, (April).**

وأكدت هذه الدراسة أن هشاشة النظام الاقتصادي يفرض الحد من نظام الصرف المرن وارتفاع سعر الصرف الحقيقي يمكن تعويضه في الأسواق المالية من خلال حركة رؤوس الأموال القوية التي تساعد على امتصاص الصدمات الخارجية، ومع ذلك فإنه ليس ضمان على المدى الطويل لاختلالات أسعار الصرف الناتجة عن سوء تخصيص الموارد وعدم استقرار الاقتصاد الكلي.

- Hau, H. (2002) “ Real Exchange Rate Volatility And Economic Openness: Theory And Evidence” *Journal Of Money, Credit And Banking*, Vol. 34, (August).

أجريت الدراسة على دول التعاون والتنمية 23 دولة خلال الفترة 1980 - 1998، واستنتج أن سعر الصرف الحقيقي أقل تقلبا للدول الأكثر انفتاحا (الانفتاح المالي والتجاري) ، وأن المراقبة أو السيطرة على حساب رأس المال على المدى القصير هو أفضل طريقة لكبح الضرر الناتج عن تحركات رأس المال، وفي الواقع فإن تدفقات رأس المال في المدى الطويل وخاصتا الاستثمار الأجنبي المباشر هي مفيدة وتزيد في معدل النمو.

- Kose, M. A., Prasad, E. S., and Terrones, M. E. (2003a) “ Financial Integration and Macroeconomic Volatility” *IMF Staff Papers*, Vol. 50 (Special Issue),

دراسة قياسية لعدة دول باستخدام مقاييس قيود رأس المال بدلا من التدفقات المالية من أجل إظهار الجوانب المختلفة للتكامل المالي، أثبتت الدراسة أن زيادة التقلب النسبي للاستهلاك هو ناتج عن تخفيف القيود على رأس المال، وهذا ما يؤدي إلى استقرار سعر الصرف الحقيقي، وأنه بغض النظر عن الأنظمة الصرف فالتكامل المالي يجعل الدولة عرضة للصدمات الخارجية.

- Calderón, C. (2004) “ Real Exchange Rates in the Long and Short Run: A Panel Co-integration Approach” *ILADES-Georgetown Review of Economic Analysis*, Vol 19, N° (2), 40-83

وتمثلت في دراسة تأثير الانفتاح المالي والتجاري على تقلبات سعر الصرف الحقيقي على عينة من الدول المتقدمة والنامية خلال الفترة 1974 - 2003 وأثبتت الدراسة أن التحرير المالي والتجاري يؤدي إلى استقرار سعر الصرف الحقيقي خاصتا للدول النامية التي كان لها مغالات في سعر صرفها الحقيقي، وخلاصة الدراسة أكدت أن الانفتاح التجاري هو المرجح الذي يقلل من تقلبات سعر الصرف الحقيقي.

أهداف الدراسة:

لاشك أن أي بحث علمي يسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف سواء من الجانب النظري أو التطبيقي، وفيما يخص هذه الدراسة حول تحركات سعر الصرف الحقيقي في ظل الانفتاح التجاري والتكامل المالي فهي تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف:

- محاولة إظهار تحركات سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري من خلال التطرق إلى أغلب مراحلها، من مرحلة المغالاة في قيمته إلى غاية تخفيضه بعد الانفتاح التجاري.
- ملاءمة الفجوة الموجودة في الأدبيات التجريبية حول العلاقة الموجودة بين سعر الصرف الحقيقي والانفتاح التجاري، وإبراز أهمية التحرير التدريجي المدروس لتحقيق النمو الاقتصادي.
- محاولة توضيح أهم المحددات التي تؤثر على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري، وإظهار وتحليل العلاقة التي تجمع ما بين التحرير التجاري والمالي والمحددات الأخرى في الجزائر لفترة ممتدة ما بين سنة 1970 إلى غاية سنة 2015 (45 سنة) مستعملين اختبار التكامل المتزامن ونموذج تصحيح الخطأ، نماذج أشعة الانحدار الذاتي ذات المتجه من أجل إظهار الاستجابات الدفعية واختبار السببية.

منهجية الدراسة:

ستقوم الدراسة على المنهج الوصفي لدراسة الجانب النظري معتمدين في ذلك على أساليب التحليل الاقتصادي، وعلى المنهج الكمي التحليلي لدراسة الأمور التطبيقية لموضوع الدراسة بالاعتماد على أساليب الاقتصاد القياسي، من خلال اختبار التكامل المتزامن لدراسة محددات سعر الصرف الحقيقي، ولتقدير النموذج الذي يضم أهم محددات النمو الاقتصادي نستخدم نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL).

أسباب اختيار الموضوع:

- إن الأسباب والدوافع التي أدت بنا لمعالجة هذا الموضوع دون غيره نلخصها فيما يلي:
- اندراج موضوع البحث في اطار المواضيع المتجددة والتي تدور حولها نقاشات مهمة وباستمرار.
 - باعتبار سعر الصرف الحقيقي متغير رئيسي لإدارة السياسة الاقتصادية خاصة في الدول النامية، فهو وسيط بين السياسة النقدية وسياسة الصرف والأداء الاقتصادي (النمو وميزان المدفوعات)، وهو أهم وأحسن مؤشر لتحديد التوازن أو الاختلال الخارجي، فدوره مهم جدا في اقتصاد منفتح على العالم الخارجي.
 - الرغبة في تشجيع هذا النوع من البحوث نتيجة ندرة الدراسات التحليلية والقياسية التي تناولت إشكالية علاقة سعر الصرف الحقيقي والانفتاح التجاري والتكامل المالي.

خطة الدراسة:

حاولنا من خلال هذا البحث التطرق إلى أهم المحاور التي رأيناها مهمة وضرورية للإلمام بالموضوع، وقد قسمنا دراستنا إلى أربع فصول.

وعليه تم التطرق في **الفصل الأول** إلى مفاهيم، نظريات، ونظم سعر الصرف، وقد قسمنا هذا الفصل إلى أربع مباحث، المبحث الأول تم التطرق إلى المفاهيم الأساسية لسعر الصرف من خلال التعريف وأهمية سعر الصرف وإظهار أشكال سعر الصرف من إسمية إلى حقيقية وفعلية وتبيين الاختلاف بينهم، وتوضيح أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف من أهمها العوامل الاقتصادية ميزان المدفوعات، سعر الفائدة، التضخم والكساد، كمية النقود، السياسة النقدية والمالية والمضاربة...إلخ. المبحث الثاني تطرقنا إلى نظريات ومناهج سعر الصرف من أهمها منهج المرونات ويرتكز على رصيد الميزان التجاري، ثم منهج الاستيعاب ويركز كذلك على الميزان التجاري (سوق السلع) ويهمل سوق النقود، المنهج النقدي ويعتبر عرض النقود والطلب عليها من المحددات الرئيسية لسعر الصرف، كذلك يؤكد على الدور الرئيسي للسياسات النقدية في تحديد كل من سعر الصرف، ثم نظرية أثر فيشر الدولية وتقوم بدراسة العلاقة بين أسعار الفائدة والتضخم، وفي الأخير نموذج Mundell-Fleming

يخص علاقة التوازن النقدي بالتوازن الخارجي. وفي المبحث الثالث تطرقنا إلى أنظمة سعر الصرف من خلال إظهار أنظمة الصرف الثابت، الأنظمة الوسيطة والأنظمة العائمة، وفي المبحث الرابع تطرقنا إلى سياسات أسعار الصرف وسياسات الرقابة على أسعار الصرف ويتمثل في تدخل الدولة من أجل التأثير على العلاقة بين العملة المحلية والعملات الأجنبية، من خلال استخدام الإجراءات والأساليب الإدارية لمراقبة التحويل الخارجي بما يضمن كبح الطلب المحلي على العملات الأجنبية.

أما **الفصل الثاني** تطرقنا إلى التحرير التجاري والتكامل المالي، وقد قسمنا هذا الفصل إلى أربعة مباحث تطرقنا في المبحث الأول إلى مفاهيم وأسس التجارة الدولية وأهم النظريات التي تفسرها، ثم وضعنا أهم أهداف سياسة التجارة الخارجية وأهم الأدوات التي تستعملها لتحكم فيها، وتطرقنا إلى الرقابة وتحرير التجارة الخارجية وماهي الأفضل وماهي العواقب. أما في المبحث الثاني أكدنا أن الانفتاح التجاري له دور فعال ومؤثر على النمو الاقتصادي في حالة ما تم اتباع شروط نجاحه، وأن الانفتاح التجاري الكلي بدون دراسة له عواقب وخيمة على الاقتصاد ككل وعلى المؤسسات الوطنية بصفة خاصة. أما في الجزء الثاني من الفصل فتطرقنا إلى التكامل والتحرير المالي من خلال إظهار أهم عوامل تطور التكامل المالي وأهم ركائز النظام الاقتصادي الدولي، وتوضيح مفهوم التحرير المالي واستراتيجياته باتباع سياسات التحرير المالي المحلي ثم الانتقال إلى التحرير المالي الدولي، وكذلك تأكيد أهم عوامل نجاح التحرير المالي، ثم تطرقنا إلى أهم مكونات التكامل المالي وتأثيره على النمو الاقتصادي.

وفي **الفصل الثالث** تطرقنا إلى سعر الصرف الحقيقي وتأثره بالتحرير التجاري والتكامل المالي، وقد قسمنا هذا الفصل إلى أربع مباحث، المبحث الأول تطرقنا إلى أهمية سعر الصرف الحقيقي وإشكالية قياسه على أساس المؤشرات، وأهم العوامل التي تؤثر فيه لتحديده، ثم وضعنا تأثيرات تحركات سعر الصرف الحقيقي على الوضع الاقتصادي وتأثير السياسات الاقتصادية فيه. أما المبحث الثاني فركزنا على سعر الصرف الحقيقي التوازني باعتباره مرجع لتحديد القيمة التوازنية للاقتصاد ككل، وتطرقنا إلى أهم النظريات والمناهج لتحديده وأكدنا أن اختلال سعر الصرف أو انحرافه على المستوى التوازني له عدة تأثيرات سلبية خاصتا في حالة المغالاة في قيمته. في المبحث الثالث وضعنا أثر التحرير التجاري على سعر الصرف الحقيقي وكيفية انتقال اثر سعر الصرف عبر التجارة إلى النمو الحقيقي، وفي المبحث الرابع أظهرنا العلاقة بين أسعار الصرف الحقيقية والتكامل المالي، من خلال

التطرق إلى العلاقة بين أسعار الصرف الحقيقية وتحركات رؤوس الأموال خاصتنا بما تعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، وتوضيح تحرير حساب رأس المال وتأثيره على سعر الصرف الحقيقي.

وفي الأخير ومن خلال **الفصل الرابع** تطرقنا إلى واقع الاقتصاد الجزائري والتحرير التجاري وسياسات الصرف المتبعة وأنهيناها بدراسة قياسية وقد قسمنا هذا الفصل إلى أربع مباحث، المبحث الأول تطرقنا إلى الوضع الاقتصادي والتحرير التجاري في الجزائر وكذلك إلى الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر باعتباره أحد أهم مكونات التكامل المالي. أما المبحث الثاني فركزنا على سعر الصرف الدينار الجزائري ونظام الصرف في الجزائر وسعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري وأهم مراحل تطوره. في المبحث الثالث قمنا بدراسة قياسية لتحديد أهم محددات سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري باستعمال نموذج اختبار التكامل المتزامن، وفي المبحث الرابع وكخلاصة للدراسة أردنا إظهار مدى تأثير سعر الصرف الحقيقي والانفتاح التجاري والتكامل المالي على النمو الاقتصادي.

وفي الأخير خلصنا إلى مجموعة من النتائج والتوصيات لهذه الدراسة.

الفصل الأول

مفاهيم، نظريات ونظم سعر الصرف

مقدمة الفصل:

تعد أسعار الصرف أداة ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، فكل دولة من الدول لها عملتها النقدية الخاصة بها تتخذها مقياساً للتعبير عن قيمة كل سلعة من السلع المحلية المعروضة فيها، فاستيراد السلع من أحد البلدان الأجنبية يزيد من الطلب على عملة هذا البلد الأجنبي، وأن تصدير السلع للبلد الأجنبي يزيد من عرض عملة هذا البلد في السوق المحلي، وعليه يعد سعر الصرف أداة ربط بين اقتصاد مفتوح وباقي اقتصادات العالم.

وأهم الأهداف الاقتصادية الكلية التي يسعى سعر الصرف إلى تحقيقها هو التوازن الداخلي والخارجي، فالتوازن الخارجي هو توازن ميزان المدفوعات، أما التوازن الداخلي يتمثل بتحقيق استقرار الأسعار والأجور والعمالة الكاملة، وعليه ينحصر الهدف الرئيسي لسياسة سعر الصرف في تحقيق الاستقرار لسعر صرف عملة ما مقابل العملات الأجنبية إلا أنه بعيد المنال لارتباط سعر الصرف بالعديد من المحددات، فسعر الصرف يتحدد بتفاعل قوى العرض والطلب.

وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى أربع مباحث، المبحث الأول تم التطرق إلى المفاهيم الأساسية لسعر الصرف من خلال التعريف وأهمية سعر الصرف وإظهار أشكال سعر الصرف من إسمية إلى حقيقية وفعلية وتبيين الاختلاف بينهم، وتوضيح أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف من أهمها العوامل الاقتصادية ميزان المدفوعات، سعر الفائدة، التضخم والكساد، كمية النقود، السياسة النقدية والمالية والمضاربة... إلخ.

المبحث الثاني تطرقنا إلى نظريات ومناهج سعر الصرف من أهمها منهج المرونات ويرتكز على رصيد الميزان التجاري على اعتبار أن رصيد ميزان المدفوعات هو ناتج الفرق بين الصادرات والواردات، ثم منهج الاستيعاب ويرتكز كذلك على الميزان التجاري (سوق السلع) ويهمل سوق النقود وتدفقات رأس المال ويعتمد في منهجه على التحليل الاقتصادي الكلي للتوازن العام القائم على أفكار Keynes، المنهج النقدي ويعتبر عرض النقود والطلب عليها من المحددات الرئيسية لسعر الصرف، كذلك يؤكد على الدور الرئيسي للسياسات النقدية في تحديد كل من سعر الصرف ومعدل التضخم، ونظرية تكافؤ أسعار الفائدة وتتمحور في الترابط الموجود بين السوق النقدي المحلي وأسواق الصرف من

خلال المبدأ المتمثل في أن معدلات الفائدة في بلدين لا بد أن تؤثر في نسبة تغير سعر الصرف المنتظر، نظرية أثر فيشر الدولية وتقوم بدراسة العلاقة بين أسعار الفائدة والتضخم، نموذج Mundell-Fleming يخصص علاقة التوازن النقدي بالتوازن الخارجي فيعتبر من الأبحاث الرائدة في مجال تحديد فاعلية السياسات النقدية والمالية في اقتصاد صغير مفتوح سواء في ظل نظام ثابت أو نظام معوم، كما يركز على حساب رأس المال وتأثيره على طبيعة التحليل.

وفي المبحث الثالث تطرقنا إلى أنظمة سعر الصرف من خلال إظهار أنظمة الصرف الثابت، الأنظمة الوسيطة والأنظمة العائمة، ثم التطرق إلى أنظمة الصرف في ظل الصدمات الحقيقية والنقدية وهي تعتبر من أهم المؤثرات على إدارة سياسة سعر الصرف وأنظمة الصرف، ويقصد بهذه الصدمات الأحداث التي تؤثر على الاقتصاد والتي يكون مصدرها داخلي أو خارجي، وتوضيح اختيارات نظم الصرف والذي يقودنا إلى دراسة مختلف محددات اختيار نظام الصرف المقدمة في مختلف الأدبيات الاقتصادية.

وفي المبحث الرابع تطرقنا إلى سياسات أسعار الصرف وسياسات الرقابة على أسعار الصرف ويتمثل في تدخل الدولة من أجل التأثير على العلاقة بين العملة المحلية والعملات الأجنبية، من خلال استخدام الإجراءات والأساليب الإدارية لمراقبة التحويل الخارجي بما يضمن كبح الطلب المحلي على العملات الأجنبية.

المبحث الأول: سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه

المطلب الأول : مفهوم سعر الصرف

يعتبر سعر الصرف المرآة التي تعكس مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي وذلك من خلال العلاقة بين الصادرات والواردات، إذ تعد أسعار الصرف أداة ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، فكل دولة من الدول لها عملتها النقدية الخاصة بها تتخذها مقياساً للتعبير عن قيمة كل سلعة من السلع المحلية المعروضة فيها. إن استيراد السلع من أحد البلدان الأجنبية يزيد من الطلب على عملة هذا البلد الأجنبي، وإن تصدير السلع للبلد الأجنبي يزيد من عرض عملة هذا البلد في السوق المحلي (الواردات تزيد من الطلب على العملات الأجنبية وتزيد من عرض العملة الوطنية في الأسواق العالمية، بينما الصادرات تزيد من الطلب الأجنبي على العملة الوطنية وتزيد من عرض العملات الأجنبية في السوق المحلي)، وعليه يعد سعر الصرف أداة ربط بين اقتصاد مفتوح وباقي اقتصادات العالم.

إن أهم الصعوبات التي تثيرها المعاملات والمدفوعات الدولية بين الدول، ليست فقط حساب قيمة هذه المعاملات ولكن كيفية تسوية هذه القيمة، وعليه فإن التبادل الدولي يتطلب وجود نوع من المقارنة بين عملات الدول، إذن عند مبادلة عملة دولة بعملة دولة أخرى يقتضي الأمر وجود نسبة لمبادلة عملة الدولة الأولى بعملة الدولة الثانية ويطلق على هذه النسبة بسعر الصرف.

ويمكن تعريف سعر الصرف على أنه عبارة عن عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة أخرى¹، كما يمكن تعريفه نسبة أو سعر مبادلة عملة بعملة أخرى²، إذ تعتبر إحدى العملتين سلعة في حين تعتبر الأخرى السعر النقدي لها.

من خلال ما سبق يمكن أن نستنتج أن سعر الصرف هو عبارة عن عدد الوحدات من العملة المحلية التي يمكن مبادلتها بوحدة واحدة من العملة الأجنبية، وعليه فإن سعر الصرف هو أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، فهو يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في

¹ د. عادل أحمد حشيش، د. مجدي محمود شهاب " أساسيات الاقتصاد الدولي " منشورات الخبلي الحقوقية، بيروت، 2003، ص 176.

² أ. عرفات تقي الحسني " التمويل الدولي " دار مجدلاوي للنشر، الطبعة الثانية، عمان، 2002، ص 148.

السوق العالمية فالسعر العالمي والسعر المحلي للسلعة مرتبطان من خلال سعر الصرف، ويسعى سعر الصرف إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية المتمثلة بالتوازن الداخلي والخارجي إذ أن التوازن الداخلي يتمثل بتحقيق استقرار الأسعار والأجور والعمالة الكاملة، أما التوازن الخارجي فيقصد به توازن ميزان المدفوعات.

المطلب الثاني: أهمية سعر الصرف

يعتبر سعر الصرف كأداة ربط بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد الدولي من خلال معرفة التكاليف والأسعار الدولية وبذلك يقوم بتسهيل المعاملات الدولية المختلفة وتسويتها¹، ويلعب دوراً مهماً في النشاطات الاقتصادية الدولية التي يقوم بها أي بلد سواء كان ذلك النشاط تجاري أو استثماري، ويحتل سعر الصرف مركزاً محورياً في السياسة النقدية حيث يمكن أن يستخدم كهدف أو مؤشر، واستخدامه كهدف اتجاه العملات الأخرى قد يكون عاملاً لتخفيض التضخم والذي يعتبر من أهداف السياسة النقدية.

وتبرز أهمية سعر الصرف كونه سعراً متميزاً عن باقي الأسعار من خلال الوظائف التي يقوم بها، فهو عبارة عن حلقة الوصل بين الأسعار الدولية والأسعار المحلية من خلال ثلاث أسواق هي (سوق السلع والخدمات، سوق الأصول المالية، وسوق العمل)، ففي سوق السلع والخدمات يؤدي ارتفاع سعر الصرف إلى ارتفاع أسعار السلع الأجنبية بالعملة المحلية في السوق المحلية وبالتالي يجعلها أقل قدرة على المنافسة في الأسواق المحلية، ويرفع القدرة التنافسية للسلع المحلية بالأسواق الدولية².

ويقوم سعر الصرف بوظيفة توزيعية على المستويين الدولي والداخلي فعلى المستوى الدولي يؤدي ارتفاع سعر الصرف (انخفاض قيمة العملة المحلية) إلى ارتفاع قيمة صادرات البلد وزيادة دخله الوطني، أما في حالة انخفاضه (ارتفاع قيمة العملة المحلية) يؤدي إلى انخفاض صادراته وانخفاض دخله الوطني³، كذلك يدفع التغيير في سعر الصرف إلى تحويل الموارد بين القطاعات، ففي حالة انخفاض سعر الصرف سيؤدي إلى تعطيل فروع صناعية مختصة بالتصدير وتحويل الموارد أو جذبها إلى القطاع السلع الغير متاجر بها دولياً، ويصبح الإنتاج من أجل التصدير غير مربح، أما في حالة ارتفاعه

¹ David.N, Hyman Economics, fourth edition coralline, state university.1999,p812

² د. علي توفيق الصدق " القدرة التنافسية للاقتصادات العربية في الأسواق العالمية " صندوق النقد العربي، بحوث ومناقشات، 1990، العدد الخامس، ص35-36.

³ د. أمين رشيد كونة " الاقتصاد الدولي " دار النشر، بغداد، 1987، ص205 .

يؤدي إلى تطوير الصناعات المختصة للتصدير من خلال تحويل الموارد من بقية القطاعات وزيادة استخدام عوامل الإنتاج في قطاع التصدير.¹

المطلب الثالث: أشكال سعر الصرف

إن لسعر الصرف عدة أشكال وهي تنقسم حسب طبيعتها ووظيفتها.

الفرع الأول: سعر الصرف الاسمي

هو مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر ويتم تبادل العملات حسب أسعار هذه العملات بين بعضها البعض²، فهو سعر عملة أجنبية بدلالة عدد وحدات عملة محلية، كما يمكن أن يعكس التعريف على أنه سعر العملة المحلية بدلالة وحدات عملة أجنبية.

والمقصود من سعر الصرف الاسمي هو سعر الصرف العملة الجاري، ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية معينة، ويتغير سعر الصرف الاسمي يوميا إما بالتحسن أو التدهور، فالتحسن يعني ارتفاع سعر العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية، والتدهور العكس.

وينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر صرف رسمي أي المعمول به فيما يخص المبادلات التجارية الرسمية، وسعر صرف موازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية، وهذا ما يعني وجود أكثر من سعر صرف إسمي في نفس الوقت لنفس العملة والبلد.

الفرع الثاني: سعر الصرف الحقيقي

إن سعر الصرف الحقيقي يقوم بتعديل سعر الصرف الاسمي طبقا للتغيرات في مستوى أسعار للدول، وبالتالي فهو يقيس القوة الشرائية للسلع والخدمات المحلية مقابل السلع والخدمات الأجنبية³، فهو يعبر عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية⁴، وبالتالي

¹ أ. الطاهر لطرش " تقنيات البنوك " ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 95.

² د. قدي عبد المجيد " مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية " ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 103.

³ أ. جوزيف دانيالز، أ. ديفيد فأنهوز " اقتصاديات النقود والتمويل الدولي " دار المريخ للنشر، الرياض، 2010، ص 67.

⁴ د. قدي عبد المجيد " مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية " مرجع سابق، ص 104.

يقيس القدرة على المنافسة وهو يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم، ويتم حساب سعر الصرف الحقيقي وفق المعادلة التالية:

فإذا كان المستوى العام للأسعار في بلد ما هو P وفي بلد أجنبي P^* و E سعر الصرف الاسمي فإن سعر الصرف الحقيقي:

$$TCR = \frac{E \cdot P^*}{P}$$

حيث يعكس TCR الأسعار الأجنبية بدلالة الأسعار المحلية، فسعر الصرف الحقيقي يعكس المقدار الحقيقي لانخفاض أو ارتفاع سعر الصرف لعملة ما أي القوة الشرائية لها.

إن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي يعكس معدلات التضخم ويؤدي إلى ارتفاع الأسعار النسبية للصادرات مما يحد من القدرة التنافسية للدولة مسببا تدهورا في ميزان المدفوعات واستنزاف احتياطات الصرف الأجنبي، وإلى جانب ذلك فإنه يعد عاملا محفزا للمضاربة وتوليد ضغطا إضافيا على العملة المحلية ويحدث انهيار في قيمتها، وكذلك يؤدي ارتفاع سعر الصرف الحقيقي إلى زيادة معدلات البطالة في قطاع التصدير وينجم عنه انخفاض كل من الدخل الكلي والطلب الكلي وبالتالي انخفاض الطلب على السلع الغير متاجر بها والذي يفاقم معدلات البطالة في الاقتصاد برمته،¹ سنتطرق لسعر الصرف الحقيقي بالتفصيل في الفصل الثالث).

الفرع الثالث: سعر الصرف الفعلي

قام Hirsch Higgins (1970) بتطوير فكرة سعر الصرف الفعلي الاسمي لأول مرة ، من خلال افتراضه لتمثيل العلاقة الكلية الناشئة بين القيمة الفعلية للعملة المحلية معبرا عنها بمعدل معين والقيمة المجمعة لسلة العملات الأجنبية معبرا عنها بنفس المعدل، وعليه فهو السعر الفعلي الذي يدفعه التجار من الصرف الأجنبي فهو المعدل المناسب لأسعار الصرف السوقية لعملة ما مقابل عملات الشركاء أو المنافسين التجاريين، فهو المتوسط الحسابي لسعر صرف عملة بلد ما مقابل العملات الأخرى نسبة إلى سنة معينة مرجحة بحصة كل بلد شريك تجاري لذلك البلد

¹ أ.د عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي " سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية " دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص28.

1- سعر الصرف الفعلي الاسمي NEER: يعرف سعر الصرف الفعلي بأنه القيمة الاسمية لسلة محددة من العملات نتيجة لحركة أسعار الصرف الاسمية مقارنة بسنة الأساس، فهو متوسط لأسعار الصرف الاسمية الثنائية محسوبا بالقياس إلى فترة أساس معينة¹، وقد وضح هذا المفهوم من قبل Rhomberg & Artus (1973) بحيث أكدوا حتى إذا كان المعنى الاقتصادي لاختيار المؤشرات كافي فإن القيم المحتسبة ستختلف مع النظرة إلى فترة الأساس والشركاء التجاريين، ويمكن قياس سعر الصرف الفعلي الاسمي باستخدام مؤشر لاسبيرز (Laspeyres) وباستخدام الصادرات كأوزان كالتالي:

$$NEER = \left\{ \frac{\sum_p Z_p X_0^p (e_t^p / e_t^r)}{\sum_p X_0^p (e_0^p / e_0^r)} \right\} 100$$

e_0^p, e_t^p : سعر صرف عملة البلد p مقومة بالدولار في سنة القياس t أو سنة الأساس 0.

e_0^r, e_t^r : سعر صرف العملة المحلية مقومة بالدولار في سنة القياس t أو سنة الأساس 0.

X_0^p : قيمة الصادرات إلى الدولة p في سنة الأساس ومقومة بعملتها، وهي تستخدم كوزن ثابت للدولة p في حساب مؤشر لاسبيرز.

إن مؤشر سعر الصرف الفعلي الاسمي يمكن أن يختلف من حيث القيمة والمحتوى نتيجة لاختلاف عدة عوامل مثل سنة الأساس، وأسلوب احتساب المتوسط وقائمة بلدان الشركاء التجاريين والأوزان المعتمدة في تكوين السلة، وعليه فإن مؤشر سعر الصرف الفعلي الاسمي يعطي إشارة واضحة عن القيمة الإضافية لمتحصلات البلد المعني بعملته المحلية من الصادرات السلعية للفترة الجارية بالمقارنة مع قيمتها لفترة الأساس، ويعتمد هذا المؤشر على الاختيار المناسب للأوزان المستخدمة التي تعتمد على الهدف الأساسي للسياسة، فإذا كان الهدف هو دراسة تأثيرات حركات سعر الصرف على متحصلات البلد من الصادرات السلعية فإن مؤشر صادرات التجارة الثنائية سيكون مناسباً لسعر الصرف الفعلي الاسمي، وإذا كان الهدف هو دراسة تأثيرات حركات سعر الصرف على مدفوعات البلد للواردات السلعية فإن مؤشر وزن الواردات الثنائية هو المناسب له، أما إذا كان الهدف هو دراسة تأثيرات حركات سعر الصرف على متحصلات البلد في حساب مجموعة من السلع فإن بناء مؤشر أسعار الصرف الفعلية الاسمية على أساس توزيع حصص السوق على المنافسين الرئيسيين في فترة أساس محددة يكون هو المناسب.

¹ د. محمود حميدات "مدخل للتحليل النقدي" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 82.

• **نموذج سعر الصرف المتعدد MERM**: يعتبر من أهم تطورات سعر الصرف الفعلي الاسمي، فهو مؤشر اسمي يستخدم لحساب تغير سعر الصرف الفعلي لبلد صناعي معين، ويعرف بأنه التغير في سعر الصرف الذي ينتج عنه نفس التغير في ميزان التجاري للبلد وهذا المؤشر يظهر في المدى المتوسط التأثير الصافي لتغيرات سعر الصرف لبلد معين على ميزان تجارته، وهناك ثلاثة عناصر يفترض الاحاطة بها لتقدير تأثيرات سعر الصرف عليه وهي:

- درجة التكيف في الكلف والأسعار المحلية لتغيرات سعر الصرف.

- مرونة الأسعار لتدفقات التجارة الخارجية.

- سياسات إدارة الطلب الكلي المتبعة من قبل السلطات.

ويرتكز احتساب مؤشر سعر الصرف الفعلي المتعدد على ثلاث فرضيات رئيسية هي:¹

- وجود مرونة نسبية في التكاليف والأسعار بالعملة المحلية.

- أن تكون الأقطار المدروسة تنتج سلعا مختلفة مع وجود مرونة سعرية محدودة للطلب في الأسواق العالمية.

- أن تستطيع السلطات المركزية التأثير على مستوى الطلب الكلي المحلي النهائي.

إن مؤشرات سعر الصرف المتعدد هي أسعار صرف فعلية اسمية تحتسب على أساس نماذج معدة على وجه التخصيص للتجارة المتعددة الأطراف للبلدان الانتاجية المتقدمة، وأنها تتميز بأخذها كل أسواق السلع المتاجر بها وغير المتاجر بها بعين الاعتبار.

2- سعر الصرف الفعلي الحقيقي (Real Effective Exchange Rate) REER :

إن مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي يستخدم لقياس تغير القوة الشرائية لعملة معينة عبر الزمن مقارنة مع الشركاء التجاريين بمقارنة سنة الأساس، وبدأ استخدام المؤشرات الحقيقية عندما لوحظ أن الاختلافات في المؤشرات النسبية راجع إلى الاختلافات التضخمية بين الدول، ولهذا تم الاعتماد على مؤشر حقيقي يقيس بشكل ملائم الأثر الحقيقي لتغيرات سعر الصرف على الظاهرة الحقيقية (الميزان التجاري).

¹ Maciejewski, E.B « Real Effective Exchange Rate Indices »IMF, Staff paper, Vol (30) N°3, 1983 pp 496-497

مأخوذة من: أ. د عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي " سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية " مرجع سابق، ص 31.

وعليه فإن سعر الصرف الحقيقي هو متوسط لأسعار صرف حقيقية ثنائية بين دولة وشركائها التجاريين، ودائما ما تستخدم بيانات التجارة الخارجية في تكوين الأوزان أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي هو سعر الصرف الاسمي معدلا بحركات الأسعار في البلد المعني وشركائه التجاريين، لأن سعر الصرف الفعلي الاسمي لا يأخذ بعين الاعتبار تحركات الأسعار ولا تحتوي على معلومات القوة الشرائية للعملة بالإضافة إلى أنها لا تبين التطور في التنافسية للسلع التصديرية للبلد المعني¹. ولقياس مدى تغير القوة الشرائية لعملة معينة سنعمد على مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي بتعديل مؤشر سعر الصرف الفعلي الاسمي بحركة الأسعار النسبية، ومن المقاييس الشائعة لحساب REER هو متوسط مرجح لأسعار الصرف المخفضة للشريك التجاري ويمكن صياغتها على النحو التالي:

$$REER = \sum_P \frac{X_0^p(e^{pr})_t / X_0^p(e^{pr})_0}{(P_0^p / P_0^r) / (P_t^p / P_t^r)} 100$$

$$REER = \sum_P Z_P IREER_{pr} 100$$

حيث يمثل :

P_0^p, P_t^p : مؤشر أسعار الدولة P في سنتي القياس والأساس على التوالي.

P_0^r, P_t^r : مؤشر الأسعار المحلية في سنتي القياس والأساس على التوالي.

$IREER_{pr}$: مؤشر لسعر الصرف الثنائي الحقيقي، ويعكس سعر الصرف عملة الشريك التجاري بالعملة المحلية، مع الأخذ بعين الاعتبار تطور مؤشر أسعاره مقارنة بمؤشر الأسعار المحلية.

إن الهدف من وراء هذه المؤشرات قد أصبح واضحا والمعنى الاقتصادي أكثر وضوحا، لأن مؤشرات سعر الصرف الحقيقي في صيغتها المعيارية تقيس التغيرات في المؤشر الناتجة من الأسعار المحلية المكيفة للأسعار الأجنبية وفقا لتحركات سعر الصرف التي تعطي قياسا لتنافسية الأسعار الأساسية بين البلد والمنافسين التجاريين وهذا المؤشر يلخص تعادل القوة الشرائية²، ويجب أن تكون الأسعار النسبية وأسعار الصرف في حالة استقرار في فترة الأساس المختارة فضلا على أن الشروط

¹ د. علي توفيق الصادق " المنافسة في ظل العولمة القضايا والمضامين، القدرة التنافسية للاقتصادات العربية في الأسواق العالمية " صندوق النقد العربي، 1999، ص 47.

² أ. د عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي " سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية " مرجع سابق، ص 32 .

الخارجية تكون معطاة حيث أن المتوسط المرجح للأسعار الأجنبية يعطي سعرا مستقرا للسعر المحلي في البلد المعني، إن بناء المؤشر على وفق هذه الأسس سيكون محكما ويعطي نتائج معنوية التفسير، وعليه يعتبر مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي مقياسا للقدرة التنافسية أكثر من أنه مؤشر لسعر الصرف.

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في سعر الصرف

إن العوامل التي تؤثر في سعر الصرف تختلف من بلد إلى آخر حسب درجة الانفتاح الاقتصادي والسياسات الاقتصادية التي تتبعها، فكلما كان النشاط الاقتصادي يعمل ضمن آلية اقتصاد السوق والتخفيض من تدخل الدولة فيفسح المجال للقطاع الخاص وإلغاء القيود على التجارة الخارجية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية فإن العوامل المؤثرة في سعر الصرف سيكون لها تأثير مباشر، ويمكن أن نوضح أهمها:

الفرع الأول: ميزان المدفوعات

يعد التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات من بين أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف كونه حلقة الوصل التي تعكس علاقة البلد بالعالم الخارجي، يعتبر ميزان المدفوعات متغير مستقل وسعر الصرف هو المتغير التابع، فميزان المدفوعات يتخذ أحد الأوضاع الثلاث (التوازن، العجز والفائض) وتؤثر هذه الأوضاع على سعر الصرف كما يلي:

- في حالة التعادل بين جانبي ميزان المدفوعات أي تساوي الطلب المحلي على العملات الأجنبية مع عرض هذه العملات سيتجه سعر الصرف إلى التوازن.
- في حالة العجز يكون الطلب على الصرف الأجنبي يزيد عن عرضه فإن سعر الصرف يتجه إلى الارتفاع.
- في حالة الفائض أي زيادة العرض الصرف الأجنبي عن طلب الصرف الأجنبي سيميل سعر الصرف إلى الانخفاض.

• التأثير المتبادل بين ميزان المدفوعات وسعر الصرف: يلعب سعر الصرف دورا مهما في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، في حالة العجز يندفع البلد باتجاه زيادة الطلب على العملات الأجنبية مقابل انخفاض طلب الأجانب على عملته وهذا يعني انخفاض قيمة عملة هذا البلد وبالتالي زيادة

سعر الصرف الأجنبي الذي يؤدي إلى انخفاض قيمة السلع المحلية مقارنة بالسلع في الخارج مما يشجع على زيادة التصدير وفي نفس الوقت انخفاض الاستيراد، وعليه فإن زيادة الصادرات وتخفيض الاستيراد يؤدي إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات¹، وعليه فإن التأثير متبادل بين ميزان المدفوعات وسعر الصرف إذ أن كل منهما يؤثر ويتأثر بالآخر.

الفرع الثاني: كمية النقود

يرى Friedman أن حركات الأسعار تعكس بشكل أساسي التغيرات المهمة في كمية النقود، وقد أشار إلى أن ما يفسر صحة العلاقة بين كمية النقود وتغيرات الأسعار هو وجود عاملين هما:

- تغيرات الإنتاج: والتي تعد متغيراً مستقلاً ففي حالة ثبات كمية النقود وتضاعف حجم الإنتاج فإن الأسعار ستميل إلى الانخفاض.
 - تغيرات كمية النقود التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها نسبة إلى دخولهم والتي تتوقف على مستوى الدخل الحقيقي للفرد وتكلفة الاحتفاظ بالنقود والتي تتحدد بسعر الفائدة.
- ويرى Friedman أن أساس السياسة النقدية في علاقتها بالنمو والاستقرار الاقتصادي هو ضرورة التناسب بين معدل نمو كمية النقود الكلية ومعدل نمو الإنتاج والسكان للإبقاء على الأسعار مستقرة.²

ومما تقدم يتضح أن الإفراط في الإصدار النقدي وتزايد كميات النقود تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار وبالتالي جعل سلع الدولة المعنية لأقل قدرة على منافسة سلع الدول الأخرى، مما يتسبب في زيادة الاستيراد وانخفاض التصدير ويقابل ذلك زيادة في الطلب على عملات تلك الدول وانخفاض الطلب على العملة المحلية مما ينتج عنها ارتفاع في أسعار الصرف العملات الأجنبية³، إن السياسة النقدية المتبعة بأي من أدواتها تؤثر بشكل مباشر في سعر الصرف الأجنبي.

¹ د. عبد الحسين جليل عبد الحسن "سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية" مرجع سابق، ص 71-72.

² أ. عوض فاضل الدليمي "نظم الصرف في الأقطار النامية في ظل أسعار الصرف العائمة" مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 2، العدد 2، 1995، ص 485.

³ أ. مروان عطون "أسعار صرف العملات" دار الهدى، عين مليلة، 1992، ص 80.

الفرع الثالث: سعر الفائدة

يعتبر الاقتصاديين أن تغيرات الطلب على الأصول المالية من أهم الأسباب التي تقف وراء التقلبات قصيرة الأجل في أسعار صرف العملات المرتبط بشكل كبير بسعر فائدتها ، ويتمثل هذا الارتباط القائم بينهم على أن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي لارتفاع سعر صرفها مقابل العملات الأخرى القابلة للتحويل، وانخفاضها يؤدي لانخفاض سعر صرفها مقابل العملات الأجنبية الأخرى القابلة للتحويل.¹

فتأثير سعر الفائدة على سعر الصرف يكون من خلال حركات الاستثمارات المالية قصيرة الأجل لأن هذه الاستثمارات حساسة جدا للتغيرات في أسعار الفائدة، إذ أن رؤوس الأموال الدولية منتجة نحو المناطق التي يكون العائد المتوقع لديها أعلى ، فالزيادة في أسعار الفائدة الحقيقية سوف تجذب رأس المال الأجنبي مؤدية إلى ارتفاع قيمة عملة الدولة (أي انخفاض سعر الصرف الأجنبي، ويحدث العكس في حالة الانخفاض).²

ومن هنا نستخلص أن هناك ارتباط قائم بين سعر الصرف وسعر الفائدة، ففي حين يعتبر ارتفاع سعر الفائدة سببا لقوة العملة حسب نظرية التدفقات النقدية ، يعتبر انخفاض السعر الفائدة سببا لضعفها وذلك بافتراض ثبات باقي العوامل الأخرى المرتبطة بهما .

الفرع الرابع: التضخم والكساد

إن التضخم يعد أحد العوامل المؤثرة في سعر الصرف، بحيث عندما يكون معدل التضخم المحلي أعلى من معدلات التضخم في الدول الأجنبية أي أن أسعار السلع والخدمات في الدولة أكبر من أسعارها في الدولة الأجنبية وينشأ عن ذلك زيادة الطلب على الواردات الذي يمثل زيادة الطلب على العملة الأجنبية وبالتالي ارتفاع أسعارها من ناحية ومن ناحية أخرى انخفاض الصادرات بسبب ارتفاع الأسعار المحلية مما يعني انخفاض الطلب على العملة المحلية وزيادة في عرضها مما يترتب عليه انخفاض في سعر صرفها مقابل العملة الأخرى.³

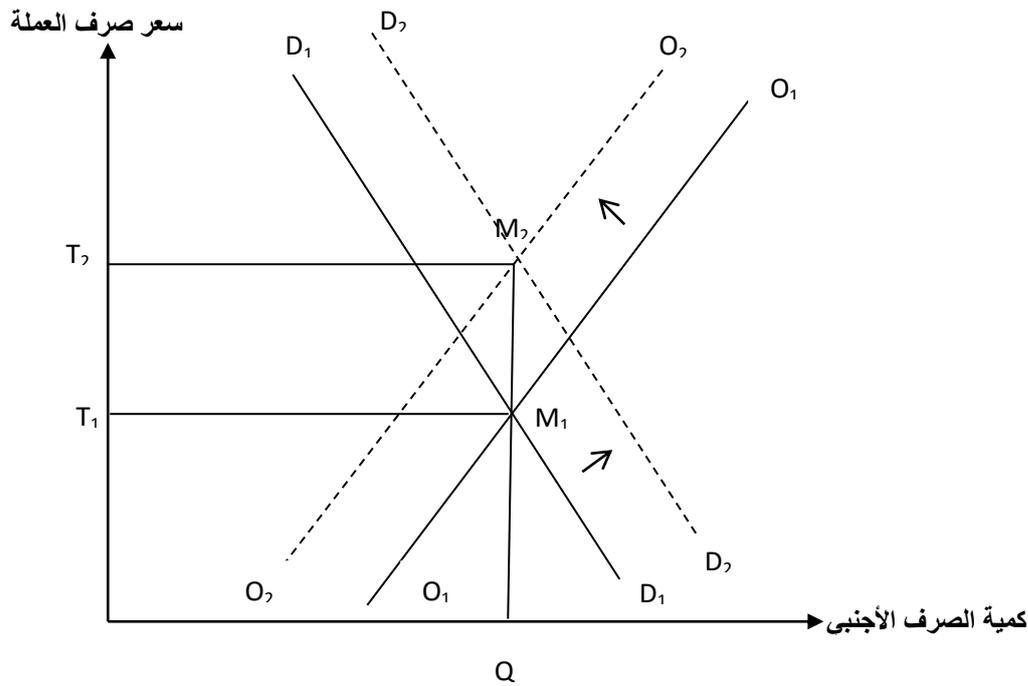
¹ أ. توفيق عبد الرحيم يوسف حسن "الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية" دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص93

² د. سمير فخري نعمة "العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات" دار البازوري العلمية للنشر عمان، 2011، ص87-88.

³ أ. توفيق عبد الرحيم يوسف حسن "الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية" مرجع السابق، ص 96.

وينشأ عن التضخم أن الدولة تصبح غير قادرة على المنافسة في الأسواق الدولية مما يقلل من قدرة صادراتها، وتجدد الإشارة أن العلاقة بين سعر الصرف ومعدلات التضخم تسمى بمبدأ تعادل القوى الشرائية الدولية ويمكن إيضاح تأثير التضخم على سعر الصرف بيانياً كالتالي :

الشكل رقم (1-1): تأثير التضخم على سعر الصرف الأجنبي



من خلال الشكل يظهر انه مع زيادة معدلات التضخم المحلية وثبات معدلات التضخم الأجنبية سيؤدي إلى انتقال منحنى الطلب إلى اليمين من D_1D_1 إلى D_2D_2 وانتقال منحنى العرض إلى اليسار من O_1O_1 إلى O_2O_2 وتحرك نقطة التوازن من M_1 إلى M_2 من ما ينتج عن هذه المتطلبات السوقية إلى زيادة سعر الصرف الأجنبي من T_1 إلى T_2 .

وفي فترة الكساد فمن الأجدر للدولة أن تجعل أسعارها أكثر منافسة وهذا عن طريق تخفيض قيمة عملتها، أي لابد أن تعدل قيمتها بتخفيض حاد لكي تصبح صادراتها رخيصة نسبياً ومنافسة في الأسواق الدولية .

الفرع الخامس: الدخل وسعر الصرف

يعد الدخل من المؤثرات المهمة في سعر الصرف و يأتي أثره فيه باتجاهين هما:¹

- أن أي تغير في الناتج المحلي الإجمالي يدفع إلى تغير مشابه في الحساب الجاري فعند الزيادة سينتعش الحساب الجاري دافعا الطلب على العملة المحلية نحو الأمام والذي يؤدي إلى خفض سعر الصرف الأجنبي والعكس يؤدي إلى رفعه .
- مع افتراض تمتع رأس المال بحرية الحركة فإن زيادة التدفق الرأسمال تؤدي إلى زيادة الدخول النقدية في الدولة المستقبلية له مما يدعو إلى تنشيط طلبها الكلي بما فيه الطلب على الاستيرادات من البلد المصدر له ، وفي نفس الوقت يترتب على انخفاض الدخول النقدية في البلد المصدر لرأس المال والذي يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي الداخلي بما فيه الطلب على الاستيراد . ونتيجة الحالتين أي زيادة الطلب على صادرات البلد المعنى بتصدير رأس المال وانخفاض وارداته يتحقق فائض في الحساب الجاري يعوض العجز في حساب رأس المال طويل الأجل الناجم عن التدفق الرأسمالي الخارج مؤديا إلى رفع قيمة العملة المحلية وخفض سعر الصرف الأجنبي.

الفرع السادس: السياسة النقدية

تؤثر السياسة النقدية في أسعار الصرف من خلال ثلاث مسارات : مسار معدل الفائدة ومسار الدخل ومسار مستوى السعر إذ تقلل السياسة النقدية التوسعية معدل الفائدة الذي يقلل من تدفق رأس المال الداخل ومما يؤدي إلى انخفاض الطلب على العملة المحلية وبالتالي انخفاض العملة المحلية ، و تقوم السياسة النقدية المنكمشة على العكس من ذلك ، إذ أنها ترفع معدل الفائدة الذي يجلب التدفقات المالية من الخارج، كما تؤثر السياسة النقدية عن طريق مسار الدخل في الدولة .

ومع ازدياد عرض النقود يتوسع الدخل وترتفع الاستيرادات بينما لا تتأثر الصادرات بتخفيض سعر الصرف في الأجل القصير وكذلك ترفع السياسة النقدية التوسعية مستوى الأسعار المحلية بالنسبة للأسعار الأجنبية وتصبح الصادرات أغلى بينما الاستيرادات أرخص ، وهذا يزيد من الطلب على العملات الأجنبية ويقلل الطلب على العملة المحلية.

¹ د. عبد الحسين جليل عبد الحسن " سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية " مرجع سابق، ص 75.

وهناك العديد من الشروط للعلاقة بين السياسة النقدية وسعر الصرف وعندما ترتفع أسعار السلع المستوردة يكون هناك ضغط تضخمي من خلال الارتفاع في الأسعار ومن ثم ضغط على مستوى السعر لكي يرتفع¹، إن السياسة النقدية تأثير على أسعار الصرف في حالة السياسة التوسعية تخفض أسعار الصرف وفي حالة السياسة الانكماشية ترفع أسعار الصرف .

الفرع السابع: السياسة المالية

تعني السياسة المالية كافة أوجه النشاط والمسائل المالية المتعلقة بالنشاط الحكومي المالي الذي يتجسد في الإنفاق الحكومي والإيراد والميزانية العامة للدولة ومن أبرز أدوات هذه السياسة التي تستخدمها السلطات المالية في التأثير على اقتصاد الدولة هي الإنفاق الحكومي والسياسة الضريبية، وما يهمنا هو أثر هذه النشاطات على سعر الصرف.

السياسة المالية تؤثر في أسعار الصرف عن طريق ثلاثة مسارات : الدخل، السعر ومعدل الفائدة، فالسياسة المالية التوسعية تزيد السلع المستوردة وبذلك تزيد العجز التجاري ومن ثم تخفض سعر الصرف، وتعمل السياسة الانكماشية على عكس ذلك، فتأثيرات السياسة المالية التوسعية أو الانكماشية عن طريق مسار الدخل مشابهة لتأثيرات السياسة النقدية، أما من خلال الأسعار فزيادة السياسة المالية التوسعية (الطلب الإجمالي) زيادة أسعار الصادرات وبالتالي تقلل تنافس الصادرات التي تخفض سعر الصرف.

أما تأثيرات معدل الفائدة في السياسة المالية فهي تختلف عن السياسة النقدية، إذ أن السياسة المالية التوسعية ترفع معدلات الفائدة لأن الحكومة ستبيع سندات لتمويل ذلك العجز، ويسبب معدل الفائدة الأعلى تدفق رأس المال إلى الداخل والذي يرفع سعر الصرف للعملة المحلية، لذلك فإن تأثير السياسة التوسعية في أسعار الصرف عن طريق معدل الفائدة هو رفع سعر الصرف للدولة ومن بين التأثيرات الثلاثة يعد تأثير معدل الفائدة والدخل تأثيرات قصيرة المدى، إذ يعملان في الاتجاه المعاكس مع الأخذ بعين الاعتبار مدى استجابة التغيير في سعر الصرف لكلا المتغيرين ، وتأثير السعر بعيد المدى وعليه فإن التأثير النهائي للسياسة المالية في سعر الصرف يكون أقل وضوحاً من السياسة النقدية .

¹ أ. عوض فاضل "نظم الصرف في الاقطار النامية في ظل أسعار الصرف العائمة" مرجع سابق، ص142.

- **السياسة الضريبية:** تعتبر السياسة الضريبية أحد الوسائل في تحقيق الأهداف الاقتصادية وهي أداة ووسيلة فاعلة لمواجهة الأزمات الاقتصادية، وتلعب الظروف والأوضاع الاقتصادية دورا كبيرا في تحديد السياسة الضريبية، إلا انه يمكن تحديد اتجاهات الضريبة وأثرها على سعر الصرف كالتالي :
- **أثر الزيادة في معدلات الضريبة على سعر الصرف:**

إن الزيادة في الضرائب تؤثر على سعر الصرف بطريقة غير مباشرة أي من خلال تأثيرها على أنشطة أخرى في الاقتصاد فزيادة الضرائب تؤثر على قدرة أفراد المجتمع على الإنفاق من خلال تأثيرها على انخفاض دخولهم المخصصة للإنفاق أي انخفاض الإنفاق بأشكاله المختلفة (الاستهلاكي و الاستثماري) مما يؤدي إلى انخفاض الدخل وكذلك الأجور فكل ذلك يؤدي إلى انخفاض في عرض النقد وكذلك انخفاض الأسعار يترتب عليه زيادة في الطلب الأجنبي على السلع المحلية بسبب انخفاض أسعارها مما يترتب عليه سعر الصرف العملة المحلية بالارتفاع ويقابل ذلك انخفاض سعر صرف العملة الأجنبية¹.

وعليه فإن الضرائب تؤثر في سعر الصرف من خلال تأثيرها على الدخل، عرض النقود، الإنتاج، وبالتالي الأسعار والصادرات والميزان التجاري

الفرع الثامن: المضاربة

تؤدي المضاربة في الأسواق الدولية للعملات إلى التأثير في سعر الصرف وخاصة على المدى القصير، فالمضاربة هي عملية الحصول على الربح من بيع وشراء إحدى العملات نتيجة لحدوث تغيرات سعر العملة ، فإذا توقع المضاربون أن قيمة العملة النقدية لدولة ما سترتفع في المستقبل فإنهم سيلجئون إلى اقتناء هذه العملة ومن ثم يزداد الطلب عليها ويرتفع سعر صرفها، أما إذا توقع المضاربون أن قيمة هذه العملة ستنخفض في المستقبل فإنهم سيلجئون إلى بيعها ومن ثم ينخفض سعر صرفها مقابل العملات النقدية.²

والملاحظ أن أسعار الصرف في الفترة القصيرة تتجه للتقلب بشكل متكرر ونظرا لتعدد وسائل الاتصال الحديثة فإن السرعة التي يتم بها إنجاز الصفقات بين مختلف الأسواق أصبحت عالية.

¹ أ. توفيق عبد الرحيم يوسف حسن " الإدارة المالية الدولية "مرجع السابق، ص 98.

² د. سعود جايد مشكور العامري "المالية الدولية نظرية وتطبيق" دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص150.

وتظهر المضاربة في صورة مضاربة مستقرة وغير مستقرة، فالمضاربة المستقرة يلجأ المضاربون إلى شراء العملات عند انخفاض ثمنها توقعاً لارتفاع أسعارها مستقبلاً ويلجؤون إلى بيع العملات عندما يرتفع ثمنها توقعاً لانخفاضها مستقبلاً وهو ما يطلق عليه عدم مرونة التوقعات، أما المضاربة الغير مستقرة يلجأ المضاربون إلى شراء العملات عند ارتفاع ثمنها توقعاً لارتفاع أكبر وكذلك يقومون ببيع العملات عند انخفاض ثمنها توقعاً لانخفاض أكبر وهو ما يطلق عليه مرونة التوقعات، وتؤدي هذه الحالة إلى عدم استقرار التوازن.¹

والمتمتع لتطور الأسواق النقدية في الدول المتقدمة يلاحظ الدور الكبير الذي لعبته عمليات المضاربة في خلق الأزمات المتتالية والتي أدت في معظم الحالات إلى التخلي عن القواعد المعمول بها، ولحل أزمة النظام النقدي الأوروبي عام 1992 وخروج كل من الجنيه الإسترليني والليرة الإيطالية والبيزيتا الإسبانية من سلعة العملة الأوروبية (الايكو) من الأزمات التي لازالت عالقة في الأذهان.²

وهناك عوامل أخرى غير اقتصادية مؤثرة في سعر الصرف تتمثل كالأضطرابات والحروب التي تؤثر على أوضاع التجارة والصناعة والزراعة والمال التي من شأنها أن تغير الطلب على الصرف الأجنبي وبالتالي تغير سعر الصرف، الإشاعات والأخبار تعتبر من المؤثرات السريعة على سعر الصرف ولكن التأثير يحدث خلال وقت قصير.

المبحث الثاني: نظريات ومناهج سعر الصرف:

يعتبر سعر الصرف من أهم الأسعار في الاقتصاد الوطني المفتوح وذلك لما يمارسه من تأثير على مستوى النشاط الاقتصادي، وتتعدد المناهج لتحديده فيوجد مناهج نظرية لتحليل التوازن في ميزان المدفوعات أو تحقيق التوازن الخارجي.

وتنقسم هذه المناهج إلى ثلاث اتجاهات رئيسية هي: منهج المرونات Elasticity Approach، منهج الاستيعاب Absorption Approach والمنهج النقدي Monetary Approach ويتطلب استخدام كل منهج مجموعة من الشروط والفرضيات.

¹ د. حازم البيلاوي "نظرية التجارة الدولية" مرجع سابق، ص 98.

² د. محمد كمال الحمزاوي "سوق الصرف الأجنبي ص" منشأة المعارف، الاسكندرية، 2004، ص 47-48.

- ويعتبر هدف الوصول إلى سعر الصرف توازني من أهم أهداف السياسة الاقتصادية، والتي يمكن إجمالها ما يعرف بـ 5E، وتمثل في:¹
- الكفاءة الاقتصادية Efficiency
 - التوازن الاقتصادي (الداخلي - الخارجي) Equilibrium
 - العدالة (توزيع الدخل) Equity
 - الاستقرار الاقتصادي (المستوى العام للأسعار) Economic Stability
 - النمو أو التنمية الاقتصادية Economic Development Or Growth
- وسنوضح المناهج لتحديد سعر الصرف طبقاً لظهورها التاريخي.

المطلب الأول: منهج المرونات (Elasticity Approach)

قدم من طرف A.Marshall و A.Lerner، وقام بتطويره (1937) Machlup Robinson . ويركز هذا المنهج على التغييرات في أسعار السلع والخدمات كمحدد لوضع ميزان المدفوعات، أي على رصيد الميزان التجاري على اعتبار أن رصيد ميزان المدفوعات ما هو إلا ناتج الفرق بين الصادرات والواردات، وعليه فأي تغييرات تحدث في سعر الصرف سوف تمارس تأثيراً على الأسعار النسبية لكل من الصادرات والواردات بما يؤدي إلى تحسن وضع الميزان التجاري .

الفرع الأول: فرضيات منهج المرونات

يقوم هذا المنهج على أساس عدة فرضيات:²

- ثبات الدخل باعتباره معطى، ومستمدة من فرضيات الكلاسيك لسيادة حالة التوظيف الكامل ، وبالتالي إهمال أثر الدخل .
- التوازن المبدئي في الميزان التجاري أي أن رصيده يساوي الصفر.

¹ د. نشأت نبيل مُجدّ الوكيل " التوازن النقدي ومعدل الصرف : دراسة تحليلية مقارنة لسوق النقود وسعر الصرف " شركة ناس لطباعة ، القاهرة ، 2006، ص 1 .

² د. نشأت نبيل مُجدّ الوكيل "التوازن النقدي ومعدل الصرف " نفس المرجع السابق، ص 3-4.

- لا نهائية مروونات عرض الصادرات والواردات وبالتالي تكون أسعار السلع المتاجر بها دوليا (صادرات، واردات) وكذلك أسعار السلع المنافسة.
- ثبات منحنيات الطلب على الصادرات والطلب على الواردات.
- المروونات السعرية هي المتغيرات القادرة على تفسير أثر تغيير سعر الصرف على الميزان التجاري.
- افتراض حالة استقرار سوق الصرف الأجنبي (إهمال الآثار النقدية لتغيرات سعر الصرف).

ويفسر هذا المنهج أنه هناك قوة خفية تتكلف بتصحيح الاختلالات الممكن حدوثها في سوق الصرف الأجنبي، فإذا ارتفع سعر الصرف عن المستوى التوازني لأي سبب فإن ذلك الارتفاع لن يستمر طويلا، حيث أن ارتفاع سعر الصرف سوف يؤدي إلى زيادة الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي وانخفاض الكمية المطلوبة منه، بما يؤدي إلى حدوث فائض في عرض الصرف الأجنبي وعليه يعود سعر الصرف إلى الوضع التوازني.¹

ويتحدد سعر الصرف في سوق الصرف الأجنبي بتلاقي قوى العرض من الصرف الأجنبي مع قوى الطلب عليه، ويعكس الميزان التجاري بشقيه المدين والدائن قوى سوق الصرف الأجنبي.

الفرع الثاني: الصيغة الرياضية لمنهج المروونات

يستند منهج المروونات في تحليله لتأثير تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري على مجموعة من المعادلات :

- معادلة رصيد الميزان التجاري :

$$B = EX (Pp/Pf, ER) - ER IM (Pp/Pf, ER) \dots \dots \dots (1)$$

B : رصيد ميزان التجاري

EX: قيمة الصادرات مقدرة بالعملة المحلية.

IM: قيمة الواردات مقدرة بالعملة الأجنبية

Pp: السعر المحلي للصادرات

¹ Subramanian.S « survey of literature on demand of money »IMF working paper, 1999, wp/99/64, p6.

Pf: السعر الأجنبي للواردات

ER: سعر الصرف

EX: تعتبر دالة في السعر النسبي Pp / Pf سعر الصرف ER

IM: تعتبر دالة في السعر النسبي Pp / Pf سعر الصرف ER

مع العلم أن EX دالة طردية في سعر الصرف (موجبة)، وأن IM دالة عكسية (سالبة) في سعر الصرف ، وبما أن منهج المرونات يفترض أن مرونة عرض الصادرات والواردات (SEX , SIM) لا نهائية (Sex=Sim)، فإن الأسعار النسبية للصادرات ثابتة والأسعار النسبية للواردات ثابتة، وبالتالي تصبح الصيغة :

$$B = EX(ER) - ER.IM(ER).....(2)$$

ولتحديد أثر تغيير سعر الصرف على الميزان التجاري ، يمكن إيجاد تفاضل B بالنسبة ل ER :

$$\frac{db}{dER} = \frac{dB}{dER} - ER \cdot \frac{dIM}{dER} - IM = \left[\frac{dEX}{dER} \cdot \frac{ER}{EX} \cdot \frac{EX}{ER.IM} - \frac{dIM}{dER} - 1 \right](3)$$

من خلال المعادلة الثالثة نجد أنها تضم مرونة الطلب على الصادرات δex ومرونة الطلب على الواردات δim . حيث أن

$$\delta im = \frac{dIM}{dER} \cdot \frac{ER}{IM} \qquad \delta EX = \frac{dEX}{dER} \cdot \frac{ER}{EX}$$

وبتعويض مرونة الطلب على الصادرات والواردات في المعادلة 3 نجد :

$$\frac{db}{dER} = IM \left[\frac{EX}{ER.IM} \cdot \delta ex + \delta im - 1 \right](4)$$

وبما أن منهج المرونات يفترض حالة توازن الميزان التجاري، بأن قيمة الصادرات تعادل قيمة الواردات وتصبح المعادلة (4) :

$$\frac{db}{dER} = IM [\delta ex + \delta im - 1](5)$$

وتوضح المعادلة (5) شرط Marchal - lirner ، والذي يوضح أن تحسن الميزان التجاري لدولة ما يتحقق إذا كان مجموع مرونة الطلب على الصادرات ومرونة الطلب على الواردات أكبر من

الوحدات¹ (Sex+Sim)، ويمكن أن يعتبر شرط Marchal – lirner الشرط الضروري في منهج المرونات لكي تحقق سياسة سعر الصرف تأثيراتها المرجوة على الميزان التجاري وتوفر الشروط أو الفرضيات الأخرى مع وضع التوازن المبدئي للميزان التجاري، فإن تغيير سعر الصرف سوف يؤدي إلى تغيير الأسعار النسبية لكل من الصادرات و الواردات.

الفرع الثالث: الانتقادات الموجهة لمنهج المرونات

- ترتكز أهم الانتقادات لمنهج المرونات على الفرضيات التي يعتمد عليها ويمكن تلخيصها كالتالي:²
- افتراض ثبات الدخل وثبات منحنيات الطلب على الصادرات والواردات وهو غير واقعي.
 - يهمل الآثار التضخمية الناتجة عن سياسة رفع سعر الصرف .
 - افتراض أن مرونات عرض الصادرات والواردات لا نهائية، وهي غير واقعية لا سيما في الدول النامية التي تتسم بجمود الجهاز الانتاجي فضلا عن جمود هيكل الواردات وعليه فإن أسعار الصادرات وأسعار السلع المنافسة لا تظل ثابتة .
 - إن منهج المرونات يركز على رصيد الميزان التجاري دون باقي عناصر ميزان المدفوعات .
- نستنتج في الأخير أن منهج المرونات يمثل نموذج التوازن الاقتصادي الجزئي الذي يركز على مدى استجابة الصادرات والواردات للتغيير في الأسعار النسبية ويهمل كل من الدخل وتدفقات رؤوس المال وسوق النقود.

المطلب الثاني: منهج الاستيعاب (Absorption Approach)

ويعتبر Meade (1951) هو أول من تطرق إلى منهج الاستيعاب، بينما ينسب استخدام مصطلح الاستيعاب لأول مرة إلى Sidney Alexander (1952) ، ويركز كذلك هذا المنهج على الميزان التجاري (سوق السلع) ويهمل سوق النقود وتدفقات رأس المال ويعتمد في منهجه على التحليل الاقتصادي الكلي للتوازن العام القائم على أفكار Keynes.

¹ Michkin.F « The economics of money banking & financial markets » 6th edition, New york, p 538-540

² للمزيد أنظر: د. نشأت نبيل مُجد الوكيل " التوازن النقدي ومعدل الصرف " مرجع سابق، ص 14-15.

الفرع الأول: فرضيات منهج الاستيعاب: ومن فرضيات منهج الاستيعاب نجد مايلي:¹

- افتراض سياسة حالة التوظيف غير الكامل (البطانة) على نطاق واسع يشمل جميع الدول .
- الاعتماد على بنود الميزان الجاري في ميزان المدفوعات واستبعاد كافة عناصر ميزان رأس المال .
- بافتراض ثبات أسعار السلع والأجور النقدية وسعر الفائدة
- افتراض سريان قانون ثبات النفقة (الغلة) في العملية الإنتاجية.
- توافر قدر كاف لدى الدولة من الاحتياطات الدولية.

ويقوم منهج الاستيعاب على الفصل بين القيم السوقية لبنود الإنفاق الوطني على السلع والخدمات النهائية إلى 4 مستويات وهي : الإنفاق الاستهلاكي ، الإنفاق الاستثماري، الإنفاق الحكومي ، الإنفاق على الواردات، وبسبب افتراض ثبات الأسعار تعتبر القيم الموجودة في كل واحد من هذه المستويات من المقاييس الحقيقية.

أ- **الاستيعاب Absorption**: ويشير الاقتصاديين إلى إجمالي المستويات الأربعة للإنفاق باصطلاح الاستيعاب المحلي.

$$A = C + I + G + IM$$

C: الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي

I: الإنفاق الاستثماري الحقيقي

G: الإنفاق الحكومي الحقيقي

IM: الإنفاق الحقيقي على السلع والخدمات المستوردة

ب- **الدخل الحقيقي**: نجد الدخل الحقيقي لدولة ما ، يعادل الإنفاق الحقيقي على الناتج من السلع والخدمات النهائية، وعليه فإن الدخل يعادل الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي، الإنفاق الاستثماري الحقيقي، والإنفاق الحكومي الحقيقي، والإنفاق الحقيقي للدول الأخرى على ناتج الدولة المعنية أي الصادرات.

$$Y = C + I + G + IM$$

Y : الدخل الحقيقي و X : الصادرات الحقيقية

¹ Linder.D « the demand for money » 6th ed, Harper collins college publishers, new york, 1993,p 53.

ج- الحساب الجاري : طبقا لمنهج الاستيعاب وبإهمال أي تحويلات من جانب واحد، يتم التعبير عن رصيد الحساب الجاري بالفرق بين الإنفاق الأجنبي الحقيقي على الصادرات وبين الإنفاق المحلي الحقيقي على الواردات.

$$CA = X - IM$$

CA: رصيد الحساب الجاري الحقيقي

- تحديد رصيد الحساب الجاري: طبقا لمنهج الاستيعاب، يتحدد رصيد الحساب الجاري لدولة ما بالفرق بين الدخل والاستيعاب:

$$Y - A = (C + I + G + X) - (C + I + G + IM)$$

$$Y - A = X - IM$$

ونقوم باستبدال CA بـ X - IM وبذلك يصبح الرصيد:

$$CA = Y - A$$

فرصيد الحساب الجاري يتحدد بالفرق بين الدخل الحقيقي والاستيعاب الحقيقي.

وعليه يوضح منهج الاستيعاب أنه إذا ارتفع الدخل الحقيقي بمعدل أسرع من ارتفاع الاستيعاب ترتفع الصادرات قياسا إلى الواردات وتحسن وضع ميزان المدفوعات، وبالتالي ترتفع قيمة العملة الوطنية. وإذا حدث أن ارتفع الاستيعاب بمعدل أسرع من ارتفاع الدخل الحقيقي تزداد الواردات قياسا إلى الصادرات، ويتدهور وضع ميزان المدفوعات، وبالتالي تنخفض قيمة العملة الوطنية، وهناك جدل مماثل عندما ينخفض الدخل الحقيقي والاستيعاب.

الفرع الثاني: الانتقادات الموجهة لمنهج الاستيعاب

بالرغم من أن منهج الاستيعاب يركز على الميزان التجاري (سوق السلع) ويهمل سوق النقود وتدفقات رأس المال ويعتمد في منهجه على التحليل الاقتصادي الكلي للتوازن العام القائم على أفكار Keynes، إلا أنه واجه عدة انتقادات أهمها:

- عدم وضوح أثر رفع سعر الصرف على الاستيعاب: فأثر الأرصدة النقدية يعمل على تخفيض الاستيعاب، إلا أن آثار أخرى تقلل أو تزيد من الاستيعاب وعليه تزداد الأمور تعقيدا وعدم الوضوح.

- عدم وضوح أثر رفع سعر الصرف على الدخل باعتبار أن الأثر مرتبط بمدى تحقق شرط مارشال وليرنر من عدمه، فإذا تحقق هذا الشرط سينتج عنه أثر سلبي لمعدل التبادل الدولي وسيؤدي إلى انخفاض الدخل.
- عدم وضوح أثر زيادة الدخل على الميزان التجاري نظرا لاعتماده على الميل الحدي للاستيعاب، وعليه لا يمكن معرفة إذا كانت زيادة الدخل ستؤدي إلى تحسن أم تدهور ميزان المدفوعات.
- إن منهج الاستيعاب يركز على رصيد الميزان التجاري وعلى المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الدخل والانفاق العام مع إهمال دور المتغيرات الاقتصادية الجزئية، وعليه فإن منهج الاستيعاب يعتبر نموذج التوازن الاقتصادي الكلي العام.

المطلب الثالث: المنهج النقدي (Monetary Approach)

تتضمن الإسهامات المبكرة للمدخل النقدي في سعر الصرف أعمال كل من (1945) Nurkse، (1953) Freidman حيث اهتمت بدور المضاربة في أسواق الصرف الأجنبية، وركز Nurkse على مخاطر انتقال الأثر إذ يؤدي ذلك إلى عدم استقرار السوق وبالتالي عدم استقرار سعر الصرف¹.

ويعتبر عرض النقود والطلب عليها في المنهج النقدي من المحددات الرئيسية لسعر الصرف، كذلك يؤكد على الدور الرئيسي للسياسات النقدية في تحديد كل من سعر الصرف ومعدل التضخم في الأجل القصير والطويل. غير أن ذلك لا يعني عدم تأثير المتغيرات الحقيقية على سعر الصرف بل هناك تأثير غير مباشر من خلال تأثيرها على طلب النقود.

الفرع الأول: نظرية تعادل القوة الشرائية PPA:

تعود هذه النظرية إلى الاقتصادي السويدي (1923) Gustav Cassel²، وقام بدراسة حول العلاقة بين القوة الشرائية وسعر الصرف، ويرى أن سعر أي عملة يتحدد وفقا للقوة الشرائية لهذه العملة في السوق المحلية مقارنة بقوتها الشرائية الخارجية، أي أن العلاقة بين عملة دولة معينة وعملة دولة أخرى يتحدد وفقا للعلاقة بين مستويات السعار السائدة في كل من الدولتين.³

¹ Macdonald.R & Taylor.M « exchange rate economics, asurvey »IMF , staff papers, 1992, vol39, p2

² William.J, Boumol « economic s principles and policy » seventh edition, the pryden press, new york university, 1998, p 827.

³ أ. خالد الراوي وأخرون " نظرية التمويل الدولي" دار المناهج، عمان، 2000، ص544.

1- نظرية تعادل القوة الشرائية المطلقة:

- ويمكن الحصول على الصيغة المطلقة لحساب تعادل القوة الشرائية، بافتراض أن:
- التجارة الدولية لا تخضع لأية قيود (عدم وجود تكاليف النقل أو التعريفات...)
 - عمليات تحويل النقود من دولة إلى أخرى لا تخضع لأية قيود، يجب أن تكون حرة .
 - عدم حدوث تغيرات هيكلية.
 - السوق تامة وانتقال المعلومات بين الأسواق في شكل تام وأن السلع في الأسواق متجانسة.
- وعليه فإن سعر الصرف لدولة ما يتحدد من خلال النسبة بين مستوى الأسعار المحلية مقوما بالعملة المحلية ومستوى الأسعار الأجنبية مقودا بالعملة الأجنبية،
- فإذا افترضنا أن :

R: سعر الصرف (الذي يحدد على أساس عملة أجنبية بالنسبة للعملة المحلية).

Pa: مستوى الأسعار المحلية

Pb: مستوى الأسعار الأجنبية

وعليه يمكن الحصول على سعر الصرف حسب هذه النظرية :

$$R = Pa/Pb.....(1)$$

وتقودنا هذه المعادلة إلى نتيجة أخرى وهي توحيد أسعار السلع في مختلف البلدان بمعنى أن مستوى السعر المحلي يساوي ناتج سعر العملة الأجنبية مقوما بالعملة المحلية ومستوى السعر الأجنبي:

أي أن المعادلة تصبح:

$$Pa = R . Pb.....(2)$$

لقد عرفت هذه الصيغة عدة صعوبات في تطبيقها عمليات وهذا لوجود اختلاف بين أسعار السلع في مختلف الأسواق ويفسر بعض الاقتصاديين هذا الاختلاف بصعوبة تحويل السلع المتبادل بها دوليا بدون تكلفة، بالإضافة إلى صعوبة تحصيل المعلومات من حركة الأسعار في السوق والقيود على التجارة التي تزيد من تكلفة العملية.

2- تعادل القوة الشرائية النسبية:

انطلاقاً من الصعوبات التي تواجهها الصيغة المطلقة لتعادل القوة الشرائية بنيت الصيغة النسبية على الفرضيات التالية:

- الأخذ بعين الاعتبار تكاليف النقل.
- حرية انتقال العملات بين الدول.
- إزالة العوائق التجارية التي تحد من تكافؤ الأسعار.

واهتمت الصيغة النسبية بتغير سعر الصرف لحظة إلى أخرى، واتضح أنه يوجد علاقة بين تغير معدلات سعر الصرف ومستوى الأسعار P^* , P وسمى تعادل القوة الشرائية النسبية.

$$\frac{\delta R}{R} = \frac{\delta P}{P} - \frac{\delta P^*}{P^*} \dots \dots \dots (3)$$

وتقرر هذه الصيغة أن التغير في سعر الصرف التوازني بين دولتين يتحدد بنسبة الفرق بين مستويات الأسعار في الدولتين¹، ويأخذ المعامل التفاضلي الأول سوف نحصل على التغير النسبي في سعر الصرف ΔR وذلك كدالة في الفرق بين التغيرات النسبية للأسعار المحلية والأجنبية، لذلك نحصل على:

$$\Delta E = \Delta P_t - \Delta P P_t^*$$

وعليه فإن معدل تغير سعر الصرف يساوي فروقات معدلات التضخم، فالحصول على مقدار الارتفاع أو الانخفاض في قيمة عملة ما من خلال الفرق بين معدلات التضخم في البلدين موضع الاهتمام.²

إن الدلائل توضح أن الصيغة النسبية تؤدي بشكل أفضل من الصيغة المطلقة لتعادل القوة الشرائية، إلا أنها تعتبر دليلاً قاصراً على التغيرات قصيرة الأجل في سعر الصرف في الاقتصاديات الكبرى، ولكن وضعها يكون أفضل قليلاً كمرشد التعرف على هذه التغيرات في الأجل الطويل، وتعمل بشكل أفضل خلال الفترات التي تشهد معدلات تضخم مرتفعة فخلال هذه الفترات تكون تغيرات الأسعار هي المؤثر الرئيسي على قيمة عملة ما.

¹ أ. محمد ناظم محمد حنفي " مشاكل تحديد سعر الصرف وتقييم العملات " الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، 1999، ص 26.

² جوزيف دانيالز، ديفيد فانهوز " اقتصاديات النقود والتمويل الدولي " مرجع سابق، 2010، ص 94-95.

3- الانتقادات الموجهة لنظرية PPA:

بالرغم من أنه يوجد الكثير من الاقتصاديين يؤيدون رأي Cassel في اعتبار أن تدهور القيمة الداخلية للعملة هو السبب الرئيسي لتدهور قيمتها الخارجية وليس العكس، فإن نظرية تعادل القوة الشرائية قد وجهت لها عدة انتقادات أهمها:

- يقوم تحليل نظرية القوة الشرائية على تطور ميزان المعاملات الجارية وبتحديد الميزان التجاري، والميزان التجاري ما هو إلا جزء من ميزان المدفوعات، وبالتالي فإن سعر الصرف يمكن أن يتأثر بباقي البنود الأخرى لميزان المدفوعات مثل تحركات رؤوس الأموال فهو عنصر هام من عناصر تحديد أسعار الصرف.

- إن التغير في سعر الصرف لا يقتصر إحداثه فقط على تغير في مستويات الأسعار، فهناك متغيرات أخرى قد تكون مهمة ومؤثرة في تحديد سعر الصرف مثل: الدخل وسعر الفائدة بين الدول وأثر المضاربة ، إذ أن مستوى الدخل يعتبر من العوامل المؤثرة على الاستيراد ومن ثم يؤثر في الطلب على العملة الأجنبية في أسواق النقد.¹

- صعوبة تركيب أرقام قياسية تعبر عن تغير القوة الشرائية تعبيرا دقيقا، فمعظم هذه الأرقام تحتوي على كثير من السلع التي تدخل نطاق التجارة الدولية وبالتالي لا تكون لأسعارها تأثير مباشر على سعر الصرف.²

- صعوبة تقدير الأرقام القياسية لمدة قادمة في المستقبل تزيد عن السنة وصعوبة اختيار سنة الأساس لتحديد الأرقام القياسية للأسعار، والتقدم التكنولوجي.

- إهمال تغيرات أذواق المستهلكين أو ظهور السلع البديلة في مستويات الأسعار المحلية ومن ثم تأثيرها في حساب سعر الصرف.³

- تفترض النظرية حرية التجارة بين الدول إلا أنها تتحقق في الواقع.⁴

¹ د. سمير فخري نعمة " العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات " مرجع سابق، ص 22.

² د. محمود يونس " نظرية التجارة الدولية " الدار الجامعية، بيروت، 1984، ص 183.

³ أ. عرفان تقي الحسني " التمويل الدولي " مرجع سابق، ص 167.

⁴ د. فليح حسن خلف التمويل الدولي " الوراق للنشر، عمان، 2004، ص 89.

ورغم الانتقادات الموجهة لهذه النظرية إلا أنها تعتبر مرشداً لتحديد سعر الصرف ومعرفة إذا كانت العملة مغالى فيها أم لا، وتبرز أهميتها في الظروف التي يكون فيها معدل التضخم مرتفع لأنها تعتبر كدليل مناسب لتفسير تحركات أسعار الصرف، كما برزت أهميتها في التنبؤ لما يحدث من تحركات في أسعار الصرف في الأجل الطويل.

الفرع الثاني: فرضيات المنهج النقدي لسعر الصرف

- إن المنهج النقدي لسعر الصرف يعتمد على عدة فرضيات أساسية والتي يمكن إيجازها فيما يلي:¹
- 1- يفترض المنهج النقدي أن ميزان المدفوعات أساساً ظاهرة نقدية وهو ميزان التسويات الرسمية ودوره حساب النقود.
 - 2- غياب تأثير الأسعار النسبية وأنها تلعب دوراً ثانوياً، حيث يتجه تأثير تغيرات العرض النقدي إلى الانفاق الكلي بما في ذلك الانفاق على السلع والخدمات والأصول المالية المحلية والأجنبية. ويبرر النقديون هذا الفرض بفكرتهم الأساسية عن تكامل الأسواق في الاقتصاد العالمي.
 - 3- وجود تأثير للمتغيرات الحقيقية في الاقتصاد الوطني مثل الدخل والاستثمار والاستهلاك على سعر الصرف، إلا أن هذا التأثير يمر من خلال القنوات النقدية، بمعنى أن المتغيرات الحقيقية تؤثر على الطلب والعرض النقدي وبالتالي تؤثر في سعر الصرف، فإن نمو الدخل مثلاً يؤدي إلى زيادة الطلب على النقود عن العرض منها بما يؤثر إيجاباً على وضع ميزان المدفوعات وبالتالي سعر الصرف.
 - 4- يفترض المنهج النقدي أن الأجل الطويل هو الذي يحكم علاقة المتغيرات النقدية بسعر الصرف، ويعني ذلك أن الأجل الطويل كفيلاً بتحقيق التوازن النقدي وبالتالي التوازن الخارجي (سوق الصرف)، ومن ثم تتجه العلاقة مباشرة من التغير النقدي إلى التغير في وضع التوازن الخارجي أو سعر الصرف.
 - 5- المرونة الكاملة لتدفقات رؤوس الأموال، ويعكس ذلك افتراض حالة غياب كل أشكال القيود على تدفقات رؤوس الأموال الداخلة والخارجة، ويتحدد اتجاه تدفقات رؤوس الأموال طبقاً للفروق بين معدلات الفائدة المحلية والأجنبية أخذاً بعين الاعتبار مدى ثبات أسعار الصرف من عدمه.
 - 6- يتحدد سعر الفائدة بتلاقي قوى العرض والطلب على الأرصد النقدية، ويعكس ذلك عدم تدخل السلطات النقدية في تحديد سعر الفائدة أو تخصيص الائتمان المحلي.

¹ د. نشأت نبيل مجّد الوكيل " التوازن النقدي ومعدل الصرف : دراسة تحليلية مقارنة لسوق النقود وسعر الصرف " مرجع سابق، ص 34-37.

- 7- العرض النقدي متغير خارجي، أي تحديده يتم من قبل السلطة النقدية.
- 8- السلع والأصول المالية المحلية بدائل كاملة للسلع والأصول المالية الأجنبية والعكس صحيح، وبالتالي يفاضل المقيمون بين الأصول المحلية والأجنبية.
- 9- الطلب على النقود يعتبر طلبا متجانسا ومن درجة واحدة عند كل الأسعار، ويعكس ذلك افتراض غياب حالة الخداع النقدي. وعليه يكون الطلب على النقود على أساس القيم الحقيقية للمتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة كالدخل الوطني بالأسعار الثابتة وسعر الفائدة الحقيقيين والطلب على النقود هو طلب على الأرصدة النقدية.
- 10- المحددات الأساسية لميزان المدفوعات أو سعر الصرف تنبع في الأصل من سوق النقود، فوضع العلاقة بين عرض النقود والطلب عليها يحدد حالة سعر الصرف.

المطلب الرابع: نظرية تكافؤ أسعار الفائدة PTT

تتمحور هذه النظرية في الترابط الموجود بين السوق النقدي المحلي وأسواق الصرف من خلال المبدأ المتمثل في أن معدلات الفائدة في بلدين لا بد أن تؤثر في نسبة تغير سعر الصرف المنتظر، فإذا قرر متعامل اقتصادي إيداع أصل نقدي مقداره M في السوق النقدي المحلي وفق معدل الفائدة السائد فإن ما يتحصل عليه بعد سنة هو S_D حيث أن المتحصل عليه هو الأصل زائد الفائدة:

$$S_D = M + M(i_D)$$

$$S_D = M(1 + i_D) \dots\dots\dots(1)$$

لكن قد يرى هذا المستثمر نتيجة معدل فائدة مغري i_E في بلد أجنبي أن يحول استثماره إلى هذا البلد فيقوم بالخطوات التالية:

- يحول رأسماله النقدي M إلى العملة الأجنبية وفق سعر الصرف الفوري والذي يرمز له C_c ويكون: حيث: M مقدار M معبر عنه بالعملة الأجنبية .

$$\bar{M} = M / C_c$$

وبعد مدته فإن ينتظر عائد مقدار بالعملة الأجنبية i_E

$$\bar{S}_E = \bar{M}(1 + i_E) \dots\dots(2)$$

حسب نظرية تعادل معدلات للفائدة فإن الفوارق بين معدلات الفائدة لا بد أن تنعكس على معدلات الصرف الأجل ويتم التعادل بينهما أي أن المعادلة (1) و(2) متساويتين نتيجة أن المتعامل يقوم بعد سنة بتحويل M إلى M وفق سعر الصرف الأجل C_t وذلك كمايلي:

$$\text{بالعملة الأجنبية} \quad SE = \bar{M}(1+iE)$$

$$\text{بالعملة المحلية} \quad SE = \bar{M}(1+iE) \cdot C_t$$

حيث بعد تحويل SE بالعملة المحلية وفقا لسعر الصرف الأجل:

$$S_D = S_E \rightarrow M(1 + i_D) = \bar{M}(1+iE) \cdot C_t$$

$$\bar{M} = \frac{M}{Cc} \text{ : نعوض}$$

$$\begin{aligned} M(1 + i_D) &= \frac{M}{Cc}(1+iE) \cdot C_t \\ (1 + i_D) &= \frac{(1+iE) \cdot C_t}{Cc} \\ \frac{(1+i_D)}{(1+i_E)} &= \frac{C_t}{Cc} \\ \frac{C_t}{Cc} - \frac{Cc}{Cc} &= \frac{(1 + i_D)}{(1 + i_E)} - \frac{(1 + i_E)}{(1 + i_E)} \\ \frac{C_t - Cc}{Cc} &= \frac{(i_D - i_E)}{(1 + i_E)} \end{aligned}$$

ومع أن $1 + i_E$ مقدار يقترب من الواحد صحيح فتصبح:

$$\frac{C_t - Cc}{Cc} = (i_D - i_E)$$

وتمثل هذه المساواة الصيغة التقريبية الإحصائية لنظرية تعادل معدلات الفائدة PTI حيث فوارق معدلات الفائدة $(i_D - i_E)$ تتعادل مع تقلبات معدلات الصرف. ومن مزايا نظرية تعادل معدلات الفائدة أنها تقوم بربط الأسواق النقدية بأسواق الصرف فعلى الرغم من أن ظروف الواقع تتسم بالتعقيد إلا أنها تحقق الارتباط بين معدلات الفائدة وأسعار الصرف خاصة بالنسبة للنظم التي تطبق الرقابة على الصرف، بالإضافة إلى فرض المتعاملين في توظيف أموالهم من خلال دافع المضاربة.

- تقوم هذه النظرية على مجموعة من الافتراضات وتتمثل فيما يلي:¹
- تعتبر الأصول المالية المحلية والأجنبية متكافئة في المخاطر وأجل الاستحقاق.
 - لا توجد رقابة على حركة رؤوس الأموال أو تكاليف المعاملات.
 - سعر الصرف الحالي وأسعار الفائدة قصيرة الأجل متغيرات مستقلة.
 - سعر الصرف الآجل هو الذي يتغير نتيجة تدفق رؤوس الأموال وليس السعر الحالي.
 - معدل زيادة عوائد أسعار الفائدة المحلية عن عوائد الاستثمار الأجنبي، لا تشمل على مكاسب أو خسائر رأسمالية ناتجة عن عملية التبادل التجاري.
 - يتساوى معدل زيادة عوائد أسعار الفائدة المحلية عن عوائد الاستثمار الأجنبي، مع الفرق بين أسعار الصرف الحالية والآجلة ولذلك فإن مكاسب أو خسائر رؤوس الأموال الناتجة عن التبادل التجاري تمثل بنسبة مئوية من سعر الصرف الحالي.
 - معدل زيادة عوائد أسعار الفائدة المحلية عن عوائد الاستثمار الأجنبي يطلق عليه كذلك (هامش تغطية المراجعة) قد يكون سالبا أو موجبا، ويتوقف ذلك على المقادير النسبية لتفاضل أسعار الفائدة ومدى انتظام أسعار الصرف.

إن علاقة تكافؤ معدلات الفائدة تركز على سببية دقيقة مفادها أن ضعف النقد هو الذي يتسبب بارتفاع في معدل الفائدة، أي أن هذا الارتفاع هو بمثابة إجراء موجه الغاية منه هو الدفاع عن سعر العملة، وينبغي أن يشار إلى أنه في بعض الظروف يمكن أن تكون هذه العلاقة السببية في الاتجاه المعاكس، أي أن معدلات الفائدة الحقيقية المرتفعة باستطاعتها اجتذاب التوظيفات الأجنبية وأن تحدث ارتفاع في قيمة العملة.² والميزة الأهم للعلاقة الخاصة بتكافؤ معدلات الفائدة تتمثل في عرضها لعنصر أساسي محدد لسعر الصرف وهو سعر الفائدة.

¹ أ. لخلو موسى بوخاري " سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية: دراسة تحليلية للأثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي " مكتبة حسين العصرية، بيروت، 2010، ص 174-175.

² د. وسام ملاك " الظواهر النقدية على المستوى الدولي: قضايا نقدية ومالية " دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، 2001، ص 216.

المطلب الخامس: نظرية أثر فيشر الدولية

تنص نظرية Fisher على أن الفرق في سعر الفائدة بين البلد المحلي والبلد الأجنبي يؤدي إلى تغيير سعر صرف هذين البلدين بنفس المقدار وتقوم هذه النظرية بدراسة العلاقة بين أسعار الفائدة والتضخم .

فإذا كان: I_j رمز معدل الفائدة الاسمي .

ij معدل الفائدة الحقيقي .

$Inf(j)$: معدل التضخم في البلد j .

معادلة فيشر لمعدل الفائدة الاسمي عبارة عن العلاقة الرياضية :

$$(1+I_j)=(1+ij)(1+ Inf_j)$$

وفي حالة بلدين A و B :

$$(1+IA)= (1+iA) (1+ Inf_A) \dots\dots(1)$$

$$(1+IB)=(1+iB) (1+ Inf_B) \dots\dots(2)$$

للوصول إلى علاقة فيشر الدولية نقسم (1) على (2) نحصل على :

$$\frac{(1+IA)}{(1+IB)} = \frac{(1+iA)}{(1+iB)} \cdot \frac{(1+ Inf_A)}{(1+ Inf_B)}$$

ومع افتراض أن معدلات الفائدة متعادلة تتحقق المساواة التالية :

$$\frac{(1+IA)}{(1+IB)} = \frac{(1+ Inf_A)}{(1+ Inf_B)}$$

والتي يمكن كتابتها بالشكل التالي:

$$\frac{I_A - I_B}{1 + I_B} = \frac{Inf_A - Inf_B}{1 + Inf_B}$$

وتمثل العلاقة (3) علاقة فيشر الدولية والتي تربط بين فوارق معدلات الفائدة وفوارق معدلات التضخم، ويلاحظ أن الطرف الأول هو الطرف المحقق في نظرية تعادل القدرة الشرائية وبالتالي نستنتج الترابط التالي:

إن الصيغة الرياضية لمعادلة فيشر الدولية لا تحتوي أو تشمل في أطرافها على أي متغير يمثل سعر الصرف إلا أنها تمثل الأساس المشترك الذي يستند عليه كل من نظرية تعادل القدرة الشرائية ونظرية تعادل معدلات الفائدة.

المطلب السادس: منهج Mundell-Fleming

لا يمكن إهمال إسهامات كل من R. Mundell 1963 و J. Fleming 1962 فيما يخص علاقة التوازن النقدي بالتوازن الخارجي أو سعر الصرف، حيث يعتبر نموذج Mundell-fleming أحد أهم التطورات في الفكر الاقتصادي، فيعتبر من الأبحاث الرائدة في مجال تحديد فاعلية السياسات النقدية والمالية في اقتصاد صغير مفتوح سواء في ظل نظام ثابت أو نظام معوم، كما يركز على حساب رأس المال وتأثيرها على طبيعة التحليل.

وتعتبر السيولة الدولية لرأس المال عاملاً هاماً في تحديد مدى فاعلية السياسات النقدية والمالية في اقتصاد مفتوح، كذلك تعتبر متغيراً أساسياً يحدد درجة استجابة سعر الصرف لتغيرات السياسة النقدية والمالية حيث يؤدي إتباع سياسة نقدية توسعية إلى انخفاض قيمة العملة المحلية نتيجة اتجاه أسعار الفائدة المحلية للانخفاض، وهو ما يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج وما يصاحب ذلك من انخفاض قيمة العملة المحلية، وعليه فكلما زادت درجة سيولة رأس المال أو زيادة حساسية تدفقات رأس المال لتغيرات سعر الفائدة، زادت تدفقات رأس المال إلى الخارج واتجهت قيمة العملة المحلية إلى التدهور عند انتهاج سياسة نقدية توسعية. والعكس في حالة انخفاض درجة سيولة رأس المال، تكون قيمة العملة المحلية أقل حساسية للتغير نتيجة زيادة المعروض النقدي.

فيما يتعلق بالسياسة المالية وعلاقتها بسعر الصرف يشير النموذج إلى أن عجز الميزانية المتعلق بزيادة الإنفاق الحكومي، غالباً ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة المحلية وزيادة مستوى النشاط الاقتصادي، وتؤدي زيادة أسعار الفائدة المحلية إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الاقتصاد المحلي، وهو ما يؤدي إلى

تحسن قيمة العملة المحلية، ومن ثم فإن درجة سيولة رأس المال هي التي تحدد الأثر النهائي (تحسن - تدهور) للسياسة المالية على معدل الصرف.

ويعتمد سعر الصرف طبقاً لتحليل Mundell- Fleming على محددات أساسية هي:

- مستوى النشاط الاقتصادي المحلي Y .
- مستوى النشاط في الخارج Y^*
- مستوى أسعار الفائدة المحلية r
- مستوى أسعار الفائدة في الخارج r^*

ويشير نموذج Mundell-Fleming إلى عدم جدوى السياسة النقدية في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي في ظل نظام صرف ثابت.

وأخيراً يمكن القول أن نموذج Mundell- Fleming يمثل أساس جيد إذ انطلقت منه دراسات لاحقة عديدة لتحديد ونمذجة سعر الصرف، أهمها النماذج النقدية لسعر الصرف.

المبحث الثالث: أنظمة أسعار الصرف

عرف نظام الصرف عدة تطورات بدأت من قاعدة الذهب والتي يقصد بها أن كل دولة تقوم بتغطية عملتها بقيمة ثابتة من الذهب وتصبح لها قيمة تبادلية ثابتة، مروراً بنظام Bretton woods (1944-1971)، الذي يقوم على أساس الدولار المرتبط بالذهب بحيث ترتبط عملات الدول بسعر ثابت مع الدولار وأصبح الدولار هو عملة الاحتياط الدولية وبالتالي ثبات أسعار الصرف بين مختلف العملات، لكن بمرور الوقت استعادة الدول الأوربية قوتها وأصبحت تتمتع بفوائض مستمرة في موازين مدفوعاتها، وهذا ما أدى إلى زيادة الطلب على ذهب الو.م.أ وشكل ضغطاً على احتياطياتها الذهبية، ونظراً لرغبة الو.م.أ في عدم فقدان هذه الاحتياطيات أعلن الرئيس نيكسون 1971 منع تحويل الدولار إلى الذهب، وتمثل هذه الخطوة البداية الحقيقية لنظام التعويم، ومنذ ذلك الوقت عرف نظام الصرف عدة أنماط ممكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-1): نظم أسعار الصرف المختلفة

<p>1- إتحدات العملة</p> <p>2- مجالس العملة (الدولة)</p> <p>3- أسعار الصرف الثابتة بحق</p>	<p>الأنظمة الثابتة</p>
<p>1- الربط القابل للتعديل</p> <p>2- الربط المتحرك</p> <p>3- الربط بسلة العملات</p> <p>4- المناطق أو النطاقات المستهدفة</p>	<p>الأنظمة الوسيطة</p>
<p>1- أسعار الصرف العائمة الموجهة</p> <p>2- أسعار الصرف العائمة الحرة</p>	<p>الأنظمة العائمة</p>

من خلال الجدول نلاحظ تسع ترتيبات وهي مرتبة من الأعلى إلى الأسفل حسب درجة الثبات وتتضمن :

المطلب الأول: أنظمة سعر الصرف الثابتة

الفرع الأول: مفهومها

تقوم أنظمة الصرف الثابتة على تبني قيمة ثابتة للعملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية بالاعتماد على أساس معدني أو نقدي معين، ومن المعروف أن هذا النظام يتحقق في حالة الدول التي تأخذ بقاعدة الذهب حيث ترتبط قيمة عملتها بوزن معين من الذهب، ويترتب على احتفاظ كل دولة بسعر ثابت للذهب. وهي أنظمة تفرض تدخلات إلزامية من قبل البنك المركزي في سوق الصرف للحفاظ على ثبات سعر الصرف.

الفرع الثاني: أنواع أنظمة سعر الصرف الثابتة:

1- **اتحادات العملة:** ويعرف بأنه مجموعة من الدول الأعضاء التي ترتبط عملاتها بنظام صرف ثابت، ومن أهم العيوب التي تنتج عن الاتحاد النقدي هو أن كل دولة عضوة لا يمكن أن تطبق سياستها النقدية والمالية المستقلة فيما يخص الاستقرار والنمو التي تكون الأكثر ملائمة لظروفها. فهي ترتيبات ثابتة بحق مثل منطقة الفرنك للجماعة المالية الإفريقية.

2- **مجالس العملة:** هو نظام نقدي يقوم على التزام قانوني صريح بصرف العملة المحلية مقابل عملة أجنبية محددة بسعر صرف ثابت، مع فرض قيود ملزمة على سلطة الاصدار لضمان وفائها بالتزاماتها القانونية، والتي تستحوذ فيها السلطة النقدية على مائة في المائة من الاحتياطات بالعملة الأجنبية مقابل القاعدة النقدية، ويزداد وينكمش فيها العرض من الأموال تلقائياً مع حالة ميزان المدفوعات ولا يكون فيها دور للسياسة النقدية بما في ذلك المقرض الأخير، غير أنه قد يظل من الممكن الاحتفاظ بشيء من المرونة في النظام النقدي حسب درجة صرامة القواعد المصرفية التي يفرضها ترتيب مجلس العملة.¹

3- **الدولة:** الدولة هي تحلي البلد المعني بمقتضاها رسمياً عن عملته ويعتمد على عملة أكثر استقرار لبلد آخر كعملة قانونية له (وهي في الغالب الدولار الأمريكي)، أي استخدام عملة دولة أخرى كأداة وحيدة للوفاء، والحجة الرئيسية هي تخفيض معدلات التضخم وأسعار الفائدة إلى المستوى الذي يناظر هذه المعدلات في الدولة التي يتم استخدامها عملتها، وعلى الرغم من محدودية البراهين التطبيقية المقارنة عن أداء الدول التي تطبق نظام الدولة، إلا أنه يشار أن هذه الدول لديها معدلات تضخم ونمو اقتصادي أقل عن مثيلتها في الدول التي لا تطبقه.

المطلب الثاني: الأنظمة الوسيطة

الفرع الأول: مفهومها: يركز هذا النظام على الاختيار بين النظام الثابت والنظام المرن، نظراً لانتشار فكرة الوسطية أو منتصف الجوفيف أو فرضية الركن، وتشير إلى أن الجمع بين النظام الثابت تماماً والنظام المرن سيؤدي إلى تحقيق النمو الأعلى في حالة تزايد حركة رؤوس الأموال الدولية، وهذه الأنظمة الوسيطة يتزايد استعمالها من طرف الدول النامية.

¹ د. مايكل بوردو "المنظور التاريخي لاختيار نظام سعر الصرف" صندوق النقد العربي، 2003، ص 23-24.

فهي الربط القابل للتعديل الذي يمكن في إطاره للبلدان أن تعدل دوريا عمليات الربط الخاص بها، والربط المتحرك الذي يعدل فيه الربط بانتظام في مجموعة من عمليات تخفيض القيمة إلى الربط بسلة عملات الذي يحدد فيه سعر الصرف حسب سلة مرجحة من العملات الأجنبية إلى المناطق المستهدفة التي تتدخل فيها السلطات عندما يصل سعر الصرف إلى هوامش أعلن عنها من قبل ومن جانبي سعر التعادل المركزي.

الفرع الثاني: أنواع الأنظمة الوسيطة

1- **الربط القابل للتعديل:** إن أساس هذا النظام هو جعل أسعار الصرف مستقرة عند أسعار التعادل للعملات، ويتم بموجبه تثبيت أسعار الصرف حول قيمة تعادل معلنة مع السماح لها بالتأرجح في مستويات محددة، حيث يكون التقلب داخل مجال معين، ويتم اللجوء إلى السياسة النقدية لإجراء التعديلات المناسبة على سعر الصرف.

وأهم ما يميز هذا النظام بأنه يجمع بين نظام ثبات الصرف من خلال تثبيت العملة ونظام حرية الصرف من خلال تعديل الصرف وفق أوضاع ميزان المدفوعات.

2- **الربط الزاحف:** يتم تحديد سعر الصرف على القيمة الحالية أو المتوقعة لفارق التضخم، فهو أكثر مرونة من نظام الربط القابل للتعديل من خلال تغيير قيم التعادل في سعر الصرف، فهو يهدف إلى إدخال المزيد من المرونة في سعر الصرف التعادل ونشر تعديل أسعار الصرف على مدى فترات طويلة من الزمن، وذلك لتفادي أزمات الصرف الدورية.

3- **الربط بسلة من العملات:** يقوم البنك المركزي باختيار مجموعة من العملات لتشكيل السلة، ويتم ربط العملة المحلية بهذه السلة على أساس عملات الشركاء التجاريين الرئيسيين، ويساعد هذا الاجراء إلى تأمين الدولة ضد تقلبات أسعار الصرف، كما من شأنه عزل الدولة عن الاضطرابات التي تحدث في التنافس التجاري والنتاج والتضخم الناشئ من التقلبات العشوائية في أسعار صرف العملات، ومن مزايا هذا النظام أنه يحافظ على سعر الصرف الحقيقي بالإضافة إلى تحقيق الاستقرار النسبي في سعر الصرف.

4- **المناطق المستهدفة:** تقوم السلطات النقدية بوضع هوامش أو مجال يسمح فيه لسعر الصرف بالتقلب، ويتم التدخل في حالة وصول سعر الصرف إلى القيمة العليا أو الدنيا للهامش وتحدد درجة

مرونة سعر الصرف بمدى اتساع هذا الهامش. ويهدف هذا النظام إلى التأكد من أن السلطات لن تلجأ إلى محاولة الدفاع عن سعر صرف غير توازني، وكذلك السماح بتصحيح سعر التعادل حسب الوضع الاقتصادي واطاحة المجال لسياسة نقدية مستقلة، ومساعدة الدولة على مواجهة التدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال.

ومن دوافع تبني الأنظمة الوسيطة قد أتى نتيجة لمحاولة المبادلة بين فوائد أنظمة الصرف المرنة والثابتة، وأن تخفيض قيمة العملة في الدول النامية يؤدي إلى انكماش واسع مما ينتج عنه انخفاض في الطلب الكلي كنتيجة لانخفاض الدخل، كما ينتج عن التخفيض صعوبة تقديم القطاع المصرفي قروضا للاقتصاد.

المطلب الثالث: أنظمة الصرف العائمة

الفرع الأول: مفهومها: أسعار الصرف العائمة هي ترك سعر صرف عملة ما تحدد وفقا لقوى العرض والطلب في السوق النقدي، وتختلف سياسات الحكومات حيال تعويم عملاتها تبعاً لمستوى تحرر اقتصادها الوطني ومرونة جهازها الإنتاجي، إن التعويم عملياً يؤدي إلى رفع أو خفض قيمة العملة، وكلتا الحالتين تؤثران في الأسعار والتجارة الخارجية وفي النمو الاقتصادي عامة.

الفرع الثاني: أنواع أنظمة الصرف العائمة

1- نظام التعويم المدار: ويتحدد سعر الصرف وفق قوى السوق أي العرض والطلب، ويقوم على أساس إعطاء قدر كبير من المرونة لأسعار الصرف، وفي نفس الوقت تدخل البنوك المركزية في أسواق الصرف يبعاً أو شراءاً للعمالات الأجنبية بقصد التأثير على عملتها لتحقيق أهداف معينة (كالححد من التقلبات أو لثمنع سعر الصرف عملتها من الزيادة أو النقصان لدرجة غير مرغوب فيها. وتوسعى السلطة النقدية في هذا النظام إلى التأثير على سعر الصرف، ومن بين المؤشرات المستخدمة في توجيه ميزان المدفوعات، مستوى الاحتياطيات الدولية، وقد يكون التدخل إما مباشراً أو غير مباشر .

2- نظام التعويم الحر: يتحدد سعر الصرف في سوق الصرف بتلاقي قوى العرض والطلب، لا تتدخل السلطات النقدية إطلاقاً في سوق الصرف، كما أنه غالباً ما لا يتم الاحتفاظ بالاحتياطيات

النقدية في هذا النظام، ويضمن سوق الصرف في ظل هذا النظام التموين والتزويد بالنقد الأجنبي لمن يحتاج إليه.

ونلاحظ أن الخط الفاصل بين الترتيبات الثابتة والترتيبات الوسيطة هو ما إذا كانت السياسة الهادفة إلى التثبيت تمثل إلزاماً مؤسسياً، والخط الفاصل بين الترتيبات الوسيطة وترتيبات التعويم هو إذا كان هناك نطاق مستهدف ومحدد تتدخل السلطة النقدية في إطار تحديده (Frankel (2002). في الأخير نجد أن أنظمة الصرف تنقسم في مجملها إلى نظامين: نظام صرف ثابت، ونظام الصرف المرن، بحيث أن النظام الأول يتم فيه تثبيت قيمة العملة إلى قاعدة نقدية معينة، في حين أن النظام الثاني يترك قيمة العملة فيه تحددها قوى السوق، مع أن النظامين يتعرضان إلى شيء من التعديل من قبل السلطات النقدية محدثة بذلك تغييراً في ميكانيزم النظامين ووجهة حركة قيمة العملة الوطنية، هذا ما جعل النظام النقدي الدولي يعيش نوعاً من الأنظمة المختلفة سألغة الذكر.

المطلب الرابع: أنظمة الصرف في ظل الصدمات الاقتصادية

تعتبر الصدمات الاقتصادية من أهم المؤثرات على إدارة سياسة سعر الصرف وأنظمة الصرف، ويقصد بهذه الصدمات الأحداث التي تؤثر على الاقتصاد والتي يكون مصدرها داخلي أو خارجي.

• الصدمات الداخلية: فالصدمات الداخلية تنقسم إلى صدمات نقدية وحقيقية.

أ/ **الصدمات النقدية:** تأخذ شكل زيادة أو نقصان في الطلب على النقود نسبة إلى المعروض منها، ويمكن الوصول إلى احتسابها عن طريق سلوك البنك المركزي بالتدخل في المعروض النقدي من خلال أدوات السياسة النقدية.

ب/ **الصدمات الحقيقية:** تأخذ شكل التذبذب في الناتج المحلي الإجمالي وهي يعبر عنها بالتذبذب في العلاقة بين أسعار الصرف الحقيقية والاسمية لعملة ما.

• **الصدمات الخارجية:** وتسلك الصدمات الخارجية طريق الدورات الاقتصادية فإنها تخلق تأثيرات مختلفة على أسعار الصرف اعتماداً على مصدرها، فهي تعبر عنها عن طريق الأزمات الاقتصادية العالمية نحو الاقتصاد المحلي.

إن أهم الأمور في إدارة سعر الصرف هي عملية تحديد النظام الذي سيتخذه البلد الأساس في تحديد القيمة الخارجية لعملته ولا سيما في ظل الصدمات والاضطرابات المختلفة وتحديد الدرجة المثلى للتدخل في أسواق الصرف، وعليه النتيجة الرئيسية التي توصلت إليها الأدبيات الاقتصادية تمثلت في:

- نظام سعر الصرف الثابت هو الأفضل عموماً للبلد الذي يتعرض إلى صدمات نقدية.
- نظام سعر الصرف المرن هو الأفضل عندما تسيطر الصدمات الحقيقية على اقتصاده أو يكون مصدر الصدمات خارجياً.

ويوجد العديد من النماذج التي تساعد صانعي القرارات في ميدان سياسات الصرف على اتخاذ أي من الأنظمة في ظل الصدمات المختلفة ونستعرض لنموذجين هما:¹

الفرع الأول: نموذج روبرت مانديل Mundell

يؤكد هذا النموذج الأمثلية في اتخاذ القرار لاختيار نظام الصرف المناسب في ظل الصدمات التي يتعرض لها البلد، ويعتمد بناء النموذج على توازن أسواق السلع والأوراق المالية والاحتياطات الدولية، فسوق السلع والخدمات يتوازن عندما يكون الفرق بين الاستثمار والادخار مساوياً لحاصل جمع فائض الميزانية وعجز الحساب الجاري كما في المعادلة التالية:

$$(I - S) = (T - G) + (M - X) \dots \dots \dots (1)$$

ويمكن صياغتها بالشكل التالي:

$$I + G + X = S + T + M \dots \dots \dots (2)$$

ويتوازن سوق رأس المال عندما يكون الأجانب والمصارف المحلية راغبة في تمويل الزيادة في صافي دين الحكومة والقطاع الخاص.

$$\Delta NGD + \Delta pD = \Delta Dc + \Delta k \dots \dots \dots (3)$$

$$\Delta NGD + \Delta PD = \Delta NDCg + \Delta DCp + \Delta NCg + \Delta NFCp \dots \dots \dots (4)$$

¹ للمزيد أنظر: د. عبد الحسين جليل عبد الحسن "سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية" مرجع سابق، ص 120 - 131.

إذ أن NGD هي صافي دين الحكومة و PD هي دين القطاع الخاص و DC هي الائتمان المحلي و k الائتمان الخارجي و $NDCg$ صافي الائتمان المحلي للحكومة و DCp الائتمان المحلي للقطاع الخاص و NCg صافي الائتمان الأجنبي للحكومة و $NFCp$ صافي الائتمان الأجنبي للقطاع الخاص وأيضا فإن I الانفاق الاستثماري و S الادخار و T الضرائب و G الانفاق الحكومي و M الواردات و X الصادرات.

عندما يساوي التغير الفعلي في الاحتياطات إلى الحجم الذي يرغب به البنك المركزي يكون سوق الصرف الأجنبي متوازنا، ويتوازن سوق النقد عندما يكون الطلب الفعلي مساويا لعرض النقد، أو أن الزيادة في العرض تساوي الزيادة في الطلب.

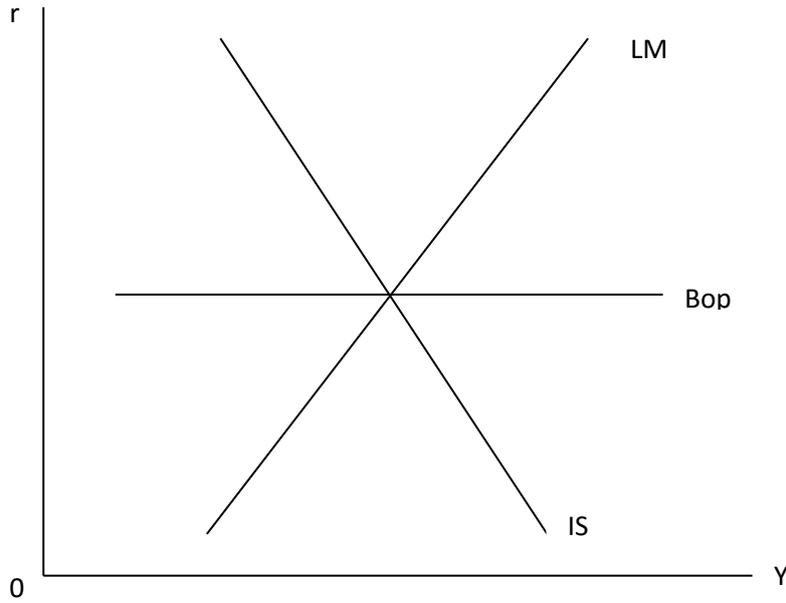
1- فرضيات تحليل اثر الصدمات على اختيار نظام الصرف: لتحقيق نموذج مندل يفترض

الفرضيات التالية:

- اقتصاد البلد صغير مقارنة بالاقتصاد العالمي.
- الحركية التامة لرأس المال استجابة للفرق بين سعر الفائدة المحلي والعالمي حتى التساوي.
- يكون مستوى التوظيف في البلد أقل من مستوى التوظيف الكامل.
- التغير في عرض النقد المحلي لا يؤثر على أسعار الفائدة في بقية العالم أي أن سعر الفائدة التوازني محدد مسبقا.
- يتسم منحني العرض الاجمالي بمرونة تامة وأن السعر في سوق السلع ثابت.

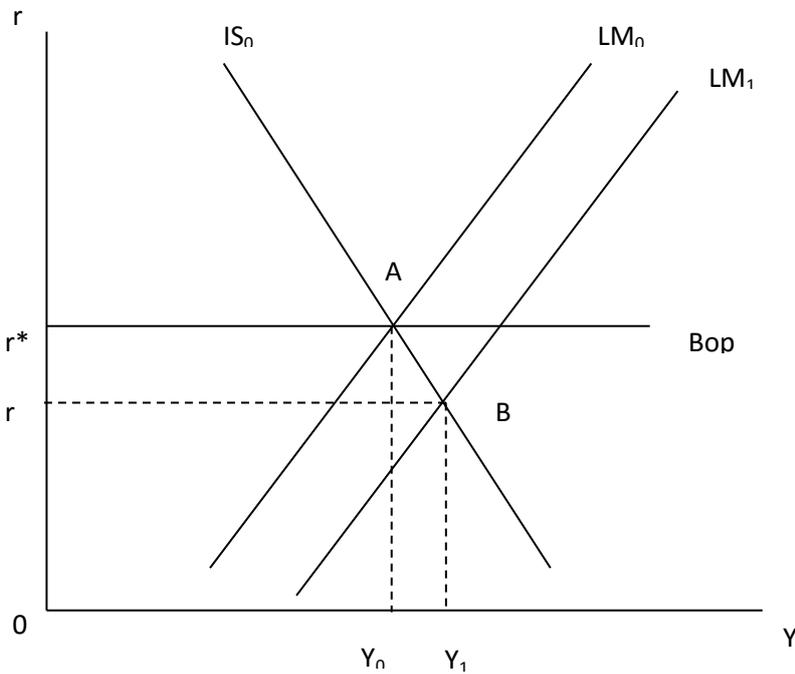
عرض الناتج المحلي تام المرونة وأن مستوى السعر ثابت وأن الادخار والضرائب تتحرك طرديا مع الدخل وأن الميزان التجاري يعتمد على الدخل وسعر الصرف، والاستثمار على سعر الفائدة والطلب النقدي على سعر الفائدة والدخل، ويمكن وضع منحنيات IS و LM و Bop معا في ظل الحركية التامة لرأس المال لغرض توضيح الصدمات الحقيقية والنقدية وأثرهما على استقرار الناتج وأسعار الفائدة بغية اختيار نظام الصرف الأمثل كما في الشكل التالي:

الشكل رقم (2-1): منحنيات LM, Bop, IS



2- الصدمة النقدية ونظام سعر الصرف: تؤدي السياسة النقدية التوسعية إلى انخفاض سعر الفائدة المحلي (r) ليصبح أقل من (r^*) وهذا سيؤدي إلى تدفق رأس المال نحو الخارج والذي يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات كما في الشكل التالي:

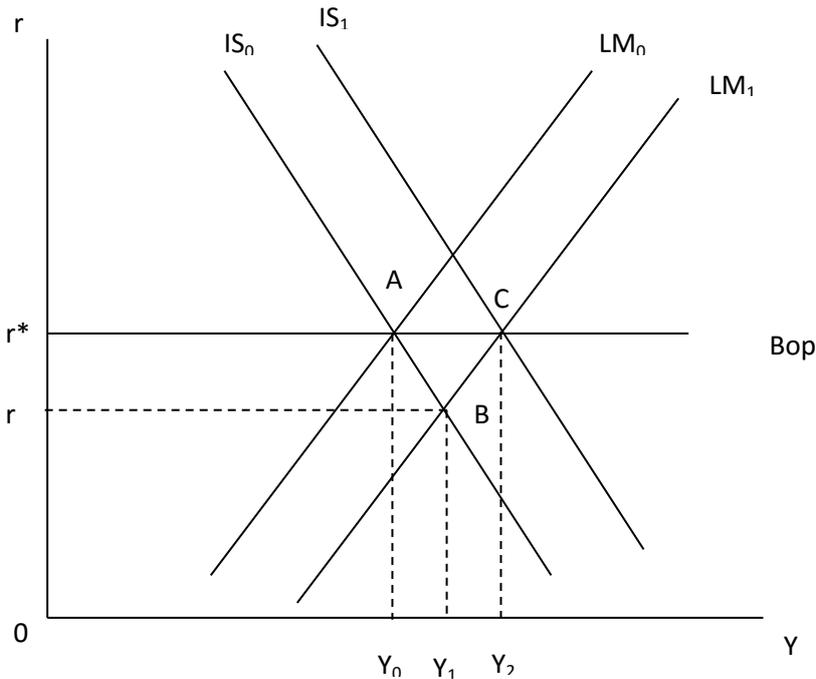
الشكل رقم (3-1): أثر التوسع النقدي في ظل نظام الصرف الثابت



على أساس ثبات سعر الصرف فالبنك المركزي سيشتري عملته للحفاظ على سعر الصرف وبالتالي ستخفض السيولة النقدية وتستمر هذه العملية حتى يتساوى التدفق الرأسمالي الخارج مع حجم التوسع النقدي بحيث يعود مستوى عرض النقد إلى ما كان عليه، من LM_0 إلى LM_1 ويساوي سعر الفائدة المحلي r إلى سعر الفائدة العالمي r^* ويتوقف الرأسمالي ويعود الدخل Y_1 إلى Y_0 .

ومن خلال هذا التحليل يتضح أن أثر الصدمة النقدية المحلية على الدخل عابر وغير قابل للاستمرار في ظل ثبات سعر الصرف، وفي ظل سعر الصرف المرن فإن الصدمة النقدية المحلية المتمثلة في التوسع النقدي إلى انخفاض في سعر الفائدة يتبعه تدفق رأس المال إلى الخارج، ومن ثم عجز في ميزان المدفوعات يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف والذي يؤدي إلى تحسين الحساب الجاري وتحفيز التوظيف والدخل وتظل هذه العملية مستمرة حتى يتحقق توازن جديد عند مستوى دخل يستوعب الزيادة في العرض النقدي ولما كان سعر الفائدة لا بد أن يعود إلى مستواه التوازني عند r^* فإن الدخل يجب أن يتوسع Y_2 وينتقل منحنى IS_0 إلى IS_1 كما في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-4): أثر التوسع النقدي في ظل نظام الصرف المرن

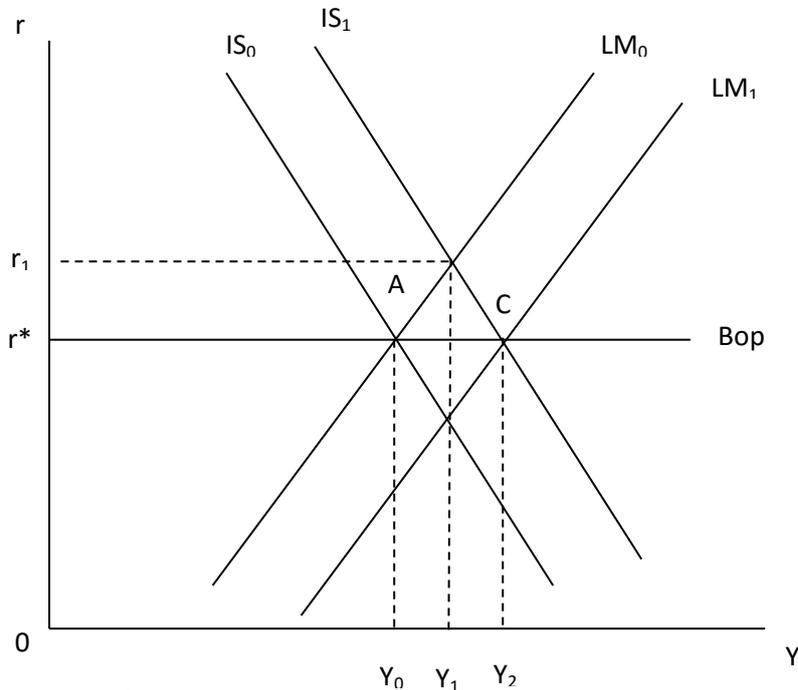


3- الصدمة الحقيقية ونظام سعر الصرف:

إن السياسة المالية التوسعية ينتج عنها ارتفاع سعر الفائدة المحلي عن مستواه التوازني كما في الشكل التالي، والذي يؤدي إلى تدفق رأسمالي نحو الداخل ينتج عنه فائض في ميزان المدفوعات في ظل نظام الصرف الثابت، وعليه سيبيع البنك المركزي عملته ويشتري النقد الاجنبي حفاظا على سعر الصرف، مما يؤدي إلى زيادة السيولة النقدية إلى أن يتساوى عرض النقد مع الطلب عليه عند سعر الفائدة r^* ويعود التوازن في سوق النقد والسلع والقطاع الخارجي في النقطة C.

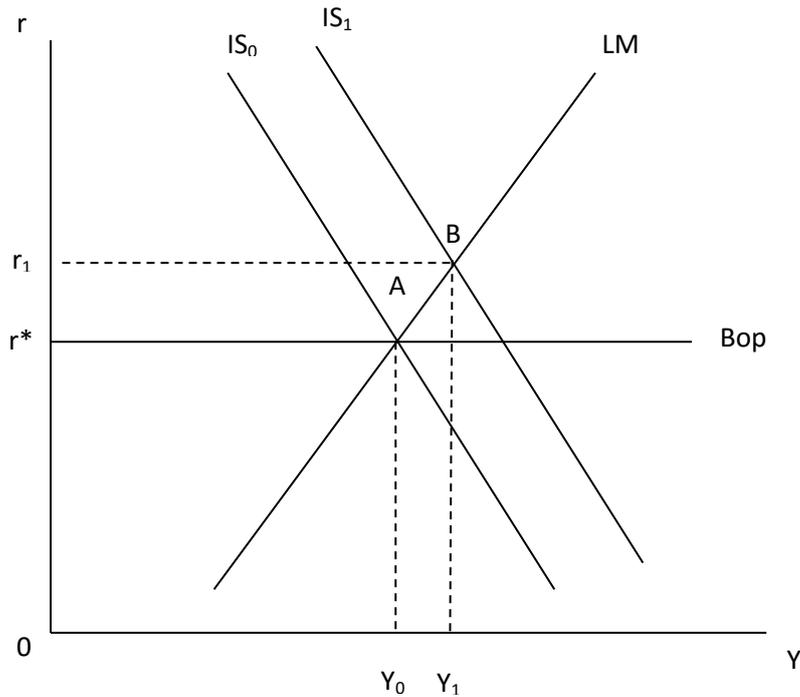
وعليه فإن الصدمة المحلية الحقيقية تؤدي إلى زيادة الدخل والتوظيف وعدم استقرارهما في ظل ثبات سعر الصرف.

الشكل رقم (1-5): أثر توسع السياسة المالية في نظام الصرف الثابت



وفي ظل سعر صرف مرن فارتفاع سعر الفائدة سيؤدي إلى تدفق رأس المال إلى الداخل وبالتالي انخفاض سعر الصرف والذي يؤدي إلى عجز في الحساب الجاري وينتج عنه آثار سلبية على الدخل والتوظيف، ويشير هذا التحليل إلى أن السياسة المالية تفقد قوتها كعامل استقرار عندما يكون سعر الصرف مرناً، وعليه يكون أثر الصدمة الحقيقية في ظل مرونة سعر الصرف سيكون عابراً وغير قابل للاستمرار.

الشكل رقم (1-6): أثر توسع السياسة المالية في نظام الصرف المرن



الفرع الثاني: نموذج فلود وآخرين

أكد النموذج على أن عملية تحديد العرض المحلي للنقد تعتمد على نظام الصرف، فإذا تبنت الدولة نظام صرف مرن فالعرض النقدي سيكون تحديده خارجيا، أما إذا تبنت الدولة نظام صرف ثابت فالعرض النقدي سيصبح متغيرا داخليا.

افترض النموذج وجود تكلفة ثابتة لكل تحول في أنظمة الصرف خلال الفترات ويمكن أن ينتج عنها تأجيل قرار التحويل إن كانت التكاليف كبيرة، وقد توسع النموذج ليركز على العلاقة بين سياسة الانفاق الحكومي ومعدلات التضخم واختيار نظام الصرف، وقد افترض النموذج أن الخطوة الوحيدة لتمويل الانفاق الحكومي هي خلق النقود وتعتبر أنها مؤثرة في اختيار نظام الصرف وتكون كالتالي:

- في ظل نظام الصرف الثابت يكون التضخم المحلي وخلق النقود مقيدا بنظام لتضخم العالمي ولأن خلق النقود هو المصدر الوحيد للدخل الحكومي ويعتبر الانفاق الحكومي متغيرا داخليا.

- في ظل نظام الصرف المرن لا يتقيد التضخم المحلي وخلق النقود كثيرا بمعدل التضخم العالمي، وعليه فإن الانفاق الحكومي سيكون متغيرا خارجيا، وخلص النموذج في ظل هذا النظام تبقى محتفظة بفائدة تغلبها على مشكلات صدمات العرض.

المطلب الخامس: اختيار أنظمة أسعار الصرف

بعد الأزمات المالية العنيفة التي عرفتتها مختلف الدول النامية نتيجة السياسات الاقتصادية المتبعة والاختيار غير المناسب لأنظمة الصرف المثالية التي تأخذ بحسبانها خصائص الأسواق الناشئة ودرجة الانفتاح المالي الدولي وصلابة النظام الداخلي، واستمرارية التحول في أنظمة الصرف نتيجة التباين في أدائها بين مختلف الدول يضعنا أمام مشكلة اختيار نظام الصرف المثالي، فتبعاً لـ Frankel (2002) " لا يوجد نظام صرف مثالي مطلق لكن هناك نظام صرف مثالي خاص بكل دولة " والذي يقودنا إلى دراسة مختلف محددات اختيار نظام الصرف المقدمة في مختلف الأدبيات الاقتصادية التي تندرج ضمن مجموعة من النظريات منها:¹

الفرع الأول: المناطق النقدية المثالية

تعرف منطقة العملة المثلى على أنها: " منطقة من الأمثل أن تكون لها عملة واحدة وسياسة نقدية واحدة " (Frankel (1999)، ومضمون هذه النظرية هو متى يكون في مصلحة مجموعة من الدول تكوين إتحاد نقدي وتبني عملة موحدة؟

وتتصف منطقة النقد المثالية بإمكانية تحقيق التوافق بين الدول في المجال السياسي والنقدي بإيجاد معايير خاصة تمكنها من تكوين وحدة نقدية مبنية على الثقة وضرورة احترام هذه المعايير من قبل الدول المكونة للوحدة النقدية، وتندرج معايير منطقة النقد المثالية في ثلاثة خصائص منفصلة هي حجم الدولة ودرجة الانفتاح مع الخارج وميكانيزمات التسوية في المنطقة والمبينة في النظريات التالية:

1- حرية انتقال عناصر الإنتاج: يرى (Mundell (1961 أن الحرية انتقال عناصر الإنتاج وخاصة عنصر العمل هو المحدد الأساسي لقيام الإتحاد النقدي²، وأن حرية العوامل تعتبر كمؤشر لدرجة التكامل بين الدول فكلما كانت مرتفعة زادت درجة التكامل بين الدول، فعند حدوث صدمة غير

¹ أ.جديدن لحسن، أ.د. بن بوزيان مُجد، أ. وافي ميلود " محددات اختيار أنظمة سعر الصرف في الدول النامية - دراسة حالة الجزائر، مصر وتونس " مجلة مصر المعاصرة، العدد 495، جويلية 2009، القاهرة، ص477-488.

² Mundell robert « A theory of optimum currency areas » american economic Review, 51/1961, pp112-117.

مماثلة داخلية أو خارجية في اقتصاديين مرتبطين بدرجة تكامل مرتفعة تحدث التسوية عن طريق حركة رؤوس الأموال واليد العاملة بوجود مرونة قوية للأجور والأسعار ، وفي حالة العكس أي ضعف حركة العوامل ستواجه الدولة صعوبة كبيرة على مستوى الاقتصاد الكلي وضياع أداة سعر الصرف كأداة تسوية نتيجة لهذه الوحدة النقدية.

2- **درجة التكامل التجاري** : يرى (Mackinnon (1963 أن قيام أي اتحاد نقدي يعتمد على درجة الانفتاح الاقتصادي المعبر عنه بنسبة السلع القابلة للإنجاز إلى نسبة السلع الغير قابلة للإنجاز فالتكلفة المرتبطة بالتخلي عن سعر الصرف كأداة تسوية للسياسة الاقتصادية تنخفض بدلالة درجة الانفتاح الاقتصادي وأهمية المبادلات للسلع القابلة للإنجاز، وبين Mackinnon أنه من مصلحة البلد الذي يتمتع بانفتاح اقتصادي كبير أن ينظم إلى اتحاد نقدي لكي يتفادى تقلبات الأسعار بين السلع القابلة للإنجاز والسلع غير قابلة للإنجاز وهذا راجع لسببين :

الأول: أن تقلبات سعر الصرف تؤثر بقوى على العلاقة بين أسعار السلع القابلة للإنجاز والغير قابلة للإنجاز ، فكلما كانت درجة الانفتاح الاقتصادي مرتفعة زاد أثر وتقلبات أسعار الصرف على الأسعار المحلية وثبات سعر الصرف بين العملات يسمح بتخفيض أو إخفاء ما يسمى الخداع النقدي.

الثاني: سياسة الصرف تتبع اتجاه فقدان فعاليتها مع درجة الانفتاح الاقتصادي، لأن أثر سياسة التخفيض جد محدودة في الاقتصاديات الأكثر انفتاح

3- **الإنتاجية المتنوعة:** اعتبر (Kenen (1969 الدول ذات الهياكل الصناعية والإنتاجية المتنوعة مقياس لتحديد نجاح الاتحاد النقدي، فكلما كانت هناك درجة كبيرة في تنوع المنتجات كلما قل خطر التعرض للصدمات، والدول التي تتمتع بتنوع في الإنتاج يمكن أن تتبنى نظام سعر صرف ثابت وبإمكانها الانضمام إلى الاتحاد النقدي، والدول الأكثر تخصصا في الإنتاج يكون من مصلحتها إتباع التعويم والقدرة على مواجهة الصدمات بالطلب المرتبط بالصادرات بتعديل سعر الصرف .

4- **طبيعة الصدمات:** لقد اهتمت أغلبية الدراسات الاقتصادية بطبيعة الصدمات في الأبحاث الخاصة باختيار أنظمة الصرف المثالية من خلال التمييز بين الصدمات الحقيقية والصدمات الاسمية، فالصدمات الحقيقية تتضمن التغيرات في معدلات التبادل التجاري (الفرق بين الزيادة في أسعار الصادرات وأسعار الواردات)، والتباينات في الطلب الخارجي على صادرات السلع والخدمات والتغير

في نمو الإنتاجية مقارنة بالشركاء التجاريين وغيرها، أما الصدمات الاسمية تنشأ في الأساس عن عدم استقرار الطلب على النقود والذي يظهر على هيئة تغيرات في مدى إقبال الوكلاء الاقتصاديين على حيازة العملة المحلية في ضوء الابتكارات المستحدثة في الأدوات المالية¹، ويمكن التمييز بين ثلاث اقتراحات قائمة على العلاقة بين طبيعة الصدمة واختيار نظام الصرف المثالي.

الاقتراح الأول: ويستند إلى مثالية التعويم في حالة الصدمات الخارجية الاسمية بحيث تكون القدرة للاقتصاد على المقاومة السريعة والفعالة للآثار السلبية الخارجية، فالتسوية الآلية للمتغيرات في نظام صرف عائم تضمن حركة المبادلات التجارية وتخفيض مقدار الصدمات المتسربة عكس حالة نظام الصرف الثابت وصلابة كل من الأجور والأسعار.

الاقتراح الثاني: يعتمد على مثالية اسعار الصرف الثابتة في حالة الصدمات المحلية الاسمية فالطلب على النقود يمارس أثره على المستوى العام للأسعار، وبوجود أسعار صرف ثابتة فأى زيادة في الطلب على السيولة مع ثبات عرض النقود يؤدي إلى انخفاض الأسعار الذي يسمح بتحقيق فائض في ميزان الحساب الجاري بزيادة القدرة التنافسية للسلع المحلية ودخول رؤوس الأموال الأجنبية التي تعمل على زيادة العرض النقدي وارتفاع الأسعار.

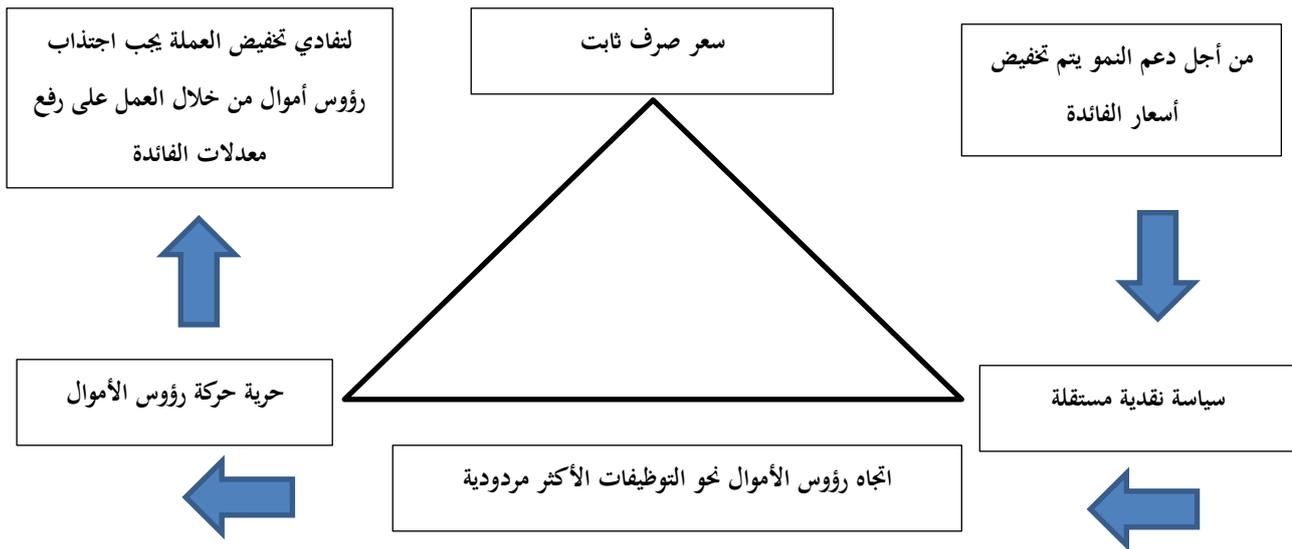
الاقتراح الثالث: يتفق على هذا الاقتراح كل من Friedman ، Mundell-fleming ، S.Fisher ، ويستند إلى أفضلية التعويم في حالة الصدمات الخارجية أو المحلية الحقيقية (التطور التكنولوجي والإنتاجية) التي تمارس أثرها على الأسعار النسبية، وأن انخفاض إنتاجية العوامل يمكن تعويضها وتدعيمها بانخفاض العملة المحلية في نظام الصرف العائم، أما إذا كانت الدولة تتبنى نظام ثابت تكون مدة وتكلفة التسوية مرتفعة وعلى الحكومة تخفيض الأسعار المحلية والأجور الحقيقية لتعويض انخفاض الإنتاجية، وحسب نموذج Mundell-fleming أنه من العقلانية تعديل نظام الصرف تبعاً للتغيرات طبيعة الصدمات والذي يبين في نفس اللحظة وبالتتابع عن ما تأتي الصدمات الحقيقية المذكورة نتيجة قوة حركة رؤوس الأموال والتكامل المالي الزائد للاقتصاديات الناشئة وضرورة مساعدة هذا النمو بنظام صرف أكثر مرونة .

5- درجة التكامل المالي: يعود أصل هذا الاتجاه إلى ما يعرف بالثلاثية المستحيلة أو مثلث التعارض من طرف² (Mundell (1973). ويقوم على مبدأ تخلي الدولة على احد الهداف الثلاثة:

¹ عبد العلي جليلي، فيتاليكو أمانكو "اختيار نظم الصرف في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" الصندوق النقدي الدولي، واشنطن، 2003، ص 4-5
² Mundell . R « un common arguments for common aorencies », london , allen et un wind 1973, p7-15

الاستقلالية النقدية، استقرار أسعار الصرف وتكامل التمويل الدولي ، ولا يمكن تحقيقهما مع بعض نظرا للتعارض الموجود بينهما، فالثلاثية المستحيلة تفرض قيودا على السلطات النقدية للدولة في اختيار أساسي فقط من بين الثلاثة حسب الأهداف المسطرة، فالحاجة الماسة للاستقرار النسبي للأسعار تفرض ثبات سعر الصرف، والفعالية والمرونة في الأداء تتطلب الحركة الجيدة لرؤوس الأموال ، إضافة إلى أن استقرار الاقتصاد الكلي يستوجب الاستقلالية في توجيه السياسة النقدية.

الشكل (1-7): الثالث المستحيل



Source : Stia Mohammed Dally « le choix de régime de change pour les économies émergentes »Munich personal Repec archive, munich, 2007, p 47.

مأخوذة من : أ. لخلو موسى بوخاري " سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية " مرجع سابق، ص 139.

وقام ¹ Krugman (1999) بإعادة صياغة مثلث التعارض باستحداث ما يسمى بالمثلث الخالد والازلي والثلاثية المستحيلة متمثلة في التسوية ، الثقة والسيولة ، فالتسوية هي قدرة السلطات على متابعة السياسات الاقتصادية بالثبات وتوجيهها من أجل تنظيم الدورة الاقتصادية ن والثقة هي القدرة على حماية سعر الصرف بالتصدي لهجمات المضاربة على العملة ، أما السيولة فهي حركة رأس المال الأجنبي في الفترة القصيرة والقدرة على تمويل التجارة الدولية والاختلال الظرفي لميزان المدفوعات وفي ظل العولمة المالية وتزايد قوة حركة رؤوس الأموال بين الدول تعمل السلطات النقدية بصورة دائمة على تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي ومواجهة التهديدات المختلفة بهجمات المضاربة على العملات،

¹ Krugman .p « balance sheets ,the tran sfer problem, and financial crises,»(mimeo) cambridge , ma,mit ,clepartment of economics 1999,p113-126.

إلا أنه لا يمكنها تحقيق العناصر الثلاثة نتيجة التعارض بينها والذي يفرض عليها اختيار عاملين والتخلي عن الثالث، وكنتيجة منطقية فإن أي اختيار سوف يحمل معه إيجابيات وسلبيات للاقتصاد مما يستوجب على السلطات النقدية عملية التحكيم والموازنة بينها.

الجدول رقم (1-2): خصائص الاقتصاد والنظام المتبع

الترتيب	خصائص الاقتصاد	الأثر على الدرجة المرغوبة بمرونة سعر الصرف
1.	حجم الاقتصاد	كلما كبر حجم الاقتصاد قوي الدافع لتطبيق سعر الصرف المرن
2.	الانفتاح	كلما كان الاقتصاد أكثر انفتاحا، أصبح سعر الصرف الثابت أكثر جدوى
3.	تنوع هيكل الإنتاج، الصادرات.	كلما زاد تنوع الاقتصاد أصبح سعر الصرف المرن أكثر جدوى
4.	التركيز الجغرافي للتجارة	كلما زادت نسبة التجارة مع بلد واحد كبير، قوي الدافع لربط العملة بهذه العملة
5.	اختلاف معدل التضخم المحلي عن المعدل العالمي.	كلما زاد اختلاف معدل التضخم في بلد ما عن معدل التضخم لدى شركائه التجاريين الأساسيين زادت الحاجة إلى خلق تعديلات في أسعار الصرف (في حالة بلوغ معدلات التضخم معدلات شديدة الارتفاع، قد يفرض سعر الصرف الثابت انضباطا أكبر على السياسة ويضفي المصدقية على برامج تحقيق الاستقرار الاقتصادي).
6.	درجة التطور الاقتصادي المالي.	كلما زادت درجة التطور الاقتصادي والمالي أصبحت هناك إمكانية أكبر لتطبيق نظام سعر الصرف المرن.
7.	حرية حركة العمالة.	كلما زاد مدى الحرية في حركة العمالة، حيث تكون الأجور والأسعار ثابتة عند مستوى منخفض، انخفضت صعوبة التعديل في ظل سعر الصرف الثابت.
8.	حرية حركة رأس المال	كلما زاد مدى الحرية في حركة رأس المال، زادت صعوبة الاحتفاظ بنظام أسعار الصرف المربوطة والقابلة للتعديل في نفس الوقت.
9.	الصدمات الاسمية الأجنبية	كلما شاعت الصدمات الاسمية الأجنبية زاد الاقبال على سعر الصرف المرن.
10.	الصدمات الاسمية المحلية	كلما شاعت الصدمات الاسمية المحلية زاد الاقبال على سعر الصرف الثابت
11.	الصدمات الحقيقية	كلما كان الاقتصاد أكثر تعرضا للصدمات الحقيقية سواء الأجنبية أو المحلية، كان سعر الصرف المرن أكثر نفعاً.
12.	مصدقية صناعات السياسات	كلما قلت مصداقية صناعات السياسات من حيث مكافحة التضخم زاد الإقبال على سعر الصرف الثابت كأداة تثبيت اسمية.

المصدر: د. سمير فخري نعمة " العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات " مرجع سابق، ص 34-35.

المطلب السادس: إيجابيات وسلبيات أنظمة الصرف الرئيسية

إن لكل نظام صرف إيجابيات وسلبيات، وقد تطرقت العديد من الدراسات إلى ذلك من خلال دراسة مدى قدرة كل من أسعار الصرف الثابتة والمعوّمة في تجنب الاقتصاد صدمات قد يتعرض لها سواء كانت داخلية أو خارجية وحقيقية أو إسمية.

الفرع الأول: إيجابيات وسلبيات نظام الصرف الثابت

1- إيجابيات: ويمكن أن نستخلصها فيما يلي:

- إذا اتسم نظام الصرف الثابت بالاستمرارية، فإنه يساعد السياسات الاقتصادية على التخطيط والتسعير وبالتالي يساعد على تطوير الاستثمارات والتجارة الخارجية.¹
- إن نظام الصرف الثابت يضع قيوداً أو محددات على السياسة النقدية الداخلية، وبالتالي يكون لها تأثير فعال ومباشر خاصتها على الكتلة النقدية ومعدل التضخم.
- يسمح نظام الصرف الثابت بتفادي التقلبات الكبيرة لأسعار الصرف التي عادة ما تكون لها عواقب سلبية.
- درجة الخطر تميل إلى الانخفاض فيما يتعلق بالعقود المالية والتجارية، فهو يعطي نوعاً من الضمان للمصدرين والمستوردين لإبرام صفقات أو عقود على المدى الطويل والمتوسط ضد مخاطر تقلبات أسعار الصرف.²
- يكون نظام الصرف الثابت مفيداً إذا تم ضبط سعر الصرف التوازني، بحيث يسمح بتحقيق معدل منخفض للتضخم خاصة إذا تم ربط العملة المحلية بعملة دولية لها نسبة تضخم منخفضة، وكذلك إمكانية السيطرة على المؤشرات الاقتصادية الأساسية، وعلى الدولة اتباع سياسات نقدية وضريبية انكماشية.
- يرى أنصار نظام سعر الصرف الثابت أن هذا النظام يقلل من مخاطر المضاربة، إذ يؤدي عدم استقرار سعر الصرف إلى شيوع المضاربة المؤدية إلى عدم استقرار العملة، ويمكن أن تؤدي المضاربة إلى انهيار قيمة العملة.³

¹ أ. حللو موسى بوخاري "سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية" مرجع سابق، ص 144.

² أ. برياطي حسين، أ. زيدان مجّد "خيارات نظم سعر الصرف ومدى تأثيرها على اقتصاديات الدول: دراسة حالة الدول العربية" مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ص 39.

³ د. هجير عدنان كزي أمين "الاقتصاد الدولي" إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 276.

- ان المستثمرين والمتعاملون الاقتصاديون ليسوا بحاجة إلى التغطية ضد مخاطر الصرف، وبالتالي انخفاض تكاليف المبادلات أو التحويلات بالنسبة للاستثمار والعمليات التجارية الخارجية.
 - نظام الصرف الثابت يكون مفضل ومفيد عندما يكون النظام المالي غير متطور إلى الحد الذي لا يسمح بممارسة سياسة السوق.¹
 - يمكن أن تخفض أسعار الفائدة وعدم اليقين لرفع معدلات الاستثمار والنمو.
- 2- السلبيات:** إن لنظام الصرف الثابت سلبيات كذلك أهمها:
- عدم استقلالية السياسة النقدية تصبح الدولة تابعة للسياسة النقدية للدولة صاحبة الدولة المرجعية، وبالتالي تفقد السلطات النقدية التحكم في أسعار الفائدة للتأثير على الاقتصاد الوطني.
 - لا بد للبنك المركزي أن يحتفظ باحتياطات كبير من العملات الأجنبية في ظل نظام صرف ثابت، وذلك من أجل التدخل لحماية والحفاظ على قيمة تعادل العملة المثبتة وقد لا يعكس في الغالب الواقع الاقتصادي، وعليه تكون الدولة المتبعة لهذا النظام عرضة لأزمات نقدية.²
 - وفي ظل نظام ثابت الصدمات الخارجية تمتص عن طريق التغير في الأسعار والأجور.
 - إذا لم يحظى نظام الصرف الثابت بالمصدقية الكاملة فإنه يكون عرضة للمضاربة بالعملة المحلية، ويمكن أن تؤدي إلى اختلال الاستقرار النقدي.
 - في حالة اختلال ميزان المدفوعات تلجأ السلطات النقدية إلى سياسة انكماشية أو تطبق سياسة مراقبة الصرف، فإذا لم تنجح هذه السياسات تلجأ إلى تخفيض سعر صرف عملتها وتأخر هذه السياسة سيزيد من حدة الاختلال ويزيد من حدة التضخم، إلى جانب أنها تؤثر على احتياطات الصرف نتيجة زيادة المبالغ المخصصة للدفاع عن قيمة تعادل العملة.

الفرع الثاني: ايجابيات وسلبيات نظام الصرف العائم

- 1- ايجابيات:** ويمكن أن نستخلصها فيما يلي:
- يعتمد سعر الصرف العائم على عوامل السوق وبالتالي فهو الأنسب في التوزيع الأمثل للموارد، ويضمن سوق الصرف التزويد بالنقد الأجنبي لمن يحتاج إليه.

¹ أ. لخلو موسى بوخاري " سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية " مرجع سابق، ص 144.

² أ. برياطي حسين، أ. زيدان محمد " خيارات نظم سعر الصرف ومدى تأثيرها على اقتصاديات الدول: دراسة حالة الدول العربية " مرجع سابق، ص 40.

- لن يكون هناك فرصة للمضاربين لعمل أرباح على حساب البنك المركزي، فالبنك المركزي لا يتدخل في سوق الصرف، وبالتالي أصبح الاحتفاظ باحتياطات الذهب والنقد الأجنبي أمر غير ضروري.
- إن الطلب والعرض على العملة المحلية يكون متوازن في السوق، وبالتالي يكون البنك المركزي غير ملزم بالتدخل من خلال السياسة النقدية.
- نظام الصرف العائم يكون فعال للتعامل مع الصدمات الخارجية دون التدخل بالسياسة النقدية.
- ارتفاع معدلات النمو بسبب وجود وسائل امتصاص الصدمات وانخفاض الآثار الناتجة أعقاب الصدمات الحقيقية.
- انخفاض مخاطر وقوع أزمات العملة والأزمات المصرفية.

2- السلبيات: إن لنظام الصرف العائم سلبيات كذلك أهمها:

- نادرا ما تعمل قوى السوق بشكل كامل، فهناك مخاطر سوء التقييم والذي قد يؤدي إلى أن يكون سعر الصرف بمستوى لا تبرره الأوضاع الاقتصادية.
- إن أسعار الصرف المرنة تتميز بعدم الاستقرار وكثرة التذبذب، وبالتالي لا يمكن اتخاذ قرارات مستقبلية، فالمسار المستقبلي لسعر الصرف يكتنفه الغموض، وعليه سيؤدي إلى خلق مصاعب لعملية التخطيط والنشاط الاقتصادي.
- تؤثر أسعار الصرف العائمة على المستوى العام للأسعار من خلال انخفاض سعر الصرف الناتج عن عجز في ميزان المدفوعات، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الأجنبية مقارنة بأسعار السلع المحلية، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية والمطالبة بالزيادة في الأجور والتي تؤدي إلى زيادة الأسعار المحلية وربما تفوق زيادة أسعار السلع المستوردة.
- إمكانية أن يساء استخدام استقلالية السياسة النقدية، مثلا عدم منع انخفاض العملة قد يؤدي إلى سياسات مالية ونقدية تضخمية.

المبحث الرابع: سياسات أسعار الصرف

سياسة سعر الصرف هي مجموعة من الاجراءات والأليات التي تستعملها السلطات النقدية في مجال الصرف والغاية منها هو تحقيق الأهداف المسطرة وذلك حسب الأوضاع الاقتصادية للدولة.

المطلب الأول: أهداف سياسات أسعار الصرف

إن السلطات النقدية لأي دولة تنتهج سياسات صرف مختلفة على أساس تحقيق أهداف معينة نذكر من أهمها:

1- معالجة اختلالات ميزان المدفوعات: من أهم أهداف سياسة الصرف هو معالجة اختلالات ميزان المدفوعات، ففي حالة العجز نقوم بتخفيض قيمة العملة لتشجيع الصادرات والحد من الواردات، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المحلية وزيادة الطلب عليها وارتفاع أسعار السلع الأجنبية ونقصان الطلب عليها، وبالتالي عودة التوازن إلى ميزان المدفوعات.

2- محاربة التضخم واستقرار الأسعار: إن تحسن سعر الصرف سيؤدي إلى انخفاض مستوى التضخم، كما أن انخفاض تكاليف الاستيراد في المدى القصير لها تأثير على مستوى التضخم من خلال ترشيد أداء الانتاج وبالتالي الحصول على عوائد إنتاجية وبالتالي الحصول على عوائد إنتاجية وهذا ما يؤدي إلى رفع جودة المنتجات.¹

3- تخصيص الموارد: إن لسعر الصرف دور في رفع تنافسية الاقتصاد من خلال الزيادة في السلع المتاجر بها والتقليل من السلع المستوردة من خلال الاتجاه إلى سياسة الاحلال للواردات، كما ينعكس أثر تغير سعر الصرف إلى إعادة تخصيص الموارد، إذ يؤدي انخفاض سعر الصرف إلى استعمال عنصر العمل ورأس المال في قطاع التصدير.

4- تنمية الصناعة المحلية: إن اعتماد البنك المركزي على سياسة التخفيض ممكن أن تكون من أجل تشجيع الصناعات الوطنية والرقمي بها إلى التصدير.

¹ أ. محمد الناصر حميدات، أ. عبد القادر شوييفات " أثر سياسات سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري " مجلة الباحث، ورقة، العدد 16،

- 5- **الحفاظ على قيمة العملة:** إن من أهداف سياسات الصرف وخاصة سياسة الرقابة على الصرف هو المحافظة على القيمة الخارجية للعملة و الحد من هروب رؤوس الأموال ودعم خطط التنمية الاقتصادية للدولة.
- 6- **سياسة الرقابة على الصرف لتحقيق الاستقرار:** استخدام التدخل الإداري للتأثير على سعر الصرف يجنب السلطات النقدية من اللجوء إلى ممارسة التخفيض في سعر الصرف عندما تواجهه السلطات النقدية ظاهرة التقييم المرتفع للعملة على اعتبار أن كبح الطلب على الصرف الأجنبي إدارياً يمكن أن يكون بديلاً عن التخفيض، ولو أن التجارب العلمية في كثير من البلدان أثبتت أن المعالجة الإدارية غير قادرة على تجنب التخفيض في المدى البعيد.
- 7- **توزيع الدخل:** تلعب سياسات الصرف دور مهم في توزيع الدخل بين مختلف القطاعات خاصة عند ارتفاع القدرة التنافسية نتيجة التخفيض في سعر الصرف، وهو ما يجعله أكثر ربحية وبالتالي زيادة عوائد أصحاب الأموال.

المطلب الثاني: سياسات الرقابة على أسعار الصرف

إن مفهوم الرقابة على الصرف الأجنبي يتمثل في تدخل الدولة من أجل التأثير على العلاقة بين العملة المحلية والعملات الأجنبية، من خلال استخدام الإجراءات والأساليب الإدارية لمراقبة التحويل الخارجي بما يضمن كبح الطلب المحلي على العملات الأجنبية بشكل يتلاءم مع ما هو متوفر لدى البلد، وبمعنى أوضح هو إدارة التحويل الخارجي من قبل السلطات النقدية للسيطرة على النقد الأجنبي.

الفرع الأول: أهداف الرقابة على الصرف الأجنبي

إن الهدف الأساسي للرقابة على الصرف الأجنبي هو معالجة الاختلال الموجود في ميزان المدفوعات من خلال ترشيد استخدام النقد الأجنبي وفي ضوء تحقيق هذا الهدف يمكن إنجاز مايلي:¹

- استخدام التدخل الإداري للتأثير على سعر الصرف يجنب السلطات النقدية من اللجوء إلى ممارسة التخفيض في سعر الصرف عندما تواجهه السلطات النقدية ظاهرة التقييم المرتفع للعملة على اعتبار أن كبح الطلب على الصرف الأجنبي إدارياً يمكن أن يكون بديلاً عن التخفيض، ولو أن التجارب

¹ د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي، د. منجد عبد اللطيف الخشالي " مقدمة في المالية الدولية " دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 145-146.

العلمية في كثير من البلدان أثبتت أن المعالجة الإدارية غير قادرة على تجنب التخفيض في المدى البعيد.

- الرقابة على الصرف الأجنبي هو أحد أدوات القيود التجارية لحماية الصناعات الوطنية من منافسة السلع المستوردة أو تحديد استيراد السلع الغير ضرورية وهذا يصب في صالح الميزان التجاري.
- تعمل الرقابة على الصرف الأجنبي إلى دعم خطط التنمية من خلال إعطاء معاملة تفضيلية للواردات الضرورية التي تخدم مشاريع التنمية والمحافظة على احتياطي البلد من العملات الأجنبية.¹
- تؤدي الرقابة على الصرف الأجنبي إلى منع هروب رؤوس الأموال الوطنية والحد من ممارسة غسل الأموال غير المشروعة.
- تهدف الرقابة على الصرف الأجنبي إلى الحد من اتساع ظاهرة الدولار والتي تعني إزاحة العملة الوطنية من خلال استخدام الدولار في التعامل في المعاملات الداخلية.
- تستخدم الرقابة على الصرف الأجنبي في أحيان كثيرة لتحقيق أهداف سياسية أو ممارسة ضغوط اقتصادية بين الدول من خلال تجميد الأرصدة المصرفية.

الفرع الثاني: أشكال الرقابة على الصرف الأجنبي

تقوم الدولة بتوزيع الكمية التي تحصل عليها من النقد الأجنبي على حسب الطلب عليها، فتستخدم كل الأساليب والأنماط الممكنة للتمييز سواء كان على مستوى الدول أو مستوى السلع، وهو جوهر نظام الرقابة على الصرف الأجنبي.

يرى بعض الاقتصاديين أن نظام تخطيط التجارة الخارجية يقترب جدا من نظام الرقابة على الصرف الأجنبي، لأن أساليب الرقابة على الصرف الأجنبي وأساليب الرقابة على التجارة الخارجية متداخلة من خلال الترابط الوظيفي المتبادل فيما بينهم، فالأول يحتكر النقد الأجنبي والثاني يحتكر التجارة الخارجية، إلا أن الحصيلة النهائية تصب في اتجاه تحقيق ترشيد النقد الأجنبي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة.

¹ أ. سامي عفيفي "دراسات في الاقتصاد الدولي" الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1995، ص 171 .

إن نظام الرقابة على الصرف هو جزء من منظومة تشمل أساليب وأنماط معينة تهدف جميعها إلى لتقييد النقد الأجنبي، ويأخذ هذا النظام أنماط وأساليب متعددة لتحقيق هدف واحد هو السيطرة على الطلب على العملة الأجنبية بما يؤدي إلى ترشيد استخدامها، ومن أهم هذه الأشكال والأساليب نجد:¹

1- **الكتل والمناطق النقدية:** إن الكتل والمناطق النقدية تفرض أسلوباً لنظام الرقابة على الصرف الأجنبي وقد تجسد هذا في تجربة المملكة المتحدة في المنطقة الإسترلينية سابقاً، لتنظيم أسعار صرفها وقد بدأت بكتلة نقدية تضم كل من المملكة المتحدة، استراليا، الهند نيوزيلندا، البرتغال، النرويج، السويد، فنلندا، مصر والعراق ودول أخرى وكان قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية.

2- **نظام سعر الصرف المتعدد:** تستطيع السلطات النقدية ممارسة الرقابة على الصرف الأجنبي من خلال نظام سعر الصرف المتعدد أي تحدد أسعار الصرف متعددة لعملتها تنطوي على التفاضل أو المحاباة، إلا أنه يؤخذ على هذا الأسلوب صعوبة إدارته لأنه يضع عدة أسعار صرف للعملة وهذا أصعب من اعتماد سعر صرف موحد.

3- **الحصص:** وهو من الأساليب الشائعة في الرقابة على الصرف الأجنبي حيث تتولى الدولة بموجب هذا الأسلوب تحديد الكميات التي ينبغي استيرادها وتحويل المبالغ اللازمة لها من العملات الأجنبية، وبهذا يتم ربط الاستيراد بالحصول على موافقة من البنك المركزي، وهذا الأسلوب من الأساليب الواضحة التي يتم فيها التدخل الوظيفي بين أساليب الرقابة على التجارة الخارجية والنقد الأجنبي لأنه يصب في مصلحة الهدفين.

4- **التخصيص والتخمين:** لا يتم تحديد حصص السلع المطلوب استيرادها كما هو الحال في نظام الحصص بل يتم تخصيص إجمالي المبالغ من النقد الأجنبي اللازم من وجهة نظر الحكومة لتمويل الاستيراد، على أن لا تتجاوز قيمة السلع المستوردة الحد الأعلى من المبلغ المخصص وفي نفس الوقت يتم تخمين المبالغ المتوقع الحصول عليها من إجمالي الصادرات، وعلى هذا الأساس يتم السيطرة على النقد الأجنبي وترشيد استخدامه.

¹ د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي، د. منجد عبد اللطيف الحشالي "مقدمة في المالية الدولية" مرجع سابق، ص 149-152.

5- تقنين العملة الأجنبية: التحكم في كمية العملات الأجنبية المتاحة للتبادل، يمكن الحكومات من التأثير على قوى العرض والطلب، ومن ثم الاحتفاظ بسعر الصرف عند معدل أعلى من السوق الحرة.

6- ربط سعر صرف العملة: قد تلجأ بعض الحكومات إلى ربط سعر صرف العملة المحلية في مقابل عملة أجنبية أخرى، سواء أعلى أو دون سعر السوق. يساعد هذا الوضع ظاهرياً على منع التقلبات في أسعار الصرف من خلال السيطرة على حجم المعروض من العملة المحلية.

7- تجميد الحسابات: قد تلجأ بعض الحكومات إلى سن قوانين لمنع الأجانب من سحب أموالهم من الحسابات المصرفية المحلية. كما قد تلزم هذه الحكومات مواطنيها بإيداع الأموال التي يتحصلون عليها بالعملات الأجنبية في حسابات معينة. وبهذه الطريقة يمكن للسلطات الحكومية السيطرة على تدفق رؤوس الأموال ومنع العملة الصعبة من مغادرة البلاد.¹

المطلب الثالث: سياسة تخفيض سعر الصرف

يستخدم تخفيض سعر الصرف للدلالة على ما يحدث من نقص في سعر صرف العملة الوطنية مقوماً بالعملات الأجنبية، وهذا التخفيض ناتج عن قيام السلطات النقدية من أحداث تغيير في سعر الصرف، ومن الواضح أن انخفاض سعر صرف عملة معينة يعني ارتفاع أسعار صرف كافة العملات الأجنبية بالنسبة لهذه العملة.

وفي الغالب تقوم الدول بتخفيض عملتها كوسيلة للتغلب على مشاكلها الاقتصادية وبالأخص الاختلال في ميزان المدفوعات، فتخفيض القيمة الخارجية للعملة يؤدي إلى انخفاض أسعارها مقومة بوحدات النقد الأجنبية مما يؤدي إلى تنشيط الصادرات، كما أن أسعار السلع الأجنبية مقومة بعملة تلك الدولة تصبح مرتفعة مما يؤدي إلى الحد من الواردات.²

¹ " استخدام الرقابة على سوق الصرف الأجنبي لتعزيز الاستقرار الاقتصادي " مقالات الفوركس، سوق تبادل الصرف الاجنبي.

<https://www.earnforex.com/ar/>

² أ. توفيق عبد الرحيم يوسف حسن " الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية " مرجع سابق، ص 99-100.

الفرع الأول: أسباب تخفيض سعر الصرف: إن لجوء الدولة إلى سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة في المعاملات الدولية تعود إلى عدة أسباب، والسبب الرئيسي الذي يدفع الدولة إلى تخفيض عملتها هو العجز في ميزان المدفوعات أو إحدى مكوناته، ويمكن تلخيص هذه الأسباب في النقاط التالية:¹

- إن تحسين ميزان الحساب الجاري وإزالة الخلل الموجود فيه يعتبر من أهم أسباب اتباع هذه السياسة، فمن خلال تخفيض قيمة العملة تصبح السلع المحلية رخيصة بالمقارنة مع السلع الأجنبية، مما يؤدي إلى تشجيع الأجانب على شراء السلع المحلية، فترتفع الصادرات وفي المقابل تنخفض الواردات من السلع الأجنبية.
- إيجاد العلاقة بين تخفيض العملة ومستوى الأسعار المحلية والتي ستعكس على القدرة الشرائية المحلية للعملة، لذلك فإن سعر صرف عملة معينة إزاء عملة أخرى يعتمد على مقارنة التغيرات في مستويات الأسعار المحلية في كلا البلدين.
- تنشيط القطاعات التصديرية وبقية القطاعات التي تعتمد عليها الدولة، لأن تطوير القطاع التصديري يؤدي إلى تطوير بقية القطاعات من ناحية استغلال الطاقة الانتاجية أو استخدام المزيد من اليد العاملة.
- تحديد القيمة الحقيقية للعملة المحلية خاصتها إذا كانت قيمتها مغالى فيها ويتم تحديدها اداريا دون اللجوء إلى قوى العرض وطلب سوق الصرف، وبالتالي تحقيق تصحيح المستوى الشامل للأسعار.
- المساعدة على المحافظة على القدرة التنافسية لمنتجات السلع المحلية، وتوسيع أسواق الصادرات، وبالتالي الزيادة في النمو الاقتصادي.²

الفرع الثاني: شروط نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة

حتى تتحقق أهداف تخفيض قيمة العملة المحلية لابد من توفر مجموعة من الشروط أهمها:³

- عدم ارتفاع أسعار السلع والخدمات المحلية بالنسبة للبلد الذي قام بالتخفيض.

¹ د. صبحي حسون الساعدي، أ.أياد حماد عبد " أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة " مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 4، العدد7، 2011، ص91.

² أ. مبارك بوعشة " السياسة النقدية وآثار تخفيض العملة الوطنية " مجلة العلوم الاقتصادية، العدد12، قسنطينة، 1999، ص84.

³ د. عرفان تقي الحسني " التمويل الدولي " مرجع سابق، ص 152-153.

- يجب أن يكون هناك طلب على السلع والخدمات المحلية من الخارج.
- وجود طاقة إنتاجية عالية بغية مواجهة الطلب الخارجي.
- استجابة السلع المصدرة لمعايير الجودة والصحة الضرورية للتصدير.
- أن لا تعمل بالمثل أي لا تعتمد الدول الأخرى سياسة تخفيض قيمة عملتها، وهذا ما قد يؤثر على تحقيق الأهداف المرجوة من سياسة التخفيض.

والنتيجة النهائية لتخفيض قيمة عملة بلد ما يتوقف على مدى مرونة الطلب و العرض لصادراته و وارداته، إذا كانت مرونة الطلب الخارجي على صادرات الدولة التي قامت بالتخفيض مرنا وكان العرض من منتجاته المعدة للتصدير مرنا كذلك فإن التخفيض في قيمة العملة سيؤدي إلى زيادة الصادرات وإذا كان الطلب الداخلي على السلع المستوردة مرنا وكان المعروض منها مرنا كذلك يؤدي التخفيض في العملة إلى الحد من المدفوعات الأجنبية نتيجة ارتفاع الأسعار بالعملة الأجنبية مما يؤدي إلى إعادة التوازن لميزان المدفوعات.

الفرع الثالث: أثر التخفيض على المتغيرات الاقتصادية

إن للتخفيض أثر واضح على العديد من المتغيرات الاقتصادية خاصتنا على الصادرات والواردات، على المستوى العام للأسعار، على حركة رؤوس الأموال... إلخ، ويمكن توضيح أثر التخفيض في النقاط التالية:

- التأثير على الصادرات والواردات واضح من خلال زيادة الصادرات عن طريق انخفاض أسعار السلع المحلية، والحد من الاستيراد بعد ارتفاع أسعار السلع الأجنبية وعليه يتم معالجة عجز ميزان المدفوعات.
- إن تخفيض قيمة العملة تعتبر من أهم الأسباب التي تدفع بتحريك رؤوس الأموال نحو الخارج لتجنب الخسارة من جراء التخفيض.
- إن سياسة تخفيض قيمة العملة بحد ذاتها تعتبر مصدر لارتفاع الأسعار المحلية، فارتفاع أسعار الواردات وانخفاض أسعار الصادرات سيؤدي إلى ارتفاع الطلب على المنتجات المحلية وهذا الارتفاع في الطلب سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

- ومن النتائج المهمة لزيادة الصادرات ونقص الواردات هو زيادة الدخل الوطني والتوظيف، من خلال زيادة الطلب على السلع المحلية.
- ينتج عن تخفيض العملة تأثيراً متناقصاً على القدرة الشرائية، وعليه فإن الأثر سلبي بحيث تتدنى القدرة الشرائية بفعل ارتفاع أسعار السلع الأجنبية خاصتها إذا كانت ضرورية، وكذلك سيؤدي زيادة الطلب على السلع المحلية إما للتصدير أو لتعويض سلع أجنبية ارتفعت أسعارها، وهذا ما ينتج عليه بطريقة غير مباشرة زيادة أسعار السلع المحلية وبالتالي التأثير على القدرة الشرائية.

المطلب الرابع: سياسة رفع سعر الصرف

إن سياسة رفع سعر الصرف هي بطبيعتها مقابلة أو عكس سياسة تخفيضه، وتهدف أساساً إلى تخفيض الفائض التجاري بعد رفع سعر النواتج المصدرة وتخفيض سعر النواتج المستوردة، بحيث أن فائض ميزان المدفوعات المستمر لأمد طويل نسبياً يسبب تدفقات للسيولة التي تعتبر من ضمن العوامل التضخمية، وكذلك المخاطر تتفاقم عندما تقود المضاربة في أسواق الصرف إلى اجتذاب رؤوس الأموال القصيرة الأجل نحو الدول ذات العملات التي تقيم على أنها دون قيمتها الحقيقية.¹ وعليه فسياسة رفع قيمة العملة تستهدف إحداث تدهور في ميزان المدفوعات من خلال التقليل من الصادرات وزيادة الواردات حتى يعود التوازن ميزان المدفوعات، وتلجأ إليه بعض الدول لمعادلة ارتفاع الأسعار العالمية خاصتها للسلع الاستراتيجية.

الفرع الأول: أسباب رفع قيمة العملة

إن لجوء الدولة إلى سياسة رفع القيمة الخارجية للعملة في المعاملات الدولية تعود إلى عدة أسباب، والسبب الرئيسي الذي يدفع الدولة إلى رفع عملتها هو الفائض في ميزان المدفوعات، ويمكن تلخيص هذه الأسباب في النقاط التالية:

- وجود فائض في ميزان المدفوعات، ويعتبر من أهم أسباب اتباع هذه السياسة، فمن خلال رفع قيمة العملة تصبح السلع المحلية مرتفعة بالمقارنة مع السلع الأجنبية، مما يؤدي إلى تشجيع على شراء السلع الأجنبية، فتنخفض الصادرات وفي المقابل ترتفع الواردات من السلع الأجنبية، وهكذا يحصل التوازن في ميزان المدفوعات.

¹ د. وسام ملاك " الظواهر النقدية على المستوى الدولي: قضايا نقدية ومالية " دار منهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، 2001، ص 293.

- لأجل معادلة الارتفاع الحاصل في الأسعار العالمية لسلع استراتيجية كالنفط مثلاً.
- سياسة رفع قيمة العملة تقوم بها دول لها مواقع هامة في الأسواق العالمية ولها قدرات تنافسية كبيرة واحتياجات ضخمة من العملات.

الفرع الثاني: شروط نجاح سياسة رفع قيمة العملة

إن لنجاح سياسة رفع قيمة العملة في تحقيق التوازن وتجنب الآثار السلبية لها لابد أن تتوفر مجموعة من الشروط وأهمها:

- ترتبط عملية رفع قيمة العملة بشكل أساسي بإمكانية تقليص أو إلغاء الفوارق مع الشركاء التجاريين خاصتها على صعيد الانتاجية التي تجعل البلد المحقق للفائض أكثر قدرة على المنافسة.
- لابد أن تكون مجموع مرونة السعر للطلب الخارجي على السلع المحلية والطلب الداخلي على السلع الأجنبية أكبر من الواحد، وعليه فإن ارتفاع أسعار السلع المحلية يرافقه انخفاض الطلب الخارجي بنفس النسبة، أما السلع الأجنبية فهي عكس ذلك.
- لكي تكون عملية رفع قيمة العملة مؤكدة وناجحة، لابد من أن تكون عملية التصحيح بواسطة الأسعار تتماشى مع عملية تخفيض الناتج الوطني من خلال تقليص الاستثمارات.

الفرع الثالث: آثار رفع قيمة العملة

- تعدد آثار رفع قيمة العملة على الاقتصاد ككل ويمكن أن نلخص أهمها في مايلي:
- عندما يكون تقييم عملة بأعلى من قيمتها ستؤثر سلباً على قدرتها التنافسية، بحيث سيؤدي إلى ضعف الحافز الانتاجي من أجل التصدير، فستفقد الصادرات قدرتها على المنافسة لأن الواردات أصبحت أرخص من إنتاج السلع المحلية.
 - إن انخفاض أسعار السلع الأجنبية سيزيد من تنافسيتها للسلع المحلية، وهذا ما يؤدي إلى رفع تعريفات على السلع الأجنبية مما يؤدي إلى عزل الدولة وانخفاض معدلات نموها.
 - زيادة الرقابة على الصرف، من خلال تطبيق سياسة نقدية تقييدية للمحافظة على مستويات الصرف مرتفعة ما قد يتسبب في أزمة كساد حادة.

- إن تقييم العملة بأعلى من قيمتها الحقيقية ستؤدي إلى انخفاض معدلات نمو الانتاجية من خلال تخفيض الانتاج مبدئياً، فإذا استمر الرفع في العملة ستضطر إلى توقيف الانتاج.
- وهناك تأثير سلبي لرفع قيمة العملة على الأسواق المالية والمحلية من خلال تشجيع المضاربة بالعملية المحلية لارتفاع ربحيتها.

خلاصة الفصل:

وفي الأخير استخلصنا أن سعر الصرف يعتبر من أهم السياسات الاقتصادية الفعالة في التأثير على المتغيرات الاقتصادية وتحسينها سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية، ومع اختلاف تعاريف سعر الصرف إلا أنها تؤكد على أنه عملية مبادلة العملة الوطنية بالعملة الأجنبية والعكس، ويخضع سعر الصرف لمجموعة من العوامل منها ما يستند إلى تغيرات اقتصادية بحثة وهي ذات طبيعة متوسطة وطويلة الأجل وعوامل فنية أو تغير المواقف السياسية للدولة وهي ذات طبيعة قصيرة الأجل.

وأن أهم النظريات ومناهج سعر الصرف نجد منهج المرونات ويرتكز على رصيد الميزان التجاري على اعتبار أن رصيد ميزان المدفوعات هو ناتج الفرق بين الصادرات والواردات، ويمكن أن يعتبر شرط Marchal - lerner الشرط الضروري في منهج المرونات لكي تحقق سياسة سعر الصرف تأثيراتها المرجوة على الميزان التجاري وتتوفر الشروط أو الفرضيات الأخرى مع وضع التوازن المبدئي للميزان التجاري. ثم منهج الاستيعاب ويرتكز كذلك على الميزان التجاري (سوق السلع) ويهمل سوق النقود وتدفقات رأس المال، وعليه يوضح هذا المنهج أنه إذا ارتفع الدخل الحقيقي بمعدل أسرع من ارتفاع الاستيعاب ترتفع الصادرات قياساً إلى الواردات وتحسن وضع ميزان المدفوعات، وبالتالي ترتفع قيمة العملة، وإذا حدث أن ارتفع الاستيعاب بمعدل أسرع من ارتفاع الدخل الحقيقي تزداد الواردات قياساً إلى الصادرات، ويتدهور وضع ميزان المدفوعات، وبالتالي تنخفض قيمة العملة، وهناك جدل مماثل عندما ينخفض الدخل الحقيقي والاستيعاب. المنهج النقدي ويعتبر عرض النقود والطلب عليها من المحددات الرئيسية لسعر الصرف، كذلك يؤكد على الدور الرئيسي للسياسات النقدية في تحديد كل من سعر الصرف ومعدل التضخم، ونظرية تكافؤ أسعار الفائدة وتتمحور في الترابط الموجود بين السوق النقدي المحلي وأسواق الصرف من خلال المبدأ المتمثل في أن معدلات الفائدة في بلدين لا بد أن تؤثر في نسبة تغير سعر الصرف المنتظر، كذلك نظرية أثر فيشر الدولية وتقوم بدراسة العلاقة بين أسعار الفائدة والتضخم، ثم نموذج Mundell-Fleming يخص علاقة التوازن النقدي بالتوازن الخارجي فيعتبر من الأبحاث الرائدة في مجال تحديد فاعلية السياسات النقدية والمالية في اقتصاد صغير مفتوح سواء في ظل نظام ثابت أو نظام معوم، كما يرتكز على حساب رأس المال وتأثيره على طبيعة التحليل، وقد خلصت كل نظرية إلى نتائج مهمة إلا أن لكل نظرية نجد منتقدين لها.

وعرف نظام الصرف عدة تطورات بدأت من قاعدة الذهب والتي يقصد بها تغطية العملة بقيمة ثابتة من الذهب وتصبح لها قيمة تبادلية ثابتة، مروراً بنظام Bretton woods الذي يقوم على أساس الدولار المرتبط بالذهب بحيث ترتبط عملات الدول بسعر ثابت مع الدولار وأصبح الدولار هو عملة الاحتياط الدولية، وبعدها جاءت البداية الحقيقية لنظام التعويم من خلال تحرير العملات وتحدد قيمتها على أساس قوى العرض والطلب، وأن كل دولة لها الحرية الكاملة في اختيار نظام الصرف وذلك على حسب طبيعة اقتصادها وقوته.

وأن سياسات سعر الصرف هي مجموعة من الإجراءات والأليات التي تستعملها السلطات النقدية في مجال الصرف وأهمها سياسة الرقابة على الصرف، سياسة تخفيض قيمة العملة وسياسة رفع قيمة العملة، والغاية منها هو تحقيق الأهداف المسطرة وذلك حسب الأوضاع الاقتصادية للدولة.

الفصل الثاني

التحرير التجاري والتكامل المالي

مقدمة الفصل:

إن التجارة الخارجية تلعب دورا مهما وأساسيا في الاقتصاد الدولي، حيث أن التجارة الخارجية تحتل أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول المتقدمة من خلال ارتفاع نسبتها إلى الدخل الإجمالي، وكذلك اعتماد جزء هام وأساسي من نشاطاتها على هذه التجارة، فهي امتداد لعمل الاقتصاد المحلي في توفير احتياجاتها التي لا يلبئها الإنتاج المحلي، وتصريف فائض هذا الإنتاج وبالشكل الذي يساعد على استمرار عمل النشاطات الاقتصادية عموما والإنتاجية خصوصا ويتيح نموها وتطورها، وتبرز أهمية التجارة الخارجية في الدول النامية بدرجة أكبر لأنها غير قادرة في بدايات تطورها على تصنيع ما هو موجود لديها من مواد خام أولية زراعية أو معدنية وبذلك فهي بحاجة إلى تصديرها من خلال التجارة الخارجية إلى الدول التي تحتاج إليها وهي في الغالب الدول الرأسمالية المتقدمة، كما أنها بحاجة إلى مختلف السلع الصناعية نتيجة عجز اقتصاداتها عن توفيرها وتعتمد في ذلك على التجارة الخارجية في تلبية احتياجاتها عن طريق الاستيراد، إضافة إلى حاجتها إلى التجارة الخارجية تزداد في إطار سعيها للعمل من أجل تحقيق التنمية فيها.

وتعتبر العولمة المالية من أهم مظاهر العولمة الاقتصادية تمثلت بالتشابك والترابط شبه الكامل بين الأنظمة المالية والنقدية لمختلف الدول، بدأت بإجراءات التحرير المالي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وحركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل وإزالة القيود أمام حركة رأس المال عبر تحرير حساب رأس المال في ميزان المدفوعات وهذا يعني أن رأس المال سوف ينتقل من البلدان المرتفعة الدخل التي يكون فيها العائد منخفضا إلى البلدان ذات الدخل المنخفض التي يكون العائد مرتفعا لتوافر الفرص الاستثمارية في ظل انفتاح الأسواق والمؤسسات المالية وتكاملها، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وتحسن فرص التشغيل وتنويع مصادر الدخل.

وقد قسمنا هذا الفصل إلى أربعة مباحث تطرقنا في المبحث الأول إلى مفاهيم وأسس التجارة الدولية وأهم النظريات التي تفسرها، ثم وضعنا أهم أهداف سياسة التجارة الخارجية وأهم الأدوات التي تستعملها لتحكم فيها، وتطرقنا إلى الرقابة وتحرير التجارة الخارجية وماهي الأفضل وماهي العواقب. أما في المبحث الثاني أكدنا أن الانفتاح التجاري له دور فعال ومؤثر على النمو الاقتصادي في حالة ما تم اتباع شروط نجاحه، وأن الانفتاح التجاري الكلي بدون دراسة له عواقب وخيمة على

الاقتصاد ككل وعلى المؤسسات الوطنية بصفة خاصة. أما في الجزء الثاني من الفصل فتطرقنا إلى التكامل والتحرير المالي من خلال إظهار أهم عوامل تطور التكامل المالي وأهم ركائز النظام الاقتصادي الدولي، وتوضيح مفهوم التحرير المالي واستراتيجياته باتباع سياسات التحرير المالي المحلي ثم الانتقال إلى التحرير المالي الدولي، وكذلك تأكيد أهم عوامل نجاح التحرير المالي، ثم تطرقنا إلى أهم مكونات التكامل المالي وتأثيره على النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية للتجارة الخارجية

المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية وأهميتها

إن التجارة الخارجية تلعب دورا مهما وأساسيا في الاقتصاد الدولي، وحركته في الوقت الحاضر وبالذات في ظل العولمة الاقتصادية، وبذلك بحكم أهمية التجارة الخارجية الكبيرة في اقتصاديات الدول عموما، تحتل أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول المتقدمة من خلال ارتفاع نسبتها (استيراد وتصدير) إلى الدخل الإجمالي، وكذلك اعتماد جزء هام وأساسي من نشاطاتها على هذه التجارة، فهي إلا امتداد لعمل الاقتصاد المحلي في توفير احتياجاتها التي لا يلبئها الإنتاج المحلي، وتصريف فائض هذا الإنتاج وبالشكل الذي يساعد على استمرار عمل النشاطات الاقتصادية عموما والإنتاجية خصوصا ويتيح نموها وتطورها.

وتبرز أهمية التجارة الخارجية في الدول النامية بدرجة أكبر، لأنها غير قادرة في بدايات تطورها على تصنيع ما هو موجود لديها من مواد خام أولية زراعية أو معدنية وبذلك فهي بحاجة إلى تصديرها من خلال التجارة الخارجية إلى الدول التي تحتاجها وهي في الغالب الدول الرأسمالية المتقدمة، كما أنها بحاجة إلى مختلف السلع الصناعية نتيجة عجز اقتصاداتها عن توفيرها وتعتمد في ذلك على التجارة الخارجية في تلبية احتياجاتها عن طريق الاستيراد، إضافة إلى حاجتها إلى التجارة الخارجية تزداد في إطار سعيها للعمل من أجل تحقيق التنمية فيها.

وتؤكد أهمية التجارة الخارجية في الدول المتقدمة من خلال ما يمكن أن تحققه من منافع ومكاسب لهذه الدولة وخصوصا عندما يتم تحريرها في إطار العولمة الاقتصادية، رغم التباين في تحقيق المنافع والمكاسب ومن أهم المكاسب التي تحققها التجارة الخارجية نجد¹:

- زيادة الإنتاج المتحقق في الاقتصاد من خلال ما يمكن أن نتيجة التجارة الخارجية من قدرات أوسع وأكبر على الأخذ بالتخصص وتقسيم العمل على النطاق الدولي، واستغلال الموارد والإمكانات في زيادة إنتاجه، وزيادة درجة الكفاءة التي اعتبرها Adam Smith أساس زيادة الإنتاجية التي تتحقق نتيجة التخصص وتقسيم العمل.

¹ أ. فليح حسن خلف "العولمة الاقتصادية" عالم الكتب الحديثة، عمان، 2009، ص 149-153.

- زيادة مستويات المعيشة ورفع درجة الرفاهية إضافة إلى توفير السلع والخدمات التي يعجز الناتج المحلي عن توفيرها.
- إن تخصص الدول بإنتاج السلع والخدمات التي تتمتع بقدرة على إنتاجها ينجم عنه انخفاض تكاليف الإنتاج فيها، وعليه تحقيق مكاسب ومنافع أكبر نتيجة للتجارة الخارجية اعتمادا على التخصص وتقسيم العمل.
- إن التجارة الخارجية تتيح الاستفادة من الموارد وعوامل الإنتاج ومستلزماته المتوفرة لدى الاقتصاد بشكل الكامل، بصورة يتحقق عن طريقها تحقق درجة استخدام أكبر لها ويضمن درجة ارتفاع اقتصادي أكبر.
- توفر التجارة الخارجية درجة منافسة أكبر بين المنتجين، تقود إلى ضرورة العمل على توفير السلعة بتكلفة منخفضة ونوعية أفضل خاصة عندما تكون هذه المنافسة تامة.
- ربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض زيادة على اعتبارها منفذا لتصريف فائض الإنتاج.
- اعتبارها مؤشرا جوهريا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية وذلك الارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدولة على التصدير، ومستويات الدخل فيها وقدرتها كذلك على الاستيراد وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملة الأجنبية وما له من آثار على الميزان التجاري.
- نقل التكنولوجيا والمعلومات الأساسية التي تقيد في بناء الاقتصاديات المتينة وتعزيز عملية التنمية الشاملة.
- تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني اعتمادا على التخصص وتقسيم العمل.

المطلب الثاني: نظريات التجارة الدولية

لقد ظهرت العديد من المذاهب والنظريات التي تفسر التجارة الدولية وتطورها ولعل من أهمها المذهب التجاري الذي ظهر في القرن السابع عشر والتي تلخصت أهدافها في جمع المعادن النفيسة وإمكانية تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية من خلال تشجيع الصادرات وتقييد الواردات، وظل هذا المذهب سائد إلى غاية أن ظهرت مدرسة الطبيعيين التي نادى بحرية النشاط الاقتصادي وفقا للقوانين الطبيعية وفقا للقاعدة المعروفة "دعه يعمل دعه يمر" من أمثال آدم سميث، ريكاردو، وبعدها

ظهرت النظريات الحديثة مثل نظرية تكلفة الفرصة البديلة، نظرية هيكشر وأولين وغيرها من النظريات.

الفرع الأول: النظريات الكلاسيكية

1-1 نظرية التكاليف المطلقة (Adam Smith)

يرى ¹ A. Smith أن التجارة الدولية تعتبر امتدادا طبيعيا للتخصص وتقسيم العمل وتتم على أساس الاختلاف المطلق في التكاليف المطلقة، بحيث أن الأساس الأول والعامل الفعال في وفرة الانتاج وزيادات ثروات الأمم، فالدول تختلف فيما بينها من حيث كمية ما تملكه من عناصر الانتاج من ناحية ومن طبيعة هذه العناصر والمناخ الانتاجي والمستوى الفني من ناحية أخرى²، فالدولة تقوم بالتخصص في إنتاج السلعة التي تستطيع إنتاجها بتكلفة أقل وتبادلها بسلعة أخرى كلفتها أقل في الدول الأخرى وهذا ما يؤدي إلى التخصص وتقسيم العمل الدولي ومن ثم استغلال الموارد الاقتصادية لكل دولة بطريقة فعالة وزيادة الانتاج، واتساع نطاق السوق من سوق محلية إلى سوق دولية واسعة في ظل تجارة دولية حرة.

لم يكتفي A. Smith بإظهار أثر اختلاف النفقات المطلقة على التجارة الدولية فحسب، حيث أن تخصص دولة ما في انتاج سلعة معينة سيكسبها المزيد من المهارات وستؤدي في نهاية الأمر إلى مزيد من الانخفاض في النفقات المطلقة ومزيد من وفرة الانتاج. ويعتقد أن نفقة انتاج السلعة تتمثل في كمية العمل اللازمة لإنتاجها وأن عنصر العمل العنصر الوحيد الذي يؤخذ بعين الاعتبار في تحديد تكلفة السلعة وقياس قيمة الموارد الاقتصادية المستخدمة في إنتاجها.³

ولم يؤمن A. Smith بأهمية دور الدولة في التدخل في النشاط الاقتصادي، بل اعتقد بوجود يد خفية تسعى لتحقيق مصلحة المجتمع عندما تكون هناك الحرية في اختيار الأنشطة الاقتصادية التي تحقق مصالحهم الشخصية في إطار القانون والحفاظ على حقوق الملكية الخاصة، وربما الدور الوحيد الذي يمكن أن تلعبه الحكومة من وجهة نظر سميث يتلخص في الحفاظ على كفاءة عمل الأسواق دون احتكار.

¹ A. Smith " an inquiry into the nature and causes of the wealth of nations" Modern library Edition House, New york 1937.

² د. سامي السيد " النقود والبنوك والتجارة الدولية " مطبوعة كلية العلوم الاقتصادية والسياسية جامعة القاهرة، 2018، ص 310.

³ أ. علي عبد الفتاح أبو شرار " الاقتصاد الدولي: نظريات وسياسات " دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2015، ص 36.

ونجد أن أهم الفرضيات التي اعتمدها A. Smith فيما يخص التجارة الخارجية تمثلت في:

- حرية التبادل الداخلي والخارجي للسلع (سيادة الحرية التجارية).
- اعتبار العمل هو مصدر الانتاج الوحيد.
- سيادة المنافسة الكاملة سواء في أسواق السلع أو أسواق الخدمات عناصر الانتاج.
- عدم وجود الرسوم الجمركية وكل الحواجز الأخرى، واعتبار مصاريف النقل معدومة.
- مردودية الانتاج ثابتة.

ويشير A. Smith من خلال نظريته أنه إذا اختلفت كفاءة إنتاج سلع معينة بين بلدين، فإن تخصص كل منهما بإنتاج ما هو كفاء بإنتاجه وتصديره إلى الآخر سيصل بهما إلى مستوى أعلى من الكفاءة والرفاهية¹، ويؤكد أن التبادل ليس صفقة متساوية، ففائدة المتعاملين ليست مشروطة بتحقيق فائض في الميزان التجاري لكن التبادل يسمح بنمو إنتاجية العمل في الصناعة وزيادة وتيرة نمو رأس المال، واستنتج أن التبادل الدولي يؤدي إلى نمو الإنتاجية وذلك بتحسين تقسيم العمل وكذلك يؤدي إلى تطوير القطاع الصناعي، واعتبر أن التكلفة المطلقة هي مقياس التبادل الدولي.

إن تفسير A. Smith لقيام التجارة الدولية على أساس اختلاف التكاليف المطلقة لا يغطي إلا بعض الحالات كالتجارة بين الدول المتقدمة والدول النامية، وهذا الأساس غير واقعي لمعظم التجارة الدولية، أن مصاريف النقل والحقوق الجمركية معدومة فهي غير صحيحة.

1-2 نظرية التكاليف النسبية (David Ricardo)

لقد نشر D. Ricardo كتاب بعنوان مبادئ في الاقتصاد السياسي سنة 1817 وأظهر فيه نظرية النفقات النسبية التي تعتبر من أهم نظريات التجارة الدولية وهي من أهم ركائزها، وطبقا لهذه النظرية وفي ظل ظروف التجارة الحرة ستخصص كل دولة في إنتاج السلع التي يمكن إنتاجها بتكاليف أرخص نسبيا أي السلع التي لديها ميزة نسبية فيها، وستقوم باستيراد السلع التي تتمتع دول أخرى بميزة نسبية فيها².

¹ د هجير عدنان زكي أمين " الاقتصاد الدولي: النظرية والتطبيقات " مرجع سابق، ص 43.

² د. زينب حسين عوض الله " الاقتصاد الدولي " دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2004، ص 12 .

وعلى أساس ما تقدم فإن هذه النظرية تؤكد أنه " إذا تفوق بلد ما تفوقا مطلقا في إنتاج كل السلع، فإن عليه أن يتخصص بإنتاج وتصدير ما يتفوق فيه تفوقا نسبيا أعلى ويترك للبلدان الأخرى التخصص بإنتاج وتصدير ما يتفوق فيه تفوقا نسبيا أقل، وبذلك تتحقق المكاسب لكل الأطراف الداخلة في عملية المتاجرة"¹. ويرى D. Ricardo أن نظرية التكاليف المطلقة صحيحة بالنسبة للتجارة الداخلية، ويتم التبادل التجاري بين دولتين إذا اختلفت التكاليف النسبية بينهما وليس التكاليف المطلقة، وتستند نظرية التكاليف النسبية على مجموعة من الفرضيات:

- تجارة حرة مع وجود المنافسة التامة في الأسواق.
- حرية تنقل عناصر الإنتاج داخل الدولة وعدم قدرتها على التنقل بين الدول.
- وجود دولتين وسلعتين في التبادل التجاري.
- ثبات تكلفة وحدة السلعة المنتجة (لا تتغير مهما كانت الكميات المنتجة).
- عدم وجود الرسوم الجمركية وكل الحواجز الأخرى، واعتبار مصاريف النقل معدومة.
- ثبات التكنولوجيا ولكن المستوى التكنولوجي يختلف من دولة لأخرى.
- قيمة أي سلعة تحدد بكمية العمل التي تستخدم في إنتاجها.
- التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج.
- تجانس العمل والأذواق في الدول المختلفة.

بالرغم لاستخدام نظرية التكاليف النسبية كأساس للتجارة الخارجية مدة طويلة من الزمن، إلا أنها وجهت لها العديد من الانتقادات أهمها:

- المبالغة في التبسيط بحيث استندت إلى مجموعة من الفرضيات لتسهيل صياغة الاطار النظري من خلال الاعتماد على سلعتين ودولتين ويمتاز بالسكون مما أبعداها على الواقع.
- اهمال مشاركة عناصر الانتاج في تحديد تكلفة الإنتاج والاعتماد على نظرية العمل للقيمة، فلم يعد من السهل القبول بالفكرة الرئيسية التي تفيد بأن العمل هو عنصر الإنتاج الوحيد الذي تحدد على أساسه القيمة.

¹ أ.د هجير عدنان زكي أمين " الاقتصاد الدولي: النظرية والتطبيقات " مرجع سابق، ص 47.

- وكذلك فيما يخص تجانس العمل واقعيا غير متجانس وذلك لوجود أنواع مختلفة منه تختلف عن بعضها في التدريب، الإنتاجية، الأجور والمهارة.
- افتراض عدم وجود تكلفة النقل والرسوم الجمركية، إلا أنه في الواقع يمكن أن يؤثر في التكلفة النسبية للسلعة والتي تؤدي إلى التقليل من الميزة النسبية لها خاصتها في حالة بعد المسافة بين البلدين، أما بالنسبة للرسوم الجمركية فيمكن أن تضاف إلى التكلفة النسبية وتصبح ليست لها الميزة النسبية.
- إهمال جانب الطلب على السلعة والاهتمام بجانب العرض، بحيث يؤكدون أن العرض يخلق الطلب، لذلك جاءت نظرية القيم الدولية لتدخل جانب الطلب.
- أما فيما يخص حرية التجارة الخارجية فهو مغاير للواقع، باعتبار أن معظم الدول تفرض بعض القيود على حركة الصادرات والواردات مما يقيد حرية التجارة.

1-3 نظرية القيم الدولية (J.S.Mill)

كان لـ J.S.Mill دور كبير في تحليل نظرية التكاليف النسبية في علاقته بنسبة التبادل في التجارة الدولية من خلال ابراز أهمية طلب كل من البلدين في تحديد النقطة التي تستقر عندها نسبة التبادل الدولية وتحدد معدل التبادل الدولي¹، ويقصد بمعدل التبادل الدولي عدد الوحدات من سلعة ما التي تصدرها لقاء الحصول على وحدة واحدة من السلعة المستوردة، فوفقا لهذه النظرية فإن الطلب المتبادل من جانب كل دولة على المنتجات الدولية الأخرى يحدد معدل التبادل.

وطبقا لنظرية J.S.Mill هناك مكسب ينتج عن قيام التجارة الدولية وتوزيع هذا المكسب يخضع للعديد من العوامل الاقتصادية والسياسية، وعليه فكلما اقترب معدل التبادل الدولي من معدل التبادل المحلي لدولة ما كان نصيبها من مكسب التجارة الدولية ضئيلا والعكس صحيح، ويتحقق المستوى التوازني لمعدل التبادل الدولي عندما تتداخل عوامل العرض والطلب في البلدين وهذا ما يعرف بقانون الطلب المتقابل الذي يشير إلى تحقق نقطة توازن يتساوى فيها ما يرغب البلد الأول بتصديره من السلعة مع ما يرغب البلد الثاني باستيراده من هذه السلعة.

ولعل أهم الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية بأنها ابتعدت عن الواقع حين افترضت تكافؤ أطراف المبادلة، فإذا ما كان التبادل الدولي يتم بين دول غير متكافئة فمن المحتمل أن لا يكون للطلب

¹ د. زينب حسين عوض الله " الاقتصاد الدولي " مرجع سابق، ص15.

المبادل أي دور في تحديد نسبة التبادل الدولي، وبالرغم من ذلك إلا أن نظرية القيم الدولية أضافت عنصر مهم جدا لتحديد معدل التبادل الدولي وهو الطلب على السلع.

الفرع الثاني: النظريات الحديثة

1-2 نظرية تكلفة الفرصة البديلة:

استطاع¹ G. Haberler (1936) تحرير نظرية الميزة النسبية من القيود التي فرضتها عليه نظرية العمل للقيمة وخاصتا تلك المتعلقة باستخدام كمية العمل في تحديد تكلفة إنتاج السلعة واستبدالها بنظرية تكلفة الفرصة البديلة، ويرى أن تكلفة الفرصة البديلة تسمح بمقارنة المزايا التي يتمتع بها بلد معين في إنتاج سلعة معينة بالنسبة لمزاياه في إنتاج سلع أخرى، وعليه يمكن أن نقارن تكلفة استبدال جميع السلع بالنسبة لسلعة نموذجية.

وتعود أسباب تكلفة الفرصة البديلة إلى أن عوامل الإنتاج غير متجانسة بحيث أن جميع الوحدات المكونة لعنصر من عناصر الإنتاج ليست متماثلة، وكذلك إلى مزج عناصر الإنتاج بنسب متغيرة وليست ثابتة في إنتاج جميع السلع وهذا يعني أن الدولة عندما تريد إنتاج كميات كبيرة من سلعة ما فإن الظروف المحيطة بالعملية الإنتاجية تفرض عليها أن تستخدم الموارد الأقل فعالية وملاءمة في إنتاج تلك السلعة. وكنتيجة لهذا فإن الدولة تضحي بكميات متزايدة من السلعة الثانية حتى تحرر كميات كافية من الموارد لإنتاج وحدة إضافية من السلعة الأولى.²

وينتهي G. Haberler أن أثمان السلع في داخل كل دولة تتناسب مع تكاليف استبدال هذه السلع، فالبلد الذي يتمتع بميزة نسبية في إنتاج إحدى هذه السلع يستطيع أن يحقق مكاسب من وراء التبادل الدولي³، والملاحظ أن G. Haberler يحتفظ بهيكل النظرية التقليدية وكل ما هناك أنه يضع فكرة تكلفة الاستبدال موضع فكرة التكلفة النسبية وهذا عن طريق ما يعرف بمنحنيات السواء، فمنحنيات السواء تعكس الأذواق المتباينة في المجتمع وتمثل جانب الطلب في توازن التجارة الدولية.

¹ G. Haberler (1936) "The theory of International Trade with its Application To Commercial Policy" William Hodge & Company limited, London , 1936.

² أ. علي عبد الفتاح أبو شرار "الاقتصاد الدولي: نظريات وسياسات" مرجع سابق، ص63.

³ د. زينب حسين عوض الله "الاقتصاد الدولي" مرجع سابق، ص18.

وعلى الرغم من أن G. Haberler استطاع من إعادة صياغة قانون التكاليف النسبية وتحديد أنماط التخصص والتبادل الدولي، إلا أنه لم يتمكن من تفسير أسباب اختلاف التكاليف النسبية بين الدول، بالإضافة أن تحليل نظرية التجارة الخارجية على أساس معدلات المبادلة في شكل وحدات مادية للمنتجات ولعناصر الإنتاج هو تحليل محدود المدى بالنظر إلى أن المبادلات التجارية بين الدول لا تتم على أساس المقايضة بل على أساس النقود، وقد جاءت نظرية Heckcher & Ohlin لسد هذا النقص.

2-2 نظرية Heckscher & Ohlin:

من أهم ما جاءت به نظرية Heckscher & Ohlin¹ أن سبب قيام التجارة الخارجية راجع إلى التفاوت بين الدول في مدى وفرة عناصر الإنتاج المختلفة، وتقرح أن التجارة الدولية تعزز رفاهية الدول، ولقد توصلت النظرية إلى أن اختلاف الموارد بين بلدان العالم هو السبب الذي يقف وراء قيام الميزات النسبية، نظرية تعتمد على العديد من الفرضيات البسيطة التي تساعد على عرض الحقيقة المراد دراستها والتركيز على العوامل الأكثر أهمية، ومن أهم هذه الفرضيات نجد:²

- وجود دولتين وسلعتين وعاملين من عوامل الإنتاج (العمل ورأس المال).
- استخدام نفس التكنولوجيا في الإنتاج بمعنى أن هناك دالة إنتاج واحدة لكل سلعة ودالة الإنتاج هذه تخضع لعوائد الحجم الثابتة، وهذه الفرضية تهدف إلى توحيد التجارة.
- تصنيف السلع على أساس كثافة استخدامها للموارد في عمية إنتاجها.
- وجود المنافسة التامة في أسواق السلعتين وعناصر الإنتاج في كل من البلدين.
- حرية حركة عوامل الإنتاج داخل البلد وعدم قدرتها على الانتقال والتحرك دولياً.
- لا توجد تكاليف النقل والتعريفات الجمركية وأي عوائق أخرى تقف في طريق تدفق التجارة الدولية.

¹ - R. Heckscher (1966) " The Effects of Foreign Trade on the distribution of Income, in the theory of International Trade " 1966, p 272-303.

- B. Ohlin (1968) " Interregional and International Trade " 1933, reviser edition, Harvard University Press, Cambridge, Massachusetts, 1968.

² - أ. د. هجير عدنان زكي أمين " الاقتصاد الدولي: النظرية والتطبيقات " مرجع سابق، ص 93-97.

- أ. علي عبد الفتاح أبو شرار " الاقتصاد الدولي: نظريات وسياسات " مرجع سابق، ص 102-105.

- تميز سلعة بكثافة العمل والسلعة الثانية بكثافة رأس المال في كل من الدولتين. وبما أن التفاوت في مدى وفرة عناصر الإنتاج سيؤدي إلى تفاوت واختلاف أثمانها وأثمان المنتجات والسلع، فالتبادل الدولي للمنتجات هو تبادل لعناصر الإنتاج بين الدول، والاختلاف في دالات الإنتاج من سلعة إلى أخرى يرجع إلى المعاملات الفنية التي تحكم المزج بين العناصر من أجل الحصول على كمية من الناتج بأكفاً طريقة ممكنة، ويمكن تصنيف مكاسب التجارة الدولية إلى تأثيرين مهمين: مكاسب كفاءة الإنتاج ومكاسب كفاءة الاستهلاك، ويجب أن نؤكد أن عملية الانتقال من مرحلة الاكتفاء الذاتي إلى التجارة الدولية تتضمن تأثيرات إعادة التوزيع.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها النظرية أن التجارة ستؤدي إلى رفع أسعار عناصر الوفرة في بلدانها وتخفيض أسعار عناصر الإنتاج النادرة فيها، والسبب في ذلك هو يكمن إلى أن الطلب الأجنبي على السلع المصدرة يؤدي إلى زيادة إنتاجها وبالتالي زيادة الطلب على العنصر الوافر الذي يستخدم فيها بكثافة نسبية، وهذا سيؤدي على توزيع الدخل بين فئات المجتمع خاصة أصحاب رؤوس الأموال أو العمال. إن نظرية Heckscher & Ohlin تضي على الميزة النسبية طابع الحركية على امتداد الزمن، وذلك لأن الميزة النسبية تعتمد على وفرة الموارد الإنتاجية وهذا يتغير بتغير الزمن، فالبلد الذي كان وافراً نسبياً بالعمل قد يصبح بعد عقود وافراً نسبياً برأس المال.

لقد تعرضت نظرية Heckscher & Ohlin إلى العديد من الانتقادات وأهمها :

- تفترض تشابه دوال الإنتاج للسلعة الواحدة في جميع أنحاء العالم وأنها دوال إنتاج خطية متجانسة، فهي ألغت دور البحث والتطوير وما ينشأ عنه من تقدم تكنولوجي وهذا ما ينتج عنه مزايا نسبية مكتسبة.

- إهمال انتقال عناصر الإنتاج دولياً وهذا ما تشترك فيه مع نظرية التكاليف النسبية.

- إهمال تكاليف النقل والرسوم الجمركية التي يمكن أن تلغي الميزة النسبية وميزة الوفرة لعوامل الإنتاج.

ورغم ما وجه إلى نظرية Heckscher & Ohlin من انتقادات فإن أهميتها تتمثل في تطبيقها لنظرية الثمن وتحليل التوازن الذي يستخدم في نظرية العرض والطلب لبيان القوى التي تتفاعل من أجل تحديد ثمن السلعة والكميات المنتجة.

2-3 نموذج الفجوة التكنولوجية:

تلعب التكنولوجيا دوراً مهماً في تحديد التجارة الدولية وقيامها، ويؤثر التغيير التكنولوجي على التخصص التجاري، فإذا افترضنا حدوث تحسن في التكنولوجيا بنفس النسبة في جميع الصناعات مع بقاء عرض الموارد الإنتاجية على حاله، فإن ذلك سيؤدي إلى انتقال منحنى إمكانات الإنتاج مع افتراض ثبات أنماط الطلب وسيكون تأثير النمو محايد على التجارة.

وحسب نموذج الفجوة التكنولوجية، تعقد بين الدول الصناعية صفقات تجارية ضخمة على أساس إدخال أنواع جديدة من الإنتاج أو طرق إنتاجية جديدة في الأسواق، وهذا ما يعطي الدولة المخترعة الحق في الاحتكار المؤقت على السلع الجديدة، وبعد فترة من الزمن يتم دراسة ومعرفة تكنولوجيا إنتاجها ويتم تحديد براءة الاختراع وإنتاجها من طرف دول أخرى وتقوم بتصديره إلى الدولة التي صدرتها أول مرة بتكاليف أقل خاصة تكلفة عنصر العمل. وتعتبر الو.م.أ م الدول تطورا في المجال التكنولوجي وتقوم بتصدير أنواع كثيرة من المنتجات الجديدة ذي المستوى التكنولوجي الرفيع إلى الأسواق العالمية ويحصل المنتج الأجنبي على هذه السلع ويدرسها ثم بعد فترة يقوم بإنتاجها وعرضها في الأسواق الدولية ويمكن بأسعار أقل خاصتنا انخفاض اليد العاملة، وفي هذه الفترة يقوم المنتج الأمريكي بإنتاج أنواع جديدة، وبهذا تنشأ فجوة تكنولوجية بين الدول ذات التفوق التكنولوجي والدول الأخرى.

وما يعيب نموذج الفجوة التكنولوجية لا يوضح حجم الفجوات التكنولوجية القائمة بين الدول، ولا يقوم باختبار الأسباب التي تؤدي إلى ظهورها ولا تبين كيفية التخلص من هذه الفجوة مع مرور الزمن.

2-4 نظرية دورة حياة المنتج:

يدرس نموذج دورة حياة المنتج بصفة أساسية العلاقة بين المبيعات من المنتج كل فترة، بالإضافة إلى أهمية هذا النموذج من الناحية العملية كطريقة للتنبؤ ولتقييم حجم المبيعات والظروف التكنولوجية والتنافسية التي توجه المنتج لوضع وتخطيط استراتيجيات السوق المناسبة¹، ويعد هذا النموذج أعم

¹ د. زينب حسين عوض الله "الاقتصاد الدولي" مرجع سابق، ص 36.

وأوسع من نموذج الفجوة التكنولوجية ويرتكز هذا النموذج على دراسة أجراها¹ R. Vernon (1966) ويوضح فيها دورة حياة المنتج وسلسلة المراحل التي يمر بها المنتج الجديد في مسار تطوره والتغيرات التي تحدث.

ويبين هذا النموذج أن الإنتاج الجديد يبدأ بإنتاجها وبيعها في الأسواق المحلية الأمريكية وبعد أن ينتشر ويصبح كثير الاستعمال، وبعدها يجلب انتباه البلدان الأخرى ويصبح هذا المنتج الجديد يصدر إلى الخارج، وبعدها ينمو الطلب الأجنبي على المنتج الجديد وتصل المبيعات إلى مستوى عال تلجأ بعض الشركات الأجنبية بإنتاج هذا المنتج وتصديره لسد حاجات بعض البلدان، وبالتالي تنخفض مبيعات أو صادرات هذا المنتج، ولما تتمكن الشركات الأجنبية من فهم العملية الإنتاجية للمنتج الجديد ومع خفض تكلفة إنتاجه، ومن الممكن أن تقوم هذه الشركات بتصدير هذا المنتج إلى الو.م.أ. وهنا تكون نهاية دورة المنتج، ومن ما سبق يمكن أن نستخلص أن دورة المنتج تمر بأربع مراحل هي كالتالي:²

- 1- اختراع وتطوير وتعديل المنتج ومن ثم بيعه في الأسواق المحلية.
- 2- زيادة الطلب الأجنبي على المنتج الجديد مما يؤدي إلى نمو الصادرات.
- 3- انخفاض الصادرات مع قيام الشركات الأجنبية بالإنتاج لأسواقها المحلية.
- 4- يصبح البلد المصدر مستوردا للمنتج بعد انخفاض الأسعار الأجنبية.

المطلب الثالث: سياسات التجارة الخارجية

إن نشاط التجارة الخارجية في مختلف البلدان تخضع إلى مجموعة من القوانين واللوائح التي تصدر من طرف أجهزة الدولة المختصة، والتي تعمل على تنظيم حركة التجارة الخارجية على المستوى الدولي، فكل هذه التشريعات واللوائح المنظمة لحركة التبادل التجاري للدولة بغية تحقيق أهداف معينة يمكن أن تسمى السياسة التجارية³، ويمكن تعريفها حسب⁴ Maurice (1971) هي الاختيار الذي تقوم به السلطات العمومية لمجموعة متناسقة من الوسائل القادرة على التأثير في التجارة الخارجية للدولة

¹ R.Vernon " International Investment and International Trade in the product Cycle" Quarterly Journal of economics, May 1966.

² أ.د. هجير عدنان زكي أمين " الاقتصاد الدولي: النظرية والتطبيقات " مرجع سابق، ص125.

³ أ. رشاد العصار وآخرون " التجارة الخارجية " دار المسيرة للنشر، عمان، 2000، ص13.

⁴ Maurice bye « relation économique internationale » Dalloz, paris, 1971, p341.

بغرض الوصول إلى أهداف محددة وعادة ما يكون الهدف المنشود هو تطوير الاقتصاد الوطني والتوظيف التام واستقرار سعر الصرف.

الفرع الأول: أهداف سياسة التجارة الخارجية

تختلف أهداف السياسة التجارية من بلد إلى آخر وذلك راجع إلى درجة النمو الاقتصادي لكل بلد، إذ يتمثل الهدف الرئيسي للسياسة التجارية في الدول المتقدمة في تحقيق التشغيل الكامل، بينما نجد الهدف الرئيسي للسياسة التجارية للدول النامية هو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبشكل عام تسعى الدول من خلال تطبيقها لسياسة تجارية معينة إلى تحقيق أهداف مختلفة :

- زيادة موارد الخزانة العامة للدولة واستخدامها في تمويل النفقات العامة بكافة أشكالها وأنواعها.
- المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية، خصوصا الصناعات الناشئة من خلال توفير البيئة الملائمة لنموها وتطورها.
- حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية التي تحدث خارج نطاق الاقتصاد الوطني كحالات الانكماش والتضخم، وحمايته من سياسة الإغراق¹.
- العمل على إصلاح العجز في ميزان المدفوعات وإعادةه إلى التوازن.
- العمل على استقرار أسعار الصرف .

الفرع الثاني: أدوات السياسات التجارية

يتطلب لتحقيق أهداف السياسات التجارية مجموعة من الإجراءات أو الأدوات التي تسمى بأدوات السياسة التجارية وهي كل الأساليب التي تستخدمها الدولة للتأثير على حركة التجارة الخارجية أو الحجم المتاح من الصرف الأجنبي ويمكن تقسيم هذه الأدوات إلى مايلي:

1- الوسائل السعرية:

إن هذه الوسائل تؤثر في التبادل التجاري الدولي عن طريق التأثير في أسعار الواردات والصادرات، وهي تنقسم إلى: رسوم جمركية، الإعانات، سياسة الإغراق، تخفيض سعر الصرف.

¹ أ. رعد حسن الصرن "أساسيات التجارة الدولية المعاصرة" ، دار النشر، عمان، 2000 ، ص57.

1-1 الرسوم الجمركية : إن أكثر أنواع القيود التجارية أهمية هي التعريفات الجمركية، فهي ضريبة أو رسم يفرض على السلعة التي يتم الاتجار بها وذلك عند اختراقها الحدود الوطنية لبلد ما¹. وهناك تعريفات على السلع المستوردة وتعريفات على السلع المصدرة، وفي الغالب تفرض الرسوم الجمركية على الواردات كوسيلة أساسية لتطبيق سياسة الحماية، ويطلق على مجموع النصوص المتضمنة لكافة الرسوم الجمركية السائدة في الدولة اسم التعريفات الجمركية وهناك أنواع متعددة للتعريفات الجمركية²، ويمكن تقسيم الرسوم الجمركية إلى:

1. الرسوم النوعية: وهي التي تفرض في شكل مبلغ ثابت أو قيمة نقدية ثابتة على الوحدة العينية للسلعة بالعدد أو الوزن.
2. الرسوم القيمية: فهي تحدد كنسبة مئوية من قيمة السلعة.
3. الرسوم المركبة: تتكون من مزيج بين الرسوم النوعية والقيمية.

إن فرض الرسوم الجمركية ينتج عنه آثار ينعكس على مستوى الدخل الوطني وعلى مستوى ميزان المدفوعات، وتؤثر التعريفات كذلك على معدل التبادل، شروط التجارة بين الدول، وتحمي الصناعات المحلية، ما يؤدي إلى تخفيض الاستهلاك على السلع المستوردة وتعمل على إعادة توزيع الدخل بين المستهلكين والمنتجين، وتوفر إيرادات للحكومة باعتبار أن الرسوم الجمركية إيرادات خالصا، أما على مستوى ميزان المدفوعات فإن فرض الرسوم الجمركية يؤدي إلى تحسينه عن طريق تخفيض الواردات مع بقاء الصادرات على ما هي عليه.

2-1 إعانات التصدير: هي كافة المزايا والتسهيلات والمنح النقدية التي تعطى للمنتج الوطني لكي يكون في وضع تنافس أفضل سواء في السوق الداخلية والخارجية³، وتعرف الإعانة وهي عكس الضريبة بالفرق بين التكلفة الفعلية لإنتاج أو بيع السلعة والسعر الذي تباع به هذه السلعة في الأسواق المحلية أو الأجنبية⁴.

¹ أ. علي عبد الفتاح أبو شرار "الاقتصاد الدولي" مرجع سابق، ص 262.

² د. زينب حسين عوض الله "الاقتصاد الدولي" مرجع سابق، ص 286.

³ أ. أحمد عبد الخالق "الاقتصاد الدولي والسياسات الاقتصادية الدولية" دار النشر، 1999، ص 155

⁴ Paul R. Krugman, Maurice Obstfeld « international economics » 6th edition, world student series, Boston. 2003. p197.

والغرض منها هو تدعيم قدرة المنتجين الوطنيين على التنافس في الأسواق الدولية، وتسعى الدولة من خلال هذا النظام إلى كسب الأسواق الخارجية وذلك بتمكين المنتجين والمصدرين المحليين من الحصول على إعانات مقابل بيع منتجاتهم في الخارج. والإعانة قد تكون مباشرة من خلال دفع مبلغ يحدد على أساس قيمة أو نوعية، أو غير مباشرة وتتمثل في منح المشروع امتيازات لتدعيم مركزه المالي، ويقلل من أهمية هذه الإعانات ما تفرضه الدول الأخرى من رسوم إضافية تعرف بالرسوم التعويضية على دخول السلع المعانة.

3-1 سياسة الإغراق : يعرف عند الاقتصاديين أنه شكل من أشكال التمييز السعري Price discrimination، ويتمثل في بيع السلعة المنتجة محليا في الأسواق الخارجية بثمن يقل عن نفقة إنتاجها أو يقل عن أثمان السلع المماثلة والبديلة في تلك الأسواق أو يقل عن الثمن الذي تباع به في الأسواق الداخلية¹، وهي أحد الوسائل التي تتبعها الدولة أو المشروعات الاحتكارية للتمييز بين الأسعار السائدة في الداخل وتلك السائدة في الخارج. ويرى أنصار مذهب الحماية ضرورة مكافحة سياسة الإغراق الأجنبية خاصة إذا كان هدفه القضاء على المنافسة المحلية ثم استغلالها برفع الأسعار . ويصنف نظام الإغراق إلى ثلاث أنواع²:

1-3-1 الإغراق الدائم : يشترط لقيامه أن يتمتع المنتج باحتكار فعلي قوي نتيجة حصوله على امتياز إنتاج سلعة ما من الحكومة أو تنتجه لكونه عضوا في اتحاد المنتجين الذي له صبغة الاحتكار ، ويعتمد هذا الاحتكار على وجود حماية للتخفيف من حدة المنافسة الأجنبية، فالإغراق الدائم القائم على التمييز السعري يضر بالمستهلك في بلد المنتج أما بنسبة للبلدان الأخرى فإنه يضر بعض الصناعات القائمة على أساس الميزة النسبية .

2-3-1 الإغراق المنتقطع الحدوث: ويطلق عليه بالمؤقت ويهدف إلى الوصول إلى هدف محدد بحيث يزول مع زوال الهدف المرجو، ويحدث مثلا لما يباع الإنتاج الفائض من السلعة في الأسواق الخارجية دفعة واحدة أو على شكل دفعات كبيرة بأسعار منخفضة وذلك من أجل بقاء الأسعار مرتفعة في

¹ أ. مجدي محمود شهاب، أسامة محمود الفولي " مبادئ العلاقات الاقتصادية الدولية "، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1997، ص151 .

² أ. علي عبد الفتاح أبو شرار "الاقتصاد الدولي " ، مرجع سابق، ص353-354

البلد المنتج، ويعتبر هذا النوع من الإغراق ذا خطورة عالية وخاصة إذا كانت هناك سلع مثيلة لهذه السلع لهذه السلع في البلد المصدر له.

1-3-3 الإغراق الشرس: ويطلق عليه أيضا بالإغراق المدمر ويحدث هذا النوع عندما يقوم المنتج الأجنبي ببيع سلعته بأسعار منخفضة جدا وذلك بهدف القضاء على المنافسة الأجنبية التي تواجهه في هذه الأسواق أو القضاء على صناعة ناشئة من الممكن أن تهدده في المستقبل، وبعد تحقيق هدفه يقوم برفع أسعار سلعته.

ومن هنا تتضح خطورة الأثر الهدام للإغراق على هيكل الجهاز الإنتاجي واتجاهات تجارة الخارجية للبلاد، وعليه من الضرورة حماية الاقتصاد الوطني من مخاطره من خلال فرض القيود على حركات السلع التي يراد بها إغراق السوق الوطني والقضاء على المنافسة فيه.

1-4 تخفيض سعر الصرف: يقصد بتخفيض سعر الصرف كل انخفاض تقوم به الدولة عمدا في قيمة الوحدة النقدية الوطنية مقومة بالوحدات النقدية الأجنبية سواء اتخذ ذلك مظهرا قانونيا أو فعليا في نسبة الوحدة وتخفيضه بترتب عليه تخفيض الأسعار المحلية ورفع الأسعار الأجنبية.¹

في الغالب تقوم الدول بتخفيض عملتها كوسيلة للتغلب على مشاكلها الاقتصادية وعلى الأخص الاختلال في ميزان المدفوعات، فتخفيض القيمة الخارجية للعملة يؤدي إلى انخفاض أسعارها مقومة بوحدات النقد الأجنبية مما يؤدي إلى تنشيط الصادرات، كما أن أسعار السلع الأجنبية مقومة بعملة تلك الدولة تصبح مرتفعة مما يؤدي إلى الحد من الواردات.² والنتيجة النهائية لتخفيض قيمة عملة بلد ما يتوقف على مدى مرونة الطلب و العرض لصادراته و وارداته، إذا كانت مرونة الطلب الخارجي على صادرات الدولة التي قامت بالتخفيض مرنا وكان العرض من منتجاته المعدة للتصدير مرنا كذلك فإن التخفيض في قيمة العملة سيؤدي إلى زيادة الصادرات وإذا كان الطلب الداخلي على السلع المستوردة مرنا وكان المعروض منها مرنا كذلك يؤدي التخفيض في العملة إلى الحد من المدفوعات الأجنبية نتيجة ارتفاع الأسعار بالعملة الأجنبية مما يؤدي إلى إعادة التوازن لميزان المدفوعات.

¹ د. زينب حسين عوض الله "الاقتصاد الدولي" مرجع سابق، ص 292.

² أ. توفيق عبد الرحيم يوسف حسن "الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملة الأجنبية" مرجع سابق، ص 99-100.

2- الوسائل الكمية :

لاحظنا من ما سبق أن السلطة الاقتصادية تتدخل في تنظيم التجارة الخارجية بوسائل عديدة أبرزها التعريف الجمركية وهي تعد وسيلة غير مباشرة لأنها تتوسط بالسوق لتحقيق أهدافها وتأثيراتها، إلا أنه يحدث أن تتدخل في تنظيم التجارة الخارجية بشكل مباشر من خلال تحديد الاستيراد بقرارات تنفيذية مباشرة، ويبرز نظام حصة الاستيراد (الحصص) كأحد أبرز الوسائل الكمية المعروفة في إحداث التأثير المباشر، وكذلك نجد تراخيص الاستيراد.

1-2 نظام الحصص: يقصد بنظام الحصص فرض قيود على الاستيراد، ونادرا على التصدير خلال فترة زمنية محددة بحيث تضع الدولة الحد الأقصى للكميات و القيم المسموح باستيرادها.¹ وقد يثير توزيع الحصص عدة مشاكل أهمها كيفية توزيعها بين الدول المختلفة ثم كيفية توزيعها بين المستوردين الوطنيين، ويعيب الأخذ بهذا النظام ما يتضمنه من تدخل إداري كمي في العلاقات الاقتصادية، وقد ينجم عنه مساوئ الجمود والتحكم البيروقراطي فضلا عن ما يمكن أن يؤدي إلى ظهور الاحتكار.

2-2 تراخيص الاستيراد: غالبا ما يصطحب نظام حصص الاستيراد بنظام تراخيص الاستيراد، ومعناه لا يجوز الاستيراد إلا بعد موافقة الدولة، وتعطى هذه الموافقة في صورة إذن أو ترخيص بالاستيراد، فحامل الترخيص هو وحده الذي يحق له أن يستورد السلعة، ونظام رخص الاستيراد يحدد حصة كل مستورد من الكمية المستوردة²، وتراخيص الاستيراد هي لمنع الاندفاع على الواردات.

3- الوسائل التنظيمية:

يمكن التمييز بين الوسائل التنظيمية والتي تتعلق بتنظيم الهيكل الذي تتحقق في داخله المبادلات الدولية بين : المعاهدات والاتفاقات التجارية، اتفاقات الدفع، التكتلات الاقتصادية.

1-3 المعاهدات والاتفاقات التجارية:

1-1-3 المعاهدة التجارية: هي اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها تنظيما عاما يشمل بجانب المسائل التجارية

¹ أ. هجير عدنان زكي أمين "الاقتصاد الدولي" مرجع سابق، ص154.

² أ. عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب "أساسيات الاقتصاد الدولي" منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص162.

والاقتصادية أمور ذات طابع سياسي أو إداري، وعادة وتتضمن أحكام المعاهدات التجارية النص على مبدأ المساواة في المعاملة وأحياناً تتضمن مبدأ المعاملة بالمثل¹.

وأهم ما تتضمنه المعاهدة التجارية من مبادئ وأكثرها شهرة هو مبدأ الدولة الأولى بالرعاية وبمقتضاه تتعهد الدولة بأن تمنح الأخرى المزايا الممنوحة، وعليه فأن معاملة الدولة المتمتعة بهذا النص تتمتع بامتيازات عن غيرها من الدول.

3-1-2 الاتفاق التجاري: هو تعاهد يتناول أمور تفصيلية تتعلق بالتبادل التجاري بين بلدين، وتتعقد الاتفاقات التجارية عن طريق وزارات الاقتصاد أو التجارة الخارجية.

وتتضمن الاتفاقات التجارية العناصر التالية:

- المنتجات التي تدخل في نطاق المبادلة بين الدولتين.
- تحديد الإجراءات والمستندات التي تتطلبها العمليات التجارية بين البلدين.
- تعهد كل من الدولتين بعدم إعاقه مبادلة السلع المذكورة.
- تحديد مدة الاتفاق وكيفية التصديق عليه، وطريقة تمديد العمل به.

3-2 اتفاقات الدفع: وهو اتفاق بين دولتين أو أكثر يتناول طرق تسوية المدفوعات التجارية وغيرها وفقاً للأسس التي يوافق عليها الطرفان، وينتشر أسلوب اتفاقات الدفع بين الدول الأخذ بنظام الرقابة على الصرف وتقييد تحويل عملاتها إلى عملات أجنبية، وتتضمن اتفاقات الدفع عادة العناصر التالية:

- تحديد العملة التي تسوى بها المعاملات الاقتصادية، وقد تكون عملة أحد البلدين أو عملة دولة أخرى أكثر انتشاراً.
- تحديد سعر الصرف الذي تسوى به المعاملات الاقتصادية.
- تحديد العمليات التي تشملها الاتفاقية والفترة الزمنية وأسلوب تعديلها.
- تسجيل العمليات الحسابية الناجمة عن التبادل من الدولتين في قيود البنك المركزي بغرض تسوية هذه الحسابات في فترات دورية أو مع نهاية الاتفاق.

¹ د. زينب حسين عوض الله "الاقتصاد الدولي" مرجع سابق، ص 297.

3-3 التكتلات الاقتصادية : وتظهر التكتلات الاقتصادية كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية ومحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد محدود من الدول وتتخذ التكتلات عدة أشكال قد تختلف فيما بينها من حيث الاندماج بين الأطراف المنظمة وتهيئة الظروف نحو إيجاد الوحدة الاقتصادية بإزالة جميع العقبات التنظيمية، ويمكن التمييز بين عدة درجات من التقارب الاقتصادي من أهمها:

- منطقة التجارة الحرة.
- الاتحاد الجمركي.
- الاتحاد الاقتصادي.
- الاندماج الاقتصادي.

المطلب الرابع: السياسات التجارية بين الحماية والتحرير

إن التجارة الدولية منافع كثيرة معروفة منذ زمن بعيد، وقد أبرز Adam Smith دورها كمحرك للتنمية الاقتصادية، غير أن التجارة الدولية شهدت موجات من النزعة الحمائية خلال القرن العشرين، وقد اتبعت الدول النامية منذ الخمسينات سياسات الإنتاج الصناعي لتغذية السوق المحلية بالمصنوعات بدلا من استيرادها، وتعود هذه السياسات إلى أفكار عدد من الاقتصاديين (1950) Singer, (1950) Raul Prebish والتي عرفت باستراتيجية إحلال الواردات وتوقعوا حدوث تدهور مزمن في الأسعار العالمية بسبب اكتشاف سلع مصنعة وسيطة تنافس السلع الأولية الطبيعية، ولذلك كانت الدعوة إلى دفع عجلة التصنيع في الدول النامية في ظل حماية جمركية مرتفعة وإقامة صناعات ناشئة ومحمية لتحل محل الواردات.

وقد شهدت اقتصاديات الدول النامية خلال عقد الثمانينات تدهور شديد في معدلات النمو نتيجة تفاقم المديونية الخارجية وتدهور في شروط التبادل التجاري، كل ذلك أدى إلى إعادة النظر في الآراء التي اعتمدت على نظرية التنمية، خاصتنا بوجود تجارب دول شرق آسيا خلال الثمانينات طبقت استراتيجية التوجه إلى التصدير واستطاعت بذلك أن تصل إلى درجة عالية من التنافسية وحققته معدلات نمو مرتفعة فمنذ الثمانينات أصبح مبدأ تحرير التجارة يلقي مزيدا من القبول، باعتباره إحدى الوسائل التي تساهم في تحسين كفاءة تخصيص الموارد الإنتاجية فضلا عن الانفتاح على المنافسة الأجنبية، وهذا ما أوصت به العديد من الدراسات خاصتنا التي قام بها

النقد الدولي والبنك الدولي في صياغة ومتابعة تنفيذ برامج الإصلاح الهيكلي التي يشكل تحرير التجارة الخارجية عنصراً أساسياً فيها، وهو أمر اكتسب أهمية باعتباره شرطاً ضرورياً للحصول على الموارد المطلوبة لتمويل الاحتياجات.

وقد ساهم اختيار النظام الاشتراكي في بداية التسعينات في تسارع وتيرة الإصلاح الهيكلي للسياسات الاقتصادية، وأهم الإجراءات للإصلاح الهيكلي لتجارة الخارجية تشمل تحرير القيود على المدفوعات الجارية والرأسمالية.

المطلب الخامس: التحول من استراتيجية إحلال الواردات إلى التوجه نحو التصدير:

إن التحول من استراتيجية إحلال الواردات إلى استراتيجية التوجه إلى التصدير حسب بعض الاقتصاديين يعني التوجه إلى التحرير التجاري، ويعني إزالة جميع العوائق في التجارة بما فيها إزالة التعريفات الجمركية على الواردات والامتناع عن تقديم الإعانات لتشجيع الصادرات، إلا أن بعض الآراء الأخرى انتقدت هذا المفهوم لعدم وجود تجارب دولية التي تطبق حرية كاملة للتجارة، لذلك يمكن أخذ مفهوم التحول إلى سياسات التوجه إلى التصدير بوضع حد للتحيز للصادرات، وأن تكون السياسة التجارية محايدة، واستراتيجية التوجه لا تتعارض مع الحماية الجمركية لتحفيز الصناعات المحلية مادامت هذه الحماية لا تعزل السوق المحلي عن الدولي.

إن الحماية التي لا تعزل السوق المحلية عن السوق العالمية هي أدوات التعريفات الجمركية، وعدم استخدام القيود الغير جمركية والدعم المحدود للصناعات التصديرية، وكل هذه السمات الأساسية لسياسة تجارية موجهة إلى الخارج، وذلك لأن التعريفات الجمركية تشكل أداة سعرية وليست أداة تقييد الكمية، وواضح أن الأدوات السعرية تتميز بالشفافية من حيث مقدار الحماية، فمن جانب تجعل الأسعار المحلية تتأثر بالأسعار العالمية ما يساعد المنتجين المحليين في الاستجابة للسوق والتغيرات التقنية التي يحتاجونها أو من جانب آخر فإن فرض الأدوات السعرية للحماية يحمي بدوره المستهلك من تحمل أعباء سوء جودة الإنتاج في حالة العزلة. كما أن فرض القيود غير الجمركية يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد وانخفاض الكفاءة الاقتصادية.

¹ Balassa. B (1961) "The Theory of Economic Integration" Homewood, 3, R.D. Irwin.

وعليه فإن تحقيق المنافسة الفاعلة التي تدفع المنتجين إلى مستويات أكفأ في الإنتاج، قد لا يستلزم وجود عدد كبير من المتعاملين في السوق بقدر ما تكون السوق المحلية مفتوحة أمام المنافسة، وبقدر ما تكون السوق المحلية مفتوحة أمام المنافسة، وبقدر ما تكون الحواجز منخفضة أمام دخول الشركات الجديدة في السوق، ذلك أن المنافسة على متاجرة السلع في السوق تحدد من خلال أدوات الحماية المطبقة ومستوى هذه الحماية وطبيعة شبكة توزيع السلع القابلة للمتاجرة كل ذلك يشكل عوامل أساسية للحكم على نجاح أداء السياسة التجارية ذات التوجه للتصدير.

المبحث الثاني: تحرير التجارة الخارجية

إن تحرير التجارة من كافة القيود التي تعيق حركة السلع والخدمات بين الدول يعتبر المبدأ الأساسي لمنظمة التجارة العالمية، حيث تسعى هذه الأخيرة إلى محاربة كافة أشكال القيود لتحقيق أهداف مختلفة من بينها تحقيق النمو الاقتصادي، وعليه فإن التحرير التجاري هو " التخلي بشكل عام عن قيود التجارة وأسعار الصرف"¹، ويمكن تعريفه جملة من الإجراءات والتدابير الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية تجاه الحياد وعدم تدخل الدولة.

المطلب الأول: أسباب تحرير التجارة الخارجية

إن تحرير التجارة الخارجية هي جزء من برنامج الإصلاحات الهيكلية تنتهجها الدول بغية دفع عجلة النمو، ومن أهم أسباب التحرير نجد:

- تزايد عدد التجارب الناجحة فيما يخص تحرير التجارة الخارجية حيث نجد بعض الدراسات² تؤكد بوجود علاقة قوية إيجابية بين تحرير التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي.
- الضغوط التي مارستها وتمارسها المؤسسات الدولية حيث أجمعت أن تحرير التجارة الخارجية هو عنصر أساسي لإنعاش الاقتصاد الدولي. ومارستها المنظمات الدولية من خلال القروض الشريطة.
- تدهور شروط التبادل التجاري خصوصا فيما يتعلق بزيادة أسعار البترول، واتجاه أسعار المواد الأولية الأخرى نحو انخفاض مستمر

¹ أ. حسان خضر "برامج إصلاح التجارة الخارجية وتقييمها" المعهد العربي للتخطيط.

² Michaely (1977), Komendi & Meguire (1985), Dollar (1992), Ben david (1993), Sachs & Worner (1995), Frankel & Romer (1995).

- التنوع الواسع في صادرات الدول المتقدمة، وذلك نتيجة التنوع الواسع في نشاطاتها الاقتصادية، وكذلك التنوع الواسع في استيراداتها نتيجة ارتفاع الدخل فيها والذي يتيح تنوع في الطلب على هذه الاستيرادات، مقابل ذلك ضعف درجة التنوع في صادرات الدول النامية ويزداد هذا الضعف في درجة التنوع مع زيادة انخفاض في درجة التقدم.
- إن التحرير التجاري يتم بمشاركة الدول المتقدمة لأن لها المنافع والمكاسب الكثيرة من خلال وجود أسواق جديدة وقيود محدودة.

المطلب الثاني: منافع ومزايا تحرير التجارة الخارجية

إن عملية تحرير التجارة الخارجية تؤدي إلى العديد من المنافع للدول النامية منها:

- 1- تشجيع المنافسة في الأسواق المحلية، فيؤدي التحرير التجاري إلى إزالة القيود في المبادلات الخارجية ما يؤدي إلى تنافسية السلع المحلية مع السلع الأجنبية، .
- 2- المساعدة على عملية الاندماج الاقتصادي، فمختلف أشكال الاندماج تركز على مبدأ التبادل الحر للمنتجات ذات المنشأ والمصدر المنتمي لدول منطقة الاندماج المعينة، وهذا عن طريق إزالة الحواجز الجمركية والغير جمركية.¹
- 3- إنشاء تكتلات اقتصادية تضم مجموعة من الدول متقاربة في المصالح والأهداف وأحيانا الموقع الجغرافي لتتمكن من تحقيق مكاسب لأعضائها من خلال تحقيق وفورات الحجم، وكذلك تصبح السلع المستوردة من الشركاء بأدنى تكلفة من المنتجة محليا ولمواجهة المنافسة المتزايدة من الأسواق العالمية.

وقد اتخذت هذه التكتلات أشكال متعددة منها:

- ❖ **منطقة التجارة الحرة:** ويتم تخفيض الرسوم الجمركية والقيود الكمية بالتدرج حتى تزول بشكل تام وتتم فيها حرية انتقال السلع، وتحتفظ كل دولة عضوة بالتعريفات الجمركية اتجاه الدول الأخرى.
- ❖ **الاتحاد الجمركي:** ويتم فيه إلغاء جميع المعاملات التفضيلية والحواجز الجمركية وتوحيد التعريفات الجمركية للدول الأعضاء اتجاه العالم الخارجي ولا يشترط فيه حرية انتقال الأموال والأشخاص.

¹ د. قدي عبد المجيد " المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية " مرجع سابق، ص 249-250.

- ❖ **السوق المشتركة:** تتضمن إزالة الحواجز الجمركية بين دول الأعضاء وإقامة جدار جمركي موحد وحرية انتقال الأموال والأشخاص.
- ❖ **الوحدة الاقتصادية:** التنسيق بين السياسات المتبعة بين بلدان الأعضاء كالأسعار، الأجور ومعدل الفائدة وذلك لتوحيد السياسات.
- ❖ **الاندماج الاقتصادي الكامل:** ويفترض فيه توحيد السياسات النقدية والمالية والاجتماعية أي وجود سلطة عليا تتمتع بصلاحيات إصدار القرارات الملزمة على جميع البلدان الأعضاء.
- 4- التقليل من التزامات الحكومة: إذ أنها مسؤولة على إجراءات التجارة الخارجية وتحملها لتكاليف ناجمة عن التحديد الإداري لأسعار الصرف وعليه فإن تحرير التجارة سيزيل هذه المهام من الحكومة وتتوجه إلى مهام أخرى.¹
- 5- زيادة الضغوط على المؤسسات المحلية لأنها ستجد نفسها منافسة لمؤسسات دولية وعليها أن تتوجه إلى الابتكار والإبداع وتحقيق الكفاءة الإنتاجية العالية.
- 6- تمنح للمستهلك نطاق واسع لاختيار السلع.
- 7- تسمح للشركات أن تستغل بشكل كامل ميزتها النسبية.
- 8- الانفتاح التجاري يؤدي إلى الزيادة في نقل التكنولوجيا العالية والجديدة.
- 9- يؤدي التحرير التجاري إلى انخفاض أسعار السلع وذلك بإزالة قيود الاستيراد الجمركية أو الغير جمركية.²

المطلب الثالث: شروط نجاح تحرير التجارة الخارجية

- استنادا إلى التجارب السابقة التي عرفتتها مختلف دول العالم في سياساتها لتحرير تجارتها الخارجية، فهناك عدة متطلبات يجب توفيرها من أهمها:
- يتطلب تحرير التجارة الخارجية وجود سياسة اقتصادية كلية سليمة، وأسعار صرف واقعية تعكس الواقع الاقتصادي.³
 - أن تكون السياسات الأخرى خاصة المتعلقة بالاستثمار والأسعار تعمل في اتجاه التحرير ودعمه.

¹ د. منير الحمش " هل حقا أن تحرير التجارة الخارجية قاطرة للنمو؟ " ندوة اقتصادية، جمعية العلوم الاقتصادية ، 2010، ص4

² أ. حسان خضر " برامج اصلاح التجارة الخارجية وتقييمها " مرجع سابق.

³ د. قدي عبد المجيد " المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية " مرجع سابق، ص 250.

- من المهم جدا الابتداء بإلغاء الحصص والقيود الكمية المماثلة والتي يمكن استبدالها بتعريفة جمركية، لأن التعريفة تضيي نوعا من الشفافية على الحماية، فهي تبين المنتفعين من الحماية وحجم الانتفاع.
 - يتوقف نجاح واستمرار برامج تحرير التجارة الخارجية على توفر بيئة عالمية تشجع تحقيق المزيد من التحرير التجاري وتقوم فيها مختلف الدول بالالتزام بقواعد التحرير.
 - قبل الشروع في إجراء تخفيضات في مستويات التعريفة الجمركية القيام بإجراءات لزيادة الصادرات ويتم الإجراء مع تخفيض سعر الصرف ليتمكن من تحقيق مكاسب مبكرة من عملية التحرير عن طريق زيادة الصادرات والإنتاج والعمالة والزيادة في الدخل الوطني .
- ويجب قبل التحرير التجاري أن تكون هناك إصلاحات هيكلية لكي يتأقلم الاقتصاد الوطني مع هذا التحرير التجاري ومن أهم هذه الإصلاحات:

أولاً: تحرير القطاعات الحقيقية من القيود (مثل قيود الأسعار، سياسات الأجور...).

ثانياً: تحرير الأسواق المالية المحلية.

ثالثاً: الإلغاء التدريجي للقيود على حركة رؤوس الأموال، بمعنى أن دخول رأس المال إلى الدولة خلال فترة تحرير الاقتصاد من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع أسعار الصرف والتي تعتبر عكس ما هو مطلوب لتحرير التجارة.

وتعتبر سرعة برنامج تحرير التجارة الخارجية أحد القضايا القابلة للنقاش، ويعتبر التحرير التدريجي للتجارة الخارجية أفضل حل للأسباب التالية، لأن تعريض الصناعات المحلية للمنافسة الخارجية فجأة تؤدي إلى فشل أو اختفاء هذه الصناعات، مما ينعكس على زيادة نسبة البطالة والنشاط الاقتصادي ككل، وعليه فإن الطريقة التدريجية تغطي لهذه الصناعات الفرصة الكافية للتعامل مع الظروف الجديدة، وهناك عدة دول اتبعت هذه الطريقة ونجحت فيها.

المطلب الرابع: مؤشرات قياس الانفتاح التجاري

إن تحليل أثر سياسة التجارة المفتوحة على النمو الاقتصادي آثار جدلا في اختيار واستخدام مؤشرات القياس القوية، فحسب¹ Rodrik & Rodriguez (1999) أكدوا على أن الدخل يتأثر بسبب الانفتاح التجاري، ونجد كذلك بعض الدراسات التي قامت بقياس درجة الانفتاح التجاري المقترحة من طرف² Doller (1992)³, Sachs & Warner (1995)⁴, Edwards (1998) لإنشاء قائمة الدول المصنفة ضمن "الاقتصاد المفتوح" تشمل متغيرات الاقتصاد الكلي المتعلقة بمستوى الأسعار أو العجز في الميزانية، وهي تمثل إلا درجة الانفتاح التجاري.

فمن خلال الأدبيات الاقتصادية نجد مجموعة من المؤشرات المقترحة لقياس درجة الانفتاح على التجارة الخارجية والجزء الأكبر منها تركز على الحواجز الجمركية والغير جمركية، وتحدد هذه المؤشرات مدى القيود التجارية الموجودة في الدولة وأساسها فرضية بسيطة الانفتاح التجاري يؤدي إلى تقارب أسعار عوامل الإنتاج، فمع الانفتاح التجاري تصبح الدولة تنتج بالأسعار الدولية وأن هذا الانفتاح يمكنها من الحصول على المزيد من التكنولوجيا المتقدمة لتكون قادرة على المنافسة أو إعادة توزيع مواردها واستغلال مزاياها النسبية.

ويرى⁵ Harrigan (2001) أن المشكل لا يكمن في تغير الأسعار ولكن في تعديل مستوى أسعار السلع مع عوامل الإنتاج، والفرضية هنا هو في ظل الانفتاح تحدد أسعار السلع حسب أسعار عوامل الإنتاج، وبالرغم من مشاكل التعديل فإن العديد من الدراسات تقترح بأن أسعار عوامل الإنتاج تصبح نفسها في كل الدول المنفتحة والتي تصبح لها نفس التكنولوجيا حسب نموذج

¹ Rodriguez, F., and D. Rodrik, 1999, "Trade policy and economic growth: a skeptic's guide to the cross-national evidence", NBER Working Paper No. 7081.

² Dollar, D., 1992, "Outward-oriented Developing Economies really do grow more rapidly: evidence from 95 LDCs, 1976-1985", Economic Development and Cultural Change, vol. 40.

³ Sachs, J., et Warner, A., 1995, "Economic reform and the process of global integration", Brooking Paper on Economic Activity, 1: 1-95.p.36

⁴ Edwards, S., 1998, "Openness, productivity and growth: what do we really know?", The Economic Journal, vol 108, pp 383-398.

⁵ James Harrigan, 2001. "Specialization and the Volume of Trade: Do the Data Obey the Laws?," NBER Working Papers 8675, National Bureau of Economic Research, Inc.

¹HOSS، ومن جانب آخر هناك عدة مؤشرات تقاس بمستوى القيود التجارية بمقارنة مستوى الأسعار المحلية بمستوى الأسعار العالمية.

وانطلاقاً من التعريف الجمركية وقيود تجارية أخرى التي لها قيمة التعادلية، فهي تحسب على أساس الفرق بين الأسعار المحلية والأسعار الأجنبية ومستوى القيود التجارية معطى. وهنا يعطينا مستوى الحماية للاقتصاد أو إلى أحد القطاعات بمقارنة فروق الأسعار، وكما أن السوق لا يقيد إلا بالأسعار ولكن يأخذ بعين الاعتبار استجابة المستهلك ومرونة الأسعار في كل السوق حسب دراسة (Anderson & Neary 1994)، وكذلك تأثير الأسعار النسبية حسب دراسة (Dollar 1992).

إن تحليل أثر سياسات الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي يتمثل في إشكالية اختيار مؤشرات القياس المستعملة، فنجد (Rodrik et Rodriguez 1999) قاما بوضع مؤشر لدراسة أثر الانفتاح التجاري على الدخل، ونجد كذلك عدة مؤشرات مقترحة لقياس الانفتاح التجاري (Edwards 1998), Sachs et Warner (1995), Doller (1992)، لتحديد قائمة الدول حسب مدى انفتاحها الاقتصادي محددة بمتغيرات اقتصادية ومرتبطة بمستوى الأسعار وهي تحدد إلا درجة الانفتاح التجاري، وعليه نتساءل هل يوجد مؤشرات قادرة على قياس أثر سياسات الانفتاح على الاقتصاد بدون المحددات الاقتصادية؟

وفي أدبيات الاقتصاد نجد تنوع في المؤشرات المقترحة لقياس درجة الانفتاح التجارية الخارجية، وأغلبها محددة أو مرتبطة بالقيود الجمركية و الغير جمركية، ونجد أنها اعتمدت على الإنتاجية بالأسعار العالمية وأكدت أن أي دولة لكي تصبح تنتج بالأسعار العالمية ويصبح لها عنصر التنافسية الدولية يجب أن تعتمد على التطور التكنولوجي العالي.

وهناك نماذج أخرى حددت درجة الانفتاح التجاري الدولي على أساس الموقع الجغرافي مثل المسافة بينها وبين الأسواق، بحيث تم قياس التجارة الثنائية بين الدول المتجاورة التي لها اتفاقيات جهوية بدون التسوية التجارية.

¹ HOSS : model Heckscher- ohlin - Stolper- sammelson.

الفرع الأول: مؤشرات الانفتاح المطلقة

هذه المؤشرات تعتبر الأكثر استعمالاً، فهي تقيس مباشرة درجة الانفتاح الاقتصادي على التجارة الخارجية إما عن طريق الانفتاح أو تقييم مقاييس الحماية الموجودة في الدولة المدروسة.

1-1 معدل الانفتاح التجاري:

وهو المعدل المستعمل في أغلب الأدبيات الاقتصادية، وهو يتمثل في مجموع الصادرات والواردات مقسومة على الناتج المحلي الإجمالي، فارتفاع معدل الانفتاح يؤكد على زيادة الانفتاح التجاري وانخفاضه يوضح مدى ضعف الانفتاح التجاري، وهو يعتبر من أسهل المؤشرات لإظهار درجة الانفتاح.

$$R.OUV = (X_i + M_i)/PIB$$

X_i : الصادرات M_i : الواردات PIB : الناتج المحلي الإجمالي

الفرع الثاني: مؤشرات الانفتاح النسبية

1-2 مؤشر الأسعار النسبية (Dollar (1992): يقترح¹ Dollar (1992) مؤشر بسيط يركز على مستوى الأسعار النسبية لعدة دول، وهو لا يعتمد على مرونة الأسعار إنما يعتمد على عنصرين هما تغير الأسعار وتغير سعر الصرف ويحدد مستوى الأسعار النسبية حسب المعادلة التالية:

$$Pr = 100 * \varepsilon - P_i/P_{USA}$$

Pr : مؤشر الأسعار النسبية

ε : سعر الصرف الاسمي

P_i : مؤشر أسعار الاستهلاك المحلية

P_{USA} : مؤشر أسعار الاستهلاك و.م.أ.

هذا المؤشر يحدد مستوى الأسعار النسبية بين مختلف الدول وكذلك يستعمل لحساب سعر الصرف الحقيقي الثنائي بين الدول لما تكون بينهما شراكة تجارية.

¹ Dollar, D (1992) "Outward-oriented Developing Economies really do grow more rapidly: evidence from 95 LDCs, 1976-1985" opcit.

واستنتج (1992) Dollar أنه لما يكون لدولة مستوى الأسعار قريب أو يساوي مستوى أسعار الو.م.أ تعتبر من الدول المنفتحة على التجارة وعكس ذلك لما تكون المؤشرات أكبر من 100% فهذا يؤكد على عدم وجود سياسة انفتاح تجاري، واقترح (1992) Dollar تحليل العلاقة الموجودة بين الأسعار النسبية والدخل. وحسب فرضية Balassa فإن الدول المتقدمة يكون لها سعر صرف مبالغ فيه لما تكون لها إنتاجية عالية، وتكون أسعار السلع الغير متاجر بها في الدول المتقدمة مرتفعة مقارنة بالدول النامية، وعلى أساس هذا التحليل اعتبر أن الدول التي توجد فوق خط الانحدار (ربط الأسعار النسبية بمتوسط الدخل) واعتبارها تتبع سياسات حمائية.

ونتائج هذا التقدير أظهرت أن إفريقيا لديها أسعار مرتفعة أي تتبع سياسة حمائية عن طريق القيود الجمركية والغير جمركية (متوسط 160%)، وتتبعها أمريكا اللاتينية. وعلى عكس من ذلك نجد في آسيا (عينة مكونة 16 دولة) فإنها تتبع سياسة انفتاح تجاري بمستوى أسعار أقل من 100%، والدول المتقدمة أغلبها توجد مع نفس مستوى الو.م.أ.

وفي الأخير فإن المؤشر المقترح من طرف (1992) Dollar يسمح بتصنيف الدول التي تتبع سياسة حمائية والذي اعتمد في تحديده على سعر الصرف ومستوى الناتج المحلي الاجمالي للدول المدروسة.

2-2 مؤشر التحرير التجاري العام: حسب ¹ (1991) Choksi, Mchaely & Papageogiou تم اقتراح مؤشر عام لسياسة الانفتاح التجاري، في البداية ليس تحديد عتبة أو مستوى لكي يكون الاقتصاد مفتوح أم لا ولكن يجب تحليل الخطوات المتبعة للتحرير التجاري، فهذه الخطوات يجب أن يتم مراقبتها وكل عملية الإصلاح خاصتا بعض المعايير مثل الاستقرار السياسي، نوعية المؤسسات والحلقات لتابعة التحرير، والتحرير لا يصبح فعال إلا إذا كان مصحوب بالإصلاحات وحسب نظام صرف موثوق به.

هذا المؤشر تم انتقاده وبشدة من طرف ² (1998) Edwards، وشكك في طبيعة تحرير الاقتصاد حسب المعايير المتبعة، ورغم ذلك يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات المستعملة في تصنيف الاقتصاد المفتوح.

¹ Papageorgiou, Demetris, Michael Michaely, and Aremeane M. Choksi. (1991) "Liberalizing foreign trade" Oxford: Basil Blackwell.

² Edwards.S (1998) "Openness, productivity and growth: what do we really know?", The Economic Journal, vol 108, pp 383-398.

2-3 المؤشر الثنائي لـ Sachs & Warner (1995) : إن المؤشر المقترح من طرف¹ Sachs & Warner (1995) يستطيع أن يجيب على الانتقادات السابقة بحيث يحدد منهج محدد لسياسة الانفتاح التجاري للدول المدروسة وتواريخ بداية الانفتاح، والمؤشر النهائي يصنف الدول إلى صنفين دول منفتحة ودول مغلقة للتجارة الدولية وذلك بالاعتماد على المعايير التالية:

- القيود الجمركية والغير جمركية لا تتعدى قيمتها 40% من القيمة الإجمالية.
- قيمة التبادل في الأسواق الموازية يجب أن لا تتعدى 20% (سنوات 70 أو 80).
- النظام السياسي لا يجب أن يكون اشتراكي.
- الدولة لا يحق لها احتكار قطاع التصدير.

فالدولة التي لا تحقق هذه المعايير تنتمي إلى مجموعة الاقتصاديات المغلقة، والدولة التي يتحقق فيها هذه الشروط تعتبر دولة منفتحة على التجارة الدولية، وحسب الدراسة المكونة من عينة تتكون من 117 دولة خلال الفترة (1970-1995) وكانت النتائج كالتالي:

- 15 دولة رتبت في صنف الدول المفتوحة بانتظام على التجارة الدولية
- 74 دولة رتبت في صنف الدول "ليست مفتوحة دائما".
- 28 دولة رتبت في صنف الدول المغلقة على التجارة الدولية وأكدت الدراسة أن التصنيف الأول أظهر أن بعض الدول عرفت معدلات نمو مرتفعة: 11 دولة من 15 دولة تتعدى معدل نموها 3%، أما التصنيف الثاني فـ 70 دولة عرفت نمو أقل من 3%.

رغم أن مؤشر Sachs & Warner (1995) هو الأكثر استعمالاً إلا أنه عرف انتقادات من طرف Rodriguez & Rodrik (1999)² بحيث أكدوا بأن إلا معيارين من أصل خمسة المستعملة مرتبطة بالنمو الاقتصادي.

2-4 مؤشر التعريف الفعلية Pritchett et Sethi (1994) : قاما³ Pritchett et Sethi (1994) بإنشاء مؤشر التعريف الجمركية الفعال (Collected Tariff Rate) ويحسب انطلاقاً من مستوى الإيرادات والمعدل الرسمي، وتمت الدراسة على عينة تتكون من ثلاث دول (جمايكا، كينيا و باكستان) فوجدوا

¹ Sachs, J., et Warner, A. (1995) "Economic reform and the process of global integration", Brooking Paper on Economic Activity.

² Rodriguez, F., and D. Rodrik (1999) "Trade policy and economic growth: a skeptic's guide to the cross-national evidence", NBER Working Paper No. 7081.

³ Pritchett .L & Sethi.G (1994) "Tariff Rates, Tariff Revenue, and Tariff Reform: Some New Facts," World Bank Economic Review, World Bank Group, vol. 8(1), pages 1-16, January.

أن المعدل الفعال مرتبط بالمعدل الرسمي وأن العلاقة بينهما عكسية، وهذا التحليل أظهر أن المعدلات الفعالة تختلف عن المعدلات الاسمية الرسمية، والتحليل يبحث على قياس المعدل الفعال ويكون المعدل الفعال مساوي للمعدل الاسمي .

وكاستنتاج التعريفية الجمركية الاسمية التي تعتبر في الغالب مؤشر سياسة الانفتاح في الكثير من الأحيان تكون منحازة، والحساب المعتمد على مجموع الإيرادات الجبائية للتجارة الدولية تقيس أحسن مدى الحواجز الجمركية لها.

2-5 المؤشر المركب (Edwards 1998) : بتعدد المؤشرات المستعملة لقياس درجة الانفتاح التجاري اقترح¹ Edwards (1998) مؤشر انطلاقاً من فرضية أن سياسات الانفتاح تتماشى مع ارتفاع إنتاجية العوامل، واستعمل مؤشرات موجودة من قبل لتحديد درجة الانفتاح لكل دولة واقترح بتصنيفهم لتشكيل مؤشر مركب ويتركب هذا المؤشر من تسع مؤشرات كالتالي:

- 1- مؤشر Sachs & Warner.
- 2- مؤشر تقرير التنمية في العالم.
- 3- المؤشر المتبقي² (1988) Leamer.
- 4- قسط المبادلات في السوق الموازي.
- 5- متوسط التعريف على الواردات.
- 6- متوسط القيود الغير جمركية.
- 7- مؤشر التشويه (distorsion) مقاسة بتدخل الدولة.
- 8- مؤشر متوسط الضرائب للتجارة الخارجية.
- 9- مؤشر التشويه للواردات المحسوب من طرف (1993) Wolf.

وتعتبر المؤشرات الثلاث الأولى هي المحددة لوجود سياسة الانفتاح التجاري و6 الآخرين تقيس القيود التجارية فقط، وقام باختصار هذا المؤشر ليضم خمس متغيرات هي:

¹ Edwards, S (1998) "Openness, productivity and growth: what do we really know?", The Economic Journal, vol 108, pp 383-398.

² Leamer E.(1988) « Measures of openness » Trade Policy Issues and Empirical Analysis, Chicago, University of Chicago press.

المؤشر المركب:

Indice composite =(Sachs et Warner, prime de change, tarif moyen, quota Indice de Wolf)

هذا المؤشر المركب يجد متوسط حجم القيود التجارية المحددة من طرف أربع مؤشرات مختلفة والمؤشر الثنائي (1995) Sachs et Warner والذي يركز أكثر على سياسة الانفتاح، وانطلاقاً من المؤشرات التسع المستعملة في معادلة النمو والمؤشر المركب Edwards ، تم استنتاج أن غياب القيود يتبعها نمو اقتصادي ومستوى إنتاجية إجمالي أعلى.

المطلب الخامس: الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي

الفرع الأول: تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي

إن الأدبيات النظرية وضعت عدة حجج لدعم الانفتاح التجاري وأن له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، وحسب التطورات النظرية للنمو الاقتصادي تؤكد أن الانفتاح التجاري يلعب دور مهم ويعتبر من أهم العوامل المؤثرة إيجاباً على النمو الاقتصادي والإنتاجية على المدى الطويل، وأغلب الدراسات التجريبية استنتجت وجود علاقة طردية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي ¹ (1977) Michaely، ² (1999) Frankel & Romer، ونجد النظريات النيوكلاسيكية للنمو تؤكد أن سياسة التحرير التجاري تؤثر على النمو الاقتصادي من خلال رفع المستوى العام للكفاءة التكنولوجية، فمكاسب الكفاءة تترجم من خلال التقارب بين الأسعار المحلية والأسعار الأجنبية والتي تؤدي إلى إعادة تخصيص عوامل الإنتاج لصالح القطاعات الأكثر ربحية، فتأثير التحرير يكمن في تحسين التكنولوجيا التي تزيد من مستوى الإنتاج وبالتالي تحسين النمو الاقتصادي، ويتجلى هذا التأثير في الفترة الأولى بالنمو المتسارع ثم التباطؤ لدخل الفرد بعدها ينتقل الاقتصاد إلى مستوى جديد ويكون نصيب الفرد من الدخل أعلى كنتيجة للتحرير المالي.

¹ Michaely M. (1977) « Exports and Growth ; An Empirical Investigation » Journal of Development Economics, vol.4, n°1, pp.49-53, march.

² J. Frankel & D.Romer (1999) " Does Trade Cause Growth? " American Economic Review, vol. 89 (3), p.p379-399.

أما بالنسبة لنظريات النمو الداخلي، فأظهرت أن التحرير التجاري يمكن أن يؤثر على النمو الاقتصادي بشكل دائم، والنماذج المستمدة من هذه النظريات تهتم بشكل خاص بالتقدم التكنولوجي، فنجد³ Lee (1993)،² Young (1991)،¹ Grossman & Helpman (1991) ركزوا على التقدم التكنولوجي لأن التحرير التجاري سيجلب لنا التكنولوجيا، وعليه يجب الاستثمار في التكنولوجيا لأنها هي التي ستحفز الإنتاجية وستؤدي إلى زيادة دائمة في معدلات النمو الاقتصادي على المدى البعيد.

الفرع الثاني: الدراسات التجريبية

من خلال العديد من الدراسات التجريبية التي قام بها Edwards (1998), Sachs et Warner(1995), Doller (1992),⁵ Greenaway M & Wright (2002),⁴ Onafowora & Owoye (1998) وآخرون أكدوا أن التأثير إيجابي بين التحرير التجاري والنمو الاقتصادي، والبعض الآخر يشكك في هذه النتيجة فنجد Sachs (1987) يرى أن دول شرق آسيا نجحها ونمو اقتصادها راجع بشكل كبير إلى دور الحكومات في تشجيع الصادرات والتقييد الجزئي للواردات.

وحسب⁶ Taylor (1991) فإن استراتيجيات التحرير خسائرها تكون أكبر من أرباحها خاصة عند بداية التحرير التجاري والمالي المتسرع، ويرى أن استراتيجية التنمية الداخلية تكون أحسن من الانفتاح المباشر أو الكلي، وكذلك أكد⁷ Rodriguez & Rodrik (1999) أن العلاقة الإيجابية بين التحرير التجاري والنمو الاقتصادي غير واضحة.

¹ Grossman, G. M & E. Helpman (1991) "Innovation and growth in the global economy" Cambridge, MA.: MIT Press.

² . Young, A (1991) "Learning by doing and the dynamic effects of international trade" The Quarterly Journal of Economics, vol. 106, Issue 2, 369-405.

³ Lee, J-W . (1993) "International trade, distortions, and long-run economic growth", International Monetary Fund Staff Papers 40 (2): 299-328.

⁴ Onafowora, O. A. and O. Owoye (1998) "Can trade liberalization stimulate economic growth in Africa?" World Development, vol. 26, n°3, 497-506.

⁵ Greenaway, D., W. Morgan and P. Wright (2002) "Trade liberalisation and growth in Developing Countries", Journal of Development Economics, vol. 67, 229-244.

⁶ Taylor, L., 1991, "Economic openness: problems to the century's end" in Economic liberalization: no panacea. Ed. Tariq Banuri. Oxford and NY: Oxford U. Press, Clarendon Press, pp. 99-147.

⁷ Rodriguez, F & D. Rodrik, (1999) "Trade policy and economic growth: a skeptic's guide to the cross-national evidence", NBER Working Paper No. 7081.

ويوضح Yanikkaya (2002) أن وجود القيود له تأثير إيجابي وهام على النمو وخاصتنا بالنسبة للدول النامية، ولهذا الغرض قام بتقسيم مؤشرات الانفتاح التجاري إلى نوعين : مؤشر حجم المبادلات ومؤشر قيود المبادلات، وتضمنت العينة 100 دولة متقدمة ونامية خلال فترة 1970-1997.

وقام (Grie & Redlin (2012) بدراسة ديناميكية للمدى القصير والبعيد بين درجة الانفتاح ونمو الناتج المحلي الخام للفرد (PIB par habitant) لـ 158 دولة خلال الفترة 1970-2009 من خلال استعمال نموذج التكامل المتزامن Panel ونماذج تصحيح الخطأ، واستنتج أن هناك علاقة بين الانفتاح التجاري والنمو على المدى البعيد، فالمعاملات على المدى البعيد أعطت علاقة طردية وإيجابية بين الانفتاح والنمو، ومعاملات على المدى القصير سلبية، والتأثير كان حسب طبيعة المبادلات وحجمها.

ونجد دراسة (Caupin & Saadi Sedik (2000) قاما بتحليل الآثار المترتبة على سياسة الانفتاح التجاري على عدم استقرار النمو الاقتصادي لدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا للفترة 1960-1999، واستنتجا أن التأثير إيجابي لسياسة الانفتاح ولكن سوف تتعرض هذه الدول إلى صدمات خارجية ناتجة عن هذا الانفتاح.

وفي الأخير يرى بعض الاقتصاديين مثل (krueger (1998)³, Baldwin(2003)², Winters(2004)¹, (Chang, Kaltani & loayza (2005)⁴ أن التحرير التجاري وحده لا يكفي لتحفيز النمو الاقتصادي، فيجب أن يكون مصحوبا بسياسات أخرى مثل تعزيز الاستثمار في الرأس المال البشري والمادي، وتحسين نوعية المؤسسات الإنتاجية والمصرفية والخدماتية، والحفاظ على استقرار سعر الصرف.

المبحث الثالث: التكامل والتحرير المالي

إن العولمة المالية التي تنامت منذ التسعينات هي من أهم مظاهر العولمة الاقتصادية تمثلت بالتشابك والترابط شبه الكامل بين الأنظمة المالية والنقدية لمختلف الدول، بدأت بإجراءات التحرير

¹ Winters, L. A. (2004) "Trade liberalisation and economic performance: an overview", The Economic Journal, 114, F4-F21.

² Baldwin R. E (2003) "Openness and growth: what's the empirical relationship?", NBER Working Paper 9578.

³ Krueger , A. O. (1998) "Why trade liberalisation is good for growth?", The Economic Journal, 108, 1513 - 1522.

⁴ Chang, R., L. Kaltani & N. Loayza (2005) "Openness can be good for growth: the role of policy complementarities", The World Bank Policy Research Working Paper3763.

المالي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وحركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل وإزالة القيود أمام حركة رأس المال عبر تحرير حساب رأس المال في ميزان المدفوعات وهذا يعني أن رأس المال سوف ينتقل من البلدان المرتفعة الدخل التي يكون فيها العائد منخفضا إلى البلدان ذات الدخل المنخفض التي يكون العائد مرتفعا لتوافر الفرص الاستثمارية في ظل انفتاح الأسواق والمؤسسات المالية وتكاملها، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وتحسن فرص التشغيل وتنوع مصادر الدخل، لذا عملت أغلب الدول خاصتنا النامية منها إلى خلق بيئة اقتصادية ملائمة فضلا عن إصلاح القطاع المالي الذي يعد أحد العوامل الرئيسية في عملية التنمية الاقتصادية لدوره في تعبئة الموارد وتوسيع نطاق الادخارات وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتسوية المدفوعات وتقليل المخاطر وتسيير تدفقات رؤوس الأموال في الوقت الذي أصبح فيه العالم ساحة للتنافس في اجتذاب عناصر العولمة المالية من خلال خلق البيئة الاستثمارية التي تستطيع جذب أكبر قدر من الاستثمارات على أساس وضع قوانين وتشريعات وتسهيلات اللازمة لذلك.

المطلب الأول: عوامل تطور التكامل المالي

إن التحرير المالي وبما تعنيه من تحركات رؤوس الأموال عبر الحدود والآليات والشروط التي تتحرك بها بين الأسواق المختلفة وما نتج عن ذلك من آثار سواء بالسلب أو الإيجاب فهي ظاهرة ليست حديثة العهد لكنها اختلفت اليوم كثيرا عما كانت عليه في المراحل التي مرت بها الرأسمالية من حيث حجمها وسرعتها وتنوع أدواتها فهي ظاهرة ملازمة لنشأت الرأسمالية نفسها مرورا بالمرحلة التجارية التي أوجدت تراكم لرأس المال (الذهب والفضة) والذي أسست عليه قاعدة الذهب وتكوين أول نظام نقدي عالمي في عهد الرأسمالية الصناعية، يسمح بحركة رأس المال بدون قيود عبر الحدود وزيادتها كما توفر له تلك القاعدة من ثبات نسبي لأسعار الصرف علاوة على اتباع الحرية الاقتصادية وقد وصفت تلك الفترة بالفترة الذهبية بالنسبة لتحركات رؤوس أموال لأنها امتازت بعدم وجود قيود وحواجز.¹

غير أن التحرير المالي تعطل خلال فترة حربين (1914-1944) وفقدت الكثير من الدول المصدر لرأس المال (بريطانيا، فرنسا، ألمانيا) لجزء كبير لاستثماراتها في الخارج، أما المرحلة الثالثة للتحرير المالي والتي

¹ د. رمزي زكي "العولمة المالية، الاقتصاد السياسي لرأس المال المالي" دار المستقبل العربي، القاهرة، 1999، ص 67-68.

امتدت للفترة (1945-1981)، كان لبعض العوامل دور واضح على عودة العلاقات والروابط بين مؤسسات النظام المالي العالمي وكان وقعها على عودة الانتعاش لحركة رؤوس الأموال عبر الحدود ومنها:

الفرع الأول: تشكيل ركائز النظام الاقتصادي الدولي

وهي صندوق النقد الدولي، البنك العالمي واتفاقية GAAT ، والتي هدفت إلى تقوية العلاقات الاقتصادية بين دول العالم سواء في المجال التجاري أو المالي، والمهم هنا أن المؤسسات المالية ساهمة في إعادة الثقة والروابط بين المؤسسات المالية وأسواق المال من خلال إدارتها لنظام صرف ثابت والعمل على الاستقرار النقدي، ما أدى إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية وتقديم الدعم والضمان لها، ودعم الاستثمارات الموجهة لتشجيع القطاع الخاص واتساع نطاقه وكلها عوامل ساهمت في عودة الانتعاش لحركة رؤوس أموال.

ولعل من أهم ركائز النظام الاقتصادي الدولي هي نشوء وتطور سوق العملات الأوروبية Euro Dollar Market ، بحيث عرفت بداية الستينيات تغيرات هيكلية وتطورات في النظم المصرفية بحيث أصبحت تلك النظم بإنشاء شبكات لها فروع في خارج الحدود والعمل في الأسواق الأجنبية، وقد تنمى هذا السوق ليصبح سوق عالمي، فتوسعت البنوك والمؤسسات العاملة فيه حتى وصل عددها عام 1981 نحو 600 بنك من 85 بلدا تعمل خارج البلد الرئيسي ، وأصبحت مصارف دولية مسؤولة عن تدوير رؤوس الأموال بين دول العالم.¹

الفرع الثاني: تطور ظاهرة التدويل

وتعدد بداية السبعينات بمثابة نقطة تحول للاقتصاد الدولي، والتحرر المالي، فانهاير Bretton woods والدخول بمرحلة تعويم أسعار الصرف، ووجود فوائض متجمعة لدى الدول الأوروبية واليابان والأسواق العالمية كسوق العملات الأوروبية مرحلة التضخم الركودي الذي أدى إلى ارتفاع معدلات النمو والاستثمار، كل هذه العوامل أدت إلى ظهور التحرر المالي واتخذت حركة رؤوس الأموال في هذه المرحلة الإقراض التجاري بشروط السوق وكان أعلى أشكال رأس المال المتجه نحو الدول النامية، وقد

¹ أ. حسن النجفي " النظام النقدي الدولي وأزمة الدول النامية " شركة أياذ للطباعة، بغداد 1988، ص76.

قابل ارتفاع القروض ارتفاع الدين الخارجي للدول النامية، إذ ازداد من 68 مليار عام 1970 إلى 430 مليار دولار عام 1980 وازدادت خدمة الدين من 2.6 مليار دولار عام 1970 إلى 32.8 مليار دولار عام 1980.¹

وتشير الدراسات إلى التحولات الهامة في النظام المالي الدولي وبالتحديد في نمط التمويل الدولي بعد تفجر أزمة المديونية عام 1982، إذ ازدادت الأهمية للاستثمار المباشر الأجنبي FDI والاستثمار الأجنبي الغير مباشر من إجمالي مصادر التمويل الدولي الأخرى وخاصة الموجهة إلى الدول النامية وأصبح الاستثمار الأجنبي المباشر البديل الأساسي عن الديون الخارجية بآثارها في مجال التمويل الخارجي لعملية التنمية في تلك البلدان، إذ ارتفعت تدفقات FDI العالمية فبعدها كان المتوسط للفترة (1985-1981) بمقدار 75.8 مليار دولار ارتفعت إلى 153.5 مليار دولار ، كمتوسط للفترة (1986-1990) ، ثم ازدادت لتصل 1388 مليار دولار عام 2000.

1- تطور ابتكارات الهندسة المالية : ارتبط التحرر المالي بظهور كم هائل من الأدوات المالية الجديدة التي أخذت تجتذب العديد من المستثمرين ولم تقتصر على الأدوات المالية التقليدية (الأسهم والسندات) بل على ابتكارات الهندسة المالية تتعامل مع التوقعات المستقبلية وتتيح للمستثمرين مساحة واسعة من الاختيارات عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية والتي كانت استجابة لحدة المنافسة بين المؤسسات المالية التي دخلت حديثا إلى السوق المالي وأهم تلك الأدوات هي المشتقات بأنواعها المختلفة (الخيارات، المستقبلية المبادلات).²

2- انتشار عمليات الاندماج بين المؤسسات المالية : إذ انتشرت نتيجة للمنافسة القوية بين المؤسسات المالية المصرفية وغير مصرفية وفي مجال الخدمات المالية، إذ قامت بالاندماج فيما بينها محليا في البداية وتحولت إلى اندماجات دولية فيما بعد لغرض تقوية القوة التنافسية في سوق الخدمات المالية.

3- عملية الخوصصة: إن برامج الخوصصة تعتبر من أهم العوامل الأساسية في تحفيز تدفقات رأس المال الأجنبية وخاصة FDI الدول التي طبقت تلك البرامج ولا سيما البلدان النامية والمتحولة، إذ يدعمها الصندوق الدولي والبنك من خلال الإصلاحات الهيكلية التي تشجع إشراك القطاع الخاص

¹ د. حسن كريم حمزة " العولمة المالية والنمو الاقتصادي " دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ط1 ، 2011، ص39.

² اتحاد المصارف العربية "الهندسة المالية وأهميتها" بيروت، 1996، ص8.

بتملك جزئي أولي لمشروعات الحكومة ، وساعدت هذه البرامج على نقل واجتذاب تدفقات ضخمة من الأموال بلغت في البلدان النامية وحدها (1985-1997) حوالي 342 مليار دولار منها 75 من FDI.¹

4- **العوامل المساعدة:** تمثلت بالتطورات التكنولوجية في الاتصال والمعلومات، حيث تم تجاوز عقبة المكان والزمان بين المؤسسات والأسواق المالية الدولية المختلفة، وانعكس ذلك على انخفاض تكلفة المعاملات المالية فضلا عن انخفاض تكلفة الاتصالات نفسها، وتأثيرها على تنوع الخدمات المصرفية من خلال استخدام وحدات الصراف الآلي ونقاط البيع الالكترونية وخدمات البنوك الالكترونية وتنامي عملية التجارة الالكترونية، وكل ذلك ساهم في اندماج وتكامل الأسواق المالية الدولية ولا سيما مع العديد من الأسواق الناشئة في أوائل التسعينيات وربطها بالأسواق المالية الدولية.

المطلب الثاني: مفهوم التحرير المالي

يعد التحرير المالي ظاهرة حديثة نسبيا وقد بدأت منذ بداية عقد الستينات وفي العديد من الدول المتقدمة ثم تبعتها الدول النامية من خلال الإصلاحات والتحول الاقتصادي ويشتمل مجموعة من الإجراءات التي تعمل على تطوير الأسواق المالية، وتطبيق نظام غير مباشر للرقابة النقدية، وإنشاء نظام إشراقي قوي وخصوصة البنوك العامة، وتشجيع القطاع الخاص على إنشاء البنوك وسماع للبنوك الأجنبية من الدخول إلى السوق المصرفية المحلية وتحرير سعر الفائدة وأسعار الصرف وتحرير حركة رؤوس الأموال، وعليه يمكن أن نعرف التحرير المالي من عدة جوانب:

فيمكن تعريف التحرير المالي بأنه تحرير حساب رأس المال وإلغاء الضوابط على معاملاته وعلى الحسابات المالية الأخرى في ميزان المدفوعات²، ويشمل تحرير حساب رأس المال، بتحرير FDI الداخل والخارج من القيود المفروضة عليه، وكل المعاملات المتعلقة بالاستثمار داخل السوق المالي، والمعاملات المتعلقة بشراء أو بيع العقارات، إضافة إلى المعاملات المتعلقة بالائتمان التجاري المالي ومعاملات حركة رؤوس الأموال.

¹ قاعدة بيانات الخوصصة لدى البنك الدولي وتقديرات صندوق النقد الدولي 2002.

² د. رمزي زكي "العولمة المالية، الاقتصاد السياسي لرأس المال المالي" مرجع سابق، ص 82-83.

وبأنه يقضي بالتخلي عن الأدوات المباشرة للسياسة النقدية بما فيها تثبيت أسعار الفائدة وتوجيه القروض إلى قطاعات محددة التي ينجم عن هذا التخصيص غير الكفاء للموارد المالية إلى التأثير السلبي على النمو والاستثمار والادخار¹، وهو محاولة لتخفيف القيود الحكومية على المؤسسات المالية وعملها وأدائها، ويقصد به كذلك تحرير أسعار الفائدة وتركها إلى عوامل العرض والطلب في السوق وإلغاء السقوف الائتمانية وكفالة استقلالية البنك المركزي، وتحرير حساب رأس المال في ميزان المدفوعات². إن جوهر عملية التحرير المالي هو تحرير حساب رأس المال، أي إلغاء الحظر على المعاملات في حساب رأس المال والحسابات المالية لميزان المدفوعات والتي تشمل المعاملات المتعلقة بمختلف أشكال رأس المال كالديون، أسهم المحافظ المالية، الاستثمار المباشر والعقاري والثروات الشخصية³.

وحسب⁴ kaminsky & schmukler (2003) التحرير المالي هو إلغاء القيود على ثلاث مستويات: القطاع المالي المحلي، حساب رأس المال والسوق المالي.

- 1- القطاع المالي المحلي: يجب أن يكون غير مقيد وخاصاً فيما يتعلق بتحرير أسعار الفائدة، وكذلك عدم الرقابة على القروض وإلغاء أسقف القروض.
- 2- تحرير حساب رأس المال: من خلال تنظيم الاقتراض الخارجي وأسواق الصرف وكذلك مراقبة تدفقات رؤوس الأموال مع تحرير كامل لحساب رأس المال.
- 3- السوق المالي (البورصة): تحرير كامل يسمح للمستثمرين الأجانب الحصول على أوراق مالية محلية بدون قيود، وحرية انتقال رؤوس الأموال والأرباح.

وأكدوا kaminsky & schmukler (2003) أن هذه المستويات الثلاث تسمح بتحديد درجة التحرير، وأن تحرير قطاعين من ثلاثة سيؤدي تلقائياً إلى تحرير القطاع الثالث. وأهم من كل هذا أن التحرير

¹ أ. عبدا لغني حريري " دور التحرير المالي في الأزمات والتعثر المصرفي"، ملتقى دولي حول "الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية" جامعة سطييف، أكتوبر 2009.

² د. منير الحمش " هل حقاً ان تحرير التجارة الخارجية قاطرة للنمو؟" ندوة اقتصادية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، مارس 2010، ص4.

³ ماري تيشنجرين ومايكل موسى " صندوق النقد الدولي وتحرير رأس المال " مجلة التمويل والتنمية، واشنطن، ديسمبر 1998، ص18.

⁴ Kaminsky, G., Schmukler, S., (2003), "Short-Run Pain, Long-Run Gain: The Effects of Financial Liberalization," NBER Working Paper 9787, June.

المالي يتركز على تحرير القطاع البنكي ووجود بنوك أجنبية، وهذا ما يخلق جو للتنافسية مع توفر التكنولوجيا والشفافية في العمليات البنكية (Saidane (2002).

واستنتجا¹ Williamson & Maher (1998) من خلال الدراسة التي قاما بها المميزات الأساسية للتحرير المالي في ستة أبعاد:

- ❖ إلغاء الرقابة على توزيع القروض.
- ❖ تحرير أسعار الفائدة.
- ❖ تحرير القطاع البنكي.
- ❖ استقلال القطاع البنكي.
- ❖ خصوصية البنوك.
- ❖ تحرير التدفقات الدولية.

يمكن استخلاص التحرير المالي بالمعنى الواسع هو "مجموعة الأساليب والإجراءات التي تتخذها الدولة لإلغاء أو تخفيض درجة القيود المفروضة على عمل النظام المالي بهدف تعزيز مستوى كفاءته وإصلاحه كلياً"²، وذلك بفتح الأسواق المالية أمام الشركات الأجنبية في ميادين البنوك، التأمين الأوراق المالية شركات الاستثمار وإدارة الصناديق، وبالمعنى الضيق فهو "عملية تحرير عمليات السوق المالية من القيود المفروضة عليها والتي تعيق تداول الأوراق المالية ضمن المستويين المحلي والدولي"³.

المطلب الثالث: استراتيجيات التحرير المالي

إن عمليات التحرير المالي تتطلب جهوداً عملية لتكييف وإصلاح النظام المالي، وهذه الإصلاحات لها آثارها الإيجابية على مسار المؤسسة المالية على الأصعدة التمويلية، وقد أصبحت التنمية المالية ركناً أساسياً في إحداث عملية التنمية الاقتصادية ومن خلال تفاعلها مع بقية المتغيرات الاقتصادية الداخلية أو الخارجية، فمن خلال وجود نظام مالي متطور يمكن تعبئة وتخصيص الموارد المالية بكفاءة وتحقيق نمو قابل للاستمرار، بالإضافة إلى كون التحرر المالي أضحى من متطلبات

¹ Williamson, J. & M. Mahar (1998) « A survey of financial liberalization », Essays in international finance, N° 211, november 1998, p36-62.

² Robert Bowthorn & Richard Kozul (1998) « globalization and economic convergence an assessment » unctad, discussion papers, n°131, Geneva, 1998, p1.

³ ديلا توفيا "قضايا في الإصلاح المالي" صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، مجلد 25 عدد 1، 1996، ص 16.

البحاق بركب التطور الاقتصادي العالمي وتعرف هذه الاستراتيجيات مستويين من الإصلاحات: سياسات التحرر المالي الدولي.

الفرع الأول: سياسات التحرير المالي المحلي

يرى المنادون للتحرير المالي أن النظام المالي شديد الرقابة أو المنافسة المحدودة، تبقى البنوك في غير حاجة إلى زبائن جدد أو بالأحرى ودائع جديدة ما دامت الادخارات والقروض كامنة وغير مطلوبة، ويعد الكبح المالي وضعية تحتوي على جملة من القيود التي من شأنها أن تعيق السير الحسن للنظام المالي مما يؤدي إلى تجزئة الأسواق المالية¹، وعليه فيجب قبل التحرير المالي الدولي أن يكون هناك سياسات تحرير مالي تدريجي داخلي تتمثل في:

أ- تأهيل النظام المصرفي: ويتضمن مايلي²:

- ❖ إجراء مراجعة شاملة للتشريعات والقوانين المعمول بها بهدف تعديلها وتطويرها لتتماشى مع التوجهات الحديثة للعمل المصرفي.
- ❖ الابتعاد عن الائتمان الموجه وإزالة الأسس والمعايير التي تحدد هيكل أصول المصارف مثل نسبة القروض إلى الودائع، الشراء الإلزامي لأدوات الدين...
- ❖ إعادة هيكلة المؤسسات المصرفية من خلال نقل ملكية جزء منها للقطاع الخاص وإصلاح الجزء الآخر، وكل ذلك يجعلها تعمل في بيئة تنافسية تنعكس على تحسين فعاليتها المختلفة وتوسع نطاق أعمالها.
- ❖ إزالة كافة الضوابط الإدارية على سعر الفائدة وتحريره تدريجياً وإيقاف العمل بسياسات الكبح المالي.
- ❖ إنشاء نظام واحد ومبسط للتأمين على الودائع، وذلك يساعد على تقليل تكلفة فشل البنوك بالنسبة للحكومة وتجنب مشاكل الخطر المعنوي.
- ❖ تشجيع المصارف على فتح فروع ومكاتب لها داخل البلد، وتواجدها على الساحة الدولية من خلال فتح فروع لها في الخارج.

¹ أ. أشواق بن قدور " تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي " دار الراجحة للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 28.

² د. حسن كريم حمزة "العولمة المالية والنمو الاقتصادي " مرجع سابق، ص 55-57.

- ❖ السماح للبنوك الأجنبية بالتواجد على الساحة المحلية من خلال الترخيص لها ، فمن خلال تزايد وجودها والدور الذي تلعبه من خلال المنافسة مع البنوك المحلية تؤدي إلى زيادة الكفاءة.
 - ❖ التحديث التقني سواء فيما يخص تطوير كفاءة الجهاز الإداري أو آلية العمل المصرفي في مجال نظام المدفوعات والتسوية والإبداع ، واستخدام أحدث التقنيات الحديثة.
 - ❖ تشجيع الاندماج بين المؤسسات المالية ليس في الداخل فحسب بل حتى في الخارج، إن ذلك فيه تقوية للنظام ككل.
 - ❖ تطوير إدارة السياسة النقدية من خلال اعتماد السلطة النقدية بشكل أكبر على أسلوب الإدارة غير المباشرة للسياسة النقدية لتحل محل أسلوب التدخل المباشر.
 - ❖ تفعيل أسس ومعايير الرقابة والإشراف بما ينسجم مع المعايير الدولية.
 - ❖ العمل على تشجيع البنوك على إنشاء الشركات والصناديق من خلال العمل على تخفيض القيود، وزيادة تواجد المؤسسات المتخصصة.
 - ❖ تنمية عناصر البنية التحتية للقطاع المالي والتي تتمثل في شركات الخدمات مثل السماسرة والمتعاملين بتجارة الأوراق المالية ومكاتب تجميع الديون.
- ب/ تنمية وتعميق السوق المالي: وتشمل:**
- ❖ زيادة عدد الشركات العاملة داخل السوق المالية من خلال توفير الظروف والمستلزمات والتشريعات لها من حيث إنشائها وحريتها في الدخول والخروج من السوق.
 - ❖ تنوع أدوات الاستثمار المالي ذات المزايا المتنوعة والتي تضمن للسوق توسعا وفعالية وتشجيع الفرص وتقليل المخاطر أمام كافة المتعاملين
 - ❖ تفعيل العمل بأسواق السندات إلى جانب أسواق الأسهم واعتبارها قناة أساسية للدخار والاستثمار.
 - ❖ تحديث أنظمة العمل والتداول في السوق المالية لمتطلبات كفاءة وسرعة انجاز الصفقات المالية وتبسيط إجراءاتها.
 - ❖ العمل وفق المعايير الدولية في مجال المحاسبة والإفصاح المالي وبشفافية مطلقة في المعلومات.
 - ❖ دعم عملية الإشراف والتنظيم المالي وفصل الدور الرقابي عن التنفيذي في السوق المالية من خلال تشكيل هيئة مستقلة في السوق المالي.

الفرع الثاني: سياسات التحرير المالي الدولي : تتضمن سياسات التحرير المالي على المستوى الدولي العديد من الإجراءات التي يمكن عرضها كالتالي:

❖ فتح حساب رأس المال: ويعني حرية انتقال الأموال وخاصة من وإلى الأسواق المالية، وهذه الحرية تزيد من إمكانية امتلاك المحليين لأصول حقيقية ومالية ونقدية أجنبية، وتسمح لغير المقيمين بامتلاك الأصول المحلية، وهذا يتضمن إلغاء العقوبات التي توقف البنوك والمؤسسات المالية من الاقتراض من الخارج، وإزالة السيطرة على سعر الصرف المطبق على الصفقات المرتبطة بالحساب الجاري وحساب رأس المال، وتقليص الفجوة بين سعر الصرف الاسمي والحقيقي وتحرير تدفقات رأس المال.

❖ الفتح التدريجي لمؤسسات النظام المالي على النظام المالي العالمي وعلى أساس غير تمييزي.

❖ فتح أسواق الأوراق المالية: تخفيض القيود المفروضة على أسواق الأوراق المالية، وهذا ما يؤدي إلى زيادة كفاءة الأسواق المالية خاصة مع إلغاء الحواجز أمام المستثمرين في السوق المالي، والعمل على تحسين البنية الأساسية لتطوير الأسواق المالية، مثل إنشاء شبكة للتعامل مع السماسرة والوسطاء، وهذا لتعزيز حالة المنافسة في القطاع المالي بالإضافة إلى فتح المجال أمام الشركات الأجنبية للوساطة المالية والمضاربين والمتعاملين الأجانب للانضمام إلى السوق المالية.

❖ العمل على تحرير تجارة الخدمات المالية.

❖ تحرير أسعار صرف العملات: وجعلها تتحدد وفق آلية السوق، إذ أن سعر صرف العملة المحلية يعكس المستويات الحقيقية لأسعار مختلف الموجودات المحلية.¹

المطلب الرابع: عوامل نجاح التحرير المالي

إن نجاح التحرير المالي يقتضي التخلي عن الأدوات المباشرة للسياسة النقدية بما فيها تثبيت أسعار الفائدة وتوجيه القروض إلى قطاعات محدودة، ويرتبط نجاح التحرير المالي كذلك بخلق بيئة مناسبة له، أساسها استخدام الأدوات الغير مباشرة والاعتماد أكثر على آليات السوق في تخصيص الموارد، ويمكن تحديد عدة عوامل لنجاح التحرير:²

1- العقلانية والنظام: وذلك من خلال البدء بإجراءات التحرير المالي الداخلي للقطاع المالي قبل تحريره خارجياً عبر سلسلة من الإصلاحات المؤدية إلى أداء أكثر حرية سواء للمؤسسات المالية أو

¹ أ.حيدر نعمة بخت، أ. نصر حمود مزنان " سياسات التحرر المالي في البلدان العربية "، مجلة الكوفة، 2005، ص 4.

² د. رمزي زكي "العولمة المالية" مرجع سابق، ص 136-142.

للسوق المالية أو للقطاع الخاص المالي وهذه الإصلاحات تقع على عاتق صناعات السياسة المالية والنقدية في مجال التحرير الداخلي ومتمثلة في بناء المؤسسات المالية من كافة الجوانب التي تجعلها قادرة على دخول المنافسة الخارجية ومواجهة كافة الصدمات المحتملة.

2- السماح للدول خاصة النامية باختيار سياساتها التحريرية من دون تسليط الضغوط عليها: سواء كانت الصادرة من المؤسسات الدولية أو دول أخرى.

3- تحرير التدفقات طويلة الأجل مثل التدفقات قصيرة الأجل: وذلك بسبب ما حققه من نتائج مرضية في قطاع الصناعة التحويلية وقطاع الخدمات والصناعة الاستخراجية وكذلك جلب التكنولوجيا والمهارات.

4- وضع تدابير المراقبة تدفقات رأس المال قصير الأجل والتميز ما بين الاستثمارات الشرعية والمضاربات، واتخاذ تدابير إجرائية لمنع أو حظر أو التحكم بعمليات المضاربة، علما بأن ذلك سيولد شفافية أكبر في الأسواق وتعقيب تحركات رأس المال.

5- اتخاذ تدابير تقلل من التعرض لمخاطر التحرير المالي وذلك بوضع حدود على مدى التحرير، وأن توضع قوانين بسرعة خصوصا عندما لا يكون البلد مهيا لمواجهة المخاطر والصدمات المحتملة، بمعنى أن تكون عملية الانفتاح متدرجة ومتوافقة مع نمو المعرفة أو المقدرة المحلية بخصوص كيفية التعامل مع العمليات الجديدة والتحديات التي تأتي بأوجه مختلفة للتحرر.

6- لا بد على النظام المالي من أن يقوم بـ:

- ❖ مراقبة الدين الخارجي وخصوصا القصير الأجل وبالعملات الأجنبية.
- ❖ مراقبة احتياطاته الدولية، بحيث تبقى كافية لمواجهة سداد الدين الخارجي.
- ❖ متابعة القطاع المالي الخاص وتحديد كفاءة الإطار لفهم العمليات المالية وقيادتها، عمليات إعادة تدوير الأموال إلى القطاعات والمؤسسات الصحيحة لأجل استعمالها بفعالية.¹

المطلب الخامس: التحرير المالي وعلاقته بتحرير حساب رأس المال

إن التحرير المالي يعتبر من أهم معالم النظام المالي الحديث وأهم ملامح التطورات الاقتصادية البارزة، ويشمل التحرير المالي كل ما يتعلق بتحرير أسواق صرف العملات، قطاع التأمين، البنوك، تحرير حركة رؤوس الأموال وتحرير البورصات.

¹ Economist Intelligence world investment prospects, The revival of globalization, the Economics, 2004, education.

ويمثل تحرير رؤوس الأموال وتحرير أسواق رأس المال من أهم الجوانب التي توضح الآثار المترتبة على تحرير حساب رأس المال، وتعتبر الاتفاقية العامة لتحرير الخدمات خاصتنا الخدمات المالية من أهم الاتفاقيات التي أعطت انطلاقة فعلية للتحرير المالي وكان ذلك في جولة الأوروغواي 1993 ووقعت عليه 132 دولة.

الفرع الأول: أسباب تحرير رؤوس الأموال

إن الأسباب التي تدفع إلى تحرير انتقال رؤوس الأموال من الدول المتقدمة إلى الدول النامية هي كثيرة ولعل أهمها هو تحقيق الأرباح والسيطرة على السياسة الاقتصادية وبالشكل الذي يخدم مصالحها، أما فيما يخص انتقال رؤوس الأموال من الدول النامية إلى الدول المتقدمة فالسبب الرئيسي هو الأمان وحماية الأموال.

ويمكن أن نذكر أهم الأسباب التي تؤدي إلى انتقال رؤوس الأموال:¹

1- تفاوت أسعار الفائدة بين الدول: بحيث تختلف أسعار الفائدة بين الدول تبعاً لدرجة وفرة أو ندرة رؤوس الأموال فيها، ومن الواضح أن سعر الفائدة يرتفع في البلدان التي تشكو ندرة رأس المال، وينخفض في البلدان التي يتوفر فيها فائض منه، وعليه سينتقل رأس المال من البلدان الوفيرة على رأس المال إلى البلدان التي لها ندرة، وذلك على شكل قروض.

2- تعزيز الروابط السياسية: يكون انتقال رؤوس الأموال بين الدول في بعض الأحيان مرهون بدوافع وأهداف سياسية تتصل بتوجهات الحكومة وتتخذ هذه التحركات صوراً مختلفة منها القروض والمساعدات والإعانات، وقد يكون الهدف من إعطاء القروض لدولة ما هو المساهمة في تحقيق تنمية اقتصادية للدولة المقترضة، وكذلك في بعض الأحيان قد ترغب الدولة المقرضة ضمان صداقة وكسب تأييد في المنظمات الدولية، وكذلك ممكن أن تتحول تلك القروض مستقبلاً إلى استثمارات.

3- الحصول على الأمان: ومن الأهداف المهمة لانتقال رؤوس الأموال هو الحصول على الأمان إلى جانب تحقيق الأرباح وولوج في أسواق جديدة، وهذا السبب يجعل رؤوس الأموال تتحرك من بلد إلى بلد خوفاً من الأخطار التي يتعرض لها رأس المال وهي الاضطرابات السياسية، تدهور قيمة العملة وتزايد العبء الضريبي.

¹ د. صبحي حسون الساعدي، أ. أياد حماد عبد " أثر تخفيض سعر الصرف على المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال " مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 7، 2011، ص 94.

4- الحصول على امتيازات الاستثمار: وتعتبر من أهم المحفزات لانتقال رؤوس الأموال بحيث ستمنح امتيازات للاستثمارات الأجنبية خاصة، ومنها امتيازات ضريبية تتمثل في إعفائها من بعض الضرائب، تسهيل عملية انتقال رؤوس الأموال والأرباح، توفير مناخ ملائم للعمل خاصة في الدول النامية وبالتالي الولوج في أسواق جديدة تكون مربحة أكثر.

الفرع الثاني: تحرير حساب رأس المال

إن جوهر التحرير المالي هو تحرير حساب رأس المال عن طريق إلغاء الحظر على المعاملات في حساب رأس المال والحسابات المالية لميزان المدفوعات، المتمثلة في الديون والأسهم، الاستثمار الأجنبي المباشر والعقاري، وكذلك إلغاء القيود على معاملات النقد الأجنبي والضوابط الأخرى المرتبطة بهذه المعاملات، وإن كان هذا لا يعني انعدام الضوابط على هذه الحركة فيوجد بعض القيود التي تنظم هذه الحركة، فيمكن أن تكون على نطاق واسع وتشمل كافة المعاملات المرتبطة بحساب رأس المال، وقد تكون جزئية تقتصر على تحرير بعض مكونات حساب رأس المال والاحتفاظ بقيود على بعضها الأخرى، ويمكن تلخيص أهم المعاملات في حساب رأس المال فيما يلي:¹

- ❖ **المعاملات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر:** التحرير من القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للداخل أو المتجه للخارج، تصفية الاستثمار وتحويلات الأرباح عبر الحدود.
- ❖ **المعاملات المتعلقة بالاستثمار في سوق الأوراق المالية:** وتشمل عملية الشراء التي تتم محليا ويقوم بها غير المقيمين (تدفقات إلى الخارج)، أو عمليات البيع والإصدارات التي تتم بواسطة مقيمين (تدفقات إلى الداخل).
- ❖ **المعاملات المتعلقة بأصول الثروة العقارية:** المعاملات الخاصة بشراء أو بيع العقارات التي تتم محليا بواسطة غير مقيمين، أو شراء العقارات في الخارج بواسطة مقيمين.
- ❖ **المعاملات الخاصة بالائتمان التجاري والمالي والضمانات والكفالات والتسهيلات المالية:** التي تشمل التدفقات إلى الداخل.
- ❖ **المعاملات المتعلقة بالبنوك التجارية:** وهي ودائع غير المقيمين واقتراضات البنوك من الخارج (تدفقات إلى الداخل)، القروض والودائع الأجنبية (تدفقات إلى الخارج).

¹ أ.شدا جمال خطيب، د. صغفق الزكيبي "العولة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال" دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص31-32.

❖ **المعاملات المتعلقة بتحركات رؤوس الأموال الشخصية:** وتشمل الهدايا، المنح، الميراث، التركات أو تسوية الديون.

إن أهم مظاهر العولمة المالية شيوعاً في أواخر القرن الماضي هي زيادة انفتاح الأسواق على بعضها البعض، وقيام العديد من الدول النامية بتحرير قطاعها المالية والحسابات الجارية والرأسمالية في موازين مدفوعاتها، الأمر الذي أدى إلى زيادة حجم التدفقات الرأسمالية سواء كانت استثمارات قصيرة الأجل، أو استثمارات طويلة الأجل، وتظهر المنافع المترتبة عن التحرير المالي من عاملين أساسيين:

❖ دفع عملية النمو من خلال رفع مستوى الاستثمار، تحسين معدل العائد ورفع درجة كفاءة السوق نتيجة دخول التكنولوجيا المتقدمة والخبرات الأجنبية.

❖ تعد مصدر تمويل لسد الفجوة بين الادخار المحلي وحجم الاستثمار المطلوب لتحقيق معدلات النمو والتنمية الاقتصادية المرجوة، وهو الأمر الذي يترتب عليه خفض معدلات الاستدانة الخارجية، بالإضافة لذلك فتوفر التدفقات الرأسمالية من تدفقات للعملة الأجنبية يزيد من قدرة السلطات النقدية على تكوين مستويات مرتفعة من الاحتياطات الدولية.

فبالرغم من المزايا الكثيرة التي تحققها التدفقات المالية إلا أن هناك سلبيات أيضاً، ونجد منها الأزمات المالية التي مست اقتصاديات عدة دول (المكسيك 1994، جنوب شرق آسيا 1997، البرازيل 1998 و 1999...) وامتدت هذه الأزمات لتلقي بظلالها على كل أسواق النقد والمال في الدول المذكورة.

المطلب السادس: ايجابيات وسلبيات التحرير المالي:

الفرع الأول: الايجابيات:

من أهم الايجابيات التي تساهم في الإنعاش الاقتصادي والتنمية الاقتصادية نجد:¹

1- تخفيض تكلفة التمويل: إن المنافسة بين الوكلاء الاقتصاديين العاملين والتنافس بين مصادر التمويل الواسعة والمتنوعة يمنح ميزة خفض تكلفة التمويل للدول المحتاجة.

¹ د. حسن كريم حمزة "العولمة المالية والنمو الاقتصادية" مرجع سابق ، ص 60-62

- 2- ترشيد القرار التمويلي: إن إضفاء الصبغة العالمية توفر خيارات وبدائل يمكن المفاضلة فيما بينها من أجل ترشيد القرار التمويلي كونه يتيح التعامل مع أسواق متنوعة وواسعة النطاق تحقق مزايا كبيرة لطالبي التمويل.
- 3- الحد من زيادة المديونية: إن حركة الاستثمار الأجنبي المباشر تسمح بالتنوع وتوزيع أفضل للمخاطر من خلال الابتعاد عن التمويل بالقروض المصرفية والتجارية وبالتالي الحد من المديونية الخارجية وأعباءها كون تلك المصادر غير منشأة للديون.
- 4- سهولة الوصول إلى مصادر التمويل: إن التحرر المالي يسمح للدولة بالوصول إلى الأسواق المالية بسهولة ويسر والحصول على الأموال لسد فجوة الموارد المحلية.
- 5- نقل التكنولوجيا المتنوعة: يسمح الاستثمار الأجنبي المباشر بنقل التكنولوجيا والأساليب المختلفة، وإكساب الأيدي العاملة المهارات والخبرات والفنون الإدارية وخصوصاً في مجال استحداث خدمات مالية ومصرفية حديثة سواء ما يخص نظام المدفوعات أو استخدام النقود والبنوك الإلكترونية، وتساهم جميعها في عمليات التمويل وتسوية المدفوعات.
- 6- الوصول إلى أسعار فائدة حقيقية: إن آليات النفاذ إلى التحرر المالي تؤدي إلى الوصول إلى أسعار فائدة حقيقية تشجع الادخارات وتوجه مسارها من السوق المالية غير رسمية إلى السوق الرسمية، كما تشجع تلك الفائدة المقترضين على الاستثمار في النشاط الإنتاجي والصناعي وخلق بيئة مواتية لنشاط القطاع الخاص، مما يستقطب رؤوس الأموال الأجنبية ويساهم في الحد من هروب الأموال المحلية.
- 7- خفض أسعار الفائدة محلياً: يسمح التحرر المالي بزيادة تدفق رؤوس الأموال مما يؤدي إلى خفض أسعار الفائدة محلياً وبالتالي يشجع المستثمرين على الاقتراض المحلي ورفع مستويات الاستثمار وفتح مشاريع جديدة مما ينعكس على زيادة معدل النمو الاقتصادي .
- 8- توزيع الأصول وتقليل المخاطر: إن تنوع الأصول واختلاف الموارد المالية العالمية والحصول على حافظة متنوعة من السندات تعد أفضل استراتيجية للحصول على مردود أعلى مع أقل مخاطرة محتملة ، وتشكل قفزة نوعية في مجال العمل المصرفي العالمي، مما أدى إلى المنافسة بين الدول والمؤسسات المصرفية العالمية المختلفة، وبالتالي شجع على تطوير النظام المصرفي.

الفرع الثاني: السلبيات:

معارضتي التحرير المالي يرون فيه سلبيات كثيرة على الاقتصاد المحلي والعالمي وهي:¹

- 1- الخطر النظامي: ويحدث عندما يتسبب عجز هيئة عامة أو مجموعة من الهيئات المالية بإعلان إفلاسها للهيئات الأخرى، وهو يرتبط بعملية العدوى من سوق مالي إلى آخر، وانعدام السيولة.
- 2- مخاطر تقلبات رؤوس الأموال قصيرة الأجل: أي الاختلالات الناجمة عن تدفقات رأس المال المتجه نحو الاستثمارات في المحافظ المالية مع تلك المتجهة نحو الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يتصف الأول بقصر أجله وضخامة حركته وتحقيقه الربح السريع، ويحمل درجة تقلب عالية حيث يدخل ويخرج بآمد قصيرة مؤديا إلى كثير من المشاكل، علاوة على تأثير الأول كثيرا بالعوامل النفسية والشائعات والتصريحات وبذلك تتسم قرارات الاستثمار الأجنبي غير المباشر بدرجة عالية من الحساسية في الأجل القصير وأن حركته السريعة بين الأسواق قد يجعل تلك الأسواق في حالة اختلال مفاجئ.
- 3- مخاطر سهولة انتقال الأزمة: أي سرعة انتشار الأزمة بين المؤسسات المالية حين وقوعها لأنها تجعل من تلك الأسواق في تكامل وتماثل وتبادل حر.
- 4- مخاطر هروب الأموال الوطنية: ويعني استخدام جزء هام من المدخرات المحلية خارج حدودها وبإشكال استثمارية مختلفة، وعلى الرغم من أن تلك الظاهرة ليست بالحديثة ولكنها تكاثرت في ظل التحرير المالي، فمثلا تقدر الأموال الخليجية المستثمرة بالخارج بنحو (800) مليار دولار.
- 5- مخاطر تراكم الأموال: أدى التحرير المالي إلى تراكم رأس المال في دول متقدمة أو لدى مؤسسات مالية أو لدى أفراد معينين، أما الدول التي تتميز بالضعف في الفعالية الاقتصادية شهدت شحة وهجرة في أموالها، فالاستثمار الأجنبي المباشر يتجه أغلبه إلى الدول المتقدمة، فضلا عن التوزيع غير المتكافئ داخل تلك الدول نفسها.
- 6- مخاطر عوامة المديونية: لقد عمدت البنوك الغربية وبالتعاون مع بيوت السمسرة المختصة إلى تحويل الديون الخارجية للبلدان النامية إلى أوراق مالية تتداول في الأسواق المالية العالمية، وهذا سيعرض تلك الدول إلى حالة عدم التأكد من ديونها نتيجة التقلبات التي تحدث في الأسواق المالية وقد يعرضها ذلك إلى ارتفاع مديونيتها.

¹ د. حسن كريم حمزة "العوامة المالية والنمو الاقتصادية" مرجع سابق، ص 62-64.

7- مخاطر غسل الأموال: إن عملية التحرير المالي أدت إلى صعوبة تعقب مصادر الأموال كأنها أصبحت تحمل أرقام سرية ومشفرة وبإمكانها المرور بعدد من الإجراءات قبل أن تدخل الدورة الاقتصادية لبلد ما، وكلها عوامل ساعدت على توسيع أنشطة اقتصادية غير مشروعة والتي تمارس تحت ما يسمى بالاقتصاد الخفي ألا وهو غسل الأموال، وهي ظاهرة تهدد النمو والاستقرار الاقتصادي من خلال انعكاساتها على مجمل النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، وغسل الأموال هي عملية للمتحصلات الناجمة عن الأنشطة غير المشروعة لإخفاء مصدرها الأصلي وتمكينهم من إبعاد الأجهزة المختصة عن مصادرها والقائمين عليها.

المبحث الرابع: مكونات التكامل المالي وتأثيره على النمو الاقتصادي

المطلب الأول: أهداف التكامل المالي

إن سياسات التكامل المالي تهدف إلى جعل السوق المالية تعمل بكفاءة عالية وفعالية أكبر، لتصبح لها القدرة على المنافسة مع الأسواق المالية الدولية، وكذلك من أهم الأهداف التي تستهدفها سياسات التكامل المالي نجد:¹

- 1- إعطاء حرية أوسع لتحديد أسعار الفائدة والاتجاه نحو السوق المالي لتحديدها.
- 2- العمل على تخفيف الرقابة، وذلك باستخدام الأدوات الكمية الغير مباشرة للسياسة النقدية بدلا من الأدوات النوعية التي تعيق استراتيجية التحرير.
- 3- إلغاء السقوف الائتمانية المفروضة على البنوك التجارية وإعطاء الحرية في تحديد هيكل أسعار الفائدة المفروضة على الودائع أو على القروض.
- 4- تعزيز درجة المنافسة فيما بين الأسواق المالية للحصول على أكبر قدر ممكن من رؤوس الأموال الدولية.
- 5- تتزامن سياسات التحرير المالي مع النزعة الشديدة نحو تحرير التجارة الدولية، وبرز الطابع الدولي للمعاملات المالية مثل المعاملات التجارية وخاصتا بعد تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية.

¹ أ.حيدر نعمة بحيت، أ.نصر حمود مزنان " سياسات التحرير المالي في البلدان العربية "، المجلة الاقتصادية، الكوفة، 2005، ص2-3.

المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر

إن دول العالم تولي اهتمام واسع النطاق بالاستثمار الأجنبي المباشر، وفي ظل العولمة المالية أصبح العالم ساحة مفتوحة للمنافسة على جذب من خلال سياساتها وبرامجها الترويجية وتوفير الوسائل للمستثمرين لتنفيذ المشروعات المختلفة على أراضيها لما لها من أهمية نسبية كمصدر لرؤوس الأموال الاستثمارية باعتباره محرك التنمية الاقتصادية فيها.

الفرع الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

إن عولمة الاستثمار تتم في إطار العولمة الاقتصادية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يعرف تاريخياً بتصدير رأس المال من بلد ويسمى البلد المصدر إلى بلد آخر يسمى البلد المستورد أو المضيف إذ يتم الاستثمار في مشروعات وقطاعات معينة¹، وكذلك هو أن تقوم شركة أو شخص غير مقيم بتملك ما لا يقل على 10% من رأسمال شركة محلية في دولة ما²، فالاستثمار الأجنبي المباشر هو الذي يتم الحصول من خلاله على مصالح مستمرة في مشروع معين يعمل في اقتصاد غير اقتصاد الجهة التي تقوم بالاستثمار وتقوم بإدارته³، وما يميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن بقية الاستثمارات الأخرى بسيطرة المستثمر الأجنبي على رأس المال وتقنيات الإنتاج والإدارة والمهارات الأخرى وتختلف نسبة الملكية التي يمتلكها المستثمر الأجنبي في الشركات الأجنبية في الخارج والتي تؤهله لأن يكون مستثمراً مباشراً من بلد إلى آخر⁴.

إن مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر يستند إلى مفهوم اقتصادي يقوم على أساس تدويل الإنتاج والتوزيع في إطار التعاون الاقتصادي الدولي من خلال التجهيز ونقل التكنولوجيا وتقديم الخدمات، وإلى مفهوم مالي مبني على فكرة تدويل رأس المال⁵ من خلال الحركة التي تخص رؤوس الأموال بين الدولة المضيفة والدولة المستثمرة بهدف تمويل نشاطات اقتصادية.

¹ د. حسن كريم حمزة "العولمة المالية والنمو الاقتصادي" مرجع سابق، ص 69.

² أ. شدا جمال خطيب، د. صغفق الركبي "العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال" دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 33.

³ د. فليح حسن خلف "العولمة الاقتصادية" مرجع سابق، ص 87.

⁴ أ. علي عبد الفتاح أبو شرار "الاقتصاد الدولي: نظريات وسياسات" مرجع سابق، ص 222.

⁵ أ. عجة الجيلالي "الكامل في القانون الجزائري للاستثمار" دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2006، ص 383.

الفرع الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

إن أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر تختلف باختلاف خصائصها ومميزاتها، وهناك تباين في عملية اختيار تلك الأنواع من وجهة نظر المستثمر أو البلد المضيف من خلال وضعية البلد المضيف ونظامه السياسي ودرجة تقدمه الاقتصادي بإضافة إلى الهدف الذي يسعى إلى تحقيقه.

ويمكن تحديد أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال دراسة الغرض وأسباب انتقالها إلى:¹

1- **الاستثمارات الباحثة على الميزات النسبية:** تسعى الاستثمارات للاستفادة من مزايا الدول (المواد الأولية، رخص العمالة، توفر البترول... الخ) ويشجع هذا النوع من الاستثمار من زيادة الصادرات وزيادة الواردات من السلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج الوسيطة.

2- **الاستثمارات الباحثة عن الأسواق:** يسعى وراء السوق ووفوراته كمتوسط دخل الفرد ونموه وحجم السوق من حيث تعداد السكان ومناطق التجارة الحرة، لذلك اتجه الاستثمار بدرجة أكبر نحو الدول التي لديها أسواق أوسع وارتباطا بمستويات تطورها الأعلى.

3- **الاستثمارات الباحثة عن الكفاءة:** وهي الاستثمارات التي تسعى وراء تخفيض كلفة عمليات إنتاجها وتعظيم ربحها من خلال الاستثمار في البحث والتطوير، وأغلبها تتم في الدول المتقدمة ويأخذ أشكالاً مختلفة منها تحويل جزء من عمليات الإنتاج كثيفة الأيدي العاملة إلى الدول المضيفة لتقوم به شركات وطنية وفقاً لتعاقد ثنائي، وهذا يؤدي إلى تعزيز القدرات الإنتاجية للشركة في البلد المضيف للاستثمار وأهم ما يميز هذا النوع هو أن صادرات الشركة المحلية إلى الدول الصناعية ليست معرضة للحواجز التجارية باعتبارها مرتبطة بالشركة الأم .

4- **الاستثمارات الباحثة عن أصول استراتيجية:** يتعلق هذا النوع بقيام الشركات بعمليات تملك أو شراكة لخدمة أهدافها الاستراتيجية من البلد المصدر للاستثمار.

5- **الاستثمارات الباحثة عن الاعفاءات والحوافز:** اتجاه الاستثمار إلى الدول التي تتيح إعفاءات ومزايا وحوافز ضريبية وإدارية وتسهيلات مالية.²

ومن خلال دراسة دوافع ومبررات انتقال الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن تمييز الأشكال التالية من خلال الجدول التالي:

¹ د. حسن كريم حمزة " العولمة المالية والنمو الاقتصادي " مرجع سابق، ص 74-75.

² د. فليح حسن خلف " العولمة الاقتصادية " مرجع سابق، ص 94.

الجدول رقم (1-2): أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

الاستثمار المرتبط بالملكية	الاستثمار الذي لا يرتبط بالملكية
<p>1- الاستثمار المشترك: اتفاق مشترك بين الطرفين المحلي والأجنبي لتنفيذ مشروع، برأس مال مشترك والمشاركة في الإدارة.</p> <p>2- الاستثمار المملوك بالكامل: تقوم الجهة الناقلة للاستثمار بكامل العملية الاستثمارية في البلد المضيف.</p> <p>3- الاستثمار في المناطق الحرة: الهدف منه تشجيع دخول الاستثمار الأجنبي والاستفادة منه في خلق فرص عمل.</p> <p>4- الاستثمار في مشروعات التجميع: اتفاق مبرم بين طرف محلي وطرف أجنبي يتعهد الثاني بتزويد الأول بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا.</p>	<p>1- عقود التراخيص: وبموجبه تصرح الشركة الأجنبية للمستثمر المحلي باستخدام خبرة فنية، براءة اختراع نتائج أبحاث... الخ، مقابل عائد يتم الاتفاق عليه.</p> <p>2- التعاقد من الباطن: يتم بين وحدتين إنتاجيتين يقوم بموجبها مقاول الباطن بإنتاج أو توريد أو تصدير المكونات الأساسية الخاصة بسلعة للطرف الآخر الأصيل والذي يستخدمها في إنتاج السلعة في صورة نهائية وبعلاقتها التجارية.</p> <p>3- عقود تسليم المفتاح: بموجبه تقوم الشركة الأجنبية بتسليم المشروع كاملا ووفقا للمعايير المتفق عليها للطرف المحلي الذي يقوم بدفع أتعاب الأول، وقد يمتد العقد لفترة حتى يتمكن الطرف المحلي من إدارة المشروع بشكل مستقل.</p> <p>4- عقود المشاركة في الإنتاج:</p> <p>5- عقود الإدارة والتسويق:</p>

المصدر: د. حسن كريم حمزة " العولمة المالية والنمو الاقتصادي " مرجع سابق، ص 75-76.

الفرع الثالث: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

إن مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن تساهم في تحقيق العديد من المزايا والمنافع الاقتصادية للدول المضيفة، كما يمكن أن تولد سلبيات عديدة قد تؤدي إلى إعاقة تطور الدول النامية.

❖ مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر: ويمكن أن نذكر أهمها:

- إن التدفقات الداخلة من رأس المال الأجنبي الخاص تخفف من الاختلال في ميزان المدفوعات، خاصتا إذا استطاعت المشروعات الخاصة الأجنبية أن تولد صافي تدفقات موجبة من إيرادات الصادرات.¹

¹ د. محمود عبد الرازق " الاقتصاد الدولي التجارة الخارجية: النظرية والتطبيق " مرجع سابق، ص 216.

- يمكن أن يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير فرص عمل أكبر، وهو الأمر الذي تحتاجه الدول النامية لتحقيقه نتيجة محدودية النشاطات الاقتصادية التي تعجز عن استيعاب فائض العمل، وبالتالي سيساهم في مكافحة البطالة.
- تسهيل الحصول على التقنيات الحديثة والتكنولوجيا العالية وبالتالي المساهمة في تطوير مجالات ونشاطات ذات إنتاجية أكبر وكفاءات عالية.
- تدريب العمالة المحلية التي تتاح لها فرص عمل في فروع الشركات الأجنبية واكتسابها المهارات التكنولوجية الحديثة باستخدام أحسن وأحدث أساليب العمل والتدريب.
- المساهمة في توسيع قدرة وطاقات الاقتصاد الإنتاجي من خلال إعادة استثمار الأرباح التي تحققها هذه المشروعات، وذلك بإقامة مشروعات جديدة.¹
- زيادة الدخل وهو الأمر الذي سيؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي وبالتالي تحسين المستوى المعيشي ودرجة رفاهية أعلى.
- أما بالنسبة للدولة المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر فالعائد سيكون أكبر من الاستثمار المحلي، واحتكار التكنولوجيا، وكذلك البحث على أسواق جديدة.
- ❖ **عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر:** ويمكن ذكر أهمها:
 - استغلال الدول النامية واستنزاف فائضها الاقتصادي من خلال حصول المستثمرين الأجانب على أرباح مرتفعة وتحويل معظمها إلى الخارج، وبالتالي انخفاض الموارد واضعاف الاقتصاد ككل.
 - قد يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تناقص الاستثمار المحلي من خلال المنافسة القوية وكذلك جودة السلع.
 - الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد تؤثر سلبا على الموازنة العامة للدول المضيفة، في ظل قيامها بتقديم إعفاءات ضريبية.
 - إن مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر لم تساهم بدرجة ملموسة في توفير المعرفة والخبرة الفنية للدول المضيفة، وراجع ذلك أنها تعتبرها من الأسرار الصناعية الخاصة بها.

¹ د. فليح حسن خلف " العولمة الاقتصادية " مرجع سابق، ص 97.

- إن الآثار الذي ينتج عن السماح للشركات متعددة الجنسيات بأن تنشأ فروع خلف غطاء التعريف الجمركية تكون أسوأ على وضع ميزان المدفوعات، حيث تزيد من واردات السلع الرأسمالية والسلع الوسيطة.

ومن خلال الدراسات التجريبية حول الاستثمار الأجنبي المباشر وتأثيره على معدل النمو الاقتصادي أثبتت أن الاستثمار الأجنبي المباشر يرتبط بعلاقة سلبية مع معدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وهو ما يوضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر التي تسيطر عليه الشركات المتعددة الجنسيات قد عرقلت عملية النمو والتطور للدول النامية، وستتطرق إلى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي لاحقاً من خلال الدراسات التجريبية.

المطلب الثالث: الاستثمار الأجنبي الغير مباشر (الاستثمار في المحافظ المالية)

يشكل هذا النوع من الاستثمار الدولي العنصر الثاني من عناصر العولمة المالية والتكامل المالي، " والحافز الرئيسي للاستثمارات في الأوراق المالية الدولية هو الحصول على معدلات عوائد في البلدان الأجنبية أعلى من العوائد المحلية"¹، فالاستثمار الغير مباشر الذي يتم في المحافظ المالية يعتبر من أهم أشكال استثمار الأموال والأكثر أهمية والأسرع في تحقيق النمو ويتمثل بالاستثمار في شراء وبيع الأوراق المالية من أسهم وسندات وغيرها من الأدوات المشتقات المالية من دولة أخرى.

فيمكن تعريف الاستثمار في المحافظ المالية بأنه " المشاركة في توظيفات استثمارية خارجية من دون أن يكون للمستثمر الحق في إدارة موجودات الشركة المستثمر فيها ومن دون أن يكون له الحق في الرقابة والسيطرة في إدارة أعمال ذلك المشروع، وتكون الدوافع الرئيسية للمستثمرين في محافظ الأوراق المالية الحصول على الأرباح خلال الاستفادة من فروقات الأسعار وكذلك تقليل المخاطر من خلال تنويع المحافظ الاستثمارية وعادة ما تقوم الأسواق المالية بالوساطة في عمليات ذلك الاستثمار"²، وتعتبر هذه الخطوة الطريق المباشر لتعظيم العائدات المالية على الأسهم والسندات ومساواتها على المستوى الدولي وهذا ما يمثل جزء من التكامل المالي.

إن أهمية استثمار المحافظ المالية يكمن في دعم ومساندة تحقق الاستثمار العيني بشكل خاص من خلال توفير رأس المال اللازم لعملية التنمية الاقتصادية خاصتنا في الدول النامية التي تعاني من نقص

¹ أ. علي عبد الفتاح أبو شرار " الاقتصاد الدولي: نظريات وسياسات " مرجع سابق، ص 199.

² د. حسن كريم حمزة " العولمة المالية والنمو الاقتصادي " مرجع سابق، ص 111.

في الموارد التمويلية لديها واللازمة لإقامة المشروعات بحجوم كبيرة، وتتوفر لديها القدرات الادارية والتنظيمية والمهارات، والامكانيات التي تتيح لها استخدام قدرات تكنولوجيا متطورة حتى تستطيع الاستمرار في السوق وكل هذا يتطلب توفر قدرات مالية كبيرة، ونتيجة لكل ذلك يبرز الدور الكبير للاستثمار المالي في المحافظ المالية كمصدر مهم لتوفير التمويل اللازم للاستثمار الحقيقي، والذي يتم من خلال إصدار المشروعات الاستثمارية الأسهم والسندات وطرحها للتداول في الأسواق المالية.

ويمكن أن نذكر أن أهم الأسباب التي تدفع الأفراد والشركات نحو الاستثمار في المحافظ المالية هي إمكانية تحويل هذه الأوراق المالية بسرعة وسهولة إلى سيولة وتكلفة منخفضة، وكذلك إمكانية تحقيق عوائد قياسية ولا سيما ذات العوائد الثابتة.

إن الاستثمار المالي في محافظ الأوراق المالية قد شهد تطوراً واسعاً ومتسارعاً في إطار عملية العولمة الاقتصادية وبالارتباط مع عناصرها وجوانبها وعواملها المتعددة وأسهمت في تحقيق هذا التطور من خلال التطور الواسع والسريع للأسواق المالية والنقدية، التطور السريع لانتقال المعلومات وتطور التكنولوجيا، الخدمات المتنوعة التي تقدمها الأسواق المالية في إطار عولمة نشاطاتها، زيادة درجة ترابط وتكامل اقتصاديات دول العالم، وتدويل المؤسسات المالية وعولمة نشاطاتها في إطار العولمة المالية وهو الأمر الذي أتاح قدر ضخم من الموارد المالية.

إن الاستثمار المالي لم يساهم بشكل فعال في توفير التمويل اللازم للاستثمار الحقيقي وخاصة في الدول النامية نتيجة ضعف درجة تطور الأسواق المالية والنقدية، وعمليات المضاربة بالأوراق المالية في ظل صيغ التحرر المالي التي تغيب عنها الرقابة والقيود من قبل السلطات المختصة وفي مجال انتقال الأموال فيما بين الأسواق المالية، وأدى كل هذا إلى الانهيار المالي الآسيوي في 1997، وروسيا 1998، والاضطراب النقدي في البرازيل 1999 .

المطلب الرابع: تأثير التكامل المالي على النمو الاقتصادي

هناك العديد من الدراسات التي كانت متباينة ومتضاربة فيما يخص تأثير التكامل المالي على النمو الاقتصادي، بحيث نجد بعض الاقتصاديين يؤكدون على التأثير الإيجابي للتكامل والذي يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي، والبعض الآخر يرى أن التكامل المالي يزيد من خطر التعرض لهجمات المضاربة ويرفع من تعرض البلد للصدمات الدولية وهروب رؤوس الأموال.

الفرع الأول: الدراسات المؤيدة للتكامل المالي:

الكثير من النظريات أكدت أن التكامل المالي يعزز النمو الاقتصادي، بحيث أن الانفتاح يحسن كفاءة تخصيص الموارد وتوفير فرص لتنويع المخاطر وتعزيز التنمية المالية، وهذا ما جاء به Mackinnon¹ و Shaw² (1973) من خلال التركيز على دور القطاع المالي في تعبئة الادخار وبالتالي تحسين النمو الاقتصادي، وأن التحرير المالي ما هو إلا وسيلة بسيطة وفعالة لرفع معدل النمو الاقتصادي خاصتنا في الدول النامية، وأظهرت أن الكبح المالي يؤدي إلى عدم تشجيع الادخار وتقنين الائتمان وسوء توزيع الموارد، فالكبح المالي هو تخفيض أسعار الفائدة ما يؤدي إلى انخفاض مستوى الادخار وبالتالي انخفاض مستوى الاستثمار والتي من شأنها أن تضر النمو الاقتصادي، في حين التحرير المالي سيرفع من مستوى الاستثمار وهذا ما سيحفز النمو الاقتصادي.

ومن الأوائل الذين بادروا بإتمام أعمال Mackinnon و Shaw كان Kaphr (1976) حيث استخلص أن الرفع من معدلات الفائدة الاسمية أحسن من الرفع من مستوى الكتلة النقدية، وأن الحل في التخفيض من التضخم هو تدنية الطلب على النقود والتشجيع المباشر للادخار.

وأظهر Quinn³ (1997) دراسة العلاقة بين التكامل المالي والنمو الاقتصادي بحيث وضع مؤشر ديناميكي لتحرير رأس المال يتراوح ما بين 0-4 حسب درجة الانفتاح بالاعتماد على معطيات مبادلات حساب رأس المال المنشورة من طرف صندوق النقد الدولي، ومن إيجابيات هذا المؤشر الأخذ بعين الاعتبار كثافة القيود، العينة مكونة من 66 دولة للفترة 1960-1989، واستنتج أن التكامل المالي له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، وكانت هناك انتقادات على هذا المؤشر من طرف Edison et al (2002a)⁴ بحيث أكد أن هذا المؤشر لا يقيس التأثيرات المرتبطة بتحرير رأس المال إلا للدول التي لها انفتاح كامل.

¹ Mac Kinnon RI. (1973), « Money and capital in economic development », Th e Brooking Institution, Washington..

² Shaw E. (1973), « Financial Deepening in Economic Development », New York: Oxford University Press.

³ Quinn D. (1997), « Th e Correlates of Changes in International Financial Regulation », American Political Science Review, vol. 91, pp. 531 - 551.

⁴ Edison H. J., Klein M., Ricci L. & Slok T. (2002a), « Capital Account Liberalization and Economic Performance: Survey and Synthesis ». IMF Working Paper 02/120.

ونجد كذلك دراسات (1999) Markusen & Venables¹ ، (2000) Bailiu² و (1991) Blomstrom³ التي أكدت أن التكامل المالي من الممكن أن يرفع من معدل النمو من خلال " التأثير الجانبي " المرتبط بالاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا ما يؤدي إلى انتقال التكنولوجيا والتخصص في الإنتاج وتخصيص رأس المال، وبالتالي تحفيز تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا ما يدفع بالنمو الاقتصادي. ودراسة قام بها⁴ Bonfi Glioli (2008) أن التكامل المالي يعتمد على محددتين أساسيتين للأداء الاقتصادي هما: الإنتاجية والاستثمار، وأكد أن التكامل المالي له تأثير مباشر وإيجابي على الإنتاجية عندما لا تؤثر بشكل مباشر على تراكم رأس المال وكانت الدراسة خلال الفترة 1975-1999 لعينة تضم 70 دولة.

وأثبتت الدراسة التي قام بها⁵ Bekart et al (2005) أن تحرير رأس المال يحفز النمو الاقتصادي والعلاقة بينهما قوية ومباشرة وفورية، والدراسة ضمت مجموعة من الدول النامية والمتقدمة خلال فترة 1980-1997، ونفس النتيجة وصل إليها⁶ Fuchs & Funke (2001) أكد أن هناك علاقة طردية وقوية تدعم فرضية أن تحرير حساب رأس المال يحسن النمو الاقتصادي، العينة مكونة من 27 دولة خلال الفترة (1975-2000)، وأكدت دراسة⁷ Edison et al (2002b) هذه الفرضية من خلال دراسة عينة مكونة من 89 دولة خلال الفترة 1976-1995، أن التحرير المالي يؤدي إلى تسارع النمو الاقتصادي وأن هذه النتيجة قوية في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة.

وأظهرت دراسة⁸ Klein & Olive (2008) استخدم مؤشر * Share للتحرير لعينة مشكلة من الدول الدول النامية والمتقدمة خلال الفترة 1976-1995 وأثبتت أن تحرير حساب رأس المال يؤثر تأثير إيجابي

¹ Markusen, James R. & Venables, Anthony J. (1999), « Foreign direct investment as a catalyst for industrial development », European Economic Review, vol. 43(2), pp. 335-356

² Bailiu J. (2000), « Private Capital Flow, Financial Development, and Economic Growth in Developing Countries », Bank of Canada Working Paper n° 2000-15, July.

³ Blomstrom M. (1991), « Host Country Benefits of Foreign Investment », edited by D. Mc Fetridge, The University of Calgary Press, Calgary.

⁴ Bonfi glioli. Alessandra (2008) « Financial integration, productivity and capital accumulation » Journal of International Economics 76. p.337-355.

⁵ Bekaert, Geert & Harvey, Campbell R. & Lundblad, Christian, (2005), « Does financial liberalization spur growth? », Journal of Financial Economics, vol. 77. N° 1, pp. 3-55.

⁶ Fuchs-Schundeln N. and N.Funke (2001), « Stock Market Liberalizations: Financial and Macroeconomic Implications », IMF Working Paper, Paper, N°193.

⁷ Edison H. J., Levine Ross, Ricci Luca, Slok Torsten (2002b), « International financial integration and economic growth », Journal of international Money and Finance 21. p.749-776

* مؤشر Share : وهو عدد سنوات فتح حساب رأس المال (حسب AREAR لصندوق النقد الدولي)

⁸ Klein M. W. & Olivei G. P. (1999), « Capital Account Liberalization, Financial Depth and Economic Growth », Federal Reserve Bank of Boston Working Paper N° 99-6.

على النمو الاقتصادي ولكن فقط للدول المتقدمة، وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات الأخرى على أساس أنها تركز على أثر تحرير حساب رأس المال في التنمية المالية، وكذلك دراسة¹ (2000) Bailiu أثبتت أيضا أن تحرير حساب رأس المال يحسن النمو من خلال تعزيز التنمية المالية خلال الفترة 1975-1995 والعينة مكونة من 40 دولة نامية، ويوضح دور تدفقات رؤوس الأموال الخاصة على النمو الاقتصادي وتختلف دراسته على الدراسات الأخرى من خلال دراسة أثار مؤشر تحركات رأس المال على النمو عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر، والاستنتاج الذي وصل إليه هو أن تدفقات رأس المال تحفز النمو الاقتصادي إلا في الدول التي طورت وحسنت القطاع المصرفي.

وأثبت² (2008) Honig أن تحرير حساب رأس المال يمكن من زيادة النمو الاقتصادي من خلال تطوير النظام المالي، وأن تحسين أداء النظام المالي سيزيد من المنافسة ويسهل من استيراد الخدمات المالية، وأكدت دراسات أخرى³ (1992) Mathieson & Rojas-Suárez أن تحرير انتقال رؤوس الأموال يزيد من كفاءة القطاع المالي وتحسين أداء الوساطة المالية من خلال التوجيه السليم للادخار نحو الاستثمار الإنتاجي وتخفيض مخاطر الاستثمار المالي، وحسب Edison et al (2002b) فإن التنوع الجيد للمحافظ الاستثمارية والتوزيع الأفضل لرأس المال سيؤدي حتما إلى تعزيز النمو الاقتصادي.

واستخدم⁴ (2001) O'donnell في دراسته مقاييس صندوق النقد الدولي ومقاييس كمية لتوضيح أثر تحرير حساب رأس المال، فأكد أن المقاييس النوعية تضعف مؤشر درجة تحرير رأس المال لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار طبيعة القيود المختلفة على حساب رأس المال، أما المقاييس الكمية فلها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي.

ويرى⁵ (2004) Imbs أن المناطق المتكاملة ماليا تعرف تقلبات كبيرة وإيجابية في الناتج المحلي الإجمالي، وأثبتت أن العلاقة بين النمو والتكامل المالي ايجابية، فالتكامل المالي سيؤدي إلى زيادة التبادلات التجارية والتي ستسمح لكل بلد بالتخصص في أحد المجالات التي لديها ميزة نسبية.

¹ Bailiu J. (2000), « Private Capital Flow, Financial Development, and Economic Growth in Developing Countries », Bank of Canada Working Paper n° 2000-15, July.

² Honig A. (2008), « Addressing Causality in the Effect of Capital Account Liberalization on Growth », Journal of Macroeconomics, mars, pp 1-15.

³ Mathieson Donald J. et Rojas-Suárez L. (1992), « Liberalisation of the capital Account : Experience and Issues », IMF WP/92/46, Washington, juin.

⁴ O'Donnell, B. (2001) « Financial Openness and Economic Performance », Trinity College, Dublin, Ireland (non publiee).

⁵ Imbs Jean (2004), « Trade, Finance, Specialization, and Synchronization », The Review of Economics and Statistics, MIT Press, vol. 86(3), pages 723-734.

الفرع الثاني: الدراسات المتقدمة للتكامل المالي

ويرى منتقدو التكامل والتحرير المالي بأنه يزيد من خطر التعرض لهجمات المضاربة ويرفع من تعرض البلد للصدمات الدولية وهروب رؤوس الأموال، وأن الزيادة في تدفقات رؤوس الأموال الدولية إلى الدول النامية أدى إلى تسارع النمو الاقتصادي بالرغم من ضعف النظام المالي وهشاشة النظام المصرفي، ما أدى إلى أزمات مالية من أهمها: أزمة المكسيك 1994-1995، أزمة جنوب شرق آسيا 1997، أزمة البرازيل 1998، أزمة الأرجنتين 2000، وأكدت عدة دراسات أن عملية التحرير قد تسببت في إحداث طفرات وانحيارات عميقة داخل الأسواق الناشئة، وأن عدم تماثل المعلومات من شأنها أن تضر بالتحرير المالي.

وحسب دراسة قام بها ¹ Rodrik (1998) أن القيود على رؤوس الأموال لا تؤثر في إصلاحات الاقتصاد الكلي من خلال دراسة قام بها على 95 دولة ما بين 1975-1989 ووضع مؤشر القيود الذي كان واسع جدا لا يستطيع أن يراقب كل قيود رؤوس الأموال.

وقاما ² Montiel & Reinhart (1999) بتطوير المؤشر الذي استعمله Rodrik (1998) بوضع مؤشر لكل دولة مع الأخذ بعين الاعتبار مراقبة حركات رؤوس الأموال واستنتجا أن مراقبة حركات رؤوس الأموال أدت إلى زيادة مستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وانخفاض تدفقات استثمارات المحافظ المالية في المدى القصير.

ونجد دراسة ³ Alesina Grilli & Milesi Ferritti (1994) قاما بدراسة العلاقة بين تحرير رأس المال والنمو الاقتصادي لـ 20 دولة صناعية خلال الفترة 1950-1990، والانفتاح المالي تم قياسه بعدد سنوات تحرير حساب رأس المال، وأثبتت ضعف التأثير على النمو، وكذلك أكدت دراسة ⁴ Grilli & Milesi Ferritti (1995) على عينة من 61 دولة أن تحرير رأس المال له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي.

¹ Rodrik D. (1998), « Who Needs Capital Account Convertibility ? », in Peter Kenen, ed », Should the IMF Pursue Capital-Account Convertibility ? », Princeton Essays in International Finance, N°.207.

² Montiel, Peter & Carmen M. Reinhart (1999) " Do Capital controls and macroeconomic policies Influence the volume and composition of capital flows ? Evidence from the 1990s" Journal of International Money and Finance 18(4), pp 619-635.

³ Alesina, A, V. Grilli & G.M Milesi- Ferritti (1994) " The political Economy of capital controls" In, L.Leiderman, and A. Razin (eds), Capital Mobility: The Impact on Consumption, Investment and Growth, Cambredge, pp 329-347.

⁴ Grilli V & Milesi-Ferretti G. (1995) « Economic Effects and Structural Determinants of Capital Controls » IMF StaffPapers,42.

وأثبت¹ (2001) Edwards أن المتغيرات (مؤشر Quinn* وتباين Quinn) أنها ترتبط بشكل كبير مع نمو دخل الفرد في عام 1980 لـ 60 دولة، واستنتج أن تحرير حساب رأس المال يحفز النمو الاقتصادي للدولة التي لها مداخيل عالية، ويعيق النشاط الاقتصادي في الدول التي لها مداخيل ضعيفة، ويؤكد أن الدول النامية غير مستعدة للتحرير الكامل لحساب رأس المال وأن التأثير الإيجابي على النمو الاقتصادي يعتمد على مستوى التطور والتنمية في البلد.

ونجد فئة أخرى من الباحثين من بينهم² (2006) Kose & al³، (2008) Neto & Veiga استنتجوا أنه من الصعب وجود علاقة أو تأثير إيجابي بين التكامل المالي والنمو الاقتصادي، وكذلك نجد دراسة Edison & al (2002a) أكدت أن العلاقة بين التكامل المالي والنمو الاقتصادي ليست قوية، قاموا بتقسيم العينة إلى فئتين: الفئة الأولى الدول المتقدمة (العضوة في OECD 1986) حساب رأس المال الفئة الثانية الدول النامية، وأظهرت النتائج أن المعامل التقديري لتحرير هو 0.17 للدول المتقدمة و 0.34 للدول النامية، وخلاصة الدراسة أكدت أن تأثير فتح حساب رأس المال على النمو أكبر في الدول النامية.

المطلب الخامس: الترابط بين تحرير رؤوس الأموال والنمو الاقتصادي

من خلال الدراسات السابقة استخلصنا أن دراسة العلاقة الموجودة بين تحرير رؤوس الأموال والنمو الاقتصادي تنقسم إلى شقين:

1- حرية حركات رؤوس الأموال يخلق الكثير من المكاسب للدولة المستقبلية وللدولة المصدرة لرأس المال، فالدولة التي تسمح بتدفقات رؤوس الأموال تخلق مصادر أموال جديدة وهذا سيؤدي إلى نمو اقتصادي أحسن وأقوى، وكذلك إلى انتقال التكنولوجيا وما يتبعها من ارتفاع حجم الاستثمارات وتطوير وتحسين الإنتاجية، ولكن كل هذا يبقى متوقف على مجهودات التكيف للسياسات الكلية لهذه التدفقات.

¹ Edwards S. (2001), « Capital Mobility and Economic Performance : Are Emerging Economies Different ? » NBER Working Paper n° 8076.

* مؤشر Quinn 1997 استعمله Edwards كمؤشر لقياس درجة حركة رؤوس الأموال وسمي هذا المؤشر بـ Cap Open .

² Kose M., Prasad E., Rogoff K. & Wei S.-J. (2006), « Financial Globalization: A Reappraisal », IMF Working Paper No.06/189.

³ Neto D.G. et Veiga F.G. (2008), « Financial Globalization, Convergence and Growth », NIPE Working Paper n°7/2008.

2- على أساس الأزمات المالية التي حصلت للدول الناشئة دول جنوب شرق آسيا والدول اللاتينية (المكسيك، البرازيل والأرجنتين)، أكدوا الاقتصاديين المنتقدين للتحرير المالي أن أهم سبب للأزمات المالية هي فتح الأسواق المالية لرؤوس أموال أجنبية، وأن التحرير المالي كان متسرع وغير متدرج وكذلك عدم تهيئة القطاع المالي والمصرفي لهذا التحرير.

وعليه فإن دراسة تحرير رؤوس الأموال من خلال الاقتصاد الكلي تؤدي إلى التوزيع الأمثل للادخار الدولي، ما يؤدي إلى تخصيص الإنتاجية والنمو الاقتصادي، فحرية انتقال الادخار بين الدول يسمح بتحسين فعالية الاقتصاد، وتؤكد ذلك الدراسة التي قام بها¹ (1990) Robert lucas وأظهرت أن الإنتاجية في الو.م.أ أكبر 15 مرة منها في الهند، فبافتراض أن الإنتاج بين دولتين حسب معادلة الإنتاج من نوع Cobb-Douglas مع مرونة رأس المال /العمل، فإن الإنتاج الهامشي لرأس المال في الو.م.أ يصبح 58 مرة أكبر من قيمته في الهند، فتتقل رؤوس الأموال بين هذين البلدين يعطي إنتاجية مرتفعة للبلدين، ويرى البعض الآخر أن تحرير رؤوس الأموال لا تؤثر على عامل العمل ولكن تؤثر على عامل رأس المال والإنتاجية الإجمالية للعوامل.

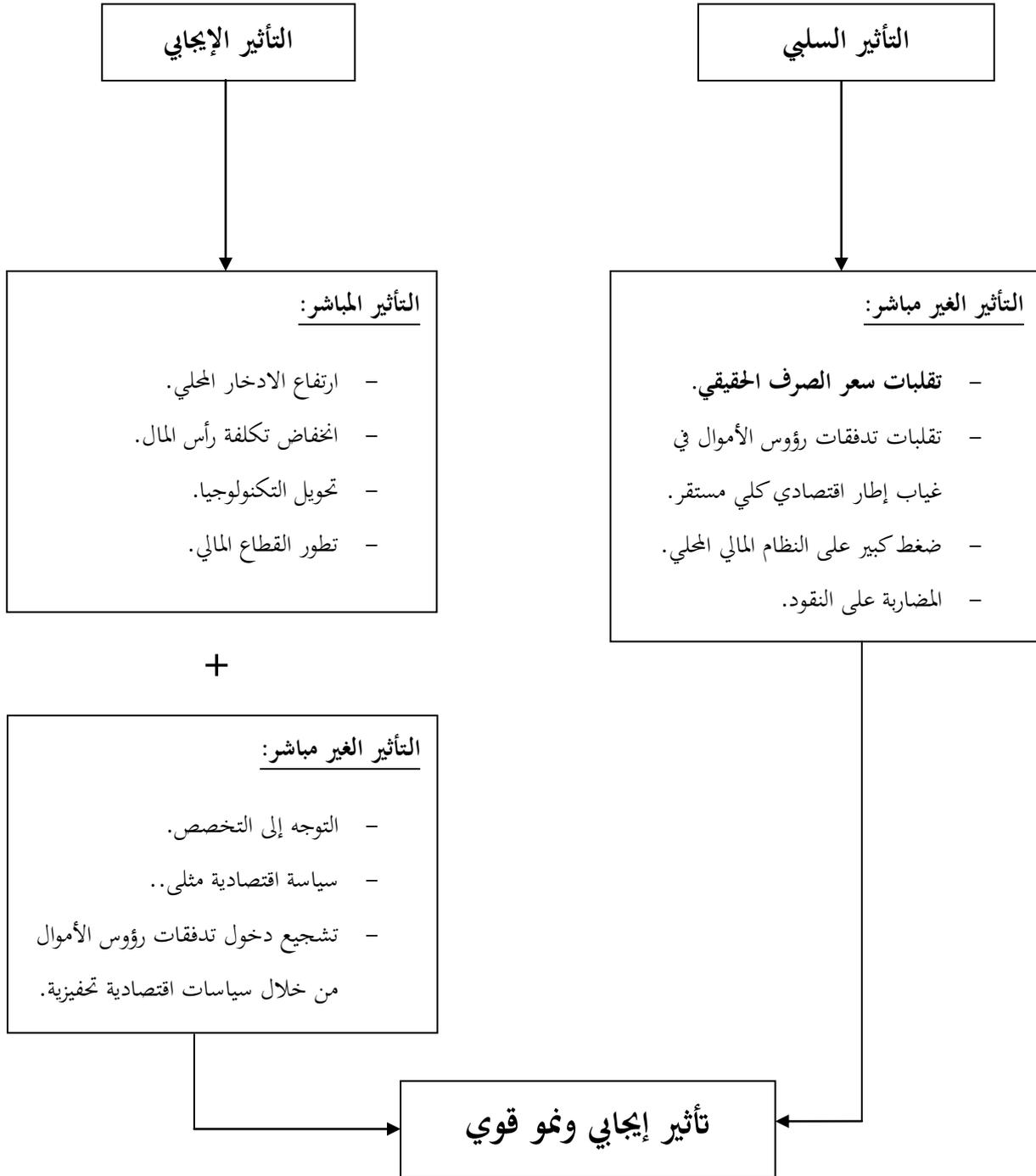
ومن جانب آخر توضح لنا دراسات² (1998) Rodrik Dani،³ (1998) Jagdish Bhagwati & al أنه لا يوجد أي دليل يؤكد أن الانفتاح لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية للدول النامية يحسن مردودية رأس المال خاصتها أو النمو الاقتصادي بصفة عامة، مع إعطاء أمثلة مهمة مثل الصين. ومن خلال دراسة عينة من 100 دولة في فترة 1975-1989 استخلص Rodrik أنه لا يوجد أي تأثير إيجابي لتدفقات رؤوس الأموال على النمو الاقتصادي.

¹ Robert lucas (1990) « why doesn't flow from rich to poor countries ? » the american Economic Review, Vol, 80 N°2, Papers and proceedings of the hundred and second Annual of the american Economic Association (May, 1990), p92-96.

² Rodrik Dani (1998) « who needs capital Account convertibility ? » Essays in international finance. n° 207, 1998 (Princeton university).

³ Jagdish Bhagwati, David Greenaway and Arvind Panagariya (1998) « Trading Preferentially: Theory and Policy » The Economic Journal Vol. 108, No. 449 (Jul . 1998), pp. 1128-1148

الشكل (2-1): تأثير تحرير تدفقات رؤوس الأموال على النمو الاقتصادي



Source : Nabil Malel, Zohair Kadhi « liberalisation des mouvements de capitaux » opcit, p17.

الجدول رقم (2-2): أهم الدراسات حول تأثير تحرير رؤوس الأموال على النمو الاقتصادي

التأثير على النمو	المرحلة	عدد الدول	الدراسات
عدم وجود تأثير	1989-1950	20	Alesina grilli & Milesi ferretti 1994
عدم وجود تأثير	1989-1966	61	Alesina grilli & Milesi ferretti 1995
تأثير إيجابي	1989-1975	64	Quinn 1997
عدم وجود تأثير	1997-1985	117	Kraay 1998
عدم وجود تأثير	1989-1975	95	Rodrik 1998
تأثير إيجابي	1995-1986	92	Klein & Olivei 2000
تأثير إيجابي	1995-1976	116	Chanda 2000
تأثير مزدوج	1992-1973	59	Areteta, Eichengreen & Wyplosz 2001
تأثير إيجابي	1997-1981	30	Bekaert Harvey & lundblad 2001
تأثير إيجابي وسلب	1980s	62	Edwards 2001
عدم وجود تأثير	1994-1971	94	O'Donnel 2001
تأثير مزدوج	1997-1986	44	Riesen & soto 2001
تأثير مزدوج	1995-1973	89	Edison & Klein & Ricci & Slok 2002
عدم وجود تأثير	2000-1980	57	Edison & Levine & Ricci & Slok 2002
تأثير إيجابي	1997-1982	105	Chinn & Ito 2002
تأثير إيجابي	1995 - 1975	40	Bailiu 2000
تأثير إيجابي	2000 - 1975	27	Fuchs & Funke 2001
تأثير إيجابي	1980 - 1997	95	Bekart et al 2005
تأثير إيجابي	1999 - 1975	70	Bonfi Glioli 2008
تأثير مزدوج	1976 - 1995	75	Klein & Olivie 2008

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على الدراسات التجريبية المذكورة سابقا.

خلاصة الفصل:

إن نشاط التجارة الخارجية في مختلف البلدان تخضع إلى مجموعة من القوانين واللوائح التي تصدر من طرف أجهزة الدولة المختصة، والتي تعمل على تنظيم حركة التجارة الخارجية على المستوى الدولي، فكل هذه التشريعات واللوائح المنظمة لحركة التبادل التجاري للدولة بغية تحقيق أهداف معينة، وتختلف أهداف السياسة التجارية من بلد إلى آخر وذلك راجع إلى درجة النمو الاقتصادي لكل بلد، إذ يتمثل الهدف الرئيسي للسياسة التجارية في الدول المتقدمة في تحقيق التشغيل الكامل، بينما نجد الهدف الرئيسي للسياسة التجارية للدول النامية هو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتحول من استراتيجية إحلال الواردات إلى استراتيجية التوجه إلى التصدير حسب بعض الاقتصاديين التوجه إلى التحرير التجاري، ويعني إزالة جميع العوائق في التجارة بما فيها إزالة التعريفات الجمركية على الواردات والامتناع عن تقديم الإعانات لتشجيع الصادرات، وعليه يعتبر تحرير التجارة الخارجية جزء من برنامج الإصلاحات الهيكلية تنتهجها الدول بغية دفع عجلة النمو، ويجب قبل التحرير التجاري أن تكون هناك إصلاحات هيكلية لكي يتأقلم الاقتصاد الوطني مع هذا التحرير التجاري، ويعتبر التحرير التدريجي أفضل حل لتعطي للصناعات الفرصة الكافية للتعامل مع الظروف الجديدة، وهناك عدة دول اتبعت هذه الطريقة ونجحت فيها.

إن الأدبيات النظرية وضعت عدة حجج لدعم الانفتاح التجاري وأن له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، وحسب التطورات النظرية للنمو الاقتصادي تؤكد أن الانفتاح التجاري يلعب دور مهم ويعتبر من أهم العوامل المؤثرة إيجاباً على النمو الاقتصادي والإنتاجية على المدى الطويل، وأغلب الدراسات التجريبية استنتجت وجود علاقة طردية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، وأكدت الدراسات أن التحرير التجاري وحده لا يكفي لتحفيز النمو الاقتصادي، فيجب أن يكون مصحوباً بسياسات أخرى مثل تعزيز الاستثمار في الرأس المال البشري والمادي، وتحسين نوعية المؤسسات الإنتاجية والمصرفية والخدماتية، والحفاظ على استقرار سعر الصرف.

وتعتبر العولمة المالية من أهم مظاهر العولمة الاقتصادية تمثلت بالتشابك والترابط شبه الكامل بين الأنظمة المالية والنقدية لمختلف الدول، بدأت بإجراءات التحرر المالي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وحركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل وإزالة القيود أمام حركة رأس المال عبر تحرير حساب رأس

المال في ميزان المدفوعات وهذا يعني أن رأس المال سوف ينتقل من البلدان المرتفعة الدخل التي يكون فيها العائد منخفضا إلى البلدان ذات الدخل المنخفض التي يكون العائد مرتفعا لتوافر الفرص الاستثمارية في ظل انفتاح الأسواق والمؤسسات المالية وتكاملها، يمكن استخلاص التحرير المالي هو مجموعة الأساليب والإجراءات التي تتخذها الدولة لإلغاء أو تخفيض درجة القيود المفروضة على عمل النظام المالي بهدف تعزيز مستوى كفاءته وإصلاحه كليا، وذلك بفتح الأسواق المالية أمام الشركات الأجنبية في ميادين البنوك، التأمين الأوراق المالية شركات الاستثمار وإدارة الصناديق، وتتطلب عمليات التحرير المالي جهودا عملية لتكييف وإصلاح النظام المالي بحيث لها آثارها الايجابية على مسار المؤسسة المالية على الأصبعدة التمويلية، وقد أصبحت التنمية المالية ركنا أساسيا في إحداث عملية التنمية الاقتصادية ومن خلال تفاعلها مع بقية المتغيرات الاقتصادية الداخلية أو الخارجية.

وهناك العديد من الدراسات التي كانت متباينة ومتضاربة فيما يخص تأثير التكامل المالي على النمو الاقتصادي، بحيث نجد بعض الاقتصاديين يؤكدون على التأثير الايجابي للتكامل والذي يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي، فالكثير من الدراسات أكدت أن التكامل المالي يعزز النمو الاقتصادي، بحيث أن الانفتاح يحسن كفاءة تخصيص الموارد وتوفير فرص لتنويع المخاطر وتعزيز التنمية المالية، والبعض الآخر يرى أن التكامل المالي يزيد من خطر التعرض لهجمات المضاربة ويرفع من تعرض البلد للصدمات الدولية وهروب رؤوس الأموال، وأن الزيادة في تدفقات رؤوس الأموال الدولية إلى الدول النامية أدى إلى تسارع النمو الاقتصادي بالرغم من ضعف النظام المالي وهشاشة النظام المصرفي، ما أدى إلى أزمات مالية.

الفصل الثالث

سعر الصرف الحقيقي وتأثيره بالتحريم
التجاري والتكامل المالي

مقدمة الفصل:

يعتبر سعر الصرف الحقيقي متغير رئيسي لإدارة السياسة الاقتصادية خاصتها في الدول النامية، فهو وسيط بين السياسات (السياسة النقدية وسياسة الصرف) والأداء الاقتصادي (النمو وميزان المدفوعات)، وهو أهم وأحسن مؤشر لتحديد التوازن أو الاختلال الخارجي، فدوره مهم جدا في اقتصاد منفتح على العالم الخارجي فهو يمثل السعر النقدي المحلي نسبة للنقد الأجنبي المستعمل في التجارة الخارجية، وهو مهم كمؤشر للتنافسية وهو الذي يحدد القوة الحقيقية للاقتصاد الوطني. ومؤشرا يجمع بين كل من تقلبات سعر الصرف الاسمي وتفاضل معدلات التضخم، كما أن حدوث تغيير في سعر الصرف الاسمي لا يعطي صورة كاملة عن مدى التغيير الذي يحدث في القدرة التنافسية الدولية للدولة موضع الاهتمام، وعليه تم استخدام سعر الصرف الحقيقي بدل سعر الصرف الاسمي على أساس أثر تسارع معدلات التضخم في العالم ولتقلبات أسعار الصرف الاسمية باعتبارها ناتجة في معظمها من تقلبات الأسعار، وقد تم اللجوء إلى سعر الصرف الحقيقي للتحليل الاقتصادي ومتابعة آثار السياسة الاقتصادية على القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي.

وقد قسمنا هذا الفصل إلى أربع مباحث، المبحث الأول تطرقنا إلى أهمية سعر الصرف الحقيقي وإشكالية قياسه على أساس المؤشرات، وأهم العوامل التي تؤثر فيه لتحديده، ثم وضحنا تأثيرات تحركات سعر الصرف الحقيقي على الوضع الاقتصادي وتأثير السياسات الاقتصادية فيه. أما المبحث الثاني فركزنا على سعر الصرف الحقيقي التوازني باعتباره مرجع لتحديد القيمة التوازنية للاقتصاد ككل، وتطرقنا إلى أهم النظريات والمناهج لتحديده وأكدنا أن اختلال سعر الصرف أو انحرافه على المستوى التوازني له عدة تأثيرات سلبية خاصتها في حالة المغالاة في قيمته. في المبحث الثالث وضحنا أثر التحرير التجاري على سعر الصرف الحقيقي وكيفية انتقال اثر سعر الصرف عبر التجارة إلى النمو الحقيقي، وفي المبحث الرابع أظهرنا العلاقة بين أسعار الصرف الحقيقية والتكامل المالي، من خلال التطرق إلى العلاقة بين أسعار الصرف الحقيقية وتحركات رؤوس الأموال خاصتها بما تعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، وتوضيح تحرير حساب رأس المال وتأثيره على سعر الصرف الحقيقي.

المبحث الأول: محددات سعر الصرف الحقيقي

المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف الحقيقي

إن سعر الصرف الحقيقي يعتبر متغير رئيسي لإدارة السياسة الاقتصادية خاصة في الدول النامية، فهذا المتغير هو وسيط بين السياسات (السياسة النقدية وسياسة الصرف) والأداء الاقتصادي (النمو وميزان المدفوعات)، وهو أهم وأحسن مؤشر لتحديد التوازن أو الاختلال الخارجي، فدوره مهم جدا في اقتصاد منفتح على العالم الخارجي فهو يمثل السعر النقدي المحلي نسبة للنقد الأجنبي المستعمل في التجارة الخارجية، وهو مهم كمؤشر للتنافسية وهو الذي يحدد القوة الحقيقية للاقتصاد الوطني.

ويعد سعر الصرف الحقيقي مؤشرا يجمع بين كل من تقلبات سعر الصرف الاسمي وتفاضل معدلات التضخم، كما أن حدوث تغيير في سعر الصرف الاسمي لا يعطي صورة كاملة عن مدى التغير الذي يحدث في القدرة التنافسية الدولية للدولة موضع الاهتمام، وعليه تم استخدام سعر الصرف الحقيقي بدل سعر الصرف الاسمي على أساس أثر تسارع معدلات التضخم في العالم ولتقلبات أسعار الصرف الاسمية باعتبارها ناتجة في معظمها من تقلبات الأسعار¹، وقد تم اللجوء إلى سعر الصرف الحقيقي لتحليل الاقتصادي ومتابعة آثار السياسة الاقتصادية على القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي، فأسعار الصرف الحقيقية لا يتم التعامل بها في أسواق الصرف وإنما هي مؤشرات توجه السياسات الاقتصادية.

ويقوم سعر الصرف الحقيقي بتعديل سعر الصرف الاسمي طبقا للتغيرات في مستوى أسعار الدول إذ يقيس القوة الشرائية للسلع والخدمات المحلية مقابل السلع والخدمات الأجنبية²، فهو يعبر عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية³، ويعرف سعر الصرف الحقيقي بأنه نسبة الأسعار المحلية بالعملة المحلية إلى الأسعار الأجنبية بالعملة المحلية أو السلعة في الاقتصاد الوطني بالعملة المحلية إلى سعر السلعة في السوق الدولي بالعملة المحلية⁴.

¹ Daniel Komlan Fiodendji (2001) « le taux de change réel et les performances macroéconomiques : une application à trois pays UEMOA »

MPRA Paper : Munich Personal Repec Archive, N° 27480, posted 16, December 2010.

² جوزيف دانيالز، ديفيد فانوز "اقتصاديات النقود والتمويل الدولي"، دار المريخ للنشر، الرياض، 2010، ص 67.

³ د. قدي عبد المجيد " المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية : دراسة تحليلية تقييمية " ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2006، ص 104.

⁴ Xiangmingli (2004) « trade liberalization and real exchange rate movement », IMF, Working paper, Vol 51, N° 3, 2004, p 556.

ويمكن تعريفه بأنه سعر الصرف الذي يأخذ بعين الاعتبار الأسعار بين البلدين، فإذا كان المستوى العام للأسعار في بلد ما هو P وفي بلد أجنبي P^* و E سعر الصرف الاسمي فإن سعر الصرف الحقيقي¹:

$$TCR = \frac{E \cdot P^*}{P}$$

حيث يعكس TCR الأسعار الأجنبية بدلالة الأسعار المحلية، فسعر الصرف الحقيقي يعكس المقدار الحقيقي لانخفاض أو ارتفاع سعر الصرف لعملة ما أي القوة الشرائية لها.

ويمكن احتسابه بحسب الصيغة التالية:²

$$TCR = \frac{Pn}{E \cdot Pe}$$

Pn : سعر السلع المتاجر بها في الاقتصاد المحلي.

Pe سعر السلع المتاجر بها في السوق الدولي.

E : سعر الصرف الاسمي

وعليه فإن سعر الصرف الحقيقي هو نسبة الأسعار النسبية المحلية للسلع المتاجر بها Pt ، إلى أسعار السلع الغير متاجر بها Pn .

$$TCR = \frac{Pt}{Pn}$$

وهي الأكثر شيوعاً من حيث القبول والاستخدام، وحسب³ Edwards (1989) فإن هناك دافعا مزدوجاً وراء استخدام هذا التعريف:

¹ أ. بلقاسم العباس " سياسات أسعار الصرف " مجلة جسر التنمية، الكويت، 2003، ص 02.

² د. عماد العاني " دور سعر الصرف في تحديد القدرة التنافسية العالمية " مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 4، 2001، ص 53.

³ Edwards, Sebastian, (1989), "Exchange Rate Misalignment in Developing Countries", *The World Bank Research Observer*, vol. 4, number 1, January, Washington DC, pp. 3-21.

أولاً: أنه يقدم مؤشر لقياس درجة تنافسية الدولة في الأسواق الدولية، فبافتراض ثبات الأسعار الدولية سوف يعكس ارتفاع قيمة سعر الصرف أو تخفيض قيمة سعر الصرف الحقيقي إلى انخفاض التكلفة المحلية لإنتاج السلع المتاجر بها ومن ثم تحسن القدرة التنافسية الدولية.

ثانياً: يقدم هذا التعريف مؤشراً داخلياً يقيس تغير الحوافز بين القطاعات المختلفة للدولة، وعليه فإن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي يعد مؤشراً للارتفاع النسبي لأسعار السلع المتاجر بها وبالتالي يصبح هذا القطاع أكثر ربحية من غيره من القطاعات مما يعد حافزاً للمستثمرين لزيادة حجم استثماراتهم في هذا القطاع، ومنه يحدث على المستوى الكلي تحول للموارد من قطاع السلع الغير متاجر بها إلى قطاع السلع المتاجر بها.

وأظهر Edwards (1989) مشكلة رئيسية في هذا التعريف، وهي إهمال مسألة الضرائب أو التعريف الجمركية في التجارة الدولية، وقد حاول بعض الاقتصاديين التغلب على هذه المشكلة بإعادة صياغة سعر الصرف الحقيقي على النحو التالي:

$$TCR = \frac{E \cdot Pt^*}{Pn}$$

حيث أن: E : سعر الصرف الاسمي الثنائي.

Pt^* : السعر الأجنبي للسلع المتاجر بها .

Pn : السعر المحلي للسلع الغير متاجر بها.

ونظراً للصعوبات التطبيقية لحساب هذه الأسعار وتبعاً للعديد من الدراسات الحديثة¹ Ballaso.t (1990) , Cottani J.A., Cavallo D.F., Khan M.S. (1990) ، فإن أهم تعريف لسعر الصرف الحقيقي الذي يعتبر من أكثر التعريفات ملائمة وعملية لحسابه حسب الصيغة التالية:

$$TCR = \frac{WPIt}{CPIt}$$

حيث أن: $WPIt$: الرقم القياسي لأسعار الجملة للشركاء التجاريين للدولة.

¹ Cottani J.A., Cavallo D.F., Khan M.S. (1990), "Real exchange rate behavior and economic performance in LDCs" Economic Development and Cultural Change, 39(1), October 1990, pp 61-76.

CPId: الرقم القياسي المحلي لأسعار المستهلكين.

ويتم تطبيق هذا التعريف بافتراض دولة صغيرة الحجم ومن ثم فهو يفترض أن الأسعار الدولية تحدد خارج النموذج¹ (Domaç & Shabsigh (1999).

الفرع الأول: تحديد سعر الصرف الحقيقي بالسلع المتاجر بها

إن نظرية تعادل القوة الشرائية في شكلها النسبي أصبحت أكثر قبولا لدى الاقتصاديين بالرغم من وجود بعض القصور إذ مازلت تفترض عدم وجود تكاليف النقل والعوائق الجمركية والغير جمركية، والنقائص الأكثر أهمية هي تجاهل أن مستويات الأسعار تشتمل على السلع المتاجر بها والسلع الغير متاجر بها وهذه الأخيرة لا يسري عليها قانون السعر الواحد وبالتالي ليس لها أهمية في تحديد سعر الصرف.

وحاول المنهج النقدي معالجة معظم النقائص الموجودة في نظرية تعادل القوة الشرائية، فأوضح أن قانون السعر الواحد وتعادل القوة الشرائية لا ينطبق إلا على السلع المتاجر بها دوليا، بمعنى أن سعر الصرف الحقيقي يتحدد من خلال مستوى الأسعار المحلية Pt ومستوى الأسعار الأجنبية Pt^* للسلع المتاجر بها دوليا:

$$E = \frac{Pt}{Pt^*} \dots\dots\dots(1)$$

والمستوى العام للأسعار المحلية P يشتمل على أسعار السلع المتاجر بها دوليا Pt وأسعار السلع الغير متاجر بها Pn .

$$P = \alpha . Pt + (1-\alpha) . Pn \dots\dots\dots(2)$$

وتشير α إلى حصة السلع المتاجر بها من مجموع السلع المنتجة داخل الاقتصاد الوطني، وبنفس الشكل في الاقتصاد الوطني.

$$P^* = \alpha^* . Pt^* + (1-\alpha^*) . Pn^* \dots\dots\dots(3)$$

¹ Domaç .I, Shabsigh G. (1999), "Real exchange rate behavior and economic growth : Evidence from Egypt, Jordan, Morocco, and Tunisia", IMF, Working Paper n° 99/40, March.

وبافتراض أن β تشير إلى السعر النسبي التوازني بين الوطنية Pn والوطنية Pt نستنتج:

$$\beta = \frac{Pn}{Pt} \quad Pn = \beta \cdot Pt \dots\dots\dots(4)$$

$$\beta^* = \frac{Pn^*}{Pt^*} \quad Pn^* = \beta^* \cdot Pt^* \dots\dots\dots(5)$$

وعليه يمكن تعريف مستوى الأسعار بدلالة أسعار السلع المتاجر بها دوليا فقط في كل من الاقتصادين:

$$P = \alpha \cdot Pt + (1-\alpha) \cdot \beta \cdot Pt$$

$$P = [\alpha + (1-\alpha)\beta] \cdot Pt \dots\dots\dots(6)$$

$$P^* = [\alpha^* + (1-\alpha^*)\beta^*] \cdot Pt^* \dots\dots\dots(7)$$

وإذا رمزنا إلى الجزء $[\alpha + (1-\alpha)\beta]$ بـ λ ، والجزء $[\alpha^* + (1-\alpha^*)\beta^*]$ بـ λ^* .

يصبح مستوى الأسعار الوطنية والأجنبية على الشكل التالي:

$$P = \lambda \cdot Pt \dots\dots\dots(8)$$

$$P^* = \lambda^* \cdot Pt^* \dots\dots\dots(9)$$

وعليه تصبح معادلة سعر الصرف الحقيقي كما يلي:

$$E = \frac{P}{P^*} \cdot \frac{\lambda^*}{\lambda} \dots\dots\dots(10)$$

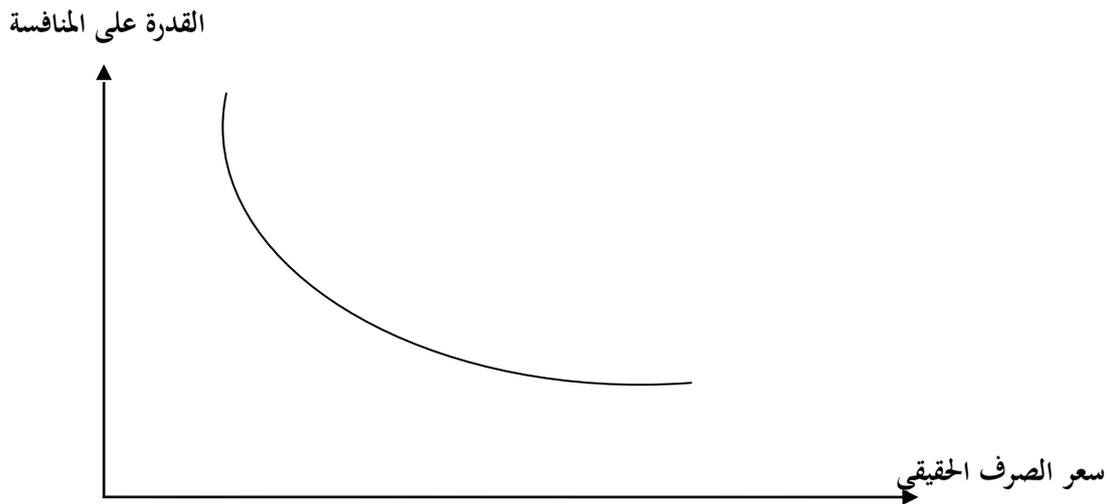
وعليه يتحدد سعر الصرف الحقيقي بنسبة مستوى الأسعار المحلية إلى مستوى الأسعار الأجنبية، أخذا بعين الاعتبار حصة السلع القابلة للإنتاج (α) ، إلى إجمالي السلع المنتجة في الاقتصاد الوطني والأجنبي، وكذلك الأهمية النسبية لأسعار السلع القابلة للإنتاج دوليا (β) في الرقم القياسي لمستوى الأسعار.

ومن خلال الملاحظة نجد أن المعادلة (10) توضح أن سعر الصرف الحقيقي لا يتحدد فقط بمستوى الأسعار بل بعوامل أخرى حقيقية، وعليه فإن سعر الصرف الحقيقي لن يكون مساويا لنسبة مستويات الأسعار في الاقتصادين إلا إذا كانت $\frac{1}{\lambda}^*$ تساوي الواحد الصحيح .

الفرع الثاني: أهمية سعر الصرف الحقيقي

يعتبر سعر الصرف كأداة ربط بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد الدولي من خلال معرفة التكاليف والأسعار الدولية المختلفة وتسويتها¹، ويمكن توضيح هذا الدور في ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد الدولي من خلال ثلاث أسواق وهي سوق الأصول، سوق السلع وسوق عوامل الإنتاج وعلى المستويين الكلي والجزئي، حيث يربط سعر الصرف بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق الدولي، ويحدد سعر الصرف الحقيقي عدد وحدات السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، ومن هنا فإن سعر الصرف الحقيقي يقيس القدرة على المنافسة، وتوضح العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي والقدرة على المنافسة بعلاقة عكسية كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-1): العلاقة بين القدرة التنافسية وسعر الصرف الحقيقي



المصدر: د. علي توفيق الصادق، د. نبيل عبد الوهاب لطيفة " سياسات وإدارة أسعار الصرف: القضايا، الخيارات والمضامين " مجلة صندوق النقد العربي، أبوظبي، العدد الثالث، سبتمبر 1997، ص 18.

¹ David N, Hyman «Economics» Fourth edition coralline, State University, 1999, p 812.

وعلى هذا الأساس فسعر الصرف الحقيقي يتأثر عكسيا بتغير سعر الصرف الاسمي، فكلما ارتفع سعر الصرف كلما انخفض سعر الصرف الحقيقي وبالتالي ارتفعت القدرة التنافسية، وبما أن سعر الصرف الحقيقي له تأثير طردي مع المستوى العام للأسعار المحلية خاصة في ظل نظام صرف ثابت فارتفاع السعر المحلي سيؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي وبالتالي انخفاض القدرة التنافسية،¹ فمن خلال هذا التحليل فإن سياسة سعر الصرف ترتبط بشكل وثيق مع سياسة التضخم.

وهدف سعر الصرف الحقيقي هو تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية والمتمثلة في التوازن الداخلي والخارجي، وينحصر الهدف الرئيسي لسياسة سعر الصرف في تحقيق الاستقرار لسعر صرف عملة ما مقابل العملات الأخرى، ولكن هذا الهدف يعتبر بعيد المنال نظرا لخضوع سعر الصرف للعديد من المحددات إذ تحد بتفاعل قوى العرض والطلب، وتخضع التغيرات في العرض والطلب لمجموعة من العوامل منها ما يستند إلى تغيرات اقتصادية بحثة وهي ذات طبيعة متوسطة وطويلة الأجل، ومنها ما يستند إلى عوامل ذات طبيعة قصيرة الأجل.

المطلب الثاني: إشكالية قياس سعر الصرف الحقيقي

إن الإشكال المطروح دائما على مستوى سعر الصرف الحقيقي هي قياسه، فإن أغلب أدبيات الاقتصاد أو الدراسات حول تحديد مؤشرات سعر الصرف الحقيقي اعتمدت في الغالب على منهج تعادل القدرة الشرائية، واستخلصت في الغالب إلى أربع مؤشرات مختلفة والتي تقيس سعر الصرف الحقيقي وهي:

- 1- مؤشر أسعار الاستهلاك المحلي والأجنبي (IPC).
- 2- مؤشر أسعار الجملة (IPG).
- 3- محفص الناتج المحلي الإجمالي (DPIB).
- 4- مؤشر الأجور النسبية: والتي تتغير من دولة لأخرى.

إن أهم المؤشرات استعمالا لقياس سعر الصرف الحقيقي نجد مؤشر أسعار الاستهلاك المحلي والأجنبي، ويعتبر من المؤشرات الأكثر استعمالا لحساب سعر الصرف من ناحية تعادل القدرة

¹ د. علي توفيق الصادق، د. نبيل عبد الوهاب لطيفة " سياسات وإدارة أسعار الصرف: القضايا، الخيارات والمضامين " مرجع سابق، ص 17-18.

الشرائية وكذلك مؤشر لتحديد القدرة التنافسية (Vries (1968) ، بحيث يتضمن مجموعة واسعة من السلع والخدمات¹، ومن ايجابيات استخدام هذا المؤشر أنه ينشر دوريا فمعطيات IPC متوفرة في الغالب لجميع الدول، ولكن فيما يخص قياس القدرة التنافسية IPC لديه عوائق تكمن في أنه يتكون من عدد مهم من السلع الغير متاجر بها.

إن استعمال مؤشر أسعار الجملة IPG لحساب سعر الصرف الحقيقي حسب العديد من الاقتصاديين مهم جدا لأن محتواه يتكون في الغالب من السلع المتاجر بها، وكذلك نجد عيوب في استعمال هذا المؤشر من بينها التجانس الكبير للسلع المتاجر بها في السعر فتكون نفسها بين الدول التي تستعمل سعر الصرف المشترك ولا يقيس القدرة التنافسية بصفة كاملة.

ونجد بعض الاقتصاديين مثل³ Barro (1983) ،² Officer (1982) استعمالوا مخفض الناتج المحلي الإجمالي DPIB محليا وأجيبيا لحساب سعر الصرف الحقيقي باعتباره مؤشر مهم لتحديد القدرة التنافسية في الإنتاج، وإشكالية هذا المؤشر يكمن في أنه ينشر سنويا لأغلب الدول وكذلك يحتوي على سلع محلية كثيرة مثل مؤشر IPC⁴، وعليه فإن مؤشر DPIB لا يقيس القدرة التنافسية بشكل جيد.

وكذلك هناك من استعمال معدل الكلفة الوحيدة للعمل مثل⁵ Artus, Jacques, (1978) لحساب سعر الصرف الحقيقي وسبب استعمال هذا المؤشر لأنه يقيس القدرة التنافسية النسبية بين الدول، وكذلك يعتبر هذا المؤشر مثل المؤشرات الأخرى بعيد عن القياس الأمثل لسعر الصرف الحقيقي، فحساب هذا المؤشر يركز على حساسية التغيرات الدورية للإنتاجية، ونجد أن صندوق النقد الدولي يقوم بحساب مؤشرات كلفة العمل التي تصحح قياس القدرة التنافسية بتغيرات الإنتاجية⁶، وفيما

¹ Genberg, Hans, (1978) "Purchasing Power Parity under Fixed and Flexible Exchange Rates", Journal of International Economics, 8 (May):247-276.

² Officer, Lawrence, (1982), "Purchasing Power Parity and Exchange Rates: Theory, Evidence and Relevance". Contemporary Studies in Economic and Financial Analysis, 35, Greenwich, Conn.: JAI Press.

³ Barro, Robert, (1983). "Real Determinants of the real Exchange Rate", University of Chicago.

⁴ Harberger, Arnold, (1981a), "The Real Exchange Rate of Chile: A preliminary Survey", Paper presented at a conference on Economic Policy, Vina del Mar, Chile, April1.

⁵ Artus, Jacques, (1978), "Methods of Assessing the Long-Run Equilibrium Value of an Exchange Rate", Journal of International Economics, 8 (May): 277-299.

⁶ - Maciejewski, Peter, (1983), "Real Effective Exchange Rate Indices: A Re-Examination of the Major Conceptual and Methodological Issues", IMF Staff Papers, 30 (September): 491-541.

- FMI (1984), "Issues in the Assessment of the Exchange Rates of Industrial Countries", IMF Occasional Paper, no 29 .

يخص المعطيات لهذا المؤشر فإنها غير متوفرة في الغالب خاصتنا للدول النامية وهي متوفرة بالنسبة للدول الصناعية، وما يعيب كذلك هذا المؤشر أنه يستعمل إلا أحد عوامل الإنتاج بدون الأخذ بعين الاعتبار العوامل الأخرى، وعليه فإن محدودية المعطيات لهذا المؤشر في الدول النامية يحدد من استعماله كمؤشر لقياس سعر الصرف الحقيقي.

ونجد كذلك مؤشر مهم جدا يتم الاعتماد عليه واستعماله على المستوى الدولي وهو سعر الصرف الفعلي الحقيقي الذي يقيس القدرة التنافسية، والهدف منه هو السماح بمقارنة الاقتصاد الوطني بالعالم الخارجي والتركيز على تنافسية الأسعار للتجارة الخارجية، وتقوم السلطات النقدية بتكريس جهوده على العمل لاستقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي كهدف أساسي لسياسة الصرف، وكذلك باعتباره مؤشر شامل للاقتصاد الكلي وهو ما يجعلنا نركز على هذا المؤشر.

ويعتبر مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي REER مقياسا للقدرة التنافسية أكثر من أنه مؤشر لسعر الصرف، وهو كذلك مؤشر للأسعار النسبية مخفض بمؤشر سعر الصرف الفعلي الاسمي وقياس التغير في الأسعار النسبية للدولة مقارنة بالخارج.

وفي الأخير، فإن اختيار مؤشرات الأسعار لحساب سعر الصرف الحقيقي يطرح إشكالية كيفية قياس القدرة الشرائية للعملة، فمؤشر أسعار الاستهلاك يقيس القوة الشرائية للسلع الاستهلاكية فقط، فهو أكثر توفرا وينشر بصفة عادية. أما مخفض الناتج الداخلي الخام فيمكن أن يستعمل لكنه ينشر بتأجيل معتبر، بالإضافة أنه لا يصلح لقياس القوة الشرائية ذات معدلات تضخم عالية، ومؤشر معدل الكلفة الوحيدة للعمل فالمعطيات لهذا المؤشر غير متوفرة في الغالب خاصتنا للدول النامية، ولعل أهم المؤشرات التي لها المصادقية هو مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي والذي يقيس القدرة التنافسية للبلد وكذلك المعطيات متوفرة.

المطلب الثالث: سعر الصرف الحقيقي وظاهرة التضخم

إن التضخم يعد أحد العوامل المؤثرة في سعر الصرف، وأن العلاقة بينهما تأتي من عدة قنوات أهمها:¹

¹ أ. د عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي " سعر الصرف وادارته في ظل الصدمات الاقتصادية " مرجع سابق، ص 68-69.

1- القناة التي تؤكد سريان مفعول نظرية تعادل القوة الشرائية بأن سعر الصرف للعملة المحلية مقابل العملات الأخرى يميل إلى الهبوط بنفس النسبة التي يرتفع بها مستوى الأسعار، فإذا تضاعفت الأسعار في دولة الدراسة بينما لم تتغير الأوضاع السعرية في غيرها من البلدان فإن قيمة التعادل لعملتها سوف تصبح نصف ما كانت عليه من قبل، وتعمل الموازنة السلعية على إعادة التوازن عند اختلاله.

2- القناة الأخرى التي توضح العلاقة بين سعر الصرف والتضخم هي رفع سعر الصرف والذي يؤدي إلى رفع الأسعار المحلية، ولا يقف عند هذا الحد بل يتعداه التأثير إلى الأجور والتي تؤثر على فعالية سياسة سعر الصرف من خلال جمودها.

إن آثار رفع سعر الصرف على المتغيرات الاقتصادية الكلية تتوقف بشكل كبير على كيفية استجابة الأجور الاسمية والأسعار، فكلما ارتفعت الزيادة في الأجور الاسمية كنتيجة لتخفيض قيمة العملة كلما قل التغيير في الأجور الحقيقية، وعليه فإن ربط الأجور بمؤشر السعر العام يتطلب مرونة في سعر الصرف.

ونجد أن ارتفاع مستوى الأسعار المحلية مقارنة بمستوى الأسعار الدولية قد يؤدي إلى زيادة كل من الاستيراد والطلب على النقد الأجنبي وانخفاض كل من الصادرات وعرض النقد الأجنبي مما يدفع بسعر الصرف إلى الارتفاع، وعليه يمكن اعتبار المستوى العام للأسعار من أهم العوامل التي تؤثر في تحديد سعر الصرف وتقلباته.

وكذلك نجد أن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي يؤثر على معدلات التضخم ويفضي إلى ارتفاع الأسعار النسبية للصادرات مما يحد من القدرة التنافسية للدولة مسببا تدهور في موقف ميزان المدفوعات واستنزاف احتياطات الصرف الأجنبي، وإلى جانب ذلك فإنه يعد عاملا حافزا للمضاربة وتوليد ضغطا إضافيا على العملة الوطنية وهروب رؤوس الأموال، فارتفاع سعر الصرف الحقيقي يدفع بزيادة معدلات البطالة من قطاع التصدير وينجم عنه انخفاض كل من الدخل الكلي وحجم الطلب الكلي وبالتالي انخفاض الطلب على السلع الغير متاجر بها، والملاحظ أن سعر الصرف الحقيقي يؤثر على معدل التضخم ومعدل التضخم يؤثر على سعر الصرف الحقيقي فالتأثير متبادل.

ويبدو مما سبق أن سياسة سعر الصرف ترتبط بشكل وثيق مع سياسة التضخم، وأن متخذو القرار ومصممي السياسات أمام خيارين لكل واحد منهما أثر سلبي على الاقتصاد الكلي، فإذا ارتفع سعر الصرف (أي ارتفع عدد الوحدات من العملة المحلية مقابل وحدة واحدة من العملة الأجنبية) سيؤدي بذلك إلى انخفاض سعر الصرف الحقيقي وعليه تزداد قدرة الاقتصاد المحلي على المنافسة، ولكن في الوقت نفسه يزداد المستوى العام للأسعار وبالتالي يزيد التضخم والعكس صحيح، وعليه تجدر الإشارة إلى إمكانية تبني سياسة تعدد أسعار الصرف لأن ذلك يسمح بسعر صرف حقيقي تنافسي لبعض السلع في قطاع التصدير دون حدوث زيادة أسعار الواردات وبالتالي دون تأثير تضخمي.

المطلب الرابع: محددات سعر الصرف الحقيقي

تشابك العلاقات الاقتصادية والمالية بين دول العالم إذ يرتبط الاقتصاد المحلي بعلاقة مالية وسلعية مع الاقتصاد العالمي ويرتبط الاقتصاد العالمي بعلاقات مالية وسلعية مع الاقتصاد المحلي، وقد تطورت وتغيرت صور هذه العلاقات مع ظهور بؤادر العولمة حيث تدفقت رؤوس الأموال بين الدول وانفتحت الاقتصاديات لأنشطة التجارة الخارجية وتشجعت المنافسة من خلال الانفتاح التجاري وإلغاء التمييز ضد الاستثمارات الأجنبية المباشرة وخصخصة المرافق العامة وما طرأ من تغيرات في مجال التقدم التكنولوجي والعلمي الذي اثر في طبيعة الفن الإنتاجي لاقتصاديات معينة، وبما أن سعر الصرف الحقيقي هو العنصر المتبادل بين معدلات التبادل التجاري.

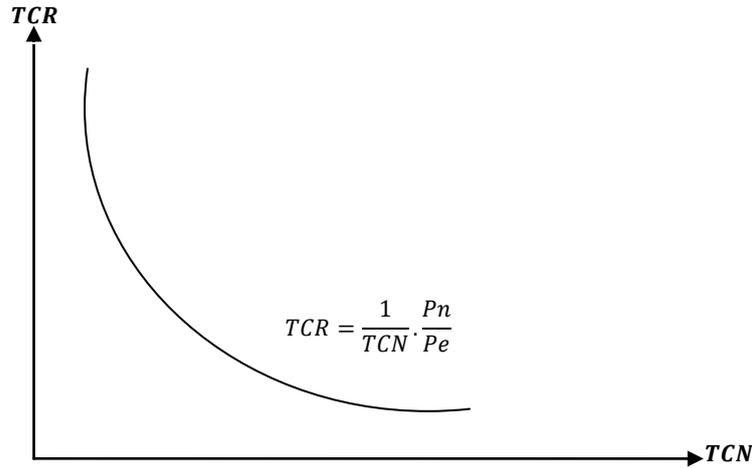
فهناك عوامل عدة تؤثر في سعر الصرف الحقيقي منها يتعلق بالأسعار والأخرى تتعلق بطبيعة الاقتصاد المحلي ودرجة جذبها لرؤوس الأموال ولسياسة الحكومة المالية وعلاقتها التجارية مع الخارج وستناولها بالتفصيل.

الفرع الأول: العوامل التي تتعلق بالأسعار

1- سعر الصرف الاسمي: يرتبط سعر الصرف الحقيقي بعلاقة عكسية مع سعر الصرف الاسمي، إذ إن ارتفاع سعر الصرف الاسمي يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف الحقيقي، وأن انخفاض سعر الصرف الاسمي يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، وهذا ما تبينه المعادلة التالية:

$$TCR = \frac{1}{TCN} \cdot \frac{Pn}{Pe}$$

الشكل (3-2) : العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الاسمي

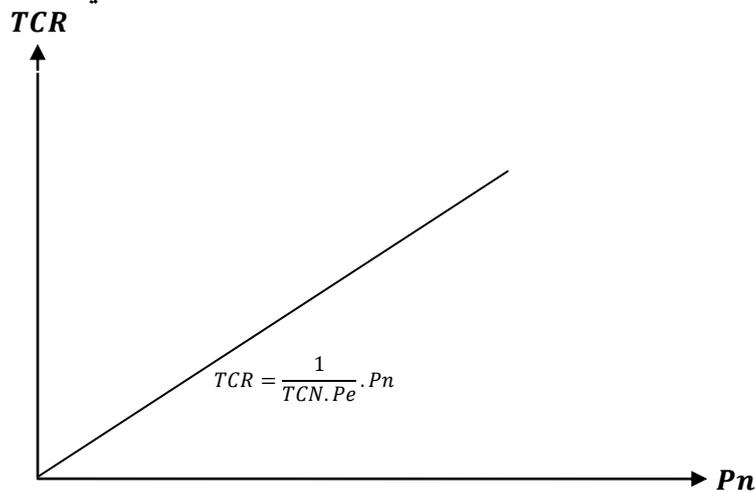


المصدر: د. عبد الحسين جليل " سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية " مرجع سابق، ص 28 .

وعادة ما تقوم السلطات النقدية بإدارة سعر الصرف الاسمي دون ارتفاع سعر الصرف الحقيقي بالنسبة للقيمة الأصلية لخط أساس معين، والعكس من ذلك أن وجود سعر صرف اسمي محدد يعني وجود سعر صرف حقيقي مرن.

2- الأسعار المحلية: يرتبط سعر الصرف الحقيقي بعلاقة طردية مع السعر المحلي، فإذا انخفض سعر الصرف الحقيقي سيؤدي إلى انخفاض السعر المحلي ويزيد من القدرة التنافسية، أما في حالة ارتفاع سعر الصرف الحقيقي سيؤدي إلى ارتفاع السعر المحلي ويؤدي إلى تخفيض القدرة التنافسية.

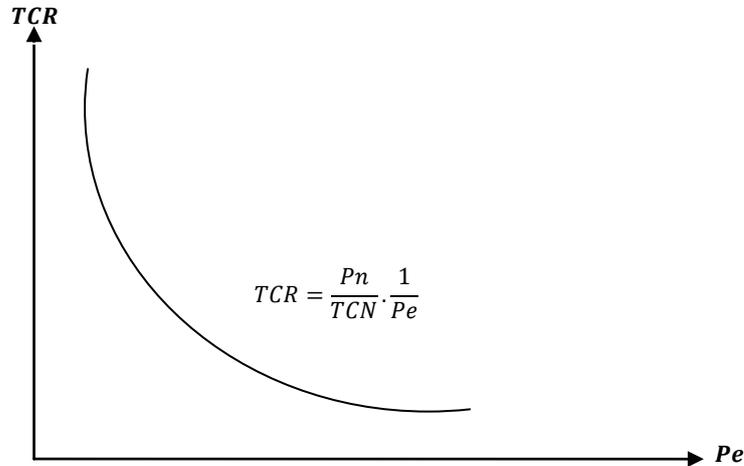
الشكل (3-3): العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي والسعر المحلي



المصدر: د. عبد الحسين جليل " سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية " نفس المرجع السابق، ص 28 .

3- الأسعار الأجنبية: يرتبط سعر الصرف الحقيقي بعلاقة عكسية مع الأسعار الأجنبية، فإن ارتفاع الأسعار الأجنبية سيؤدي إلى انخفاض سعر الصرف الحقيقي، أما إذا انخفضت الأسعار الأجنبية سيؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي.

الشكل (3-4): العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي والأسعار الأجنبية



المصدر: د. عبد الحسين جليل "سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية" نفس المرجع السابق، ص 28.

الفرع الثاني: العوامل التي تتعلق بالظروف الاقتصادية الداخلية

1- نسبة الإنفاق الحكومي:

إن الزيادة في الإنفاق الحكومي يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع غير التجارية، والذي يطلق عليه (اثر الإحلال) وقد يكون الإنفاق مصحوباً بضرائب عالية لتمويله حيث تسبب هبوطاً في الدخل المحلي يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع غير التجارية والذي يطلق عليه (اثر الدخل) إذا كان تأثير الإحلال أعلى من تأثير الدخل فسوف ترتفع قيمة سعر الصرف الحقيقي وهذا ما أكدته Elbadawi (1994)¹، وحسب Edwards (1989) فإن آثار الإنفاق العام على سعر الصرف الحقيقي يكون حسب وجود السلع المتاجر بها والسلع الغير متاجر بها في الإنفاق، فإذا كان الاستهلاك العام يعتمد على السلع الغير متاجر بها، فارتفاعه سيؤثر سلباً على الطلب على السلع الغير متاجر بها، وهذا ما يتسبب في ارتفاع سعر الصرف الحقيقي.

¹ Elbadawi, I., (1994), "Estimating Long Run Real Exchange Rates", in Estimating Equilibrium Exchange Rates, ed. by J. Williamson (Washington: Institute for International Economics).

2- تأثير Balassa-Samuelson:

فقد أظهر¹ Balassa-Samuelson (1964)، أن الإنتاجية العالية مرتبطة بانخفاض تكلفة الإنتاج النسبية والسعر النسبي للسلع مقارنة بالسلع الغير متاجر بها ما يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، وحسب Edwards (1989) قد أثبت أن أثر درجة التقدم التكنولوجي على سعر الصرف الحقيقي تكون حسب التأثير لمختلف القطاعات الاقتصادية، وعليه فإن درجة التقدم التكنولوجي تؤثر في سعر الصرف الحقيقي بالانخفاض لما يؤثر العرض على الطلب.

3- مؤشر الانفتاح التجاري:

إن مؤشر الانفتاح التجاري يقاس على أساس مجموع الصادرات والواردات مقسوم على الناتج المحلي الإجمالي، فارتفاع هذا المؤشر يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف الحقيقي خاصتنا في الدول النامية، وكذلك انخفاضه يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، وعليه فإنه توجد علاقة عكسية بين مؤشر الانفتاح التجاري وسعر الصرف الحقيقي وذلك كان نتيجة عدة دراسات أهمها² Baffes J., Elbadawi I. and O'Connell A. (1999).

وهناك عدة نماذج قامت بتحليل تأثير التحرير التجاري على سعر الصرف الحقيقي، فالأدبيات الاقتصادية في هذا المجال أظهرت لنا أن من أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تحدد سلوك سعر الصرف الحقيقي مرتبطة بالتحرير التجاري Edwards (1989)، Elbadawi (1994) فحسب Edwards (1989) استنتج أن ارتفاع التعريفات الجمركية تؤدي إلى ارتفاع حقيقي لسعر الصرف، ونجد كذلك³ Dornbusch (1977) أنه طور نموذج أثبت فيه أن ارتفاع التعريفات تؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي،⁴ Khan & Ostry (1992) أظهروا أن سعر الصرف الحقيقي ينخفض بانخفاض

¹ Balassa, Bela (1964) "The purchasing power parity doctrine : A reappraisal" Journal of political Economy 72: 584-96.

² Baffes J., Elbadawi I. and O'Connell A. (1999) "Single-Equation Estimation of the Equilibrium Real Exchange Rate". In Hinkle and Montiel eds "Exchange Rate Misalignment. Concepts and Measurement for Developing Countries". The World Bank Research Publication.

³ Dornbusch, Rudiger. 1977. "International Exchange Rate and Macroeconomic of Open Economies: Discussion." American Economic Review, Vol 68:412-13.

⁴ Khan, Mohcin S & Ostry, Jonathan D, (1992) "Response of the equilibrium real exchange rate to real disturbances in developing countries" World Development, Elsevier, vol 20(9), pages 1325-1334, September.

التعريفة الجمركية، ومن جانب آخر¹ Calvo & Drazen (1998) يرون أن تحرير المبادلات سيؤدي إلى ارتفاع الاستهلاك ويؤدي إلى ارتفاع TCR.

4- نمو الإنتاجية:

إن ارتفاع معدل النمو ناتج عن التحسن الإنتاجي في الدول، فسعر الصرف الحقيقي يرتفع في الدول التي لديها نمو سريع حيث يكون التحسن الإنتاجي في الدول ذات معدلات النمو السريعة أكبر من التحسن الإنتاجي في الدول ذات معدلات النمو الواطئة، وهذا يرجع إلى أن التقدم التكنولوجي يتجه نحو القطاع التجاري مسبباً زيادة في أسعار السلع غير التجارية وانخفاض أسعار السلع التجارية.²

5- تدفقات رأس المال (التكامل المالي الدولي):

إن تدفقات رأس المال الداخلة للدولة تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع غير التجارية مما يؤدي إلى ارتفاع سعرها مسبباً ارتفاعاً لسعر الصرف الحقيقي، وتدفقات رأس المال تأخذ في الغالب شكلين: الأول الاستثمار الأجنبي المباشر IDE، والثاني في شكل استثمار المحافظ المالية IP، والتي تمثل حسب بعض الاقتصاديين³ Philip & Milesi - Ferretti (2006) مؤشرات قياس التكامل المالي الدولي، فالاستثمار الأجنبي المباشر سيؤدي على المدى البعيد إلى زيادة النمو الاقتصادي من خلال زيادة القيمة المضافة وزيادة التشغيل وبالتالي سيؤدي حتماً إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي. وتعتبر الوضعية الخارجية المالية المؤشر الأساسي لـ IFI، وتأثير الأصول الأجنبية الصافية ANE لها تأثير مباشر على سعر الصرف الحقيقي باعتبارها الثروة الجديدة، فارتفاع الأصول الأجنبية الصافية يؤدي إلى ارتفاع الطلب على السلع الغير متاجر بها ما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها، وبالعكس تنخفض الأسعار النسبية للسلع المتاجر بها وبالتالي ارتفاع سعر الصرف الحقيقي.

¹ Calvo, Guillermo A. & Drazen, Allan (1998) "Uncertain Duration Of Reform" Macroeconomic Dynamics, Cambridge University Press, vol 2(04), pp 443-455.

² Edwards, Sebastian, (1989), "Exchange Rate Misalignment in Developing Countries" Opcit.

³ Philip R. Lane & Gian Maria Milesi - Ferretti (2006) "Capital flows to Central and Eastern Europe" International Monetary Fund, IMF Working Paper, WP/06/188, August 2006.

6- التحركات النسبية في معدلات التبادل التجاري:

تؤثر التحركات النسبية في معدلات التبادل التجاري على أسعار الصرف الحقيقية، فتحسن معدلات التبادل التجاري يؤدي إلى ارتفاع الدخل المتاح في البلد مما يسبب زيادة الطلب على كل من سلع المتاجر بها (التي تتحدد أسعارها في السوق العالمية) والسلع غير التجارية، وبالنسبة للسلع غير التجارية فإن زيادة الطلب عليها تفرض ضغوطا تصعيدية على أسعارها مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها مسبباً ارتفاعاً لسعر الصرف الحقيقي، فمن خلال الجانب النظري تأثير معدل التبادل على سعر الصرف الحقيقي هو تأثير غامض غير واضح، وحسب الدراسات التجريبية (Edwards (1989), Bleaney & Greenaway (2001)², Elbadawi & Kaltani & Soto (2012)¹ فإن هذا المتغير ممكن أن يؤثر على سعر الصرف الحقيقي بالارتفاع والانخفاض اعتماداً على تأثيرات الدخل وتأثيرات التبادل.

7- تعدد الشركاء التجاريين:

استخدم الاقتصاديون بشكل عام مؤشرات أسعار الصرف الفعلية الحقيقية في قياس القدرة التنافسية بين الدول وتقدير أسعار الصرف التوازنية، فهي عبارة عن متوسط مرجح لأسعار صرف حقيقية ثنائية بين دولة وشركائها التجاريين، وتمثل كذلك متوسط مرجح لنسب مؤشر الأسعار المحلية إلى مؤشر أسعار الشركاء التجاريين معبر عنها بنفس العملة. إن سعر الصرف الثنائي لا يعطي صورة كاملة عن سعر الصرف الحقيقي، لأن عملية التبادل التجاري عادة تتم بين دولة ما ومجموعة من الدول الأخرى لكل منها عملة خاصة بها لها سعر صرف معين، لذلك يجب اخذ متوسط حسابي مرجح لحصة كل بلد منافس أو شريك تجاري لتلك الدولة والذي يطلق عليه سعر الصرف الفعال الاسمي.

ويعتبر مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي REER مقياساً للقدرة التنافسية أكثر من أنه مؤشر لسعر الصرف، وهو كذلك مؤشر للأسعار النسبية مخفض بمؤشر سعر الصرف الفعلي الاسمي ويقاس التغير في الأسعار النسبية للدولة مقارنة بالخارج.

¹ Elbadawi, I., L. Kaltani, and R. Soto. (2012) "real exchange rate misalignment and economic growth in Sub-Saharan Africa" . World Development 40(4): 681-700.

² Michael Bleaney & David Greenaway (2001) "The impact of terms of trade and real exchange rate volatility on investment and growth in sub-Saharan Africa" Journal of Development Economics, 65(2)M 491-500, August 2001.

8- التحركات النسبية للأسعار والتكاليف في الدولة المعنية والدول المنافسة والشريكة لها:

إذ تؤثر هذه التحركات في أسعار المنتجات السلعية والخدمية النهائية وكذلك في تكاليف الإنتاج من أسعار مدخلات الإنتاج من المواد الأولية والخام وكلفة القوى العاملة ومدى توفرها وأسلوب التكنولوجيا المستخدم فضلاً عن عوامل أخرى، وتعكس هذه التحركات معدلات التضخم.

المطلب الخامس: تأثير تحركات سعر الصرف الحقيقي على الوضع الاقتصادي للدولة

يعكس ارتفاع سعر الصرف الحقيقي معدلات التضخم مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار النسبية للصادرات وتقليل القدرة التنافسية للدولة مسبباً تدهوراً للموقف الخارجي واستنزافاً لاحتياطيات النقد الأجنبي كما قد يتعرض الاقتصاد لأزمة في ميزان المدفوعات، وكذلك إن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي يعد عاملاً محفزاً للمضاربة وتكوين ضغطاً إضافياً على العملة الوطنية وهروب لكميات كبيرة من رؤوس الأموال إلى الخارج مما قد يحدث انهياراً اقتصادياً، فارتفاع سعر الصرف الحقيقي يؤدي إلى حدوث زيادة في معدلات البطالة في القطاعات الداخلة في التجارة وخاصة في ظل عدم التعبئة الأمثل وجمود عناصر الإنتاج كما هو الحال في الدول النامية، فارتفاع معدلات البطالة في القطاعات الداخلة في التجارة يؤدي إلى انخفاض كل من الدخل الكلي وحجم الطلب وبالتالي انخفاض الطلب على السلع غير الداخلة في التجارة مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة في الاقتصاد ككل.

لذلك تلجأ الدول إلى تبني سياسات دائمة وملائمة لسعر الصرف لتحافظ على استقرار سعر الصرف الحقيقي متوافقاً مع السعر التوازني لتتمكن من جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي، ولتجنب تدهور ميزان المدفوعات ولتشجيع الصادرات وتوسيعها.

الفرع الأول: إدارة سعر الصرف الحقيقي في ضوء الأهداف الخارجية والداخلية

لقد توجهت سياسة سعر الصرف نحو حماية القدرة التنافسية الخارجية في الكثير من البلدان النامية التي يشكل فيها ميزان المدفوعات قيلاً ملزماً، رغم أن سعر الصرف الحقيقي ينحرف عن مستوى توازنه بسبب مجموعة مختلفة من الصدمات الحقيقية، ويشكل ارتفاع معدلات التضخم المحلي

مع الالتزام في الوقت نفسه بنظام سعر صرف اسمي ثابت أحد الأسباب الرئيسية وراء تدهور القدرة التنافسية في الكثير من البلدان النامية.

ولمنع تدهور القدرة التنافسية تم إتباع قاعدة سعر الصرف الحقيقي، بمقتضاها يتعدل سعر الصرف الاسمي آلياً وباستمرار على ضوء أي تغيير في مستوى الأسعار المحلية بالقياس إلى مستوى الأسعار الأجنبية بغرض إبقاء سعر الصرف الحقيقي قريباً من مستواه التوازني، ومن مزايا قاعدة سعر الصرف الحقيقي نجد الحد من ظهور انحرافات كبيرة وقابلة للاستمرار في الأسعار النسبية وبالتالي من ظهور الاختلال الخارجي، فيسمح التعديل المستمر وبنسب صغيرة نسبياً في سعر الصرف الاسمي بالحفاظ على سعر الصرف الحقيقي عند المستوى المناسب دون الحاجة إلى فرض تكاليف تصحيح على الاقتصاد، وبذلك تختفي قضية خفض سعر الصرف من الساحة السياسية، وقد تشكل قاعدة سعر الصرف الحقيقي أداة لتثبيت التوقعات من حيث استفادة المشاركين في السوق من المعلومات عن التطورات المحتملة في الأسعار النسبية بما يمكنهم من تجنب اتخاذ قرارات لا تستند إلى أسس سليمة في مجال الإنتاج. وكذلك نجد مساوئ قاعدة سعر الصرف الحقيقي، مخاطرة الخطأ في تحديد مستوى التوازن السليم في سعر الصرف الحقيقي، وما ينجم عن ذلك من مشاكل خطيرة، فينبغي الحرص عند صياغة قاعدة سعر الصرف على عدم إغفال أثر الصدمات الداخلية أو الخارجية التي تؤثر على مستوى توازن سعر الصرف الحقيقي .

وتعتبر الصدمات ذات الطبيعة المؤقتة لا تشكل خطراً كبيراً على قاعدة سعر الصرف الحقيقي، بينما الصدمات الدائمة المؤدية إلى انحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستوى التوازن لها آثار سلبية على قدرة البلد التنافسية، فمن الممكن لقواعد سعر الصرف الحقيقي أن تخل باستقرار الأسعار، يصح هذا إذا كان هدف سعر الصرف الحقيقي محددًا عند مستوى يقل بقدر كبير عن مستوى التوازن.

ونظراً لتوترات وشدة الصدمات الخارجية والداخلية التي تتعرض لها البلدان النامية، بالإضافة إلى نقص البيانات الكمية المتاحة حالياً فيما يتعلق بتحديد مستويات التوازن لأسعار الصرف الحقيقية، فقد تنطوي محاولة تحقيق أهداف لسعر الصرف الحقيقي على المخاطرة بارتفاع التضخم واختلال الاستقرار الاقتصادي الكلي .

قد يكون من المرغوب فيه الحفاظ على بعض مزايا قواعد سعر الصرف الحقيقي دون الإخلال باستقرار الأسعار المحلية، ويقصد بهذه المزايا تحديداً ما تقدمه قواعد سعر الصرف الحقيقي للمستثمرين المحتملين في قطاع السلع القابلة للتجارة من ضمان بأن سعر الصرف الحقيقي لن يسمح له بالانحراف بقدر كبير.

على وجه العموم، إن احتمال زيادة التضخم بفعل قواعد سعر الصرف الحقيقي هو انعكاس لحقيقة أن أدوات التثبيت الاسمية للأسعار قد نقصت (أي أن الاقتصاد يفقد أداة إرساء التضخم حين تنحصر جهود السلطات النقدية والمالية في التركيز على تحقيق سعر الصرف التوازني المرجو)، ويبدو من المستحسن الحفاظ على دور ما لسعر الصرف كأداة تثبيت اسمية بتحميل جزء على الأقل من عبء تعديل سعر الصرف الحقيقي على تغيير مستوى الأسعار المحلية عن طريق إتباع سياسات مالية حذرة ومنضبطة، بدلاً من الاعتماد على التعديلات الآلية في سعر الصرف الاسمي.

المطلب السادس: السياسة الاقتصادية وأثرها على سعر الصرف الحقيقي

هناك العديد من الدراسات الاقتصادية أمثال¹ Domaç & Shabsigh (1999) أثبتت أن سياسات الاقتصاد الكلي و الصرف تعتبر مصدر لعدم توازن سعر الصرف الحقيقي في حالة عدم الاستقرار والتي تؤثر حتى على النمو الاقتصادي، وعليه فإن أهم السياسات التي تؤثر على سعر الصرف الحقيقي هي السياسة النقدية والمالية والصرف على أساس نظام الصرف الثابت والمرن.

فسعر الصرف الحقيقي من جهة هو وسيط بين السياسات الاقتصادية والإصلاحات الاقتصادية، ومن جهة أخرى تقوم السياسات الاقتصادية على محاولة تثبيت سعر الصرف الحقيقي قريبا من المستوى الذي يحقق نموا اقتصاديا، وعليه فإن التأثير على سعر الصرف الحقيقي يكون مباشر أو غير مباشر من خلال التأثير على الإصلاحات الاقتصادية.²

¹ Domaç .I, Shabsigh G. (1999), "Real exchange rate behavior and economic growth : Evidence from Egypt, Jordan, Morocco, and Tunisia", Opcit.

² Abdessatar ATI & Touraya Hadj Amor « Evaluation du Mésalignement du TCR et apport des politiques d'accompagnement : Application de la technique cointégration pour le cas de la Tunisie » revue tunisienne d'économie et de gestion, 2009, N° 27, p 38-85.

ومن خلال دراسة¹ Grennes et Ghura (1993) فإن السياسات الاقتصادية التي تفرض رسوم جمركية على الواردات وتشجع الصادرات لها تأثير إيجابي على سعر الصرف الحقيقي، أما السياسات الاقتصادية التي تشجع المداخيل الجبائية وتخزين النقود تؤدي إلى انحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني وإلى اختلال اقتصادي، إن انحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني ناتج في الغالب حسب ما أكده Edwards (1989) عن الاختلالات النقدية، السياسات الجبائية الغير مدروسة، عدم مرونة نظام الصرف والمراقبة الصارمة للدولة فهي تؤثر سلبا على توازن سعر الصرف الحقيقي² Ikoba, Jonathan et al (1996)، إن كل دولة تعتمد على سياسة نقدية لتأثير على النشاط الاقتصادي من خلال التغييرات في الكتلة النقدية، وسياسة مالية تتمثل في الإنفاق الحكومي والسياسة الجبائية.

الفرع الأول: سعر الصرف الحقيقي ومنحنى (IS-LM)

إن العلاقة بين سعر الصرف والنقود تكمن من خلال دراسة الترابط بين سعر الصرف وعرض النقود وبالأخص معدل النمو النقدي، هذه العلاقة نجدها من خلال نموذج IS-LM، فارتفاع مستوى عرض النقود لبلد ما يؤدي إلى انخفاض قيمة النقود في سوق الصرف وبالتالي يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف، ومنحنى (IS-LM) يمثل نموذج الاقتصاد العام المدعم بشروط التوازن الخارجي والتوازن الداخلي، إذ يفترض نموذج (IS-LM) بأن الاستثمار وبعض أشكال المشتريات الاستهلاكية ترتبط بشكل سلبي بمعدل الفائدة الحقيقي³، ولكن استجابة الاستهلاك بمعدل الفائدة تكون أضعف من استجابة الاستثمار والطلب الكلي حسب المعادلة التالية:

$$D = C + I + G + CA \dots \dots \dots (1)$$

الاستهلاك هو دالة في الدخل القابل للتصرف وسعر الفائدة الحقيقي:

$$C = C(Y - T, R - r^e) \dots \dots \dots (2)$$

الاستثمار هو دالة في سعر الفائدة الحقيقي:

$$I = I(R - r^e) \dots \dots \dots (3)$$

¹ Ghura D., Grennes T.J. [1993], "The real exchange rate and macroeconomic performance in Sub-Saharan Africa", Journal of Development Economics, 42, p. 74- 155.

² Ikoba, Jonathan, Nyatepe- coo, Akorlie, Awoye & Oluwole (1996) « The effects of policies and external factors in exchange rates » American Economist, march 1996.

³ د. سمير فخري نعمة " العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات " مرجع سابق، ص 88.

الانفاق الحكومي هو متغير خارجي لغرض التبسيط:

$$G = G_0 \dots \dots \dots (4)$$

الحساب الجاري دالة في سعر الصرف الحقيقي:

$$CA = CA\left(\frac{EP^*}{P}, Y - T, R - r^e\right) \dots \dots \dots (5)$$

وبتعويض معدل الفائدة الحقيقي والدخل المخصص للإنفاق تصبح دالة الطلب الكلي كالتالي:

$$D = D\left(\frac{EP^*}{P}, Y - T, R - r^e\right) \dots \dots \dots (5)$$

فيصبح الطلب الكلي دالة في سعر الصرف الحقيقي ومعدل الفائدة الحقيقي والدخل المخصص للإنفاق وأن r^e هو معدل التضخم وأن $(R - r^e)$ هو معدل الفائدة الحقيقي ويفترض النموذج أن: (P^*, T, G, P) معطاة ومحددة، ومعادلة معدل الفائدة تكون على النحو التالي:

$$R = R^* + (E^e + E)/E$$

R^* : معدل الفائدة الأجنبي.

E^e : سعر الصرف المستقبلي.

وتصبح المعادلة على النحو التالي:

$$E = E^e / (1 + R - R^*)$$

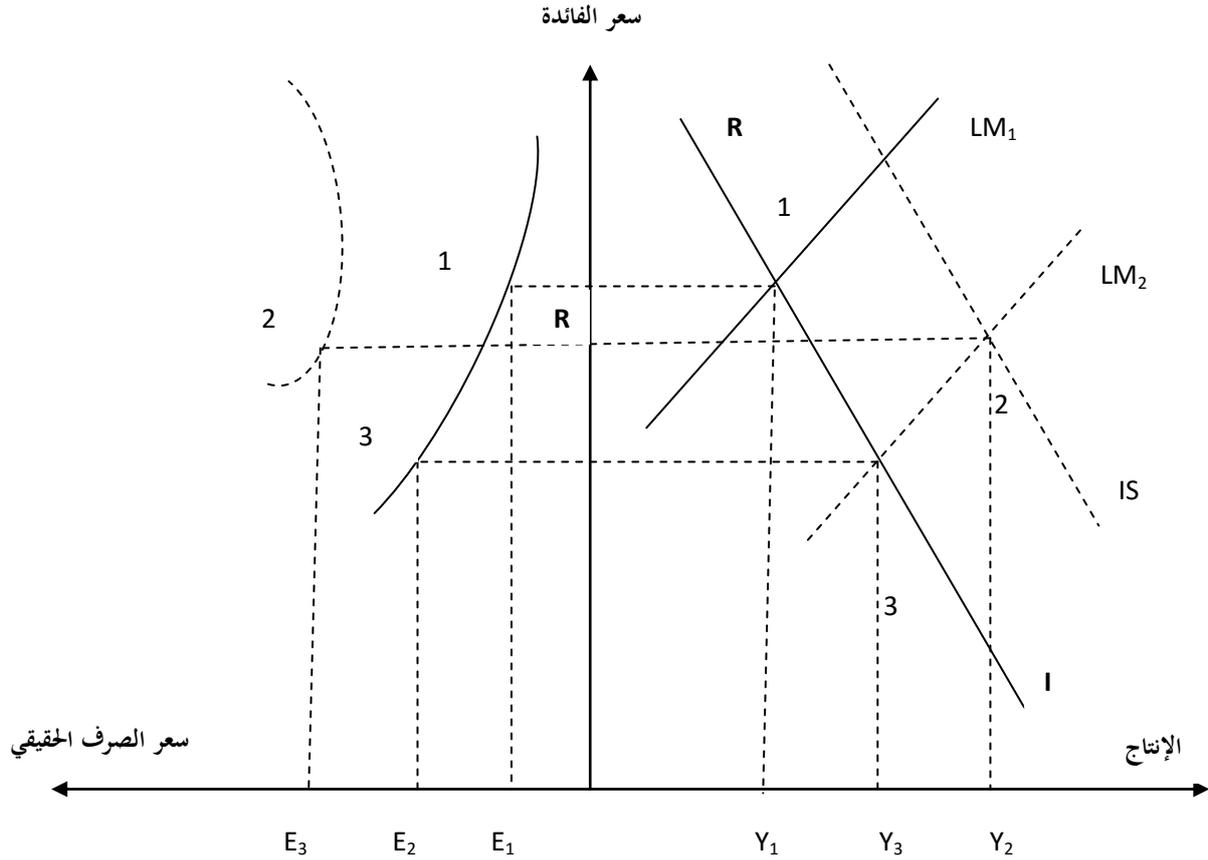
وبالعودة إلى دالة الطلب الاجمالي في حالة التوازن في السوق السلعي وبالتعويض تصبح:

$$D = D\left[\frac{E^e P^*}{P(1 + R - R^*)}, Y - T, R - r^e\right]$$

إن الزيادة في معدل الفائدة يقلل من طلب النقود، وهذا ما يؤدي إلى زيادة عرض النقود لمستوى معين من الانتاج، ولغرض المحافظة على التوازن في السوق النقدي بعد ارتفاع R ينبغي أن تزداد Y أيضاً، لأن الزيادة في الانتاج تحفز الطلب ومن ثم يكون المنحنى (LM) ميلا موجبا ويحدد تقاطع المنحنيات (IS-LM) وضوح العلاقة بين المتغيرات النقدية والانفاق العام وشروط التوازن الداخلي والخارجي، فعلى فرض زيادة كمية النقود فإن المنحنى (LM) سيتحرك إلى اليمين قاطعا المنحنى (IS) عند مستوى دخل أعلى عند النقطة (2) كما هو موضح في الشكل (3-5)، فعند مستوى (Y_2) من الدخل إذ تكون الاستيرادات عند مستوى أعلى وفي حالة ثبات الصادرات يحصل عجز في الميزان التجاري.¹

¹ د. سمير فخري نعمة "العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات" مرجع سابق، ص 90.

الشكل (3-5): التوازن في السوق النقدي وسعر الصرف الحقيقي

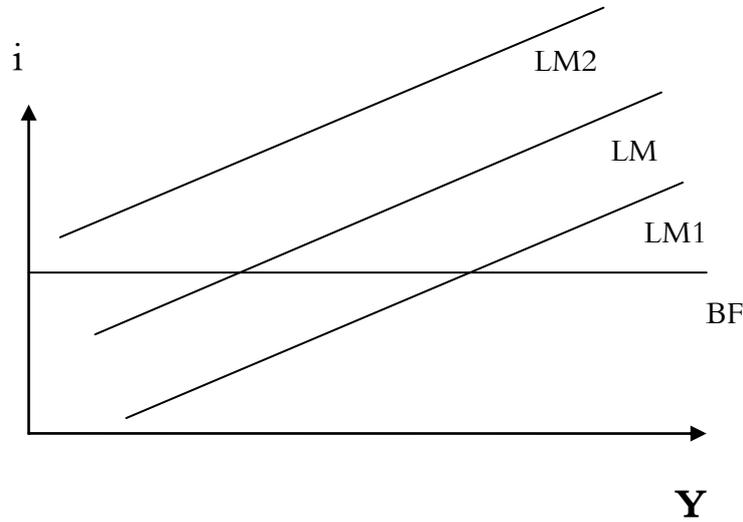


المصدر: د. سمير فخري نعمة " العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات " مرجع سابق، ص 91

ومن جانب آخر فزيادة الكتلة النقدية من خلال القروض المحلية أو انخفاض في مستوى الأسعار يؤدي إلى انتقال منحنى LM إلى الأسفل وإلى جهة اليمين (1) معناه أن سعر الفائدة i ينخفض والدخل القومي Y يرتفع، وعلى العكس من ذلك فإن حدوث انخفاض في الرصيد النقدي أو ارتفاع في مستوى الأسعار سوف يؤدي إلى انتقال منحنى LM إلى أعلى وإلى جهة اليسار (2)، للتذكير فإن النقاط الموجودة فوق BF تؤدي إلى وجود عجز في ميزان المدفوعات أما النقاط الموجودة تحت BF تؤدي إلى وجود فائض في ميزان المدفوعات.

وعليه فإن منحنى LM ذو ميل صاعد وهو يعبر عن الدخل الحقيقي وسعر الفائدة الاسمي والتي تحقق التوازن في السوق النقدية.

الشكل رقم (3-6): منحنى LM والكتلة النقدية



المطلب السابع: العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي والنمو الاقتصادي

إن أغلب الدراسات التي درست العلاقة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي ركزت على جانب اختلافات وتقلبات سعر الصرف ومن جانب آخر على نظام الصرف، وأكدت الدراسات التجريبية أن العلاقة بين تقلبات سعر الصرف والنمو الاقتصادي تكون سلبية¹ (Bosworth, Collins & Chen (1995)، وقد يكون التأثير له عواقب على المدى البعيد خاصتها على القدرة التنافسية للسلع المتاجر بها، وعليه فإن المغالاة في سعر الصرف الحقيقي يؤدي إلى إبطاء النمو الاقتصادي.

وترتبط تحركات سعر الصرف الحقيقي مع المزيد من عدم اليقين فيما يتعلق بالأسعار النسبية التي بدورها تؤدي إلى مخاطر أكبر خاصتها للاستثمار قصير المدى، وهذا كله يؤدي إلى تكاليف التكيف

¹ Barry Bosworth, Susan M. Collins and Yu-chin Chen (1995) "Accounting for Differences in Economic Growth" Conference on "Structural Adjustment Policies in the 1990s: Experience and Prospects" organized by the Institute of Developing Economies, Tokyo, Japan.

مع الوضع من خلال تراجع الإنتاج في السلع المتاجر بها وزيادة الإنتاج في السلع الغير متاجر بها، وكل هذا سيرفع من تقلبات أسعار الفائدة ويؤدي إلى عدم الاستقرار المالي.

إن اختلالات سعر الصرف الحقيقي وخاصتنا المغالاة في قيمتها لها أضرار على القدرة التنافسية وعلى النمو الاقتصادي ككل، وهذا ما أكدته دراسات تجريبية¹، (Edwards (1988)،² (Cottani Cavallo & Khan (1990)،³ (Sekkat & Varoudakis (1998)، (Ghura & Grennes (1993)، بحيث أن المغالاة في سعر الصرف الحقيقي يؤدي إلى انخفاض الكفاءة الاقتصادية وسوء توزيع الموارد، هروب رؤوس الأموال وضعف الصناعة، وعليه فإن عامل تقلبات سعر الصرف يعتبر من أهم العوامل والمصادر الرئيسية لاختلال الاقتصاد ككل، وتصحيحه هو أحد الشروط الهامة لتحسين الأداء والاستقرار الاقتصادي (Domaç & Shabsigh (1999).

فارتفاع سعر الصرف الحقيقي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار النسبية للصادرات وتقليل القدرة التنافسية للدولة مسبباً تدهوراً للموقف الخارجي واستنزافاً لاحتياطيات النقد الأجنبي كما قد يتعرض الاقتصاد لأزمة في ميزان المدفوعات، وكذلك إن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي يعد عاملاً محفزاً للمضاربة وتكوين ضغطاً إضافياً على العملة الوطنية وهروب لكميات كبيرة من رؤوس الأموال إلى الخارج مما قد يحدث انهياراً اقتصادياً، فارتفاع سعر الصرف الحقيقي يؤدي إلى حدوث زيادة في معدلات البطالة في القطاعات الداخلة في التجارة وخاصة في ظل عدم التعبئة الأمثل وجمود عناصر الإنتاج كما هو الحال في الدول النامية، فارتفاع معدلات البطالة في القطاعات الداخلة في التجارة يؤدي إلى انخفاض كل من الدخل الكلي وحجم الطلب وبالتالي انخفاض الطلب على السلع غير الداخلة في التجارة مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة في الاقتصاد ككل.

والسياسات التي تعمل على تحقيق الاستقرار في سعر الصرف الحقيقي ستؤدي إلى زيادة وتحسين النمو الاقتصادي، وأثبتت الدراسات أن تقلبات أسعار الصرف الحقيقية أدت إلى انخفاض نمو

¹ Edwards. S. (1988), "Exchange rate misalignment in developing countries" Baltimore, Johns Hopkins University Press.

² Cottani J.A., Cavallo D.F., Khan M.S. (1990), "Real exchange rate behavior and economic performance in LDCs", Economic Development and Cultural Change, 39(1), October, p. 61-76.

³ Sekkat K., Varoudakis A. (1998), "Politique de change et exportations de produits manufacturés en Afrique Subsaharienne", Revue d'Economie du Développement, 2, p. 55-89.

الصادرات في الدول اللاتينية، كما أن استقرار سعر الصرف الحقيقي أدى إلى تعزيز وتوسع الصادرات في دول شرق آسيا.

المبحث الثاني: سعر الصرف الحقيقي التوازني

وضح Robinson (1947) أن سعر الصرف الحقيقي التوازني " ما هو إلا فكرة خيالية، حيث لا يمكن تحديد أي من سعر الصرف، سعر الفائدة، مستوى الطلب الفعال ومستوى الأجور الاسمية بمنأى عن الآخر، حيث تتفاعل كل هذه المتغيرات وتأثر على الآخر "، ونتيجة لهذه الطبيعة التحليلية لسعر الصرف التوازني فقد صممت العديد من المناهج بهدف تقديم قاعدة علمية دقيقة لتقدير هذا المفهوم الغير مشاهد.

المطلب الأول: ماهية سعر الصرف الحقيقي التوازني

فيمكن تعريف سعر الصرف الحقيقي التوازني بأنه سعر الصرف المتسق مع التوازن الاقتصادي الكلي، أي أن سعر الصرف التوازني يمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي، فهو سعر الصرف الذي يسود في بيئة اقتصادية غير مختلة .

ويختلف التعريف لسعر الصرف الحقيقي التوازني من اقتصادي إلى آخر، فنجد Robert Mundell (1971) قام بوضع نموذج لاقتصاد صغير عرف فيه سعر الصرف الحقيقي التوازني كسعر نسبي للسلع الأجنبية نسبة للسلع المحلية والذي يحقق التوازن لثلاث أسواق (السوق النقدي، سوق السلع المحلية وسوق السلع الأجنبية)، وقام¹ Dornbusch (1980) بتطوير نموذج لاقتصاد مفتوح ومستقل ويحدد ويعرف سعر الصرف الحقيقي التوازني بأنه السعر النسبي للسلع المتاجر بها نسبة للسلع الغير متاجر بها الذي يحقق التساوي بين الإيرادات والنفقات وفي نفس الوقت توازن سوق السلع المتاجر بها وسوق السلع الغير متاجر بها.

وهناك منهج يعرف سعر الصرف التوازني بالمؤشر التنافسي، ويكون توازنه متوافق مع التوازن الداخلي والخارجي، فوفقا Edwards (1989) فإن سعر الصرف التوازني يتمثل في نسبة سعر السلع

¹ Dornbusch, R. (1980) « Tow Notes on Exchange Rate Rules And on Real Value of External Debt », NBER Working paper N° 1980 (567), Cambridge Mass.

المتاجر بها إلى سعر السلع الغير متاجر بها، بحيث أنه في حالة وجود قيم توازنية مثلى في المدى الطويل لبعض المتغيرات مثل الأسعار الدولية، الضرائب، السياسة التجارية، تدفقات رؤوس الأموال، الاستهلاك العام للسلع الغير متاجر بها، التطور التقني (التكنولوجيا)، فإن ذلك يؤدي إلى حدوث توازن داخلي وخارجي في نفس الوقت، ويتطلب التوازن الداخلي توازن كل من سوق العمل والسوق السلعية في الأجلين القصير والطويل (والذي يفترض تواجده مع تحقيق معدل البطالة الغير مؤدي إلى تسارع التضخم أي العادي)، بينما يتطلب التوازن الخارجي توافق القيمة المخصومة للحساب الجاري الحالي والمستقبلي مع تدفقات رؤوس الأموال المتوقعة في الأجل الطويل والقابلة للاستمرار.

ويسعى سعر الصرف الحقيقي التوازي إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية المتمثلة بالتوازن الداخلي والخارجي، إذ أن التوازن الداخلي يتمثل بتحقيق استقرار الأسعار والأجور والعمالة الكاملة، أما التوازن الخارجي فيقصد به توازن ميزان المدفوعات بالمعنى الاقتصادي أي التوازن بين المدفوعات والايادات الخارجيتين.¹

وسعر الصرف الحقيقي التوازي هو غير قابل للتغيير لأن قيمته تحدد على أساس المتغيرات المحددة للتوازن الداخلي والخارجي والتي تسمى محددات سعر الصرف الحقيقي التوازي (تدفقات رؤوس الأموال، معدلات التبادل، السياسة التجارية، مستوى الإنفاق الحكومي، فروق الإنتاجية ..)، فسعر الصرف التوازي لا يتحدد إلا بمحدداته ويستجيب لمتغيرات السياسة الاقتصادية في المدى القصير والمتوسط، بحيث يمكن لسعر الصرف أن ينحرف في المدى القصير نتيجة السياسة الاقتصادية التي تتمثل في السياسة النقدية والمالية للحكومة.²

من ناحية أخرى فإن المنهج التقليدي لحساب سعر الصرف التوازي يتبع قانون تعادل القوة الشرائية والذي يفترض أن سعر الصرف التوازي رقم ثابت يتم تحديده باختيار سنة الأساس معينة يتمتع فيها الاقتصاد الوطني بتوازن خارجي يتضمن عادة توازن أو قيمة موجبة للحساب الجاري، أو ينطوي في الغالب على فائض في ميزان المدفوعات، وبناء على ذلك فإن قيمة سعر الصرف الحقيقي في هذه

¹ د. سمير فخري نعمة " العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات " مرجع سابق، ص 17.

² Edwards, Sebastian, (1989), "Exchange Rate Misalignment in Developing Countries" Opcit.

السنة هي سعر الصرف الحقيقي التوازني لهذه الدولة فأى ارتفاع عن هذه القيمة يعد تقديرا للعملة بأعلى من قيمتها الحقيقية ويعتبر مغالاة في القيمة بحيث لها تأثير سلبي على الأداء الاقتصادي.

المطلب الثاني: مناهج تحديد سعر الصرف الحقيقي التوازني

إن تحديد سعر الصرف التوازني يعتمد على معرفة كيفية تغير سعر الصرف الحر مع تغيرات مؤشرات الوضع الاقتصادي، وبالتالي تحديد كيفية تأثير هذه المؤشرات على سعر الصرف، ويمكن بيان كيفية تحديد سعر الصرف التوازني باستعمال عدة مناهج، وأبسط هذه المناهج وأكثرها شيوعا مبني على نظرية تعادل القوة الشرائية PPP.

الفرع الأول: محدودية نظرية تعادل القدرة الشرائية PPA لتحديد سعر الصرف الحقيقي التوازني

إن نظرية تعادل القدرة الشرائية بالرغم من بساطتها إلا أنها تعتبر من أهم النظريات المستعملة لتحديد سعر الصرف التوازني، وهي كذلك أساس انطلاق بعض النظريات الأخرى، ولهذه النظرية صيغتين صيغة مطلقة وصيغة نسبية، فالصيغة المطلقة تطبق على التجارة الخارجية وأساسها إلغاء القيود الجمركية والغير جمركية وأن السوق تامة وأن السلع في الأسواق متجانسة، وقيمة سعر الصرف الاسمي تحدد على أساس مستويات الأسعار بين البلدين وهو ما يعرف بقانون السعر الوحدوي Prix unique على أساس أن سعر السلع المتاجر بها موحدة (القوة الشرائية لعملة ما ماثلة لقوتها الشرائية في بلد آخر) ولديها عملة مشتركة¹، وأن سعر الصرف الحقيقي الثنائي ثابت ومساوي للوحدة.

وما يوضح محدودية هذه النظرية فهي لا تستطيع أن تربط بين سعر الصرف الحقيقي ووضعية الاقتصاد لبلد ما وخاصتا وضعيته الخارجية، وفي الجانب التطبيقي أو الدراسات التجريبية فهناك عدة صعوبات لتطبيقها، فحسب نظرية PPA فإنها تعتقد أن سعر الصرف الحقيقي ثابت وتحدد ثبات سعر الصرف الحقيقي على المدى الطويل، وحسب عدة دراسات التي قامت باختبار استقرار سعر الصرف الحقيقي وثبت عدم استقراره حتى في المدى الطويل ومن بين هذه الدراسات نجد²، Huizinga (1987)³، Darby (1983)²، Adler & Lehmann (1983)¹، Roll (1979)² حيث أكدوا

¹ Dorbusch, R (1994) « Exchange Rate and Inflation », Cambridge, USA, 1994, p 266.

² Roll, Richard (1979) " Violation of purchasing power parity and their implications for efficient international commodity markets, in Marshall Sarnat and giorgio szego, eds: International Finance and trade (Ballinger, Cambridge, MA).

أن سعر الصرف الحقيقي يتبع سوق غير مستقرة، وأكد اقتصاديون آخرون مثل Corbae & Ouliaris⁴, Taylor Mark P. (1988)⁵, فرضية عدم وجود علاقة تكامل متزامن بين سعر الصرف الاسمي والأسعار النسبية، وأثبتوا وجود فرق دائم لهذه النظرية PPA، وحسب كذلك دراسة Coudert and Al (1999)⁶ الذي قام بدراسة للنظرية النسبية ل PPA واستنتج استقرار أسعار الصرف الحقيقية لعدة دول مقارنة بالدولار و المارك على أساس شرطين:

الشرط الأول: استعمال عينة تتضمن عدة دول وعلى المدى الطويل جدا للتأكد من النظرية النسبية لتعادل القدرة الشرائية PPA .

الشرط الثاني: الأخذ بعين الاعتبار في العينة السلاسل الاسمية لنقود SME.

ويمكن أن نستنتج عدة نقائص لنظرية تعادل القوة الشرائية ومن أهمها:

- 1- ضعف الفرضيات المطروحة على المستوى التجريبي، حيث أنه لم يتم التحقق من قانون السعر الوحيد، إلا على مستوى بعض المنتجات الخاصة، والتي يتم تحديدها عالميا (الذهب، البترول، المعادن، بعض المنتجات الزراعية... الخ).
- 2- وجود المنتجات المتبادلة وغير المتبادلة في سلة السلع وظهور ما يعرف عموما بأثر Balassa الذي أوضح أن سعر الصرف الحقيقي هو السعر المتعلق بالمنتجات الاقتصادية المتاجر بها مقارنة بالمنتجات غير متاجر بها.
- 3- أثبتت الدراسات القياسية التجريبية أن هذه النظرية لن تتحقق إلا في المدى الطويل.

¹ Adler, Michael & Bruce Lehmann (1983) " Deviations from purchasing power parity in the long run " Journal of finance 38, 1471-1487.

² Michael R. Darby (1983) " Movements in purchasing power parity: The short and long Runs" The international Transmission of inflation, university of Chicago press, 1983, p. 462-477.

³ Huizinga, John (1987) "An empirical investigation of the long-run behaviour of real exchange rates" Carnegie-Rochester Conference on public policy 27, 149-214.

⁴ Dean Corbae & Sam Ouliaris (1988) " Cointegration And Tests of purchasing power parity" The MIT Press, The review of Economics and statistics, Vol 70, N° 3, Aug 1988, pp. 508-511.

⁵ Taylor Mark P. (1988) " An Empirical Examination of long- run purchasing power parity using Cointegration Techniques " Applied Economics, pp. 369-381.

⁶ Coudert .V, Aglietta . M, Baulant .C (1999) « Compétitivité et régime de change en Europe centrale »Revue Economique, Vol 50, N°6, 1999, pp 1221-1236.

فهذه النقائص المرتبطة بتعادل القدرة الشرائية أدت إلى ظهور عدة مناهج لتحديد سعر الصرف التوازني.

الفرع الثاني: المنهج الجزئي لتحديد سعر الصرف الحقيقي التوازني

وهو منهج يعتمد على المدى الطويل لتحديد محددات سعر الصرف الحقيقي، ويرتكز في تحديده على السعر النسبي للسلع المتاجر بها نسبة للسلع الغير متاجر بها لكل دولة ونجد عدة دراسات في هذا المنهج ² (Obstfeld & Rogoff (1996), Edwards (1989), Neary (1988) ¹، فقيمة التوازن لسعر الصرف تحدد على أساس توازين:

أ/ توازن سوق السلع الغير متاجر بها على أساس العرض والطلب المحلي أي تساوي العرض والطلب.
ب/ توازن سوق السلع المتاجر بها لما يكون الحساب الجاري في حالة توازن على المدى الطويل.
إن الإطار التحليلي المتبع من طرف هذا المنهج أن سعر الصرف الحقيقي يتمثل في السعر النسبي لنموذج توازني عام، وهنا نتبع النموذج المبسط الذي تم تطويره من طرف ³ Joly et al (1996).

1- الفرضيات:

- هنا نتبع اكبر قطاعين هامين هما قطاع المنتجين وقطاع المستهلكين، فالمنتجين يريدون تحقيق أكبر الأرباح، والمستهلكون يريدون تحقيق أكبر عدد من الرغبات.
- مع افتراض وجود نوعين من السلع:

1- السلع المتاجر بها (e): إن المنتجون في مواجهة مع التنافسية الدولية، فسوق السلع المتاجر بها ليس دائما في حالة توازن في كل مرحلة، وفي بعض الحالات يكون فيها الطلب أكبر من العرض وهذا ما يؤدي إلى استيراد السلع المتاجر، والعكس سيؤدي إلى التصدير وتحويل المداخيل في كل مرحلة يعتمد على رخصة التجارة الخارجية.

¹ J. Peter Neary (1988) « Determinants of the Equilibrium Real Exchange Rate » American Economic Review, Vol 78, N°1, March, pp 210-70.

² Obstfeld , M & Rogoff .K (1996) « Foundations Of International Macroeconomics” Cambridge, MA, The MIT Press.

³ Hervé Joly, Céline Prigent, et Nicolas Sobczak (1996) « le taux de change réel d'équilibre : une introduction » Economie et prévision, N° 123-124, 1996, pp 1-21.

2- السلع الغير متاجر بها (ne): فسوق السلع الغير متاجر بها فهي في حالة توازن عن كل مرحلة أين يكون فيها الاستهلاك والإنتاج متساويا بالضرورة، وكذلك في إطار فرضية البلد الصغير، شرط أن هذا البلد لا يؤثر على الأسعار العالمية للسلع المتبادلة.

$$p_e = e \cdot p_e^*$$

p_e : أسعار السلع التبادلية المحلية.

e : سعر الصرف الاسمي.

p_e^* : أسعار السلع التبادلية الأجنبية.

أ- برنامج المنتج: انطلاقا من الفرضيات السابقة مع وجود منافسة تامة وأن القيود التكنولوجية هي ممثلة بحدود إمكانيات الإنتاج وبرنامج المنتج ساكن ، ويقوم المنتج بتعظيم الربح حسب الصيغة التالية:¹

$$\left\{ \begin{array}{l} \text{Max}[P_e^i F_e(L_e^i, K_e^i) - W_e^i L_e^i - C_e^i K_e^i + P_{ne}^i F_{ne}(L_{ne}^i, K_{ne}^i) - W_{ne}^i L_{ne}^i - C_{ne}^i K_{ne}^i] \\ L^i = L_e^i + L_{ne}^i \\ K^i = K_e^i + K_{ne}^i \end{array} \right.$$

K^i : مخزون رأس المال للمرحلة i

L^i : كمية العمل لـ i

C^i : تكلفة رأس المال لـ i

W^i : تكلفة العمل لـ i

بما أن العمل ورأس المال هما متغيرات خارجية فإن برنامج المنتج يقوم على أساس تعظيم المداخيل التي يعبر عنها بمجموع مداخليل السلع المتبادلة ومداخليل السلع الغير متبادلة.

ويمكن توضيح تعظيم الدخل Y^i المستهدف من خلال العلاقة التالية:

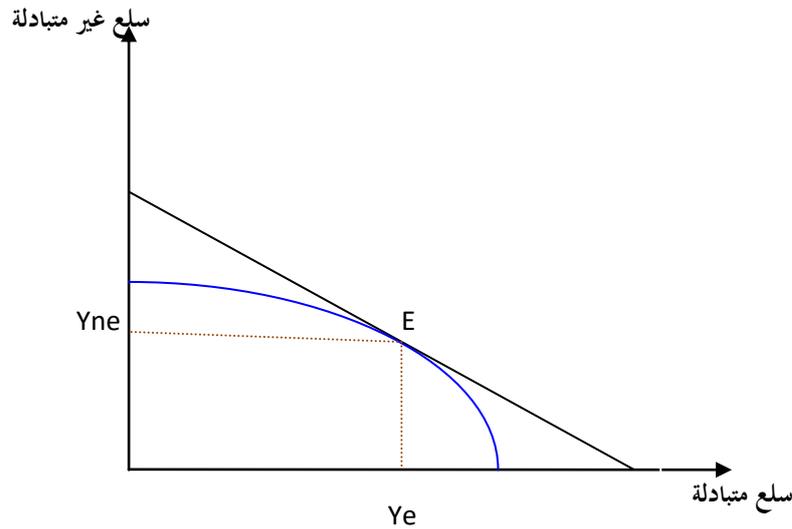
$$\text{Max}[Y_{ne}^i + \frac{P_e^i}{P_{ne}^i} Y_e^i]$$

¹ Hervé Joly, Céline Prigent, et Nicolas Sobczak (1996) « le taux de change réel d'équilibre : une introduction » Opcit, p 4.

بحيث Y_e^i, Y_{ne}^i عند الحدود الممكنة للإنتاج.

إن برنامج المنتجين لتحديد الدخل الوطني على أساس مستوى السلع الغير متبادلة ويمكن توضيح هذا البرنامج من خلال شكل بياني للسلع المتبادلة والسلع الغير متبادلة باعتبار أن $\frac{P_e^i}{P_{ne}^i}$ ثابت.

الشكل رقم (3-7): التمثيل البياني لنموذج المنتجين



Source : H. Joly, C. Prigent, et N. Sobczak (1996) « le taux de change réel d'équilibre : une introduction » opcit, p 4.

إن هذا المنحنى يبين الحدود الممكنة للإنتاج في حدود السعر النسبي $\frac{P_e^i}{P_{ne}^i}$ فالمنتج يبحث على تعظيم الربح ويستقر في النقطة E، فهذا السعر النسبي E يمثل سعر الصرف الحقيقي.

ب - برنامج المستهلك:

إن المستهلك يرغب في تعظيم المنفعة المتزامنة وهو مستوفي للدخل الوطني في فترتين، وعليه فإن برنامج المستهلك يمكن توضيحه في المعادلات التالية:

$$\left\{ \begin{array}{l} \text{Max}_{C_e^i, C_{ne}^i} [U(C_e^1, C_{ne}^1) + \delta U(C_e^2, C_{ne}^2)] \\ P_e^1 C_e^1 + P_{ne}^1 C_{ne}^1 + \frac{1}{1+r} (P_e^2 C_e^2 + P_{ne}^2 C_{ne}^2) = Y^1 + \frac{1}{1+r} Y^2 \end{array} \right.$$

استهلاك السلع المتبادلة للفترة 1.

C_{ne}^i : استهلاك السلع الغير متبادلة للفترة i .

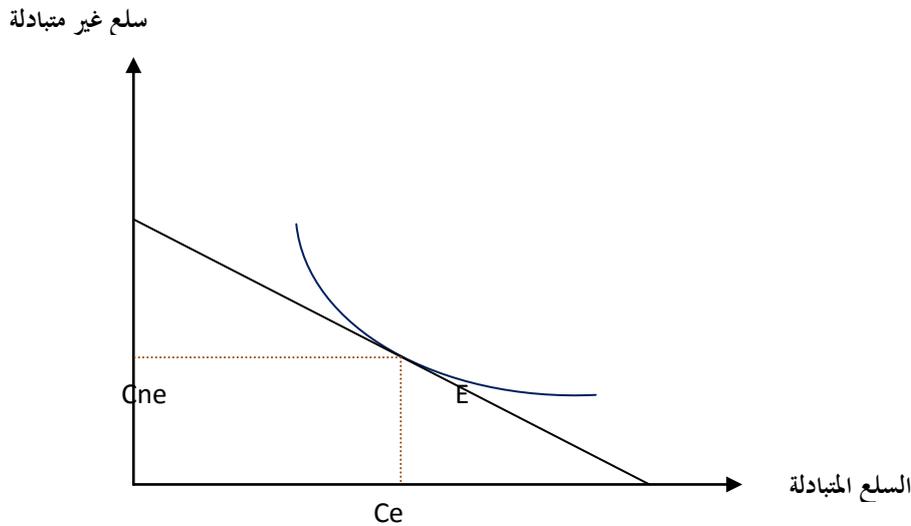
Y^i : الدخل الوطني للفترة i .

r : سعر الفائدة الاسمي.

δ : النسبة المفضلة في المستقبل.

حسب (joly et al (1996) فإن برنامج المستهلك يمر بفترتين زمنييتين، فبالنسبة للفترة الأولى المستهلك يحدد مستوى الادخار، أما الفترة الثانية يصبح برنامج المستهلك برنامجا ثابتا لكل فترة زمنية متطلبا تخصيص قيمة الاستهلاك، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (3-8): التمثيل البياني لنموذج المستهلكين



Source : Laurent Mathieu, Gilles Dufrenot ,Valérie Mignon « LA détermination des taux de change réels d'équilibre »une revue de littérature théorique et empirique fréquente, p15.

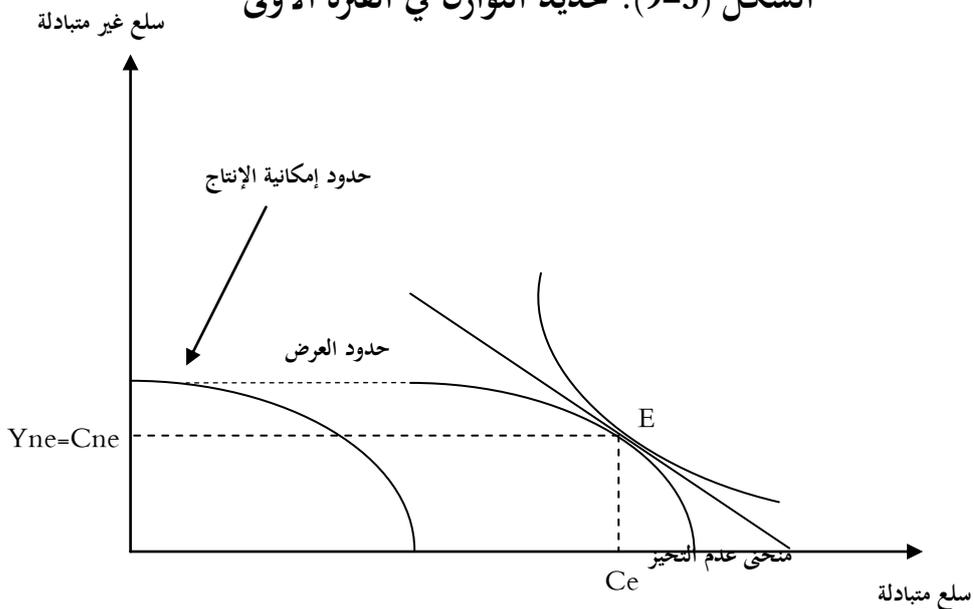
من خلال المنحنى البياني يتضح لنا أن المستهلك يبحث على تعظيم أكبر منفعة والموجودة في النقطة E التي تمثل تساوي سعر الصرف الحقيقي مع معدل الهامشي للإحلال بين السلع المتبادلة والسلع الغير متبادل، وبما أن سعر الصرف الحقيقي هو ميل قيود الميزانية فإن الانخفاض الحقيقي الذي يؤدي إلى الزيادة النسبية في أسعار السلع الغير متبادلة سيؤدي إلى ارتفاع استهلاك السلع المتبادلة.

ج- تحديد التوازن:

من خلال ما سبق نستنتج أن تحويل المداخيل في كل مرحلة تتم عن طريق التجارة الخارجية، وأن الادخار مساوي للصادرات الصافية من السلع أي مساوي للرصيد الجاري، وحسب (joly et al 1996) أن اختلالات الميزانية في كل فترة تؤدي إلى أن المجموع الفعلي للأرصدة الجارية تساوي 0، وهذا ما يفرض بتسديد الدين الخارجي للفترة 1 كلياً خلال الفترة 2.

وبافتراض أن المستهلك كان يمتلك أفضلية في الوقت الحالي مرتفعة، فسيؤدي ذلك حتماً إلى تراكم العجز في الفترة 1، وعليه سيتجاوز استهلاك السلع المتبادلة الإنتاج الوطني وهو ما نلاحظه من المنحنى أن محدودية إمكانية الإنتاج تتموضع نحو الجهة اليمنى من المخطط والتي تحدد لنا منحنى جديد ما سمي "حدود العرض للفترة 1".

الشكل (3-9): تحديد التوازن في الفترة الأولى

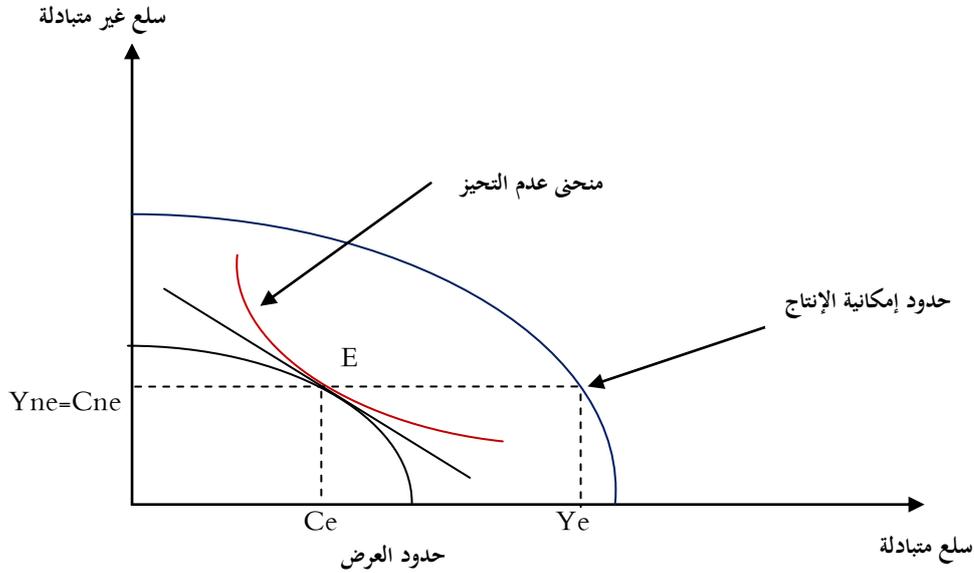


Source : Laurent mathieu, Gilles Dufrenot , Valerie Mignon « LA détermination des taux de change réels d'équilibre » opcit, p16.

نستنتج من خلال المنحنى أن سعر الصرف الحقيقي هو السعر النسبي الذي يتحدد عند التقاء حدود العرض مع منحنى عدم التحيز، فالرسم الموجود على اليمين يوضح كيفية تحديد سعر الصرف الحقيقي التوازني عند النقطة E يكون سوق السلع المتبادلة والغير متبادلة في حالة توازن، إذن السعر النسبي الذي يلاءم هذا التوازن هو سعر الصرف الحقيقي التوازني.

فيما يخص الفترة الثانية، فإن حدود إمكانية الإنتاج موجودة في الجهة اليسرى بحيث يكون السعر في حدود تعويض عجز الفترة الأولى بتحقيق زيادة حالية.

الشكل (3-10): تحديد التوازن في الفترة الثانية



Source : Laurent mathieu, Gilles Dufrenot, Valerie Mignon « LA détermination des taux de change réels d'équilibre » opcit, p18.

من خلال المنحنى يتضح لنا كذلك أن سعر الصرف الحقيقي التوازني محدد بالنقطة E وهي نقطة تماس بين حدود العرض ومنحنى عدم التحيز.

فحسب Edwards(1989) يقترح عدة طرق لبلوغ هذا النموذج البسيط، فأكد على التمييز في السلع المتبادلة بين السلع المستوردة والسلع المصدرة، من خلال التفريق بين معدلات التبادل وسعر الصرف الحقيقي وإدخال الدولة كعنصر مهم التي تستمد مداخيلها من الرسوم الجمركية، وهذا ما يعطي أهمية للنفقات العمومية لتمويل وتحديد سعر الصرف الحقيقي التوازني.

من خلال هذه المقاربة الجزئية microéconomique نستنتج أن هناك محددين أساسيين لتحديد سعر الصرف الحقيقي التوازني في نموذج مبسط وهي تكنولوجيا الإنتاج المتاحة وكذلك البنية المتبعة لرغبات المستهلكين، وعليه فسعر الصرف الحقيقي التوازني فهو السعر النسبي للسلع المتبادلة مقارنة بالسلع الغير متبادلة.

وهناك مناهج أخرى تختلف في نظرتها لسعر الصرف الحقيقي التوازني فهي تعتبره مؤشر للتنافسية من خلال المقاربة الكلية macroéconomique ليس الجزئية وهذا ما سنتطرق إليه لاحقا.

الفرع الثالث: المنهج الكلي لتحديد سعر الصرف الحقيقي التوازني

كما هو معروف فإن نظرية الاقتصاد الكلي تعرف سعر الصرف الحقيقي بأنه النسبة بين المؤشر العام للأسعار الأجنبية ومؤشر الأسعار المحلية وكلهما يتحددان بعملة مشتركة:

$$R = e \cdot p^* / p$$

P^* : مؤشر الأسعار الأجنبية

P : مؤشر الأسعار المحلية

e : سعر الصرف الاسمي

ومؤشرات الأسعار متكونة من عدة سلع منها المتبادلة والغير متبادلة، فباعتبار أن α هي نسبة السلع الغير متبادلة في سلة السلع المحلية و β نسبة السلع الغير متبادلة في سلة السلع الأجنبية تصبح المعادلة والمؤشر المحلي:

$$p = p_n^\alpha \cdot p_e^{(1-\alpha)}$$

$$p^* = p_n^{*\beta} \cdot p_e^{*(1-\beta)}$$

وعليه يعتبر سعر الصرف الحقيقي مقارنة بين سعرين نسبيين:

1- السعر النسبي المحلي للسلع المتبادلة والغير متبادلة، وهو لتوجيه عوامل الإنتاج حسب القطاعات والاحتياجات.

2- السعر النسبي للسلع المتبادلة المحلية والأجنبية والتي تحدد القدرة التنافسية ومعدلات التبادل.

وعلى أساس هذه التطورات يمكن تحديد منهجين لتحديد سعر الصرف التوازني: منهج داخلي (جزئي) والذي يحدد سعر الصرف التوازني على أساس تحركات الأسعار النسبية للسلع المتبادلة نسبة للسلع الغير متبادلة، ومنهج يركز على تحركات سعر الصرف الحقيقي المرتبط بالقدرة التنافسية الخارجية.

1- نموذج سعر الصرف الحقيقي التوازني الأساسي FEER :

في بداية الثمانينات كانت هناك اختلالات جد هامة في أسعار العملات، ما أدى إلى ظهور بوادر فكر جديد حول مبادئ التوازن الكلي على المدى المتوسط، وتعتبر نظرية¹ (1983) Williamson من أهم هذه النظريات فاقترح طريقة تحليلية لتقييم وتقدير مناطق الصرف التوازني، ويقترح السعي لسعر صرف حقيقي يسمى سعر الصرف التوازن الأساسي FEER والذي يضمن المساواة بين الحساب الجاري وتدفقات رأس المال أو المعاملات في الأصول طويلة الأجل، في ظل شروط عدم الاستقرار النقدي مع تذبذبات قوية لسعر الصرف مع افتراض أن الاقتصاد في حالة تشغيل كامل (التوازن الداخلي)، وأن الحساب الجاري مرتبط بتدفقات مالية مستهدفة (التوازن الخارجي)، وعليه تحتاج هذه المقاربة إلى تحديد مستوى الإنتاج الكامن (مستوى التشغيل الكامل) في الدولة محل الدراسة بالإضافة إلى الدول الشركاء التجاريين وكذلك تحديد الحساب الجاري المستهدف وتقدير معادلة الميزان التجاري.²

$$b = ny^* - ny + n\delta(p^* + s - p)$$

والتوازن على المدى المتوسط هو:

$$b_s = ny_{PE}^* - ny_{PE} + n\delta(p_{PE}^* + s_E - p_{PE})$$

s : سعر الصرف الاسمي (فكل ارتفاع في S يمثل انخفاض في سعر الصرف لبلد الدراسة)، والفرق بين سعر الصرف الحقيقي التوازني وسعر الصرف الحقيقي الجاري هو:

$$q = s + p^* - p$$

إن منهج FEER يضمن شروط مرغوب فيها ومثالية للتوازن الداخلي والتوازن الخارجي، فهذا التوازنين يجب أن يحققا من خلال سعر صرف حقيقي ميزان حساب جاري في مستواه المقبول والمرغوب فيه من جهة، ومن جهة أخرى نعتبر أن التوازن الداخلي هو الذي يحقق مستوى معدل

¹ Williamson J (1983) « The Exchange Rate System » Cambridge, MA, The MIT Press.

² Antoine Bouveret, Henri Sterdyniak (2005) « Les modèles de taux de change. Équilibre de long terme, dynamique et hystérèse », Revue de l'OFCE 2005/2 (no 93), p. 248.

التضخم المرغوب فيه (Williamson (1994). وعليه فإن سعر الصرف الفعلي الحقيقي يتماشى أو يتناسق مع توازن الاقتصاد الكلي إذا حقق النتائج التالية:¹

- كلما كان النمو قوي كلما كانت فروق الإنتاجية بين قطاعات السلع المتاجر بها والغير متاجر بها مرتفعة (أثار B/S)، ما يؤدي إلى ارتفاع حقيقي لسعر الصرف.
- كلما زاد عجز الحساب الجاري كلما ارتفعت التزامات الدول المتعاملة مع هذه الدولة، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض حقيقي للعملة، وهذا لتغطية خدمات الدين.
- إذا كان الإنتاج بين مرونة الدخل الواردات ومعدل النمو المحلي يتجاوز الإنتاج بين مرونة الدخل لطلب الصادرات ومعدل النمو الأجنبي سيميل رصيد الحساب الجاري إلى التدهور، مما يؤدي إلى انخفاض قيمة سعر الصرف الحقيقي.

فالهدف هو ليس الحصول على ميزان حساب جاري متوازن، ولكن رصيد حساب جاري مقبول والذي يكون ممول من تدفقات رأس المال طويلة الأجل، وهذا ما يعاب على هذا النموذج بحيث أنه نموذج ثابت من خلال تحديد هدفا مسبقا وهو رصيد حساب جاري مقبول، والذي يحدد من خلاله سعر الصرف الحقيقي التوازني، فهو لا يأخذ بعين الاعتبار ديناميكية الحساب الجاري: فقد يعاني بلد ما من عجز إذا قام باجتذاب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وعليه فإن منهج FEER يحدد سعر الصرف الحقيقي التوازني فقط في لحظة محددة، ويتجاهل شروط عودة سعر الصرف إلى مستواه التوازني.

2- نموذج سعر الصرف الحقيقي التوازني السلوكي BEER:

اقترح² (1997) Clark Macdonald نموذج عام لسعر الصرف الحقيقي التوازني السلوكي BEER يكمن في إعادة نمذجة مجموعة من المتغيرات الأساسية التي تؤثر على سعر الصرف الحقيقي في المدى الطويل (إنتاجية العمل، أسعار البترول، معدل التبادل، مخزون الأصول الخارجية الصافية، معدل البطالة...) ثم البحث عن علاقة التكامل المتزامن بين سعر الصرف والمتغيرات³، وأن شرط التوازن

1 Serge Rey (2009) « L'apport du NATREX à la modélisation des taux de change d'équilibre : théorie et application au Dollar canadien » L'Actualité Economique, Vol 85, N°2, Juin 2009, pp. 142.

2 Clark P.B Macdonald R (1999) « Exchange rates and economic fundamentals : a methodological comparison of beers and feers » in macdonald R and Stein J.L, Equilibrium Exchange rates, kluwer Academic publishers, p 285.

3 Antoine Bouveret, Henri Sterdyniak (2005) « Les modèles de taux de change. Équilibre de long terme, dynamique et hystérèse » OpCit, p 255.

المالي يحدد على أساس تكافؤ أسعار الفائدة الغير مغطاة، وتعتبر هي نقطة انطلاق لنمذجة سعر الصرف التوازني.

$$\Delta RER_{t+k}^e = r_{t,t+k}^e - r_{t,t+k}^{*e} + \theta_t \quad (1)$$

ΔRER_{t+k}^e : يقيس الفرق بين سعر الصرف الحقيقي المتوقع لـ t و $t+k$

RER_{t+k}^e : سعر الصرف الحقيقي الملاحظ لفترة t

$r_{t,t+k}^e, r_{t,t+k}^{*e}$: تناسبية أسعار الفائدة المحلية و الأجنبية.

θ_t : تمثل علاوة الخطر.

$$\text{لدينا: } r_{t,t+k}^e = i_t - \Delta P_{t+k}^e \quad \text{و} \quad r_{t,t+k}^{*e} = i_t - \Delta P_{t+k}^{*e}$$

تصبح المعادلة (1) كالتالي:

$$RER_t^e = RER_{t+k}^e - (r_{t,t+k}^e - r_{t,t+k}^{*e}) - \theta_t$$

إن سعر الصرف يمكن كتابته بدالة الأساسيات (على المدى الطويل والمتوسط) ω ومتغير على المدى القصير Z :

$$RER_t^e = \psi(\bar{\omega}_t, \bar{z}_t)$$

وعليه فإن تقدير سعر الصرف الحقيقي السلوكي يعتمد حسب¹ Balazs, Laszlo, Macdonald (2005) على خمسة مراحل:

- 1- تقدير العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي والأساسيات للمتغيرات على المدى القصير.
- 2- يحسب الاختلال لسعر الصرف الحقيقي الآني باحتمال أن المتغيرات على المدى القصير منعدمة، وأن القيم الأساسية مرتبطة بالقيم المشاهدة وأن الاختلال الحقيقي متعلق بالفرق بين القيمة الحقيقية لسعر الصرف الحقيقي والقيمة التوازنية.
- 3- إن القيمة المدعمة للأساسيات على المدى الطويل محصلة بتقييم سلسلة دائمة ومرحلية.

¹ Balazs, Laszlo, Macdonald (2005) « Equilibrium Exchange Rates in Transition Economies » taking stock of the Issues, William Davidson Institute Working Papers series wp 793, October 2005.

4- حساب الاختلال الكلي بافتراض المتغيرات على المدى القصير منعقدة وقيم الأساسيات تصل إلى حدود درجة الدعم على المدى الطويل، ومنه فإن الاختلال الكلي متعلق بالفرق بين القيمة الحقيقية لسعر الصرف الحقيقي والقيمة المدعومة على المدى الطويل.

5- انطلاقاً من قيم سعر الصرف الحقيقي التوازني يمكن تخفيض قيم سعر الصرف الاسمي التوازني.

ويمكن استخلاص سعر الصرف الحقيقي من المعادلة التالية:

$$\log R = E_t (\log R_{1+K}) + (r_t - r_t^*) - \omega_t$$

فيعتمد سعر الصرف الحقيقي على عنصرين: توقعات لوغاريتم سعر الصرف الحقيقي للفترة $t+k$ ، والفرق بين أسعار الفائدة الحقيقية، واعتبر أن سعر الصرف الحقيقي سيتأثر بالمتغيرات الأساسية التالية: الوضعية الخارجية الصافية كنسبة مئوية ($\text{PIB}\%$) والتي تعكس التوازن بين الاستثمار والادخار، الفروق الإنتاجية النسبية لمختلف القطاعات (الاقتصاد ككل) آثار Balassa, Samwilson، معدل التبادل (TOT)، ويمكن أن نستخلص سعر الصرف الحقيقي (لوغاريتم) التوازني الجاري R^e :

$$R_t^e = R_t^s + (r_t - r_t^*)$$

بحيث أن:

$$R^s = R \left\{ f \frac{P'_e}{P'^*}, \text{TOT} \right\}$$

من الناحية النظرية تأثير f يمكن أن يكون إيجابياً أو سلبياً، وهذا يعتمد على الفترة الزمنية ولإظهار هذا التأثير نفترض تحسن في الوضع المالي للدولة ناتج عن انخفاض الإنفاق العام، وهذا سيؤدي إلى ارتفاع الادخار المحلي وتحسن وضعية الحساب الجاري وكذلك تحسن الوضع الخارجي الصافي (ارتفاع f)، ومع انخفاض الإنفاق العام سيؤدي إلى انخفاض الأسعار الحقيقية على المدى الطويل، وعليه فانخفاض الطلب الداخلي سيؤدي إلى انخفاض الأسعار النسبية للسلع المتاجر بها والغير متاجر بها ومن جانب آخر انخفاض أسعار الفائدة ستؤدي إلى هروب رؤوس الأموال، فهذين التأثيرين سيؤديان حتماً إلى انخفاض حقيقي لقيمة العملة المحلية على المدى القصير والمتوسط، وعلى

المدى الطويل الزيادة الأولية للموجودات الخارجية الصافية سيكون لها تأثير إيجابي على سعر الصرف الحقيقي.

في الواقع فإن تحسن الحساب الجاري وتراكم الأصول المقومة بالعملات الأجنبية تولد مصادر دخل ذات أهمية متزايدة، الأمر الذي يزيد من فائض الحساب الجاري إلى أن يرتفع سعر الصرف الحقيقي الفعلي ويؤدي إلى استقرار التوازن الخارجي، سيؤدي هذا الوضع إلى زيادة الإنتاجية بالنسبة المحلية في قطاع السلع المتاجر بها على حساب السلع الغير متاجر بها، ومن شأنها أن تؤدي إلى ارتفاع معدلات الإنتاجية الحقيقية حسب تأثير B/S، وزيادة في معدلات التبادل التجاري وسينتج عنها ارتفاع حقيقي للعملة المحلية.

إن نموذج BEER يسمح بتقدير سعر الصرف الحقيقي التوازني على أساس تكافؤ أسعار الفائدة الغير مغطاة، ولكن عرف هذا النموذج العديد من الانتقادات تمثلت:

- إن تكافؤ أسعار الفائدة الغير مغطاة مراقبتها غامضة وليست فعالة عند استعمالها في التقدير (Isard (2006)، من جهة أخرى فإن فرضية التوقعات العقلانية تمثل مشكل في تقدير سعر الصرف المتوقع وينحرف إلى قيمة بعيدة عن القيمة المعطاة لسعر الصرف الأجل (رفض فرضية الكفاءة)، ومن جانب آخر وجود علاوة المخاطر على نطاق واسع وعليه تبقى النمذجة مشكوك فيها، واقترح بعض الباحثين بإضافة علاوة المخاطر كمحدد لتحديد سعر الصرف الحقيقي وتقاس بنسبة الدين الخارجي والمحلي كنسبة للناتج المحلي الإجمالي¹.
- من خلال معادلاته في تحديد المحددات الأساسية لسعر الصرف الحقيقي نجد محددات قصيرة المدى مثل الأسعار الفائدة الحقيقية، والوضعية الصافية الخارجية تعتبر محدد متوسط المدى، والمحددين فروق الإنتاجية ومعدل التبادل TOT طويلة المدى، وعليه فإن النموذج BEER لم يحدد التوازن بصورة صحيحة.

¹ Serge Rey (2009) « des insuffisances de la PPA à l'apport du NATREX : une revue critique des théories du taux de change réel d'équilibre » centre d'analyse théorique et de traitement des données économiques, Grenoble, mai 2009, p14.

- وكذلك نجد من خلال الدراسة التجريبية علاقة التكامل المتزامن بين سعر الصرف الحقيقي ومحدداته الأساسية غير مستقرة، وأن التقديرات لعلاقة التكامل المتزامن على الفترات الطويلة ستؤدي إلى علاقات خاطئة.

3- المنهج الديناميكي سعر الصرف الحقيقي التوازني الطبيعي NATREX :

- إن منهج سعر الصرف الحقيقي التوازني الطبيعي NATREX تم اقتراحه من طرف Jerome L. Stein¹ (1994)، هو سعر الصرف الحقيقي الذي يضمن التوازن في ميزان المدفوعات في غياب العوامل الدورية، وما يميزه على المناهج الأخرى أن دراسته اعتمدت على المدى القصير، المتوسط والطويل:²
- NATREX على المدى القصير يعتمد سعر الصرف الحقيقي على المحددات الأساسية (f) ومخزون صافي الأصول (a)، وعلى العوامل الدورية والمضاربة القصيرة الأجل (c).

$$q_t = q_t(f, a, c)$$

- NATREX على المدى المتوسط يعتمد على المحددات الأساسية (f) ومخزون صافي الأصول (a):

$$q_t = q_t(f, a)$$

- NATREX على المدى الطويل يعتمد على المحددات الأساسية (f):

$$q_t = q_t(f)$$

وتستند ديناميكيات النموذج قصير الأجل إلى تقارب سعر الصرف الحقيقي نحو قيمة توازن منتصف المدة من خلال تحقيق التوازن في العوائد المالية وعدم وجود تدفقات رأسمالية مضاربة، وعلى المدى المتوسط متغيرين غير مستقرين هما: نصيب الفرد من رأس المال والوضعية الصافية الخارجية. فالاستثمار يستمر في زيادة رأس المال وعدم التوازن الجاري يتسبب في تغيير الوضعية الخارجية الصافية. وعلى المدى الطويل فإن رأس المال المستثمر والوضعية الخارجية الصافية هي متغيرات ثابتة.

¹ Stein, J. L. (1994) "The Natural Real Exchange Rate of the United States Dollar and Determinants of Capital Flows" in J. Williamson, Institute for international Economics, Washington, DC, p p 133-175.

² Antoine Bouveret, Henri Sterdyniak (2005) « les modèles de taux de change réel d'équilibre de long terme et hystérèse » Revue de l'OFCE 93, Avril 2005, p 253.

ومثل معظم نماذج سعر الصرف الحقيقي التوازني يعتمد NATREX على الادخار والاستثمار كمحددات رئيسية لتحديد سعر الصرف الحقيقي التوازني من خلال تعديلات على ميزان الحساب الجاري، ف NATREX هو سعر الصرف الحقيقي للتوازن الذي يؤدي إلى توازن سوق السلع وميزان المدفوعات عندما يكون الإنتاج عند مستواه الكامن، وفي غياب تدفقات رأس المال المضاربة والعوامل الدورية والتغيرات في احتياطات الصرف، ووفقا لافتراض حياد العملة، فإن المتغيرات الحقيقية (الأساسية) هي التي تؤثر على الاستثمار والادخار وبالتالي تؤثر على سعر الصرف الحقيقي التوازني الفعال¹ . Rey, S. (2009).

إن منهج NATREX هو منهج ديناميكي يعتمد على المحددات طويلة الأجل لسعر الصرف الحقيقي التوازني، على عكس منهج FEER، فهو يسمح بحساب مسار توازن متوسط الأجل على طويل الأجل، ومع ذلك فإن منهج NATREX يعاني مثل FEER بحيث أن الفرضيات موضوعة على أساس التوازن الداخلي: فمن المفترض أن يكون سوق العمل في حالة توازن ويتم تجاهل تعديلات الأسعار والأجور.

المطلب الثالث: اختلال سعر الصرف الحقيقي (Mésalignement)

يشير مفهوم اختلال أو عدم توازن سعر الصرف الحقيقي إلى عدم توافق للقيمة الفعلية لسعر الصرف الحقيقي عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل²، أو هو انحراف سعر الصرف الحقيقي عن قيمته التوازنية، وفي هذه الحالة فإن ارتفاع (انخفاض) قيمة سعر الصرف عن قيمته التوازنية يصنف على أساس أنه مقدر بأعلى من قيمته (مقدر بأقل من قيمته)، ويلاحظ أنه دائما كان يصب الاهتمام بعدم توازن سعر الصرف المقدر بأعلى من قيمته الحقيقية بدلا من سعر الصرف المقدر بأقل من قيمته الحقيقية حيث أن هذا الأخير تصاحبه من الناحية النظرية قطاعات تجارية قوية وفائض تجاري ضخمة، وعليه لا يمثل خطرا حقيقيا على اقتصاد الدولة على الأقل في المدى القصير.

¹ Serge Rey (2009) « L'apport du NATREX à la modélisation des taux de change d'équilibre : théorie et application au Dollar canadien » Opcit, p 144.

² Rudiger Dornbusch (1988) « Real Exchange Rates and Macroeconomics : A Selective Survey » NBER Working Paper, N° 2775, November 1988.

إن اختلال سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني خاصتنا عند تقييم سعر الصرف بأعلى من قيمته الحقيقية له تأثير سلبي على الأداء الاقتصادي عبر القنوات التالية:¹

- التأثير سلبي على التنافسية: عن طريق رفع أسعار الصادرات ويؤدي إلى تدهور الميزان التجاري وهدر للموارد الخارجية، وقد يؤدي إلى انهيار أسعار الصرف عقب أزمة في ميزان المدفوعات.
- التخصيص السيئ للموارد: عن طريق إحداث فجوة بين الأسعار الدولية والمحلية مما يؤدي إلى خفض الاستثمار ورفع خسائر الإنتاج عن طريق انخفاض الفعالية.
- التأثير السلبي على الأسواق المالية: عن طريق رفع المخاطرة في هذه الأسواق وتشجيع المضاربة على العملة، مما يزيد من خطر الأزمة المالية.
- بالإضافة إلى إمكانية التعرض لتهريب كمية كبيرة من رؤوس الأموال وبالتالي انهيار الاقتصاد الوطني.²
- حدوث زيادة في معدلات البطالة في القطاعات الداخلة في التجارة الدولية، خاصة في ظل عدم التعبئة الأمثل وجود عناصر الإنتاج كما هو الحال في الدول النامية، ويؤدي ارتفاع البطالة إلى انخفاض كل من الدخل الكلي وحجم الطلب وبالتالي انخفاض الطلب على السلع الغير متاجر بها، مما يؤدي بدوره إلى ارتفاع معدل البطالة في الاقتصاد ككل.
- ظهور سوق موازية: إن المغالاة في سعر الصرف يؤدي إلى ظهور سوق غير رسمية ويرتفع فيها سعر العملات الأجنبية وهذا ما يؤدي إلى إعادة بيعها، خاصتنا للمستوردين لانتعاش سلعهم في السوق المحلية.³

وتدعم النظريات الحديثة والدراسات التجريبية على الدول النامية الأثر العكسي لعدم توازن سعر الصرف الحقيقي على الأداء الاقتصادي للدولة. وعلى العكس من ذلك يرى Keller et al (2000)⁴ أن الدول التي تبنت سياسات دائمة وملائمة لسعر الصرف من شأنها الإبقاء على توازن سعر

¹ د. بلقاسم العباس " سياسات أسعار الصرف " مرجع سابق، ص 25 .

² Domaç .I, Shabsigh G. (1999), "Real exchange rate behavior and economic growth : Evidence from Egypt, Jordan, Morocco, and Tunisia", Opcit.

³ د. عبد الرزاق بن الراوي " أثار انحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني - حالة الجزائر -"، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثالث والعشرون، نوفمبر 2011، ص 358.

⁴ Keller, J. M.A Véganzonnes, M. Nabil, D. Dasgupta and P. Alba (2000) " The choice of Exchange Rate Regimes in The MENA Region : The Economic Cost of Lobby Groups", Washington : The world Bank.

الصرف الحقيقي مع قيمته التوازنية والتي كانت أكثر قدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بالإضافة إلى تحقيق معدلات أعلى للنمو الاقتصادي.

وعليه فإن سعر الصرف المقوم بأعلى من قيمته الحقيقية يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم المحلية، ومن ثم ارتفاع الأسعار النسبية للصادرات مما يؤدي إلى تقليل القدرة التنافسية للدولة، وبالتالي فإن ذلك قد يؤدي إلى تدهور الموقف الخارجي واستنزاف احتياطات النقد الأجنبي أو خطر التعرض إلى أزمة ميزان المدفوعات في النهاية.

وفي الأخير يمكن أن نؤكد ذلك على أساس أزمات الثمانينات والتسعينات التي أثبتت أن الإجراءات المطولة لسعر الصرف الثابت المصحوبة بعدم التوازن أي سعر الصرف مقوم بأعلى من قيمته الحقيقية قد أفضت إلى وجود أزمة حادة متزامنة أثرت عكسيا على مصداقية السياسات الكلية للدولة.

الفرع الأول: قياس اختلال سعر الصرف الحقيقي

بالرغم من أهمية اختلال أسعار الصرف وتأثيرها على النمو، إلا أن هناك دراسات قليلة في هذا المجال، وهذا راجع إلى صعوبة حساب سعر الصرف التوازني وكذلك كيفية تحديد اختلال سعر الصرف الحقيقي، وقد ركزت اغلب الدراسات على عدة مقاييس لحساب الاختلال ومن أهمها نظرية القوة الشرائية المتكافئة PPA's.

وحسب النظرية يمكن قياس اختلال سعر الصرف الحقيقي كالتالي:

$$Mes = \frac{\varepsilon^*}{\varepsilon} - 1$$

حيث أن ε^* سعر الصرف التوازني و ε سعر الصرف الحقيقي، ولما يكون سعر الصرف الحقيقي هو نفسه سعر الصرف التوازني يكون الاختلال معدوم.

إن النقائص في استعمال نظرية القوة الشرائية المتعادلة لقياس سعر الصرف التوازني هو عدم مقدرتها على التقاط التغيرات الحاصلة في سعر الصرف التوازني الناتجة عن تغيرات حدود تدفقات رأس المال و التكنولوجيا والسياسات التجارية والأساسيات الأخرى.

أما المعيار الثاني لقياس الاختلال في سعر الصرف فيعتمد على الاختلال في سوق الصرف ويستعمل الفرق ما بين سعر الصرف الموازي Bt وسعر الصرف الرسمي Et.

$$Rt = \left[\frac{Bt}{Et} - 1 \right]$$

هذا المؤشر يهدف إلى التقاط الاختلال في سعر الصرف الحقيقي والتشوهات في سوق الصرف ودرجة مراقبة الصرف وتوزيع الواردات، أما المؤشر الثالث لقياس الاختلال سعر الصرف الحقيقي فيعتمد على صياغة نموذج هيكلية لسعر الصرف التوازني.

المطلب الرابع : آثار انحراف سعر الصرف الحقيقي

إن لانحراف سعر الصرف عن مستواه التوازني في حالتي التقييم المرتفع أو المنخفض له آثار سلبية على الأداء الاقتصادي، وعليه فإن الاختلالات المهمة والملاحظة في أسعار الصرف بشكل جدي فرض الاهتمام بموضوع تحديد مستوى مرجعي لتوازن سعر الصرف مستواه ، وباعتبار أن سعر الصرف أداة من أدوات السياسة الاقتصادية يرتبط ارتباطا كبيرا بمعرفة مستواه التوازني. وقد اهتمت عدة دراسات في البحث على المستوى المرجعي طويل الأجل للمتغيرات الأساسية التي تفسر مستوى سعر الصرف الحقيقي التوازني، وتحديد المستوى التوازني يصبح تصحيح انحراف سعر الصرف الحقيقي سهل من خلال الامور المتفق عليها بين الاقتصاديين المهتمين بقضايا الصرف الأجنبي، وباعتبار سعر الصرف الحقيقي التوازني من أحد الشروط الأساسية لتحسين الأداء والاستقرار الاقتصادي.

الفرع الأول: المغالاة في تحديد سعر الصرف

إذا كان سعر الصرف الرسمي يفوق سعرها في السوق الحر الذي يتحدد على أساس المضاربة أي مقيم أكبر من قيمته الحقيقية، وهذا ما يسمى بالمغالاة في تحديد سعر الصرف عن مستوى قيمته

الحقيقية وهي من المشاكل الخطيرة خاصة إذا كانت هذه المغالاة لمدة طويلة خاصتنا ما حصل للدول النامية، فالتأثير لا يكون على مستوى أسعار الواردات والصادرات بل ينتقل هذا التأثير إلى الأداء الاقتصادي والنمو، فستخف من معدل نمو الانتاجية، إضعاف مركز الدولة التنافسي الدولي.

ويمكن ذكر أهم الآثار الناتجة عن ارتفاع قيمة العملة عن المستوى الحقيقي التوازي كالتالي:¹

1- **انخفاض معدلات نمو الانتاجية في الاقتصاد:** إن المغالاة في سعر الصرف له آثار سلبية على تنافسية قطاعات السلع التجارية مع سلع الواردات بحيث السلع المحلية ترتفع أسعارها وفي المقابل تنخفض أسعار السلع المستوردة ويزيد عليها الطلب أما في المقابل سينخفض الطلب على السلع المحلية، وهذا كله سيؤدي إلى تخفيض الانتاج وباستمرارية المغالاة ممكن أن يؤدي إلى إيقاف الانتاج.

وأكدت العديد من الدراسات وأهمها دراسة (1989) Edwards أن انحراف سعر الصرف الحقيقي مرتبط بتباطؤ الانتاجية، وتباطؤ معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي للفرد ومعدلات نمو الصادرات.

2- **التأثير على الصادرات والواردات:** يحدث التأثير السلبي على الصادرات عندما يكون تقييم العملة أعلى من قيمتها مقارنة بعملات منافسيهم فالتقييم المرتفع لسعر الصرف يؤدي إلى ضعف الحافز لإنتاج الصادرات وبدائل الاستيراد، بحيث أن السلع المصدرة سوف تفقد قدرتها التنافسية وتصبح السلع المستوردة أرخص من إنتاج السلع المحلية.

وكذلك المغالاة في سعر الصرف تؤثر سلبا على محصلات العملة الأجنبية، وذلك من خلال تسديد تكاليف الانتاج بالعملة المحلية، بينما تحصيل العملة الاجنبية يتم جراء التصدير، وعليه المغالاة ستقلل من قدرة المصدرين على المنافسة والاستمرار في الانتاج للتصدير من جهة ومن جهة أخرى تؤدي المغالاة إلى تخفيض أسعار الواردات مما يزيد في تنافسيتها في السوق المحلي.

3- **ضعف التنافس على الصعيد الدولي:** إن تأثير المغالاة على الصادرات والواردات سينتج عنه تأثير على المستهلك الذي سيعمل على الحصول على السلع المستوردة الرخيصة بدلا من السلع المحلية

¹ د. عبد الرزاق بن الزاوي " آثار انحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازي حالة الجزائر " مرجع سابق، ص 355-359

المرتفعة الثمن، ما ينتج عنه تأثير على ميزان المدفوعات ومعدل التبادل التجاري، وبالتالي تأثير الإيرادات الحكومية مما يؤثر على المركز التنافسي للدولة، كما يؤدي إلى انخفاض الكفاءة الاقتصادية وتشتت الموارد وهروب رؤوس الأموال والتأثير سلبي على الاستثمار والأسواق المالية المحلية.

إن تأثير ميزان المدفوعات بالعجز سيؤدي إلى تغطية العجز عن طريق القروض والتسهيلات الائتمانية لتمويل الاستيراد خاصتنا مما يزيد من أعباء خدمة الدين.

4- **التأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر:** إن المغالاة في سعر الصرف سيؤدي إلى زيادة درجة عدم التأكد بشأن الربحية الاستثمار الأجنبي وبالتالي الزيادة في درجة المخاطرة، وعليه فالمستثمرين الجدد تكون لهم الحيطه في الاستثمار خاصتنا في حالة استمرار المغالاة في سعر الصرف، وكذلك سيؤدي إلى هروب رؤوس أموال المستثمرين .

5- **ظهور سوق موازية:** يرافق التقييم المرتفع لسعر الصرف للعملات ظهور سوق موازية (غير رسمية) أكثر ارتفاع من الأسعار الرسمية، وعليه سيكون الاتجاه إلى بيع العملات الأجنبية في السوق الموازي مما يؤدي إلى انخفاض فعلي في سعر الصرف رغم بقاء سعر الصرف المعلن على حاله.

6- **تفاقم أعباء الدين العام الداخلي:** إن التقييم المرتفع لسعر الصرف يمثل التزامات مالية على الدولة سدادها أو أدائها كشرط لاستعادة سعر الصرف إلى وضعه الطبيعي، فالكتلة النقدية الموجودة في التداول والتي تمثل دينا داخليا على الدولة المقيمة وحدتها بسعر صرف مرتفع تجاه العالم الخارجي لا يمكن أن تنخفض كميتها إلى المستوى يعيد التوازن بين السعر الرسمي والسعر الحقيقي، إلا بقيام الدولة تسديد قيمة التزاماتها بالنقد الأجنبي وهذا يتطلب مبالغ كبيرة من العملات الأجنبية، وهذا ما يبين أن المغالاة في سعر الصرف يضاعف من أعباء الدين العام الداخلي.

الفرع الثاني: التخفيض في قيمة العملة

إن سياسة التخفيض في قيمة العملة تعتبر من إحدى أهم السياسات التي يفرضها صندوق النقد الدولي خاصتنا على الدول النامية التي يكون لها المغالاة في سعر الصرف والتي تعاني من ميزان المدفوعات من اختلالات عارضة أو هيكلية مزمنة، والغرض من هذا التخفيض أساسه هو إعطاء

القيمة الحقيقية للعملة المحلية وكذلك تسوية الاختلالات و إعطاء تنافسية للسلع المحلية في الأسواق الدولية.

وتتمثل هذه السياسة في قيام الدولة بتخفيض قيمة عملتها الوطنية مع العملات الأجنبية بهدف إعادة التوازن في ميزان المدفوعات والتخفيض من الآثار المرتبطة أساسا بالمبادلات الخارجية.

1- آثار التخفيض على الصادرات والواردات:

إن تخفيض قيمة العملة الوطنية سيؤثر على أسعار المنتجات الأجنبية بإحدى الطريقتين:¹

أ- تخفيض أسعار السلع والخدمات الوطنية مقابل العملات الوطنية، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الخارجي على المنتجات الوطنية وبالتالي زيادة الصادرات.

ب- ارتفاع أسعار السلع والخدمات الأجنبية المستوردة، سيؤدي إلى نقص الطلب الوطني عليها، وبالتالي تقليص الواردات وتحسين الميزان التجاري.

وعليه يكون للتخفيض تأثير واضح على الصادرات من خلال زيادة قيمتها عن طريق جعلها أرخص، والحد والتقليص من الواردات بعد ارتفاع أسعارها وبالتالي معالجة عجز الميزان التجاري.

2- آثار التخفيض على الأسعار:

وقد تعود هذه السياسة بنتائج أو آثار سلبية من أهمها:²

● إن تخفيض قيمة العملة سيؤثر على الاستخدام الغير كامل للموارد من جهة، ومن جهة أخرى إلى نقص الدخل الذي يعود إلى أثر حدي التبادل. فتغيير رصيد الميزان التجاري يرتبط بهذين الأثرين.

أ- أثر الاستخدام الغير كامل للموارد، بحيث أن ارتفاع قيمة الصادرات الناجمة عن تخفيض قيمة العملة سيؤدي إلى ارتفاع الدخل القومي وذلك حسب نظرية مضاعف التجارة الخارجية، هذا

¹ أ. مبارك بوعشة " السياسة النقدية وآثار تخفيض العملة الوطنية " مجلة كلية العلوم الاقتصادية، العدد 12، جامعة منتوري، قسنطينة، 1999، ص85.

² د. عبد الرزاق بن الزاوي " آثار انحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني حالة الجزائر " مرجع سابق، ص 360-361

الارتفاع لا يمكن أن ينشأ عنه تدفق حقيقي إلا إذا كان هناك استخدام غير كامل لعناصر الإنتاج، إن تخفيض قيمة العملة تؤدي إلى زيادة استخدام عناصر الإنتاج وزيادة الدخل الوطني وهذا يؤدي إلى زيادة العجز الخارجي.

ب- الأثار الناجم عن حدي التبادل، بحيث التخفيض في قيمة العملة تؤدي إلى تدهور حدي التبادل وينتج عنه تدني الدخل الوطني ويشكل أثر إيجابيا على الميزان التجاري إذا كان الميل الحدي للامتصاص أكبر من الواحد.

إن للتخفيض أثر واضح على العديد من المتغيرات الاقتصادية الأخرى على حركة رؤوس الأموال، القدرة الشرائية... إلخ، ويمكن توضيحها في النقاط التالية:

- إن تخفيض قيمة العملة تعتبر من أهم الأسباب التي تدفع بتحريك رؤوس الأموال نحو الخارج لتجنب الخسارة من جراء التخفيض.
- إن سياسة تخفيض قيمة العملة بحد ذاتها تعتبر مصدر لارتفاع الأسعار المحلية، فارتفاع أسعار الواردات وانخفاض أسعار الصادرات سيؤدي إلى ارتفاع الطلب على المنتجات المحلية وهذا الارتفاع في الطلب سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار.
- ينتج عن تخفيض العملة تأثيرا متناقصا على القدرة الشرائية، وعليه فإن الأثر سلبي بحيث تتدني القدرة الشرائية بفعل ارتفاع أسعار السلع الأجنبية خاصة إذا كانت ضرورية، وكذلك سيؤدي زيادة الطلب على السلع المحلية إما للتصدير أو لتعويض سلع أجنبية ارتفعت أسعارها، وهذا ما ينتج عليه بطريقة غير مباشرة زيادة أسعار السلع المحلية وبالتالي التأثير على القدرة الشرائية.

المطلب الخامس: الصدمات الاسمية والحقيقية وتأثيرها على سعر الصرف الحقيقي التوازي:

إن الصدمات الاسمية النقدية المؤقتة تؤثر على سعر صرف الحقيقي وتبعده عن مستواه التوازي حيث تنشأ الصدمات الاسمية في الأساس عن عدم استقرار الطلب على النقود، والذي يظهر على هيئة تغيرات في مدى إقبال الوكلاء الاقتصاديين على حيازة العملة المحلية في ضوء الابتكارات المستحدثة في الأدوات المالية أو التذبذبات في مستوى الثقة بالعملة.

بينما تؤثر الصدمات الحقيقية على المستوى التوازني والتي تنشأ عن الجانب الحقيقي للاقتصاد وقد تتضمن التغيرات في معدلات التبادل التجاري (الفرق بين الزيادة في أسعار الصادرات وأسعار الواردات)، والتباينات في الطلب الخارجي على صادرات السلع والخدمات والتغيرات في نمو الإنتاجية مقارنة بالشركاء التجاريين، وآثار الأحوال الجوية على الإنتاج الزراعي، تأثير تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الداخلة على جانب العرض في الاقتصاد، وتداعيات تحويلات العملة من الخارج على الطلب المحلي، وفي ظل ثبات أسعار الصرف ومرونة الأجور والأسعار يمكن للاقتصاد أن يتكيف مع الصدمات الحقيقية والاسمية دون تكلفة كبيرة من حيث الناتج، فحين تتكيف الأسعار والأجور مع مستويات التوازن السوقية الجديدة تنتفي الحاجة إلى تحريك سعر الصرف لتعديل الأسعار النسبية.

وفي اقتصاديات الدول التي تعرف تحول اقتصادي يمكن إلمام صدمات هي كالتالي:¹

1- الصدمة الموجبة في نسبة السلع القابلة للمتاجرة:

فانتهاج سياسات التحول سوف تؤدي إلى زيادة نسبة السلع القابلة للمتاجرة في الإنتاج، وبالتالي يحدث تحسن في الميزان التجاري، هذا ما يؤدي إلى حدوث ارتفاع في مستوى السعر المحلي نتيجة وجود زيادة في الطلب على السلع الغير قابلة للمتاجرة وارتفاع سعر الصرف الحقيقي.

2- استهداف السياسة الاقتصادية لسعر الصرف الحقيقي التوازني:

إن سعر الصرف الحقيقي التوازني يتحدد من خلال الوفرة النسبية للسلع القابلة للإنتاج في ظل التوازن الاقتصادي الكلي لذلك فإن استهداف مستواه يعادل قيام الحكومة بمحاولات تثبيت الأسعار، وتعتبر محاولة تثبيت سعر الصرف الحقيقي فوق مستواه التوازني عن طريق السماح لسعر الصرف الاسمي بالانخفاض بمعدل أسرع من التضخم فإذا كانت كمحاولة لتنشيط الصادرات ممكن أن تؤدي إلى تسريع التضخم، إن استهداف مستوى سعر الصرف الحقيقي التوازني يجبر على الحكومة القيام بمحاولات تثبيت الأسعار.

¹ أ. بلحشر عائشة " سعر الصرف الحقيقي التوازني - حالة الدينار الجزائري" دفاثر MECAS، مخبر البحث إدارة المؤسسات وتسيير رأس المال الاجتماعي، العدد السابع، ديسمبر 2011، 154-156.

المبحث الثالث: تأثير التحرير التجاري على سعر الصرف الحقيقي

إن جميع المعاملات التجارية والمالية التي يحتويها الجانب المدين في ميزان المدفوعات تمثل الطلب على العملة الأجنبية وجميع المعاملات التجارية والمالية التي يحتويها الجانب الدائن في ميزان المدفوعات تمثل عرض العملات الأجنبية، وعليه فإن سعر الصرف التوازني هو ذلك السعر الذي يحقق توازن ميزان المدفوعات إذ تتساوى عندها الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي مع الكمية المعروضة منه، إلا أن هذا التوازن قد يحتل فيرتفع (ينخفض) سعر الصرف الأجنبي عن السعر التوازني مسبباً ارتفاعاً (انخفاض) قيمة البنود في الجانب الدائن عنه في الجانب المدين.

ولو وضعنا حركة رؤوس الأموال والتحويلات جانب وركزنا على الصادرات والاستيرادات فالتغيرات في سعر الصرف آثار مهمة عليها من خلال تغير العلاقة بين أسعار السلع المتبادلة دولياً وأسعار السلع المنافسة للاستيرادات من ناحية وأسعار السلع المنتجة محلياً والتي لا تدخل التجارة الدولية من ناحية أخرى، فالارتفاع النسبي في أسعار السلع المتبادلة دولياً يؤدي إلى زيادة إنتاج السلع الصادرات والسلع المنافسة للاستيرادات ويخفض من الإنفاق على الاستيرادات أما انخفاض أسعار السلع المتبادلة دولياً فيؤدي إلى زيادة الاستيرادات، ونقص إنتاج السلع المنافسة للاستيرادات بالإضافة إلى انخفاض إنتاج سلع الصادرات.

المطلب الأول: أسعار الصرف الحقيقية والتجارة الدولية

إن الفائدة العائدة للدولة من خلال زيادة التجارة الخارجية ترتبط مباشرة بالتخصص والمنافع الناتجة من الميزة النسبية لبلد ما، و التخصص يؤثر في النمو من خلال إعادة التوزيع الأفضل للموارد، والتي بدورها ستحقق معدلات نمو أعلى حين تستخدم في القطاعات ذات الميزة النسبية، فالاستفادة من العائد القطاعي المتزايد المرتبط بالتوجه نحو أسواق أكبر وكذلك الفائدة الناتجة عن انتقال التكنولوجيا من خلال انتقال السلع والخدمات، وتؤدي زيادة التجارة الخارجية إلى زيادة الاستثمار في الأبحاث لإنتاج سلع جديدة.

الفرع الأول: انتقال اثر سعر الصرف عبر التجارة إلى النمو الحقيقي

1- أثر تغيرات سعر الصرف على الصادرات والواردات:

إن تقلبات سعر الصرف لها آثار مهمة على الصادرات والواردات من خلال تغير العلاقة بين أسعار السلع المتاجر بها دوليا وأسعار السلع المنافسة للاستيراد من ناحية وأسعار السلع المنتجة محليا والتي تعتبر غير قابلة للمتاجرة دوليا من ناحية أخرى، فالارتفاع النسبي في أسعار السلع المتاجر بها يؤدي إلى زيادة إنتاج سلع الصادرات والسلع المنافسة للاستيراد ويخفض من الإنفاق على الاستيراد، أما انخفاض أسعار السلع المتاجر بها فيؤدي إلى زيادة الاستيراد ونقص إنتاج السلع المنافسة بالإضافة إلى انخفاض إنتاج سلع الصادرات.

1-1 أثر تغيرات سعر الصرف على الواردات:

إن تخفيض سعر الصرف يكون له اثر ايجابي على إنتاج السلع البديلة للواردات، فأسعار الواردات ترتفع بنسبة أعلى من ارتفاع أسعار السلع المحلية البديلة وهذا بدوره يحفز زيادة الإنتاج من السلع البديلة للواردات لتلبية زيادة الطلب المحلي على بدائل الواردات، ومدى تجاوب إنتاج السلع البديلة للواردات سيتأثر بقدرته القطاعات على تكثيف استعمال الموارد المتاحة وزيادة الاستثمار في هذه القطاعات، وكذلك تتأثر بدورها بمدى تأثر الأسعار المحلية بتغيير سعر الصرف، كلما كان اثر التخفيض اقل على الأسعار المحلية كلما كان تجاوب الإنتاج المحلي أقل.

ونجد بعض الدراسات على الدول الصناعية وجدت تفاوت كبير لأثر التخفيض على الأسعار المحلية من دولة إلى أخرى، في ألمانيا تقدر بنحو 24% أي أن تخفيض بمقدار 8.4% يكون له اثر 2% زيادة في الأسعار، أما في اقتصاد الولايات المتحدة فقد قدر اثر التخفيض بنحو 16%. أن الأثر يكون أكبر كلما ارتفع اعتماد البلد على التجارة الخارجية . وفي اليابان بلغ اثر تغير سعر الين نحو 80% على الأسعار المحلية.

يجعل التخفيض في سعر الصرف القطاعات المصدرة جذابة ليس فقط للاستثمار المحلي، وإنما للاستثمار الأجنبي أيضا، فتخفيض سعر الصرف يؤثر ايجابيا في الاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة في الدول النامية في إنتاج السلع المصدرة والسلع البديلة للواردات، هذا بدوره يزيد من رأس المال المتاح

في الدول التي تخفض أسعار الصرف ويؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج وإلى تحسين وضع ميزان المدفوعات، إن زيادة الاستثمار الأجنبي في قطاع التجارة الخارجية يكون له آثار إيجابية على القطاعات الأخرى في الاقتصاد.

وكذلك في حالة انخفاض سعر الصرف الأجنبي (رفع قيمة العملة المحلية) يزداد الطلب على السلع المستوردة على أساس انخفاض أسعار هذه السلع مما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة الأجنبية، فالطلب على العملة الأجنبية يتناسب طردياً مع مرونة الطلب على الواردات، حيث يزداد الطلب على العملة الأجنبية إذا كانت مرونة الطلب على الواردات أكبر من الصفر¹، أما إذا ارتفع سعر الصرف الأجنبي (انخفاض قيمة العملة المحلية) فيؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الأجنبية المستوردة مقدرة بالعملة المحلية، مما يؤدي إلى انخفاض الكميات المطلوبة منها، ويتوقف مقدار الانخفاض في الطلب على العملة الأجنبية على مرونة الطلب على الواردات، فكلما كانت مرونة الطلب كبيرة كلما كان الطلب على العملة الأجنبية منخفضاً وبالعكس.²

وكما تؤثر مرونة الطلب على الواردات تؤثر عليها مرونة العرض، فإذا كان العرض الأجنبي للواردات لا نهائي المرونة فالمصدرون الأجانب سيقبلون من الكمية المعروضة من منتجاتهم في السوق المحلية للبلد الذي يخفض عملته (وذلك لمواجهة انخفاض الطلب عليها) مما يبقى أسعارها ثابتة أي غير مضطربين إلى تخفيض أسعارها، أما إذا كانت مرونة العرض أقل فإن المصدرين الأجانب سيخفضون من أسعار السلع كي يحافظوا على حصصهم في السوق المحلي للبلد المخفض مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الاستيرادات بالعملة الوطنية بأقل من نسبة التخفيض حيث كلما صغرت مرونة العرض الأجنبي للاستيراد كلما قل تأثير تخفيض قيمة العملة على حجم الاستيراد.³

2-1 أثر تغيرات سعر الصرف على الصادرات:

إن تغير سعر الصرف يؤثر في ربحية الشركات التي تمارس التجارة الخارجية، فتخفيض سعر الصرف الاسمي يؤدي إلى تخفيض سعر الصرف الفعلي الحقيقي ويؤدي بدوره إلى تغيير الأسعار النسبية

¹ علماً أنه ترتفع الزيادة في الطلب على العملة الأجنبية إذا كانت مرونة الطلب على الواردات أكبر من الواحد، وتنخفض الزيادة في الطلب على العملة الأجنبية إذا كانت مرونة الطلب على الواردات أقل من الواحد.

² د. عبد الرحمن يسري أحمد "الاقتصاديات الدولية" دار النشر والتوزيع، جامعة الاسكندرية، الطبعة الثانية، 1987، ص158

³ د. كامل بكري "الاقتصاد الدولي" الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003، ص197.

للمصادر والواردات، إن تخفيض سعر الصرف يزيد من ربحية الشركات المصدرة حيث دخل الشركات المصدرة بالعملة المحلية يرتفع، وهذا يحث الشركات إلى رفع درجة استغلال الطاقة المتاحة وإلى زيادة الاستثمار في المدى المتوسط، وكذلك ارتفاع سعر الصرف الفعلي قد يكون له اثر معاكس ويقلل من درجة استغلال الموارد وتقليص الاستثمار، ومن الأمثلة الشائعة هو ما واجه الاقتصاد البريطاني في السبعينات على اثر ارتفاع قيمة الجنيه الاسمي والحقيقي، واللذين أديا إلى إقبال نحو 20 % من قطاع التجارة الخارجية في بريطانيا.

إن تجاوب العرض مع تخفيض سعر الصرف يتأثر بمدى المنافسة في الأسواق العالمية، إذا كانت المنافسة كاملة ترتفع الصادرات حيث أن الأرباح المتحصلة في المرحلة الأولى ستؤدي إلى زيادة عدد الشركات (أو إنتاج الشركات) التي تنتج السلع المصدرة، ومن المتوقع كذلك أن ينخفض سعر السلع المصدرة بالعملة الأجنبية، أما في حالة المنافسة غير الكاملة فمن المتوقع أن زيادة الإنتاج من السلعة المصدرة سيكون اقل بالمقارنة مع حالة المنافسة الكاملة حيث أن تجاوب العرض للتغير في الأسعار سيكون أقل، وهكذا فإن تجاوب الإنتاج والأسعار لتغير سعر الصرف سيكون اقل كلما انخفضت المنافسة في الأسواق العالمية.

وكذلك يؤدي انخفاض سعر الصرف الأجنبي (رفع قيمة العملة المحلية) إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية في الأسواق الأجنبية مما يؤدي إلى انخفاض الكميات التي يطلبها الأجانب من هذه السلع وفقا لميل منحني الطلب الأجنبي على السلع المحلية إذا كانت الكميات المعروضة من العملة الأجنبية تعتمد على كميات النقد التي يرغب الأجانب في دفعها مقابل الحصول على السلع المحلية، يكون عرض العملات الأجنبية مساوياً لعرضها الذي سبق انخفاض سعر الصرف الأجنبي إذا كانت مرونة الطلب على الاستيرادات تساوي واحد. أما إذا كانت مرونة الطلب أقل من واحد فيكون العرض أكبر وبالعكس.

أما في حالة ارتفاع سعر الصرف الأجنبي (انخفاض قيمة العملة المحلية) يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المحلية في السوق الأجنبية وبالتالي زيادة الكميات التي يطلبها الأجانب من هذه السلع، وعرض العملات الأجنبية يعتمد على مرونة الطلب الأجنبي على هذه السلع فيرتفع أو ينخفض بالاعتماد على مرونة الطلب الأجنبي إذا كانت أكبر أو أقل من الواحد.

وتعد سياسة تخفيض سعر العملة أداة لتشجيع الصادرات أفضل من دعم الصادرات لسببين:

1- لأن الدعم يميز بين السلع ويتطلب موارد تمويلية وبالتالي يؤثر على الموازنة الحكومية للدولة.

2- استعمال إعانات للصادرات يمكن أن يؤدي إلى اتخاذ إجراءات حمائية من جانب الدول

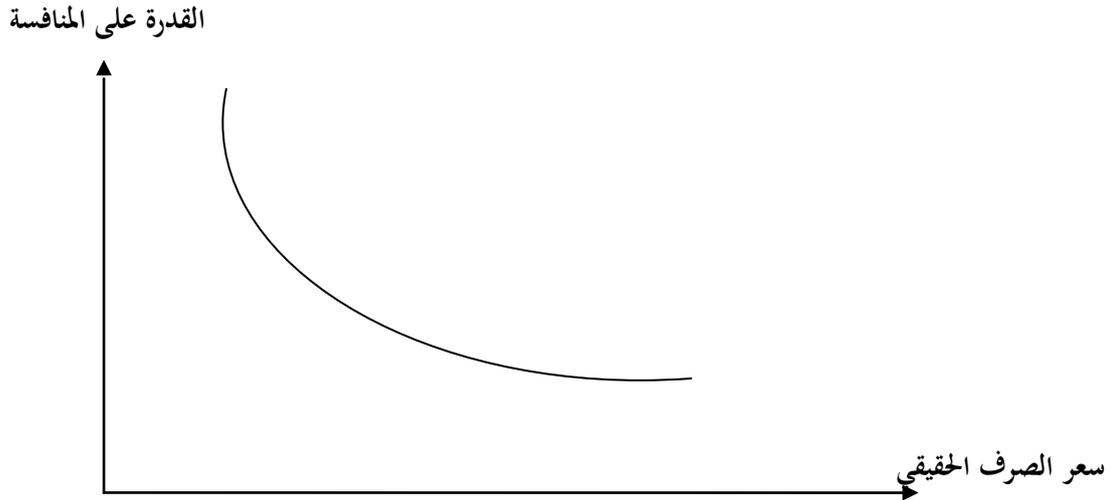
المستوردة وبالتالي إمكانية الإخفاق في تطوير قطاع التصدير.

ولمرونة عرض الصادرات اثر مهم في تحديد درجة تأثير تخفيض القيمة الخارجية للعملة، حيث لا يمكن زيادة كمية الصادرات ما لم يكن هنالك عرض إضافي من سلع التصدير الذي يتمثل بزيادة الإنتاج أو عن طريق تحويل السلع من السوق المحلية لتباع في السوق الخارجية، وتساهم مرونة العرض في تحديد مدى الانخفاض الذي سيطراً على أسعار الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية، فإذا كان العرض المحلي لانهائي المرونة بحيث يمكن إنتاج سلع التصدير وفقاً للطلب الخارجي من دون أن يزداد سعرها بالعملة المحلية، أما إذا كانت مرونة العرض المحلي للصادرات اقل من اللانهائي عندئذ ستؤدي زيادة الطلب على سلع التصدير إلى رفع سعرها بالعملة المحلية مما يؤدي إلى محو جزء من اثر التخفيض على سعرها بالعملة الأجنبية أي كلما صغرت مرونة العرض المحلي للصادرات كلما قل تأثير تخفيض قيمة العملة على حجم الصادرات.

الفرع الثاني: العلاقة بين أسعار الصرف الحقيقي والتجارة

إن مقدار سعر الصرف الحقيقي يمثل القدرة التنافسية للدولة فحركات سعر الصرف الحقيقي تعكس تطور القدرة التنافسية للاقتصاد فعند ارتفاع سعر الصرف الحقيقي سيؤدي إلى انخفاض قدرة السلع المحلية على المنافسة لأنه سترتفع عدد وحدات السلعة الأجنبية اللازمة لاستبدالها بوحدة واحدة من السلع المحلية، وعليه فإن العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي والقدرة التنافسية هي علاقة عكسية.

الشكل رقم (3-11): العلاقة بين القدرة التنافسية وسعر الصرف الحقيقي



المصدر: د. علي توفيق الصادق، د. نبيل عبد الوهاب لطيفة " سياسات وإدارة أسعار الصرف: القضايا، الخيارات والمضامين " مرجع سابق، ص 18.

وعليه فإنه كلما انخفض سعر الصرف الحقيقي ارتفعت القدرة التنافسية لسلع البلد المصدر، وكلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي انخفضت القدرة التنافسية للسلع.

المطلب الثاني: سعر الصرف الحقيقي والمستوى العام للأسعار

إن الأساس في سياسة التخفيض هو تخفيض سعر الصرف الحقيقي أي خفض سعر السلع المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية، فلنفرض حدوث انخفاض في مداخيل الصادرات فإن توازن ميزان المدفوعات لا يتحقق إلا عن طريق تخفيض العملة، ولكن هذا لا يتحقق إلا إذا ارتفع السعر المحلي في نفس الوقت، إذ يؤدي ذلك إلى أزمة تخفيض نتيجة عدم كفاية سعر الصرف الحقيقي لتخفيض العجز ومنه تدهور القدرة التنافسية وارتفاع التضخم.

● الربط الانزلاقي:

في حالة ارتفاع الأسعار المحلية وعدم إمكانية التخفيض في تحسين سعر الصرف الحقيقي، فإن تثبيت سعر الصرف يؤدي إلى فقدان القدرة التنافسية للبلد، ولتفادي توسع العجز تتبع العديد من الدول نظام ربط العملة والذي ينص على تخفيض العملة بنفس فروق التضخم بين الدولة وعملائها التجاريين والهدف من الربط الانزلاقي هو إبقاء سعر الصرف الحقيقي ثابت أي رفع سعر الصرف الاسمي بنفس ارتفاع الأسعار النسبية.

إن استعمال سعر الصرف لمراقبة التضخم يؤثر عكسيا على القدرة التنافسية ويؤدي إلى أزمة صرف على المدى الطويل، فلا بد أن تعالج مراقبة التضخم بالسياسات النقدية والجبائية، إن الأسعار في الواقع تتحدد بتكاليف العمل والأجور وكذلك الأجور تحدد عبر المفاوضات ويتم ربطها بتدهور القدرة الشرائية لدخل العمال مما يخلق حلقة مفرغة ما بين الأجور والأسعار أو ما يعرف بالتغذية العكسية ما بين الأجور والأسعار، وعليه تتعدل الأسعار والأجور حتى يصل الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل، لكن الأجور تتميز بعدم مرونتها وترتبط في الغالب بالقوة الشرائية للدخل.

المطلب الثالث: أسعار الصرف الحقيقية ومعدلات التبادل التجاري

يعرف معدل التبادل الدولي لبلد معين بأنه عدد الوحدات المستوردة التي يحصل عليها البلد مقابل وحدة يصدرها إلى العالم الخارجي ويعرف من خلال الإطار النقدي بأنه معدل التبادل الدولي بقسمة ثمن الوحدة من صادرات ذلك البلد على ثمن الوحدة من استيراداته.¹

التحركات النسبية في معدلات التبادل التجاري (نسبة الأسعار للسلع القابلة للتصدير إلى السلع القابلة للاستيراد) تؤثر على حركة سعر الصرف الحقيقي من خلال اثرى الدخل والإحلال* ففي حالة تحسين معدلات التبادل التجاري إذ تؤدي من خلال ارتفاع الدخل المتاح في البلاد إلى زيادة الطلب على كل من سلع التجارة (التي تتحدد أسعارها في الأسواق العالمية) والسلع غير التجارية، وبالنسبة للسلع غير التجارية، فإن زيادة الطلب عليها تفرض ضغطاً على أسعارها مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الفعالي الحقيقي.

وقد يكون تحسن معدلات التبادل التجاري ناجماً عن انخفاض أسعار الاستيراد فقط، ففي هذه الحالة إذا تغلب اثر الدخل (الذي يؤدي إلى ارتفاع الطلب على جميع السلع ع) على اثر الإحلال (الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على سلع التجارة بسبب انخفاض أسعارها) فإن سعر الصرف الحقيقي سيرتفع، أما إذا تغلب اثر الإحلال (زيادة الطلب على السلع التجارية) على اثر الدخل (زيادة الطلب على السلع التجارية وزيادة الطلب على السلع غير التجارية) يؤدي إلى هبوط سعر الصرف

¹ د. عجمية محمد عبد العزيز "الاقتصاد الدولي" دار الجامعة المصرية، الاسكندرية، 1980، ص79

الحقيقي أو قد يكون تحسين معدلات التبادل التجاري بسبب ارتفاع أسعار الصادرات فيكون اثر الدخل هو المسيطر وعدم وجود أي اثر للإحلال مما يؤدي إلى (ارتفاع سعر الصرف الحقيقي).

أما في حالة هبوط في معدلات التبادل التجاري فإنه يسفر عن تقليل الدخل ومن ثم هبوط في الطلب والسعر النسبي للسلع غير القابلة للمتاجرة، أما اثر الإحلال فيكون غير واضح (غير مباشر)، فيؤدي كل ذلك إلى انخفاض سعر الصرف الحقيقي. أما إذا كانت السلع غير القابلة للمتاجرة والسلع المتاجر بها هي بدائل، فإن تدهور معدلات التبادل التجاري سيؤدي إلى هبوط سعر السلعة غير القابلة للمبادلة نسبة للسلع القابلة للتصدير تاركاً تغييراً غامضاً في السعر النسبي للسلع غير القابلة للمتاجرة نسبة للسلع المتاجر بها ككل. إذا كان اثر الدخل هو المسيطر فيتوقع هبوطاً حقيقياً في قيمة العملة وفقاً لتدهور شروط التبادل التجاري.

المطلب الرابع: تأثير الانفتاح التجاري على سعر الصرف الحقيقي

من الجانب النظري أثبتت العديد من الدراسات أن الانفتاح التجاري له تأثير على سعر الصرف الحقيقي، فحسب (Edwards (1989), Elbadawi (1994) أن أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية المحددة لسعر الصرف الحقيقي هو الانفتاح التجاري، وأكد Edwards أن ارتفاع التعريفات الجمركية ستؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، ونفس النتيجة توصل إليها (Dornbusch (1977) وهي أن التعريفات الجمركية لها تأثير مباشر على تقلبات سعر الصرف الحقيقي.

قام Edwards (1989) بدراسة تجريبية لاختبار تأثير القيود التجارية على سعر الصرف الحقيقي لـ 12 دولة نامية للفترة 1962-1984، وأكد أن القيود التجارية تؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، وقام Elbadawi (1994) بتطوير نموذج Edwards من خلال تحديد سعر الصرف الحقيقي التوازني على المدى البعيد على أساس المتغيرات الأساسية ودراسة تأثير السياسات الاقتصادية بما فيها السياسة التجارية، وأجرى تحليل باستخدام نموذج التكامل المتزامن لتقدير سعر الصرف الحقيقي التوازني لتشيلي وغانا خلال الفترة 1965-1988 واستخلص أن سعر الصرف الحقيقي التوازني غير ثابت على المدى البعيد، وأن طريقته تسمح بمعرفة المسار الزمني لسعر الصرف الحقيقي وقياس انحراف سعر

الصرف الحقيقي، واستخدم مؤشر الانفتاح (مجموع الصادرات ومجموع الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي)، وأظهرت النتائج أن الانفتاح التجاري لا يؤثر دائما على سعر الصرف الحقيقي.

وأظهرت دراسة¹ Khan & Ostry (1992) أن انخفاض سعر الصرف الحقيقي ناتج عن تخفيض التعريفات، وفي جانب آخر أكد² Calvo & Drazon (1998) أن تحرير المبادلات سيؤدي إلى ارتفاع الاستهلاك، وهذا سيؤدي حتما إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي.

وكذلك دراسة³ Alper & Erzan (1999) قام بتقدير سعر الصرف الحقيقي التوازني لمصر والأردن وتركيا، وأثبتت الدراسة أن الانفتاح التجاري له تأثير كبير على انخفاض سعر الصرف الحقيقي، وبرهن⁴ Sorsa (1999) أن تخفيض القيود التجارية تؤدي إلى انخفاض قيمة سعر الصرف الحقيقي خلال الفترة 197-1980 والدراسة خصت الجزائر .

المبحث الرابع: تأثير التكامل المالي على سعر الصرف الحقيقي

لقد تميزت الفترة بعد Bretton Woods ليس فقط بتعويم العملات ولكن أيضا بالتحريك المالي الدولي، وبشكل أوسع إلغاء القيود على رأس المال ورفع القيود على الأسواق المالية المحلية⁵ Mussa & Goldstein (1993) وكل هذا أدى إلى تخفيض القيود أمام الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة⁷ Baldwin & Martin (1999)،⁶ Obstfeld (1998)، ولكن هذه الحرية الغير مدروسة أدت إلى عواقب عدم الاستقرار، الاختلال التجاري والأزمات المالية وتقلبات كبيرة في سعر الصرف الحقيقي

¹ Khan, Mohsin S. & Ostry, Jonathan D. (1992) " Response of the equilibrium real exchange rate to real disturbances in developing countries" World Development, Elsevier, Vol 20 (9), September 1992? pp 1325-1334.

² Calvo, G. A, & Drazon, A. (1998) " Uncertain Duration of Reform: Dynamic Implication, Macroeconomic Dynamics, 2, pp 443-455.

³ Alper .C. Emre & R. Erzan (1999) " The Equilibrium Level of the Real Exchange Rate: An Application To The Middle East" ERF Sixth Annual Conference Proceedings, Paper 125-150.

⁴ Sorsa Piritta (1999) "Algeria—The Real Exchange Rate, Export Diversification, and Trade Protection" IMF Working Paper, Policy Development and Review Department WP/99/49, April 1999.

⁵ Mussa M. and Goldstein, M., (1993), "The integration of world capital markets," Proceedings, Federal Reserve Bank of Kansas City, pages 245-330.

⁶ Obstfeld, M., (1998), "The Global Capital Market: Benefactor or Menace?" Journal of Economic Perspectives, Vol. 12 (fall), pp. 9-30.

⁷ Baldwin R. and Martin, P., (1999), Two Waves of Globalization, Superficial similarities, fundamental Differences, NBER Working paper, n° 6904, January.

والانحرافات المستمرة³ (Frankel & Rose (1996)², Stiglitz (2002)¹, Krugman & Obstfeld (2003)¹، لذلك كان الاهتمام متجدد لمحددات سعر الصرف الحقيقي وتقييم اختلالاتها المحتملة.

المطلب الأول : العلاقة بين أسعار الصرف الحقيقية وتحركات رؤوس الأموال

ثمة علاقة متبادلة تربط تغيرات سعر الصرف بتدفقات رأس المال، فارتفاع سعر الفائدة يجذب تدفقات رأس المال الأجنبي إلى داخل الدولة، مما يزيد من عرض النقد الأجنبي نسبة إلى عرض النقد المحلي، ومن ثمة تزداد القيمة الحقيقية للعملة المحلية لقاء نظيرتها الأجنبية (الدولار، الجنيه الإسترليني ... وغيرها)، وبهذا فإن تدفقات رأس المال هي من يؤثر في سعر الصرف بواسطة عرض النقود، إلا أن عرضاً تحليلياً معاكساً يؤكد بأن تغيرات سعر الصرف المفرطة تخلق مخاطر عالية تدفع بمالكي رؤوس الأموال إلى تجنب الاستثمار في الدول التي تعاني من تغيرات مفرطة في أسعار صرف عملاتها، وهنا ستتأثر تدفقات رأس المال وكذلك سعر الفائدة بتغيرات سعر الصرف، إذ إن الأخيرة تؤثر في عرض النقد الحقيقي (عرض النقد / المستوى العام للأسعار)، وهذا سينعكس مباشرة في سعر الفائدة⁴، ونذكر هنا بأنه في ظل نظم أسعار الصرف الثابتة باختلاف أشكالها (التثبيت الجزئي أو الكامل) فإن تدفقات رأس المال لن تؤثر كثيراً في قيمة العملة المحلية، إذ تتدخل الدولة للسيطرة على تغيرات سعر الصرف تجنباً لحدوث تغيرات واسعة في قيمة العملة المحلية، وهذا سيزيد من المخاطر ويخفض تدفقات رأس المال، ولاسيما أن هذه الدول وصلت بأسعار صرفها إلى مستوياتها التوازنية بوصفه نتيجة للتدفقات الكبيرة التي حصلت عليها في مراحل تطورها الأولى.

وفي ظل هذه العلاقة المعقدة والمتشعبة فإن دولاً مثل (كوريا الجنوبية واندونيسيا وماليزيا) وغيرها من دول شرق آسيا ركزت اهتمامها في جذب تدفقات رأس المال الجديدة على سعر الصرف عبر تقييد تغيراته لتعطي للمستثمرين الأجانب قدرًا من الأمان لتوجيه رؤوس أموالهم إليها، في حين استخدمت أسعار الفائدة بوصفها أداة مساعدة لتخفيض حجم تغيرات سعر الصرف، وبذلك أصبح

¹ Krugman, Paul R. and Maurice Obstfeld (2003), « Économie internationale », 4e édition, De Boek éditeurs, 2003. ISBN: 2-8041-4359-7

² Stiglitz, Joseph, E., (2002), "Globalization and Its Discontents", New York: Norton. Wasteland.

³ Frankel, J.A. and Rose, A.K., (1996), "Currency crashes in emerging markets: An empirical treatment", Journal of International Economics 41(3-4), 351-366.

⁴ Athukorala & Rajapatirana, Prema- Chandra & Sarath (2002) " Capital inflows & the real exchange rate: A comparative Study of Asia & Latin America" 2002, pp 3-7.

سعر الصرف أداة رئيسة لجذب تدفقات رأس المال في هذه الدول متضمنة سعر الفائدة الذي أصبح أداة ثانوية، وبعد أزمة العملات التي شهدتها دول شرق آسيا عام 1997، فإن دولاً (مثل تايلاند واندونيسيا) توجهت لاعتماد نظام التعويم المدار إلا أنها عادت مؤخراً نحو نظام سعر الصرف الثابت (الربط بالدولار)¹، وهنا أثير جدل واسع من قبل العديد من الاقتصاديين أمثال (Akyama (2000) kaway (2000)، Mackinnon (2000) في أن نظم التعويم في شرق آسيا لم تكن معومة أساساً، فهذه الدول لم تتعد عن ربط عملاتها بالدولار² (حتى بعد أزمة العملات عام 1997).

إن النقاش حول العلاقة بين تغيرات سعر الصرف وتدفقات رأس المال انتقل في السنوات الأخيرة نحو الإجابة عن تساؤل طرح على المهتمين بالتمويل الدولي ويدور هذا التساؤل حول إمكانية الانفتاح على سوق رأس المال الدولي والتمسك بنظام سعر الصرف الثابت، فمؤيدو نظرية المثلث الصعب غالباً ما أكدوا على إمكانية تحقيق هذين الهدفين، إلا أنهم أكدوا في الوقت نفسه على أن الدولة ستفقد استقلالية سياستها النقدية، فضلاً عن أن اهتمام الدول سيوجه بشدة صوب الدفاع عن المثبتات.³

إن أزمة العملات في شرق آسيا كشفت استحالة الجمع بين نظام سعر الصرف الثابت والانفتاح على سوق رأس المال الدولي وأضحت فكرة المثلث الصعب نظرية بحتة، في حين يؤكد الواقع أن هدف استقرار سعر الصرف والانفتاح على سوق رأس المال هما هدفان متضادان وليس كما يدعي أنصار نظرية المثلث الصعب بإمكانية تحقيقهما معاً.

المطلب الثاني: التكامل المالي و تقلبات سعر الصرف الحقيقي

إن التأثير النظري لزيادة التدفقات المالية الدولية على تقلبات أسعار الصرف يعتمد على عدة عوامل أهمها: أن هذه التدفقات المالية تتجه نحو التخصص والإنتاجية والاستثمار وكذلك فيما يخص نوعية الهياكل الاقتصادية وخاصتنا أن يكون النظام المالي فعال ومتطور، وبتربط النظام المالي مع الانفتاح المالي سيؤدي إلى انخفاض سعر الصرف الحقيقي.

¹ Cavoli & S.Rajan Tony & Ramkische (2005) “ The Capital in Flows problem in selected Asian economics in the 1990s Revisited” , 2005, pp5-8.

² Fukuda, Shin & Ichi, Post (2004) “Crisis Exchange Rate Regime in East Asia” Working paper, 2004 , pp71-75.

³ Joshi, Vijan, Financial Globali- sation(2003) “ Exchange Rates & Capital controls in Developing countries” 2003.

ومن الملاحظ أن نتائج الأبحاث متقاربة فيما يخص تأثير تحرير رأس المال على النمو الاقتصادي وكذلك أكدت دراسات أخرى أن تحرير الأسواق المالية له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي² (Bekaert, Harvey, Campbell and Lundblad (2004) ، Romer (1993)¹ ، والخلاصة التي وصلت إليها أن التحرير الدولي مرتبط بانخفاض معدل التضخم والذي بدوره يمكن من التقليل من تقلبات سعر الصرف الحقيقي.

ويرى³ Mackinnon (1973), (1993) بأن الرفع المبكر لقيود وضوابط حساب رأس المال قد يزعزع الاستقرار الاقتصادي، وأوضح أن إزالة القيود على رأس المال ينبغي أن يأتي في نهاية الإصلاحات أي بعد التحرير على المستوى المحلي المالي، إصلاح البنوك وخصوصتها وتحرير التجارة على وجه الخصوص، وأكد Mackinnon أن التدفق السريع لرأس المال سيتسبب في مغالاة سعر الصرف الحقيقي (ارتفاع)، وبالتالي المنتجين المحليين ليست لديهم القدرة على المنافسة والتكيف مع إزالة القيود.

وحسب دراسة قام بها⁴ Le Fort (2000) أن الأثر المتوقع من التكامل المالي على تقلبات سعر الصرف الحقيقي منخفضة إن لم نقل معدومة خاصة إذا كان نظام الصرف أكثر مرونة، وفي الواقع إن تقلبات أسعار الصرف العائمة يقابلها وجود حركة عالية من حركة رؤوس الأموال، والتي يمكن أن تساعد على امتصاص الصدمات الخارجية على الرغم من أنها غير مضمونة على المدى الطويل.

ونجد دراسة⁵ Frankel & Rose (1996) قاموا بتحليل آثار الضرائب على تدفقات رأس المال باستخدام النموذج النقدي البسيط، حيث تبين أن القيود على رأس المال تقلل من تأثير المضاربات على سعر الصرف في المدى القصير، ويسلط الضوء على عيوب التحرير المالي الدولي وتكاثر الأزمات

¹ Romer .P (1993) “ Idea Gaps and Object Gaps In Economic Development “ Journal Of Monetary Economics Elsevier, Vol 32 (3), pp 543-573.

² Bekaert . G, Harvey Campbell R. and Lundblad, C (2004) “ Growth Volatility and Financial Liberalization” NBER, working papers10560, National Bureau of Economic Research, INC.

³ - MacKinnon RI. (1973), « Money and capital in economic development », Th e Brooking Institution, Washington.

- MacKinnon RI. (1993), “ The Order of Economic liberalization : Financial control In the Transition to a market Economy, 2nd edition, Johns Hopkins University Press.

⁴ Le Fort, G. (2000) “ The Chilean Experience in Capital Account Regulation” Conference On Developing Countries and the Global Financial Architecture, Lancaster House, London, June 23, 2000.

⁵ Frankel, G.A and Rose, A.K (1996), “Currency crashes in emerging markets: An empirical Treatment” Journal of International Economics, 41 (3-4),pp 351-366.

المالية في الدول النامية ويؤكد المخاطر الفورية والغير مشروطة، وعليه فإن القيود المفروضة على تحركات رأس المال تحد من تقلبات سعر الصرف الحقيقي، وكذلك¹ Buch, Dopke & Pierdzioch (2002) أثبت أن إدخال ضريبة Tobin في نموذج Dornbusch (1976) يقلل من تقلبات أسعار الصرف.

وحسب تقرير صندوق النقد الدولي 1998 يرى أن القيود المفروضة على تحركات رأس المال في بعض الأحيان ضرورية للحد من تقلبات سعر الصرف الحقيقي، وأثبتت دراسة² Degregorio, Eichengreen, Ito and Wyplosz (2000) أن وضع القيود على رأس المال على المدى القصير سيحد من التعرض للازمات المالية، وكذلك نجد دراسة³ Edwards & Rigobon (2005) أن ضوابط وقيود رأس المال تقلل من ضعف سعر الصرف الاسمي للصدمات الخارجية وتؤدي إلى انخفاض سعر الصرف الحقيقي، ويرى⁴ Jongwanich (2006) أن التحكم في تدفقات رأس المال وتقلباتها في المدى القصير هو مفيد لتجنب ارتفاع سعر الصرف الحقيقي.

ومع هذا يرى⁵ Frankel et al (2001) أن قيود رأس المال بالإضافة إلى الحد من تقلبات أسعار الصرف، وزيادة المخاطر على الأصول المحلية ستؤدي إلى زيادة أسعار الفائدة المحلية الخاصة بالاستثمار ما يؤدي إلى الحد من النمو والاستثمار.

المطلب الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف الحقيقي

إن تأثير تقلبات سعر الصرف على الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يكون العكس، فحسب Dornbusch (1973) التدفقات لرؤوس الأموال يمكن أن ترفع أو تخفض من سعر الصرف الحقيقي، بحيث تستعمل لتمويل الانفاق الداخلي أو الاستثمار في قطاع السلع القابلة للتداول أو قطاع السلع

¹ Buch, C.M, Dopke, J & Pierdzioch, C (2002) "Financial Openness And Business Cycle Volatility" Working Paper, Kiel Institute for World Economics.

² Degregorio, J., Eichengreen, B., Ito, T. and Wyplosz, C. (2000) "An Independent And Accountable IMF, CPER, London.

³ Edwards, S & Rigobon, R (2005) "Capital Controls, Exchange Rate Volatility and External Vulnerability" NBER, Working paper 11434, National Bureau of Economic Research.

⁴ Jongwanich, J.(2006) "Exchange Rate regimes, Capital Account Opening and Real Exchange Rate: Evidence from Thailand" Economics, RSPAS, ANU.

⁵ Frankel, J., Eduardo F., Sergio L.Schmukler and Servén, L., (2001) "Verifying Exchange Rate Regimes" Journal of Development Economics, Vol 66, N°2, pp 351-386.

الغير قابلة للتداول، وأكدت ذلك دراسة¹ Corbo (1985) من خلال دراسة الاقتصاد الكلي والاصلاحات لاقتصاد الشيلي فترة 1974 - 1984.

وأنه في ظل نظام صرف ثابت التدفقات لرؤوس المال سيؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة الحقيقية وارتفاع معدلات الفائدة المحلية والتي من شأنها أن تعزز تدفقات رأس المال، وبارتفاع سعر الصرف الحقيقي سيؤدي إلى عجز كبير في الحساب الجاري وبالتالي يشجع الشركات الأجنبية بالاستثمار محلياً، فالشركات الأجنبية تختار الاستثمار المباشر في الخارج أحسن من التصدير لأن هناك العديد من العوامل التي تحفزها وأهمها نجد انخفاض تكاليف الإنتاج ووجود حوافز من الدول المضيفة، وجود أسواق جديدة... إلخ.

إن تدفقات رأس المال الداخلة للدولة تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع غير التجارية مما يؤدي إلى ارتفاع سعرها مسبباً ارتفاعاً لسعر الصرف الحقيقي، وتدفقات رأس المال تأخذ في الغالب شكلين: الأول الاستثمار الأجنبي المباشر IDE، والثاني في شكل استثمار المحافظ المالية IP، والتي تمثل حسب بعض الاقتصاديين (Philip & Milesi - Ferretti (2006) مؤشرات قياس التكامل المالي الدولي، فالاستثمار الأجنبي المباشر سيؤدي على المدى البعيد إلى زيادة النمو الاقتصادي من خلال زيادة القيمة المضافة وزيادة التشغيل وبالتالي سيؤدي حتماً إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي.

وتعتبر الوضعية الخارجية المالية المؤشر الأساسي لـ IFI، وتأثير الأصول الأجنبية الصافية ANE لها تأثير مباشر على سعر الصرف الحقيقي باعتبارها الثروة الجديدة، فارتفاع الأصول الأجنبية الصافية يؤدي إلى ارتفاع الطلب على السلع الغير متاجر بها ما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها، وبالعكس تنخفض الأسعار النسبية للسلع المتاجر بها وبالتالي ارتفاع سعر الصرف الحقيقي.

المطلب الرابع: تأثير التكامل المالي على سعر الصرف الحقيقي

هناك العديد من الدراسات التي أكدت أن آثار التكامل المالي على سعر الصرف الحقيقي ممكن أن يكون إيجابي أو سلبي، وأهم الدراسات نجد دراسة¹ Hooper & Morton (1982) التي أكدت على

¹ Corbo, Vittorio (1985) "Reforms and Macroeconomic Adjustments in Chile during 1974-1984" World Development, Vol 13, Issue 8, pp 893-916.

وجود علاقة إيجابية بين صافي الموجودات الأجنبية وسعر الصرف الحقيقي، وأظهر² Obstfeld (1984) أن تحرير انتقال رؤوس الأموال أدى إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي في أمريكا اللاتينية. وأثبتت دراسة³ Basurto & Ghosh (2000) باستخدام أسلوب Vahid and Engle وجود علاقة بين سعر الصرف الاسمي وأسعار الفائدة في حالة عملات الين والدوتش الألماني مقابل الدولار الأمريكي، في حين كانت العلاقة أقل وضوحاً للدولار الكندي، واستنتجت هذه الدراسة أن زيادة أسعار الفائدة المحلية تؤدي إلى تدفقات رأس المال وبالتالي ارتفاع سعر الصرف الحقيقي. ومن خلال دراسة⁴ Calderon (2003) قام بتقييم محددات سعر الصرف الحقيقي لـ 21 دولة صناعية وباستخدام بيانات ربع سنوية، وخلاصة الدراسة أكدت أن الانفتاح التجاري هو المرجح الذي يقلل من تقلبات سعر الصرف الحقيقي، ودراسة أخرى لـ⁵ Calderon (2004) وتمثلت في دراسة تأثير الانفتاح المالي والتجاري على تقلبات سعر الصرف الحقيقي على عينة من الدول المتقدمة والنامية خلال الفترة 1974-2003 وأثبتت الدراسة أن التحرير المالي والتجاري يؤدي إلى استقرار سعر الصرف الحقيقي.

ونجد الدراسة الأكثر حسماً من قبل⁶ Kose, Prasad and Terrones (2003a) دراسة قياسية باستخدام مقاييس قيود رأس المال بدلا من التدفقات المالية من أجل إظهار الجوانب المختلفة للتكامل المالي، أثبتت الدراسة أن زيادة التقلب النسبي للاستهلاك هو ناتج عن تخفيف القيود على رأس المال، وهذا ما يؤدي إلى استقرار سعر الصرف الحقيقي.

وتشير الدراسة التي قام بها⁷ Dornbusch, Gold fajn and Valde's (1995) أنه بغض النظر عن الأنظمة الصرف فالتكامل المالي يجعل الدولة عرضة للصدمات الخارجية ، ولكن يرى Calvo,

¹ Hooper, P., and J. Morton, (1982), "Fluctuations In the Dollar: A Model Of Nominal And Real Exchange Rate Determination," Journal Of International Money And Finance 1, 39- 56.

² Obstfeld, M., (1984). "Balance-of-Payments Crises and Devaluation," Journal of Money, Credit and Banking, Blackwell Publishing, vol. 16(2), pages 208-17, May.

³ Basurto, Gabriela & Atish, Ghosh (2000) " The Interest Rate-Exchange Rate Nexus in the Asian Crisis Countries " IMF Working Paper, N°. WP/00/19, Washington.

⁴ Calderón, C., (2003). " What Drives Volatility in Real Exchange Rates? Evidence from Industrial Countries" Central Bank of Chile, Mimeo.

⁵ Calderón, C. (2004) " Real Exchange Rates in the Long and Short Run: A Panel Co-integration Approach" ILADES-Georgetown Review of Economic Analysis, Vol 19, N° (2), 40-83.

⁶ Kose, M. A., Prasad, E. S., and Terrones, M. E. (2003a) " Financial Integration and Macroeconomic Volatility" IMF Staff Papers, Vol. 50 (Special Issue), pp. 119- 42.

⁷ Dornbusch, R., Goldfajn, I., and Valdés, R.. (1995) " Currency Crises and Collapses" Brookings Paper on Economic Activity. Vol. 1995, No. 2, pp. 219-293.

Guillermo A. (2000)¹ أن هشاشة النظام الاقتصادي يفرض الحد من نظام الصرف المرن وارتفاع سعر الصرف الحقيقي يمكن تعويضه في الأسواق المالية من خلال حركة رؤوس الأموال القوية التي تساعد على امتصاص الصدمات الخارجية، ومع ذلك فإنه ليس ضمان على المدى الطويل لاختلالات أسعار الصرف الناتجة عن سوء تخصيص الموارد وعدم استقرار الاقتصاد الكلي.

حسب² Degregorio, Eichengreen, Ito and Wyplosz (2000) فإن المراقبة أو السيطرة على حساب رأس المال على المدى القصير هو أفضل طريقة لكبح الضرر الناتج عن تحركات رأس المال، وفي الواقع فإن تدفقات رأس المال في المدى الطويل وخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر هي مفيدة وتزيد في معدل النمو، ويرى³ Ferrari (2000) أن الزيادة الهامة في حركة رأس المال ونظام الصرف عائم عائم يرافقه اختلالات قوية لسعر الصرف على المدى القصير.

وأظهرت دراسة⁴ Krugman & Obstfeld (2003) أن العولمة وتحرير رؤوس الأموال يؤدي إلى اختلالات سعر الصرف الحقيقي، وحسب⁵ Hau (2002) يستنتج أن سعر الصرف الحقيقي أقل تقلبا تقلبا للدول الأكثر انفتاحا (الانفتاح المالي والتجاري) وقد أجريت الدراسة على دول التعاون والتنمية 23 دولة خلال الفترة 1980 - 1998.

من خلال الدراسات التجريبية السابقة حول آثار التكامل المالي على سعر الصرف الحقيقي كانت غامضة وغير قاطعة خاصة الدول النامية، وأكدت الدراسات أن الرفع المبكر لقيود وضوابط حساب رأس المال قد يزعزع الاستقرار الاقتصادي، وأوضحت أن إزالة القيود على رأس المال ينبغي أن يأتي في نهاية الإصلاحات أي بعد التحرير على المستوى المحلي المالي من خلال إصلاح البنوك وخصوصتها وتحرير التجارة على وجه الخصوص.

¹ Calvo, Guillermo A. (2000) " Capital Markets and the Exchange Rate, With Special Reference to the Dollarization Debate in Latin America" University of Maryland, (April).

² Degregorio, J., Eichengreen, B., Ito, T. and Wyplosz, C. (2000) " An Independent And Accountable" OpCit.

³ Ferrari, J. (2000). « Economie Financière internationale » Collection Amphi, Bréal 2000, pp 12-179.

⁴ Krugman, P. and Obstfeld, M. (2003) " Économie internationale » 4e, De Boek éditeurs, 2003. ISBN : 2-8041-4359-7.

⁵ Hau, H. (2002) " Real Exchange Rate Volatility And Economic Openness: Theory And Evidence" Journal Of Money, Credit And Banking, Vol. 34, (August), pp. 611- 30.

خلاصة الفصل:

يتم استخدام سعر الصرف الحقيقي بدل سعر الصرف الاسمي على أساس أثر تسارع معدلات التضخم في العالم ولتقلبات أسعار الصرف الاسمية باعتبارها ناتجة في معظمها من تقلبات الأسعار، وقد تم اللجوء إلى سعر الصرف الحقيقي للتحليل الاقتصادي ومتابعة آثار السياسة الاقتصادية على القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي، فأسعار الصرف الحقيقية لا يتم التعامل بها في أسواق الصرف وإنما هي مؤشرات توجه السياسات الاقتصادية، فهدف سعر الصرف الحقيقي هو تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية والمتمثلة في التوازن الداخلي والخارجي، وينحصر الهدف الرئيسي لسياسة سعر الصرف في تحقيق الاستقرار لسعر صرف عملة ما مقابل العملات الأخرى، فهناك عوامل عدة تؤثر في سعر الصرف الحقيقي منها يتعلق بالأسعار والأخرى تتعلق بطبيعة الاقتصاد المحلي ودرجة جذبها لرؤوس الأموال ولسياسة الحكومة المالية وعلاقتها التجارية مع الخارج.

إن اختلالات سعر الصرف الحقيقي وخاصة المغالاة في قيمتها لها أضرار على القدرة التنافسية وعلى النمو الاقتصادي ككل، بحيث أن المغالاة تؤدي إلى انخفاض الكفاءة الاقتصادية وسوء توزيع الموارد، هروب رؤوس الأموال وضعف الصناعة، وعليه فإن تقلبات سعر الصرف الحقيقي تعتبر من أهم العوامل والمصادر الرئيسية لاختلال الاقتصاد ككل، وتصحيحه هو أحد الشروط الهامة لتحسين الأداء والاستقرار الاقتصادي.

ومن الجانب النظري أثبتت العديد من الدراسات أن الانفتاح التجاري له تأثير على سعر الصرف الحقيقي، فحسب (Edwards (1989), Elbadawi (1994) أن أهم المتغيرات للاقتصاد الكلي المحددة لسعر الصرف الحقيقي هو الانفتاح التجاري، وأكد Edwards أن ارتفاع التعريفات الجمركية ستؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، ونفس النتيجة توصل إليها (Dornbusch (1977) وهي أن التعريفات الجمركية لها تأثير مباشر على تقلبات سعر الصرف الحقيقي.

وكذلك نجد العديد من الدراسات التي أكدت أن آثار التكامل المالي على سعر الصرف الحقيقي ممكن أن يكون إيجابياً أو سلبياً، وأهم الدراسات نجد دراسة (Hooper & Morton (1982) التي أكدت على وجود علاقة إيجابية بين صافي الموجودات الأجنبية وسعر الصرف الحقيقي، وأظهر Obstfeld

(1984) أن تحرير انتقال رؤوس الأموال أدى إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي في أمريكا اللاتينية، ودراسة أخرى لـ (2004) Calderon وتمثلت في دراسة تأثير الانفتاح المالي والتجاري على تقلبات سعر الصرف الحقيقي على عينة من الدول المتقدمة والنامية خلال الفترة 1974-2003 وأثبتت الدراسة أن التحرير المالي والتجاري يؤدي إلى استقرار سعر الصرف الحقيقي.

وأكدت دراسات أخرى أن آثار التكامل المالي على سعر الصرف الحقيقي كانت غامضة وغير قاطعة خاصتنا للدول النامية، وبينت أن الرفع المبكر لقيود وضوابط حساب رأس المال قد يزعزع الاستقرار الاقتصادي، وأوضحت أن إزالة القيود على رأس المال ينبغي أن يأتي في نهاية الإصلاحات أي بعد التحرير على المستوى المحلي المالي من خلال إصلاح البنوك وخصوصيتها وتحرير التجارة على وجه الخصوص.

الفصل الرابع

دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي
للدينار الجزائري في ظل التمديد

مقدمة الفصل:

يمثل الاقتصاد الجزائري نموذجا لاقتصاد نام انتهجت فيه الدولة نظام التخطيط وذلك وفقا للخلفية الإيديولوجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي جاءت بها نصوص ميثاق طرابلس 1962، ومع أواخر سنوات الثمانينات عانى الاقتصاد الجزائري من العديد من المشاكل الاقتصادية التي وقفت أمام تقدمه في مجال التنمية الاقتصادية، ولعل أهم هذه المشاكل معدلات النمو المنخفضة وزيادة حدة التضخم وارتفاع حجم البطالة ونقص احتياط العملات الأجنبية بسبب تدهور أسعار المحروقات بالإضافة إلى ارتفاع معدلات خدمة الدين وما تشكله من ضغوط تعيق التقدم الاقتصادي، وعليه قامت الدولة بزيادة الاعتماد على الخارج بالاستدانة للحصول على الاحتياجات الأساسية من السلع والخدمات وبالتالي زيادة التبعية الاقتصادية للخارج.

وعلى أساس كل هذه الصعوبات قامت الدولة الجزائرية بوضع استراتيجية شاملة للإصلاح الاقتصادي تهدف إلى تصحيح الاختلالات وإعادة توجيه الاقتصاد الوطني لقوى السوق وسياسات التحرير، وقد بدأت السلطات بتطبيق هذه الإصلاحات على نطاق واسع منذ بداية التسعينيات، وبالتالي التخلي عن السياسات الاقتصادية التي كانت سائدة لمدة ثلاث عقود والتي ركزت على أهمية القطاع العام في عملية التنمية وإتباع سياسة حمائية موجهة للداخل بالإضافة إلى سياسة الدعم الواسع وهو ما نتج عنه اختلالات اقتصادية كبيرة.

واتخذت الحكومة عدة قرارات مهمة تمثلت في تخفيض عجز الميزانية والتحكم في السياسة المالية وتحرير أسعار الفائدة، وإصلاح النظام المصرفي وإنشاء نظام جديد لسعر الصرف حيث أصبحت تحدده قوى السوق، وكذلك إصدار قانون إخضاع الشركات العمومية لقوى السوق وظروف المنافسة، وبناءا على ذلك حصلت الجزائر على الدعم والمساندة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بتطبيق ما عرف ببرامج التثبيت والتصحيح الهيكلي للنهوض بالاقتصاد الوطني، وقد لعبت سياسة الصرف دورا مهما في هذه الإصلاحات وذلك بتحرير الدينار من القيود الإدارية واعتماد سياسة التخفيض لاسترجاع التوازن الخارجي في ظل اقتصاد ريعي يعتمد أساسا على المحروقات في صادراته.

ولعل أهم القطاعات التي خصت لها الدولة العناية الفائقة هي التجارة الخارجية باعتبارها أحد الركائز الأساسية في الاقتصاد الوطني فخصته بنظام يضمن الرقابة والاحتكار عليه، وبعدها مستها

إصلاحات وبدأت بوادر تحرير التجارة الخارجية وبشكل كبير على الرغم من بقاء الكثير من العوائق غير التعريفية مع ارتفاع الرسوم الجمركية على أغلب الواردات، وبرنامج التحرير التجاري بدأ بشكل تدريجي حيث جسده أولا قانون 29-88 والذي أعطى مرونة أكثر في مجال التجارة مع الخارج، وتبعته عدة قوانين وإجراءات خاصة 1994 إجراءات إلغاء نظام الرقابة الثقيل، وإلغاء نظام العلاوات الإدارية وكذلك إعفاء نظام التجارة الخارجية من القيود الكمية.

وقد قسمنا هذا الفصل إلى أربع مباحث، المبحث الأول تطرقنا إلى الوضع الاقتصادي والتحرير التجاري في الجزائر وكذلك إلى الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر باعتباره أحد أهم مكونات التكامل المالي. أما المبحث الثاني فركزنا على سعر الصرف الدينار الجزائري ونظام الصرف في الجزائر وسعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري وأهم مراحل تطوره. في المبحث الثالث قمنا بدراسة قياسية لتحديد أهم محددات سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري باستعمال نموذج اختبار التكامل المتزامن، وفي المبحث الرابع وكخلاصة للدراسة أردنا إظهار مدى تأثير سعر الصرف الحقيقي والانفتاح التجاري والتكامل المالي على النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: الوضع الاقتصادي والتحرير التجاري في الجزائر

المطلب الأول: الوضع الاقتصادي في الجزائر (1962-2001)

لقد عرف الاقتصاد الجزائري عدة مراحل وتطورات، إذ بعد الاستقلال اتجهت إلى مرحلة التخطيط المركزي والذي كان يعتمد على التدخل الواسع للدولة من خلال الاعتماد على الاقتصاد الإداري المخطط، وبعدها انتقل إلى مرحلة الإصلاحات بعد الصعوبات التي واجهت الاقتصاد الجزائري من خلال وضع استراتيجية شاملة للإصلاح الاقتصادي يهدف إلى إقامة نظام اقتصادي مسير بقواعد السوق بداية من سنة 1988، ويهدف إلى تدعيم انتقال من اقتصاد مخطط إداري إلى اقتصاد السوق، وبعدها قامت بتطبيق برامج التعديل الهيكلي التي تهدف إلى إصلاحات هيكلية للمؤسسات، و بعد هذه الإصلاحات اتجهت الجزائر إلى برامج الإنعاش الاقتصادي من 2001-2014، فعمدت إلى مواصلة مسيرة التنمية الاقتصادية والانتعاش الاقتصادي.

الفرع الأول: مرحلة بعد الاستقلال (1962-1986)

1- مرحلة الانتظار (1962-1966)

لقد مر الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال بعدة مراحل، وتميزت بداية هذه الفترة بوضعية صعبة نظرا لغياب شبه تام للصناعات الأساسية، قطاع زراعي مهجور من مالكيه الأوروبيين، قطاع مصرفي متكون من فروع بنكية أجنبية... إلخ، فاتبعت الجزائر بعد استقلالها سياسة اقتصادية اشتراكية إذ هيمنت الدولة على كل المجالات الاقتصادية باستعمالها المؤسسات العمومية كأداة لتنفيذ سياستها، وقامت بإنشاء مزارع ضخمة بعد تأميمها، واعتمدت على إيرادات ناجمة من قطاع المحروقات التي تميزت بالارتفاع في تلك الفترة، واجتهدت الحكومة الجزائرية بتحسين مستوى معيشة الأفراد وتحقيق مكانة للدولة الجزائرية ضمن دول العالم، ولتحقيق تلك الأهداف اتبعت عدة إجراءات مهمة منها:¹

- الاعتماد على سياسة التصنيع كأساس لتحقيق النمو الاقتصادي، وجعل وسائل الإنتاج ملكية عامة.

- الاهتمام بالسوق الوطنية أولا والانضمام إلى السوق الدولية كهدف أخير.

- تأميم الأراضي الزراعية سنة 1963، وتأميم المناجم 1966.

¹ أ. كربالي بغداد " نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر "مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثامن، جانفي 2005، ص2.

- تأسيس لجان التسيير في المستغلات الفلاحية والمؤسسات الصناعية والتجارية التي تركها ملاكها الأجانب.
- إنشاء دواوين وطنية وشركات وطنية وهذا من أجل مراقبة القطاعات الحيوية للاقتصاد مثل شركة الكهرباء والغاز، ديوان التجارة مكلف باستيراد المنتجات الغذائية، الشركة الوطنية المكلفة بالنقل، شركة سوناطراك لبيع المحروقات 1963، الشركة الوطنية للتبغ والكبريت سنة 1964، الشركة المتخصصة في قطاع صناعة الحديد (SNS)، شركة الصناعة الميكانيكية والطائرات.¹
- وضع هياكل مالية تتلاءم مع الظروف في تلك الفترة مع إنشاء البنك المركزي بتاريخ 12 ديسمبر 1962، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط 10 أوت 1964 تأميم البنوك الأجنبية الموجودة في الجزائر سنة 1966، وإنشاء أول بنك تجاري عمومي وهو البنك الوطني الجزائري BNA بتاريخ 13 أوت 1966.²
- وكان الهدف الاستراتيجي من هذه السياسة التنموية هو استكمال الاستقلال الاقتصادي، وبناء مجتمع متحرر من كل القيود، والاهتمام بترقية الفرد وفتحته بحرية.

2- مرحلة الاقتصاد الإداري المخطط:

اتصفت هذه المرحلة بقيام الدولة بعدة مخططات تنموية تعتمد على التخطيط الموجه وبتقطاع عام مسيطر، ومنحت استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية دورا مركزيا في جميع الميادين، وتمثلت هذه المخططات فيما يلي:

1-1 المخطط الثلاثي الأول (1967-1969): الهدف منه هو تحضير الوسائل المادية والبشرية، وأعطيت الأفضلية في هذه المرحلة إلى الهياكل القاعدية للصناعات والمحروقات، هذه الأفضلية سمحت بتخصيص 18.2% من اجمالي الاستثمارات سنة 1967 مقابل 13% سنة 1963 لقطاع الصناعة والمحروقات، ولقطاع الزراعة 12.5% سنة 1967 مقابل 17.5% سنة 1963.

2-1 المخطط الرباعي الأول: (1970-1973) ويظهر من خلال هذا المخطط قيام المؤسسات العمومية والجماعات المحلية والوزارات الوصية بتطوير المشاريع الاستثمارية، وكان الهدف المرجو من هذا المخطط هو إنشاء صناعات داعمة لإنشاء الصناعات الخفيفة فيما بعد، وقد تحصلت صناعة

¹ Ammour Benhlila « l'économie Algérienne et ses perspectives de développement » polycopie, p 4.

² د. صالح مفتاح " تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق " مداخلة ليوم دراسي، جامعة بسكرة، 2010.

وسائل الإنتاج على أكبر قدر من حجم الاستثمار، وقد تم إدخال إصلاحات عميقة على شكل التمويل القديم وأجبرت المؤسسات العمومية على فتح حسابين: حساب للاستغلال وحساب للاستثمار مع منع التداخل بينهما.

3-1 المخطط الرباعي الثاني: (1974-1977) هو عبارة عن استمرار وتكملة للمخطط السابق، بحيث اتجهت الجهود إلى تمويل المشاريع الاقتصادية الضخمة خاصة المحروقات والحديد، مواد البناء، الكهرباء والإلكترونيك، وكان الهدف لإعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة هو إنتاج تجهيزات الإنتاج لمختلف القطاعات بغية تحقيق الاستقلال الاقتصادي على المدى الطويل.

الجدول رقم (4-1): حجم الإنفاق الاستثماري حسب المخططات

المخطط الرباعي الثاني	المخطط الرباعي الأول	المخطط الثلاثي	القطاعات
17.5	16.5	24	صناعة المحروقات
21	22.5	15	صناعة وسائل الانتاج
5	5.5	10	صناعة السلع الاستهلاكية
15	14.5	17	الزراعة والري
14	12	10	البنية التحتية
7.5	5	3.5	السكن
9	12.5	9.5	التكوين
6	3.5	2.5	الصحة
5	8	8.5	التجهيز الجماعي
100	100	100	المجموع

Source : Temmar.H « Stratégie de développement indépendant : le cas d'Algérie un bilan » O.P.U, Alger,1983,P30

وتميزت هذه المرحلة على العموم بالتخطيط التوجيهي للاستثمارات والتنظيم التساهمي، وكان الهدف من المخططات هو بناء الاقتصاد الوطني على أساس إنشاء شركات وطنية كبرى تحتكر السوق الوطنية، وأدى هذا التسيير المركزي إلى ظهور البيروقراطية وتبذير المال العام، والزيادة المفرطة في عدد العمال والذي تولدت عنه اختلالات عميقة على مستوى الاقتصاد الداخلي أكبر منه على المستوى الخارجي.

3- مرحلة التصحيح الهيكلي الأول (1980 - 1986):

خلال هذه المرحلة قامت السلطات الجزائرية بعدة إجراءات تمثلت في تقسيم المؤسسات العمومية كبيرة الحجم إلى مؤسسات جديدة (بحيث قامت بتقسيم 50 مؤسسة عمومية كبيرة إلى 300 مؤسسة)، من أجل ضمان التسيير الفعال للمؤسسات العمومية ومن خلال المرسوم 80-242 الصادر بتاريخ 1980/10/04 قامت بإعادة هيكلة العضوية، وقامت بعملية التنازل عن الممتلكات العمومية من خلال إصدار القانون 81-84 المتعلق بإصلاح القطاع الفلاحي الذي من خلاله قسمت الأراضي الفلاحية إلى مزارع فردية ومستثمرات فلاحية جماعية، وكان الهدف من هذه العملية هو تشجيع القطاع الفلاحي¹، وقامت السلطات الجزائرية بإعادة هيكلة النظام المالي والمصرفي ابتداء من 1983.

وكان الهدف من هذه الإجراءات هو الانفتاح التدريجي للسوق الوطنية، وإعطاء المكانة للقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، وكذلك جعل النظام الاقتصادي أكثر فعالية ونجاعة، وإعطاء المؤسسات العمومية وظيفتها الأساسية.

لقد عانى الاقتصاد الجزائري من مشاكل اقتصادية وقفت أمام تقدمه في مجال التنمية الاقتصادية، وأهم هذه المشاكل نجد معدلات النمو المنخفضة، زيادة حدة التضخم، ارتفاع حجم البطالة ويعود كل هذا إلى أزمة 1986 التي عرفت بسقوط أسعار البترول فانخفض سعر برميل البترول من 30 دولار في سنة 1985 إلى 14.4 دولار في سنة 1986، وبانخفاض سعر صرف الدولار أمام العملات الأخرى عمق مشكلة أخرى وهي تقليص إيرادات الصادرات من جهة، ومن جهة أخرى تضخيم حجم مديونية الجزائر (أي أن نسبة كبيرة من مديونية الجزائر الخارجية هي بعملات غير الدولار) في حين القسم الأعظم من صادرات الجزائر هو بالدولار الأمريكي، وعليه فإن أي انخفاض في قيمة الدولار أمام العملات الأخرى سيؤثر سلبا في ديون الجزائر ويؤدي إلى تضخمها.²

وفي ظل الظروف الاقتصادية الصعبة تبنت الجزائر سياسة الإصلاحات وسميت " استقلالية المؤسسات العامة الاقتصادية " والتي تزامنت مع شح الموارد المالية للاقتصاد الجزائري، وانخفاض معدلات المدروية الاقتصادية في المؤسسات العامة.

¹ أ. كربالي بغداد " نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر " مرجع سابق، ص 5

² د. الداوي الشيخ " الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العمومية " مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الثاني، 2009، ص 259.

الفرع الثاني: مرحلة الإصلاحات الاقتصادية والانتقال إلى اقتصاد السوق (1988-1994)

إن المشاكل والصعوبات التي واجهت الاقتصاد الجزائري دفعت بالدولة إلى وضع استراتيجية شاملة للإصلاح الاقتصادي تهدف إلى إقامة نظام اقتصادي مسير بقواعد السوق، وقامت بعدة إجراءات أهمها:

- استقلالية المؤسسات العمومية (قانون 88-01)¹ وذلك بمنح الحرية التامة في اتخاذ القرارات، وتميز هذا الإجراء بكونه أداة لإعادة تنظيم المؤسسات العامة تبعا لقواعد جديدة وتخلي الدولة عن أداء وظيفة التسيير الإداري.
- الإصلاح المؤسساتي لنظام التخطيط لتسهيل عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق (قانون 88-02)².
- مراجعة القانون الأساسي لنظام الإنتاج الفلاحي بمقتضى القانون 87-19³.
- منح مكانة للقطاع الخاص وعدم التمييز بين القطاع العام والقطاع الخاص حسب نصوص قانون رقم (88-85)⁴، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في كل القطاعات غير التابعة للدولة.
- إعادة تأطير الأسعار بآليات ضبط جديدة، إعادة تنظيم التجارة الخارجية والداخلية وإعادة هيكلة الدين الخارجي.

1- المرحلة الأولى من الإصلاحات (1988-1990)

إن أزمة 1986 كانت كافية لإبراز كل نقاط الضعف في النظام المخطط المركزي، فبانخفاض مداخيل الصادرات إلى 50% شرعت السلطات في تنفيذ العديد من الإجراءات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والإصلاحات الهيكلية ومن أهمها:⁵

1-1 استقلالية المؤسسات العمومية: بمقتضى القانون رقم (88-01) الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 المتعلق باستقلالية المؤسسات الاقتصادية التي كانت تابعة للدولة، ويقوم مبدأ الاستقلالية على إعطاء المؤسسة قانونا أساسيا ووسائل عمل يجعلها تأخذ حرية

¹ القانون رقم 88-01 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 المتعلق بقانون توجيه المؤسسات العمومية الاقتصادية.

² القانون رقم 88-02 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 المتعلق بنظام التخطيط.

³ القانون رقم 87-19 الصادر بتاريخ 18 ديسمبر 1987 المحدد لكيفية استغلال الأراضي الزراعية التابعة للممتلكات الوطنية والضابط لحقوق وواجبات المنتجين.

⁴ القانون رقم 88-85 الصادر بتاريخ 12 جويلية 1988 المتعلق بالقطاع الخاص.

⁵ د. صالح مفتاح " تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق " مرجع سابق، ص 5-7.

المبادرة والتسيير من أجل استغلال طاقاتها الذاتية¹، وكذلك يمنح مبدأ الاستقلالية المالية للمؤسسات العامة لكي يحفز مسيرها وعملها، ويدفعهم إلى زيادة الإنتاجية والمردودية، وبهذه الاستقلالية تصبح المؤسسات العامة هي التي تحدد مستقبلها وتأخذ عامل الكفاءة بالحسبان عند اتخاذ قراراتها الاستثمارية.

2-1 الإصلاح المؤسسي لنظام التخطيط: حسب القانون رقم 88-02 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 " فإن المخطط يتضمن وينظم تنشيط البرامج بهدف التكفل بتطلعات الأمة وتلبية مقتضيات البناء الوطني ودعم الاستقلال الاقتصادي للبلاد " فهذا القانون متعلق بنظام التخطيط مع الالتزام بإجراء التخطيط اللامركزي، وكان الهدف من هذا القانون هو تسهيل عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق وتجنب عراقيل التوجه للاقتصاد البيروقراطي.

3-1 مراجعة القانون الأساسي للنظام الفلاحي: والهدف من مراجعة قانون النظام الفلاحي هو إعادة تنظيم القطاع الفلاحي العام والاستثمارات الفلاحية المتعلقة به، وتقسيمها وتخصيصها وكان ذلك بمقتضى نصوص القانون 87-19 المؤرخ بتاريخ 8 ديسمبر 1987، فقامت الحكومة سنة 1987 بتقسيم حوالي 3500 مزرعة حكومية كبيرة إلى تعاونيات خاصة صغيرة ومزارع فردية تتمتع بحقوق استغلال طويلة الأجل.

وكان يهدف القانون 87-19 حسب المادة الأولى إلى:

- ضمان استغلال الأراضي الفلاحية استغلال أمثل.
- رفع الإنتاجية بهدف تلبية الحاجيات الغذائية.
- تمكين المنتجين من ممارسة مسؤوليتهم في استغلال الأراضي.
- ضمان الاستقلالية الفعلية للمستثمرات الفلاحية.

4-1 منح مكانة للقطاع الخاص: بمقتضى القانون رقم (88-25) المؤرخ بتاريخ 12 جويلية 1988

يوضح مهام القطاع الخاص في مايلي:

- إنشاء مناصب الشغل.
- إنجاز التكامل الاقتصادي الوطني.

¹ دليل الجزائر الاقتصادي والاجتماعي، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، طبعة 1989، الجزائر، ص 58.

- المساهمة في استبدال الاستيراد بالإنتاج الوطني.
 - مضاعفة أنشطة التحويل من أجل التصدير.
 - تعبئة الكفاءات الوطنية في مجال التحكم في التقنيات.
 - توفير العملة الصعبة
- إن تطور القطاع الخاص الوطني يجب أن يدمج ويسير في إطار مخطط التنمية ويلتزم بالأولويات المحددة، وحسب المادة الثالثة من القانون 88-25 فإن الأنشطة الصناعية والخدمات ذات أولوية، ولها مزايا جبائية ومالية وتسهيلات في التموين وكذلك إعطاء الأسبقية في الحصول على قطعة أرض.

1-5 تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر: بمقتضى نصوص قانون النقد والقرض المؤرخ في 14 أبريل 1990، فإنه يرخص لغير المقيمين بتحويل أموالهم إلى الجزائر لتمويل كل الأنشطة الاقتصادية الغير مخصصة للدولة أو لمؤسساتها أو لأي شخص معنوي مشار إليه صراحة بموجب نص قانوني حسب المادة 183 من قانون النقد والقرض 14 أبريل 1990.

1-6 تأطير جديد للأسعار: وحسب القانون رقم 89-12 المؤرخ في 05 جويلية 1989 المتعلق بالأسعار التي مستها الإصلاحات الاقتصادية وقد تم التفرقة بين نظامين للأسعار: الأسعار القانونية الإدارية الموجهة أساسا لتدعيم القدرة الشرائية بشكل مباشر أو غير مباشر للأفراد أو النشاط الإنتاجي، الأسعار الحرة الموجهة لتحسين عرض السلع، وكذلك تشجيع مباشر للإنتاج عن طريق ممارسة سياسة حقيقية للأسعار.

1-7 إعادة تنظيم التجارة الخارجية: بمقتضى قانون المالية التكميلي 1990 والمنشور رقم 63 المؤرخ بتاريخ 20 أوت 1990 بوزارة الاقتصاد يتم إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية ويسمح باللجوء إلى الوسطاء من أجل إنجاز المعاملات مع الخارج ورفع القيود المتعلقة بدخول العملات الأجنبية، وفيما يخص الاستيراد وحسب التعليم رقم 03-91 لبنك الجزائر في ماي 1991 أن أي شخص مادي أو معنوي له صفة التاجر يمكن أن يقوم بالاستيراد في كل السلع.

2- المرحلة الثانية من الإصلاحات (1991-1994)

لقد بدأ دور صندوق النقد الدولي FMI يتزايد في توجيه الاقتصاد الجزائري في نهاية ثمانينيات القرن الماضي وبالتحديد مارس 1989 بعد تعهد الحكومة الجزائرية بالالتزام بالانخراط في اقتصاد السوق من خلال العملية اللامركزية للاقتصاد تدريجيا، خلق البيئة التي تمكن من اتخاذ القرار على أساس المسؤولية

المالية والربحية والاعتماد الكبير على ميكانيزم الأسعار بما في ذلك سياسة سعر الصرف¹، وأهم عنصر في الإصلاحات الاقتصادية تمثل في توسيع دور القطاع الخاص، وكذلك تعهدت بتنفيذ برامج التكيف والاستقرار في الاتفاقية المبرمة مع صندوق النقد الدولي لأول مرة في ماي 1989، والاتفاقيات مع البنك الدولي سبتمبر 1989.

ومن أهم الإجراءات التي كانت مهمة ومطلوبة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي هي تحرير التجارة الخارجية بإلغاء التخصيص المركزي للنقد الأجنبي، إنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، كما بدأت خطوات الاعتماد على آليات العرض والطلب لتحديد أسعار الفائدة وسعر الصرف.

وكانت تهدف السياسات الإصلاحية المتمثلة في برنامج التثبيت والتكيف الهيكلي المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى استعادة التوازن المالي الداخلي والخارجي، وذلك للحد من التضخم وتحسين ميزان المدفوعات، ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي وكان الهدف كذلك من دخول الجزائر إلى هذا المشروع هو إحداث تغييرات جذرية في المنظومة الاقتصادية.²

جاء الاتفاق الثاني مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (جوان 1991) ليستكمل تطبيق برنامج التعديل في معظم المجالات وأهمها :

- إعطاء الاستقلالية الكاملة للمؤسسات في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية على أساس قواعد السوق .
 - حرية تحرير الأسعار وتقليص دور خزانة الدولة في تمويل عجز المؤسسات .
 - إصلاح الأجور وتغيير سياسات الإعانات ونظم الدعم .
 - إلغاء التمييز بين القطاع العام والخاص خاصتا فيما يتعلق بالقروض وأسعار الفائدة .
- وعلى أساس الاتفاق الثاني تم إصدار نصين أساسيين هما:
- 1- المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 25 أفريل 1993 المتعلق بمراجعة القانون التجاري وإدخال أدوات جديدة في التجارة مثل التوريد والإيجار التمويلي .

¹ أ.بطاهر علي " سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر " مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، 2001، ص 182.

² أ. كربالي بغداد " نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر " مرجع سابق، ص 8.

2- المشروع التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمارات وإلغاء النظرية القديمة التمييزية بين الاستثمار العام والخاص، وعليه تم إنشاء نظام تشجيعي للاستثمار وحرية الاستثمار في جميع المجالات.

الفرع الثالث: مرحلة التصحيح الهيكلي (1994 - 1998)

بسبب حدوث تدهور آخر في أسعار البترول سنة 1993 ومع تراكم أعباء خدمات الدين الخارجي، ومع مرور الوقت بدأت الأزمة المالية الاقتصادية تظهر وبرزت معها عدة ضغوطات مالية وأخرى خارجية، ومن أهم هذه الضغوطات المالية :

- ركون النشاط الاقتصادي وانخفاض معدل النمو.
- العجز الإجمالي للمالية العمومية.
- نمو الكتلة النقدية تجاوزت 10.3% وارتفاع معدل التضخم إلى 30% سنة 1993.
- أما الضغوطات الخارجية تمثلت¹:
- خدمات الدين الخارجي، تسديد خدمات الدين الخارجي بـ 28 مليار دولار خلال الفترة 1991-1993.
- انخفاض في الاستهلاك الفردي بـ 6.4% بسبب أزمة السكن والبطالة.
- تقليص كبير في الواردات خلال الفترة 1992-1993.
- وعليه كان هدف السلطات الجزائرية من تطبيق الإصلاحات من خلال برامج التصحيح الهيكلي هي إحداث تحولات جذرية في الجانب الاقتصادي والاجتماعي عن طريق تطبيق سياسات معينة، تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.

1- برنامج الاستقرار الاقتصادي (1994 - 1995): ولرفع الضغوطات المالية والخارجية قامت السلطات الجزائرية بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي بإبرام اتفاقية بداية 1994، والذي انبثق عليه برنامج الاستقرار الاقتصادي القصير المدى الذي يغطي الفترة من 1 أبريل 1994 إلى 31 مارس 1995، وأهم الإجراءات المتخذة في هذه المرحلة هي:

¹ أ. عبد الله بلوناس " برامج التثبيت والتعديل الهيكلي " ملتقى دولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج، 30/29 أكتوبر 2001.

- ضبط الإنفاق العام وتشديد السياسة النقدية لاحتواء الطلب الكلي وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي مع مرور الزمن.
 - تخفيف الضغوطات الفورية الناتجة عن ارتفاع الدين الخارجي وذلك بإعادة جدولة ما يزيد عن 17 مليار دولار على مدى سنوات البرنامج.
 - تعديل الأسعار النسبية وتحرير التجارة الخارجية وتخفيض الرسوم الجمركية من 60% إلى أقل 45%.
 - تخفيض قيمة الدينار الجزائري بنسبة 40.17% في أبريل 1994 وتعديل قيمة الدينار القابل للتحويل إلى عملات أجنبية.
 - إزالة سقوف أسعار الفائدة على القروض.
 - إلغاء الدعم لمعظم السلع وتوسيع ذلك على المواد الأساسية.
 - تثبيت كتلة أجور عمال الوظيف العمومي وضبط التحويلات الحكومية.
 - استعمال آليات تسمح بالانتقال إلى اقتصاد السوق والشروع في الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات.
 - إصلاح شبكة الضمان الاجتماعي وإنشاء صندوق تأمين نظام التقاعد المسبق.
- 2- برنامج التعديل الهيكلي (1995 - 1998): إن الهدف من الاتفاق الثاني هو الالتزام ببرنامج التكييف الهيكلي المتوسط المدى الذي يغطي الفترة ماي 1995 - ماي 1998 والعمل على حماية الفئات المتضررة من هذه الإصلاحات وبعث النمو الاقتصادي، وحسب صندوق النقد الدولي فإن الأهداف المسطرة لهذا البرنامج كانت كالتالي:¹
- تحقيق نمو متوسط المستوى 5% من الناتج الداخلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات.
 - تخفيض التضخم إلى 10.3% .
 - التخفيض في عجز الميزانية إلى 1.3% سنة 1995 مقابل 2.8% سنة 1994.
 - التحرير التدريجي للتجارة الخارجية.
 - الإلغاء الكلي للقيود المفروضة على الأسعار وهذا قبل نهاية 1996.
 - وضع إطار تشريعي للخصوصية.

¹ أ. حاكمي بوحفص " الإصلاحات الاقتصادية، نتائج وانعكاسات دراسة حالة الجزائر " مداخلة الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية، جامعة سطيف، 30/29 أكتوبر 2001.

- خدمة الدين تبقى 45 % إلى 50 % حتى نهاية 1995.
- والهدف بالنسبة لاحتياطات الصرف هو الوصول إلى ما يعادل 3 أشهر من الواردات ابتداء من 1997.
- تنمية الادخار الوطني لتمويل الاستثمارات وخلق مناصب شغل.
- التحكم في الإنفاق الحكومي، وتشجيع القطاع الإنتاجي.
- وعلى أساس هذه الإصلاحات للتعديل الهيكلي تم الوصول إلى نتائج مقبولة من خلال تطبيق البرنامج وكانت النتائج كالتالي:¹
- سياسة مالية تتميز بالصرامة فيما يخص ميزانية الدولة، خصوصا فيما يخص النفقات العمومية.
- بروز نهاية 1995 معدلات فائدة حقيقية موجبة دائنة من أجل تحفيز الادخار المالي بالدينار، ورفع فعالية الاستثمار المنتج.
- مواصلة التحول نحو نظام الصرف المرن من خلال إنشاء سوق مشتركة بين البنوك لتداول العملات الصعبة نهاية 1995.
- تحرير التجارة الخارجية بشكل متنامي بواسطة كسر جميع القيود في منتصف 1995.
- مواصلة تحرير إجراءات الصرف خصوصا من خلال حرية التحويل منتصف 1995.
- تقليص الحماية الجمركية عن طريق تخفيض المعدل الأعلى.
- مواصلة تحرير الأسعار، باستثناء أسعار الأدوية والمنتجات المسيرة وفقا للهوامش القصوى.
- مواصلة الإصلاح الجبائي فيما يخص الرسم على القيمة المضافة والحقوق الجمركية بهدف إجراء عملية إعادة هيكلة محتملة لهذه المعدلات.
- التطبيق الحذر لسياسة نقدية غير مباشرة بواسطة أدوات السياسة النقدية.
- إعادة هيكلة الصندوق الوطني للادخار والاحتياط (CNEP) مع دمجها في المنظومة البنكية وتنمية سوق مالية من أجل تحفيز المدخرين.
- بناء مساكن مدعمة من خلال إعادة النظر في منظومة التمويل وتحريك سوق العرض للسكن.
- إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وتبني مشروع أمر يتعلق بالخصوصية في منتصف ماي 1995.

¹ أ.د سعدون بوكابوس "الاقتصاد الجزائري" دار الكتاب الحديثة، القاهرة، 2013، ص 236.

- تقوية منظومة الحماية الاجتماعية من أجل مضاعفة فعاليتها الشاملة، وتسهيل إعادة الهيكلة الصناعية.

- القيام بإصلاح عقاري من شأنه أن يمنح للفلاحين إمكانية التمتع بحق الانتفاع على المدى الطويل بالأراضي التي يستغلونها.

في نهاية 1996 تسارعت وتيرة حل الشركات وخصوصتها بعد إنشاء 5 شركات جهوية قابضة، وتواصلت خصخصة أكثر من 800 مؤسسة محلية وهذا في شهر أفريل 1999، أما القانون الخاص بالخصخصة المعدل في مارس 1997 كان يهدف إلى بيع 250 مؤسسة كبرى خلال الفترة 1998-1999، وقد ساهم برنامج الخصخصة لسنة 1995 إلى إدخال رأس المال والتكنولوجيا المتطورة إلى قطاع الصناعة لإعطائه ديناميكية والرفع من قدراته الإنتاجية والتنافسية¹. وقد كلفت عملية تطهير المؤسسات الاقتصادية 13 مليار دولار خلال الفترة 1994 - 1999 من أجل إعادة تنظيم القطاع العام، غير أنها لم تحقق الأهداف المسطرة كما هو مطلوب، وقد مست عملية التطهير 23 مؤسسة في نهاية 1996.

لقد حققت عملية الإصلاح الاقتصادي في هذه المرحلة معدلات نمو مرتفعة نوعا ما على حسب الأهداف المسطرة ونتائج مقبولة أدت إلى تحقيق استقرار اقتصادي كلي بدرجة نسبية، إلا أنها أهملت هذه الإصلاحات بعض الجوانب الاجتماعية أهمها:

- البطالة التي ارتفعت إلى 28 % سنة 1998 نتيجة عملية تصفية المؤسسات وخصوصة البعض منها.
- تحرير أسعار السلع الاستهلاكية الذي انعكس سلبا على مستوى المعيشة لأغلبية المواطنين، نتيجة انخفاض الأجور الحقيقية خاصة في الفترة 1994 - 1997 وساهم إلى حد ما في اتساع رقعة الفقر.

الفرع الرابع : الوضعية الاقتصادية والتعديلات (1998 - 2001)

إن تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي في نهاية التسعينيات وضبط التوازنات المالية والنقدية على المستوى الكلي، وكذلك ارتفاع الناتج الإجمالي الخام من معدل 4.5 % في سنتي 1998 و1999 إلى 6.2 % سنة 2000 أدى إلى تحسين الوضعية الاقتصادية في معظم القطاعات الاقتصادية، وهذا التحسن والاستقرار ناتج كذلك على ارتفاع أسعار المحروقات التي تمثل أكثر من 95 % من مجموع الإيرادات، أما نسبة الصادرات خارج المحروقات تمثلت في المنتجات الزراعية والفوسفات والمنتجات التحويلية،

¹ أ. كربالي بغداد " نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر " مرجع سابق، ص 13.

وفي المقابل ارتفعت قيمة الواردات نسبة 16 % سنة 2000 حيث تصدرت المعدات الصناعية قائمة الواردات بنسبة 33 % ثم المواد الغذائية 25.8 %، وكذلك ارتفع الاحتياطي من الصرف من 6 مليارات دولار إلى 12 مليار دولار في نهاية 2001، وانخفضت مديونية الجزائر بنسبة 10 % سنة 2001 مقارنة بسنة 2000، كما انخفض معدل التضخم إلى 1 % سنة 2001.¹

لقد قامت الحكومة الجزائرية بإعداد برنامج طموح للنهوض بالاقتصاد الوطني انطلاقا بالتعديلات التي تجرى في التشريعات الاقتصادية تماشيا مع المستجدات الدولية والوطنية، ومن أهمها قانون الاستثمار وقانون الخوصصة المعدلين في أوت 2001 بأمر 03-01 و 04-01، ويتمحور قانون الاستثمار حول توفير مناخ ملائم مع وجود آليات أكثر فعالية لتطوير الاستثمار ورفع القدرات التنافسية للمؤسسات الوطنية، أما قانون الخوصصة يهدف إلى تنظيم وتسيير المؤسسات العمومية وخصوصيتها. أما فيما يخص القطاع المصرفي فقد قامت الحكومة الجزائرية سنة 2001 بشراء مستحقات البنوك على المؤسسات العمومية المقدرة بـ 344 مليار دج، كما قامت بإعادة تمويل البنك الخارجي والقرض الشعبي الوطني، ومع التطورات الحاصلة في المحيط الدولي من خلال جلب المستثمر الأجنبي اتخذت عدة إجراءات بغية إعطاء ديناميكية وفعالية للجهاز المصرفي العمومي، إذ بإمكان القطاع الخاص المشاركة في الجهاز المصرفي، وبادرت الحكومة بالسماح للخواص المحليين والأجانب بإنشاء بنوك خاصة ابتداء من سنة 1998، ووصل عددها إلى 26 بنك خاص سنة 2001.

المطلب الثاني : سياسة الإنعاش الاقتصادي (2001 – 2014)

إن الأوضاع الاقتصادية التي شهدتها الجزائر منذ بداية القرن الحالي هي تجربة تنموية جديدة، وظهرت معالمها من خلال شروع الحكومة في تنفيذ سياسة اقتصادية جديدة والتي سميت بسياسة الإنعاش الاقتصادي الذي يهدف أساسا إلى رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري، وانتهاج هذه السياسة جاء جراء الوضعية الاجتماعية الصعبة المتميزة بانتشار الفقر والبطالة، وقد تم تجسيد هذه السياسة من خلال تنفيذ ثلاثة برامج تنموية:²

¹ أ. كربالي بغداد " نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر " نفس المرجع سابق، ص 14-15.

² أ. نبيل بوفليح " دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000 – 2010 " مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية، العدد الثاني عشر، ديسمبر 2012، بسكرة، ص 243.

- البرنامج الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 - 2004) خصص له مبلغ 525 مليار دج أي حوالي 7 مليار دولار.
- البرنامج الثاني: البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي (2005 - 2009) خصص له مبلغ يفوق 150 مليار دولار.
- البرنامج الثالث: البرنامج التنموي الخماسي (2010 - 2014) ويعد أضخم برنامج تنموي يطبق في الجزائر منذ الاستقلال بمبلغ 286 مليار دولار.

الفرع الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001 - 2004)

إن برنامج الإنعاش الاقتصادي يتمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والإنتاج الفلاحي، كما خصص لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري، النقل، المنشآت وتحسين الظروف المعيشية والتنمية المحلية ولتنمية الموارد البشرية، ويهدف هذا البرنامج إلى خلق مناصب الشغل وتحسين القدرة الشرائية.

- إن تنفيذ هذا البرنامج تم في ظل ظروف اقتصادية ملائمة تميزت باستعادة الاقتصاد الوطني للتوازنات الاقتصادية الكلية المتمثلة في تحقيق فوائض مالية معتبرة نتيجة للارتفاع المعتبر لأسعار المحروقات ابتداء من سنة 2000، بالإضافة إلى انخفاض محسوس في حجم المديونية الخارجية، ارتفاع في احتياطات الصرف الأجنبية، انخفاض معدل التضخم بالتزامن مع استقرار نسبي لسعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 2000 - 2004.

1- أهداف سياسة الإنعاش الاقتصادي: حسب الوثيقة الرسمية التي أصدرتها رئاسة الحكومة فإن

أهداف سياسة الإنعاش الاقتصادي تمثلت فيمايلي:

- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة.
- تنشيط الطلب الكلي.
- تهيئة وانجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية.

أما الهدف الرئيسي لسياسة الإنعاش الاقتصادي تتمثل في رفع معدل النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة، ويرتكز على إعادة تنشيط الجهاز الوطني للإنتاج، وتطهير محيط المؤسسة وإعادة

تنشيطها، وسياسة رشيدة للإنفاق الحكومي تسمح بتحسين القدرة الشرائية¹، وكذلك أولى هذا البرنامج أهمية بارزة فيما يخص الظروف المعيشية والتنمية المحلية والموارد البشرية.

وعليه فإن السلطات توصلت إلى نتيجة تؤكد أن بدون تحضير فضاء اقتصادي ودون تعزيز قدرات الإنتاج المحلية وإنعاشها ودون تعبئة المدخرات المحلية، فإن استراتيجية الإنعاش القائمة على الإصلاحات الهيكلية ستصطدم بعراقيل في التطبيق وتزيد من حدة تفكك الاقتصاد الوطني، فمن الضروري القيام بعمل واسع النطاق لتصحيح أثار التفكيك وتهيئة البلاد إلى إنعاش أفضل.

2- **مضمون الإنعاش الاقتصادي:** لقد خصص لبرنامج الإنعاش الاقتصادي مبلغ 525 مليار دج وجه أساسا للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية وتقوية الخدمات العمومية مثل النقل، الري، الهياكل القاعدية، دعم التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية، ويمكن تقسيم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إلى خمسة برامج رئيسية:

1- أشغال كبرى وهياكل قاعدية : 210.5 مليار دج.

2- تنمية محلية 114 دج.

3- موارد بشرية 90.2 مليار دج.

4- قطاع الفلاحة والصيد البحري 65.4 مليار دج.

5- دعم الإصلاحات 45 مليار دج.

¹ أ. صالحى نجية، أ. مخناش فتيحة " أثر برنامج الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو " مؤتمر دولي حول " تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي 2001-2014"، 12/11 مارس 2013، جامعة سطيف، ص 4.

الجدول رقم (4 - 2): عرض قيمة القطاعات لبرنامج الإنعاش الاقتصادي

(2001 - 2004) الوحدة مليار دج.

المجموع النسب %	المجموع المبالغ	2004	2003	2002	2001	السنوات القطاع
40.1	210.4	2.0	37.6	77.8	93.0	أشغال كبرى
21.7	114	3.0	35.7	42.9	32.4	تنمية محلية
17.2	90.2	3.5	17.4	29.9	39.4	موارد بشرية
12.4	65.4	12.0	22.5	20.3	10.6	قطاع الفلاحة والصيد البحري
8.6	45	-	-	15.0	30.0	دعم الإصلاحات
100	525	20.5	113.2	185.9	205.4	المجموع

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي " تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني سنة 2001، ص 123.

الملاحظ من الجدول أن قطاع الأشغال الكبرى خصص له أكبر نسبة من إجمالي المبالغ بنسبة 40.1 %، ويدل ذلك على عزم الحكومة على تدارك التأخر الحاصل في هذا القطاع، أما قطاع التنمية المحلية بلغت نسبة 21.7 % من إجمالي المبلغ وهو مؤشر لسعي الحكومة لتحقيق هدف التوازن الجهوي بين مناطق الوطن وتحسين الإطار المعيشي، أما فيما يخص تنمية الموارد البشرية فقدرت بـ 17.2 % من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، حيث تم اختيار المشاريع وفقا لانعكاسها المباشر على حاجيات السكان، وكذلك لتقييم الإمكانيات والقدرات الموجودة خاصتنا المنشآت الصحية والتربوية

أما القطاع الفلاحي فيندرج في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ويهدف إلى تكثيف الإنتاج الفلاحي وترقية الصادرات من المنتجات الزراعية، وقطاع الصيد خصص له مبلغ قدر بـ 9.5 مليار دج وهذا القطاع لم تخصص له العناية الكافية نظرا لطول الساحل الجزائري.

3- نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي:

يمكن إظهار نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي من خلال مؤشرات عديدة تظهر التحسن في معدل النمو وكذلك تقليص معدلات البطالة، وانخفاض الدين الخارجي، ويمكن أن نوضح أهم هذه النتائج التي حققتها سياسة الإنعاش الاقتصادي.

الجدول (3-4): المؤشرات الاقتصادية للفترة (2001 - 2004)

المؤشرات	2001	2002	2003	2004
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	54.9	55.9	66.5	82.5
معدل النمو الحقيقي (%)	2.6	4.0	6.9	5.5
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار)	1779	1783	2088	2553
التضخم (%)	4.2	1.40	2.60	3.60
سعر الفائدة (%)	11-8	9-6.5	9-6.5	9-6.5
متوسط سعر البرميل (دولار)	24.90	25.31	28.89	36.66
احتياطات الصرف (مليار دولار)	17.96	23.11	32.94	43.11
معدل البطالة (%)	27.3	25.7	23.7	17.7
الدين الخارجي (مليار دولار)	22.57	22.64	23.35	21.82

Source :- les annexes des rapports de banque de l'Algérie www.bank-of-algeria.dz

- Les rapports de ONS « emploi et chômage » des années 2001 - 2004 www.ons.dz

- قاعدة البيانات الاحصائية الدولية IFS لصندوق النقد الدولي FMI.

من خلال الجدول يمكن أن نستنتج أن الناتج المحلي الإجمالي وبمعدل نمو حقيقي بلغ 5.5% سنة 2004 بعدما كان 2.6% سنة 2001 وهذا ما يفسر خروج الاقتصاد الجزائري من حالة الانكماش وبداية النمو والتوسع، والمهم حقا هو التطور الذي حصل في القيمة المضافة خارج المحروقات، وهذا النمو كذلك يعود إلى ارتفاع مداخيل المحروقات بنسبة 14.7%، ونمو قطاع الأشغال العمومية، ونمو قطاع الخدمات (خاصة خدمات النقل والتوزيع)، وهذا ما انعكس على مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حيث ارتفع من 1779 دولار سنة 2001 إلى 2553 دولار سنة 2004.

خلال هذه الفترة معدلات النمو المحققة هي بعيدة عن تأثير برنامج الإنعاش الاقتصادي نظرا لغياب أثر مضاعف الإنفاق الحكومي في القطاعات المنتجة والتي تشكل تقريبا 60% من نسبة النمو¹، أما فيما يخص معدل البطالة فالملاحظ من الجدول أنه انخفض من 27.3% سنة 2001

¹ أ. هواري عامر، أ. قاسم حيزية " السياسات الاقتصادية في الجزائر بين خلق البطالة ومكافحتها" الملتقى الوطني حول " السياسات الاقتصادية الراهنة في الجزائر الواقع والتحديات" جامعة سوق أهراس، 2013، ص 9.

إلى 17.7 % سنة 2004، وهذا ما يوضح الأثر الإيجابي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي ومساهمة كل القطاعات في توفير مناصب الشغل، أما فيما يخص العمالة فارتكزت بالدرجة الأولى في قطاع التجارة والخدمات بنسبة 50 % ويليه قطاع البناء والأشغال العمومية نظرا للمشاريع الضخمة.

الفرع الثاني: البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي (2005 - 2009)

لقد دعمت الدولة الاقتصاد الجزائري بعد الانتهاء من برنامج الإنعاش الاقتصادي ببرنامج تكميلي ليواصل الإنجازات التي حققها البرنامج الأول، وخصص له غلاف مالي قدر بـ 4203 مليار دج، وما يميز برنامج دعم النمو على برنامج الإنعاش الاقتصادي كونه مقيد بأرقام محددة وبآجال ترتبط بعمر البرنامج، مما يضفي نوع من الالتزام والشفافية والحوكمة.

1- أهداف البرنامج التكميلي:

- ووضع البرنامج التكميلي لدعم النمو لتحقيق الأهداف التالية:¹
- تحسين مستوى معيشة الفرد (الجانب الصحي، الأمني والتعليمي).
 - تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية باعتبارها عنصران مهمان في تطوير النشاط الاقتصادي، فالموارد البشرية تعتبر من أهم الموارد الاقتصادية والبنى التحتية لها دور هام في تطوير النشاط الإنتاجي.
 - ضمان الحفاظ على نسبة نمو اقتصادي لا تقل عن 5% طوال المرحلة، ويعتبر التزام يأخذ بعين الاعتبار الاختلالات العديدة الممكنة.
 - إنشاء 100000 مؤسسة اقتصادية جديدة (من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة).
 - توفير مليوني منصب شغل جديد، نصفه عبر التوظيف في جميع القطاعات أو الاستثمار الذاتي، والنصف الآخر عبر البرامج العمومية المستهلكة لليد العاملة.
 - توفير مليون م³ يوميا من المياه الصالحة للشرب عن طريق التحلية، ويضاف إلى ذلك أصناف التعبئة الأخرى للمياه.
 - إنجاز الآلاف من المنشآت الجديدة في المجالات التربوية، الاجتماعية، الثقافية، الطاقة والهيكل القاعدية التي تساهم بدون شك في تحسين رفاهية المواطن.

¹ د. عبد الرحمن تومي " الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والأفاق " دار الخلدونية، الجزائر، 2011، ص 245-246.

- ترقية قطاع الأشغال العمومية وتحديثه، والقيام بالمشاريع المرتبطة بالطريق السريع والطرق الولائية، تحسين العلاج الاستشفائي.
 - دعم النشاطات الإنتاجية والنهوض بقطاع الاتصالات.
 - 2- مضمون البرنامج التكميلي للإنعاش الاقتصادي: يشمل هذا البرنامج الضخم في مضمونه خمسة برامج رئيسية كبرى:
 - تحسين ظروف معيشة السكان: بنسبة 45.5 % من إجمالي قيمة البرنامج، ويعتبر تحسين ظروف المعيشة عامل مهم في تطوير الأداء الاقتصادي من خلال انعكاساته على حركية النشاط الاقتصادي.
 - تطوير المنشآت الأساسية: احتل المرتبة الثانية بنسبة 40.5 % لدعم النمو، وهذه النسبة تعكس الأهمية التي توليها الدولة لقطاع البنى التحتية والمنشآت الأساسية، وقطاع النقل تصدر قائمة اهتمامات برنامج تطوير المنشآت الأساسية.
 - دعم التنمية الاقتصادية: ويتضمن برنامج دعم التنمية الاقتصادية قطاع الفلاحة والتنمية الريفية، قطاع الصناعة، قطاع ترقية الاستثمار، قطاع الصيد البحري والقطاع السياحي.
 - تطوير الخدمة العمومية: الهدف هو تحسين الخدمة العمومية وجعلها في مستوى التطلعات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية.
 - تطوير تكنولوجيا الاتصال: وذلك لمواكبة التطورات التكنولوجية في الإعلام والاتصال وفك العزلة على المناطق النائية والمعزولة.
- ومن أهم نتائج البرنامج التكميلي المهمة لصالح الاقتصاد الوطني هي الخروج النهائي من المديونية الخارجية، وتعتبر سنة 2006 سنة مفصلية في تاريخ هيمنة الديون، بحيث شهدت أكبر تسديدات مسبقه، وقد ساهم البرنامج التكميلي لدعم النمو في تخفيض معدل البطالة، بحيث أنه انخفض من 27.3% سنة 2001 إلى 10.2% سنة 2009، فقد سجلت أهم نسبة نمو العمالة خلال هذه الفترة في قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات، وما هو ملاحظ أن انخفاض البطالة لم ينعكس بالإيجاب على النمو الاقتصادي. أما عن تأثير هذا البرنامج على الادخار والاستثمار، فنجد أن حجم الاستثمار الصافي قد تضاعف سنة 2008 مقارنة 2005 وذلك بفعل برنامج الاستثمارات

العمومية التي أقرتها الدولة، وقد تزايد حجم الادخار الوطني سنة 2008 بـ 64% مقارنة بسنة 2005 وراجع ذلك لارتفاع سعر النفط.

الفرع الثالث: البرنامج التنموي الخماسي (2010 - 2014)

يعد أضخم برنامج تنموي يطبق في الجزائر منذ الاستقلال بمبلغ 286 مليار دولار، ويهدف هذا البرنامج إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخصص هذا البرنامج لتأهيل الموارد البشرية بحيث خصصت أكثر من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية، والتوجه نحو اقتصاد المعرفة من خلال البحث العلمي، دعم التنمية الريفية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إنشاء مناطق صناعية، مواصلة تطوير البنى التحتية. كما يهدف إلى استكمال المشاريع الكبرى، أما فيما يخص مكافحة البطالة فقد سعى هذا البرنامج إلى خلق ثلاث ملايين منصب شغل إلى غاية نهاية 2014.

وقد تم تقسيم موارد البرنامج التنموي الخماسي إلى شقين هما:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 130 مليار دولار.
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 156 مليار دولار.

بالرغم من تحسن بعض المؤشرات الاقتصادية من خلال تطبيق برامج الانتعاش الاقتصادي، إلا أنه يعتبر ضعيف مقارنة بحجم الانفاق الضخم، بحيث أنها لم تخلق الاستدامة المطلوبة في نمو الاستثمارات وتحسين الانتاجية على نحو يضمن استمرار تطورها والقدرة على رفع التوظيف، وكذلك محدودية كبيرة في تنويع الاقتصاد الجزائري وترقية صادراتها خارج المحروقات، وما نستخلصه من هذه البرامج الضخمة أنها حققت نتائج ظرفية في ظل استمرار ارتباط النمو الاقتصادي في جانبه الأكبر بنمو قطاع المحروقات، كما أن هذه البرامج لم تستفد من رؤية استراتيجية شاملة في إطار إصلاح جذري يعالج عائق أساسي يتمثل في دور الدولة في النموذج الاقتصادي والضعف الكبير في الجانب المؤسساتي.¹

¹ د. خاطر طارق، د. عادل زقير، أ. حبيب كريمة " دور برامج الانتعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014) في تحقيق إقلاع وتنويع الاقتصاد الجزائري " ملتقى دولي، جامعة حمة لخضر الوادي، نوفمبر 2016، ص 17-18.

المطلب الثالث: التجارة الخارجية في الجزائر من الاحتكار إلى التحرير

جاء ما خلفه الاستعمار من دمار في البنية التحتية للاقتصاد الوطني وجدت الجزائر نفسها في وضعية صعبة بعد الاستقلال ما أدى بالسلطات المعنية إلى إيجاد حلول لاحتواء الوضع في محاولة منها للنهوض بالاقتصاد الوطني، ولهذا الغرض خصت الدولة قطاع التجارة الخارجية بعناية فائقة باعتباره أحد الركائز الأساسية في الاقتصاد الوطني، فحرصت على الرقابة على كل أنواع المبادلات التجارية كمرحلة أولية، وبعدها قامت بالسيطرة التامة على هذا القطاع عن طريق فرض الاحتكار عليه إداريا وتنظيميا، إلا أنه مع مرور السنين ومحدودية هذا النظام طفت على السطح مشاكل لم تكن في الحسبان بعد أزمة 1986، الأمر الذي استدعى انتهاج أسلوب في التسيير أكثر مرونة وتحرير فبدأت بوادر تحرير التجارة الخارجية تلوح في الأفق بعد الإصلاحات الاقتصادية التي مست جميع القطاعات والتحول إلى اقتصاد السوق.

الفرع الأول: وضعية قطاع التجارة الخارجية في ظل الاقتصاد المخطط (1962-1988)

لقد كان الهدف الأساسي للحكومة الجزائرية منذ الاستقلال خلق نموذج من التنمية المستقلة متأثر بنموذج النمو الغير متوازن وكأغلب الاقتصاديات النامية التي اتبعت سياسة تنمية مستقلة اتخذت الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 1963-1970 مجموعة من الإجراءات التقليدية التي ترمي إلى فرض رقابة حكومية على التجارة الخارجية وبالخصوص على الواردات، وتمثلت هذه الإجراءات في وضع نظام الحصص و الرفع من التعريفات الجمركية والرقابة على الصرف وكذلك الرقابة من خلال التجمعات المهنية للشراء، وكانت كل القرارات المتعلقة بالتجارة الخارجية تخضع للتخطيط المركزي.

فيما يتعلق بتركيبية الصادرات فكانت أغلبها من البترول وبعض المواد الأولية، وعليه فقد حظي قطاع المحروقات منذ البداية بعناية كبيرة مقارنة بباقي القطاعات الأخرى حيث مثل الدعم الأساسي للاقتصاد الجزائري كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-4): حصة المحروقات (النسبة المئوية)

السنة	1969	1974	1979	1984
في الانتاج الداخلي الخام	16	39	30	28
في الصادرات	63	95	97	98
في مواد الدولة	23	57	57	43

Source : A.HENNI « Economie de l'Algérie indépendante » E.A.A.D édition, Alger, 1992,P45.

أما فيما يخص الواردات فقد منحت الحكومة حقوقا للاستيراد احتكارية إلى مؤسسات عمومية معينة وباقي المؤسسات العامة والشركات الخاصة يجب أن تتوفر على ترخيص مسبق من البنك المركزي لدفع قيمة السلع والخدمات المستورة، وكانت تركيبة الواردات من التجهيزات الصناعية، السلع الرأسمالية، المواد الغذائية... إلخ.

لقد تركزت معاملات التجارة الخارجية في الجزائر مع بلدان معينة في تلك الفترة، فتوجهت الصادرات الجزائرية سنة 1974 نحو الو.م.أ ب 23.38%، ألمانيا 20.51%، فرنسا 19.2%، وهو ما يبين استحواذ ثلاث دول لوحدها على ما يقارب ثلثي الصادرات، أما الواردات فأزيد من نصفها من هذه الدول.

ومن مميزات السياسة التجارية خلال هذه الفترة هي طابع التقييد خاصتنا الواردات، حيث تتمثل القيود أساسا في إقرار الترخيص الإجمالي للواردات (AGI) وهو غلاف مالي يرمي إلى تلبية حاجيات الهيئة المستفيدة من الواردات إضافة إلى إشعارات الصرف التي تحكم المؤسسات والإدارات العمومية بالمؤسسات الأجنبية، وشهدت سنة 1978 منعطفا بارزا في السياسة التجارية للبلاد بمصادقة المجلس الشعبي الوطني على القانون الذي ينص على إقصاء الوسطاء الخواص في مجال التجارة الخارجية وإقامة علاقات مباشرة مع المنتجين أو المصدرين الذين يزاولون نشاطهم في البلدان الممثلة لأطراف التعاقد في البلدان الأخرى¹، كما زادت من توسيع الرقابة وتعزيز الاحتكار حتى على الصادرات حيث تم صياغة برنامجا إجماليا للصادرات (PGE) يسير عن طريق تراخيص إجمالية للصادرات بالنسبة للمؤسسات العمومية وعن طريق إجازات التصدير للمؤسسات الخاصة، وبهذا الإجراء أصبحت كل

¹ د. عجة الجيلالي " التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من الاحتكار الدولة إلى احتكار الخواص " دار الخلدونية، الجزائر، 2007، ص113-

السلع والخدمات التي لا تقع تحت نظام الاحتكار خاضعة للترخيص المسبق للتصدير مما يعني الرقابة على مجموع النشاط التجاري مع بقية العالم.

الفرع الثاني: التحرير التدريجي للتجارة الخارجية (1989-1993)

لقد أظهرت الأزمة النفطية لسنة 1986 عيوب الأسلوب التنموي المتبع، وأدت إلى عجز الاقتصاد الجزائري عن توفير السيولة اللازمة لدفع أعباء الدين الخارجي بحيث أصبحت تأخذ نسبة 80% من حصيلة الصادرات .

جدول (4-5): قيمة خدمة الدين في الجزائر من (1970-1993) (مليار دولار)

السنة	1970	1987	1989	1992	1993
خدمة الدين	0.3	5	7	9	9.05

المصدر: عبد الوهاب كيرامان " الاقتصاد الجزائري بين الاستقرار والإصلاح الهيكلي، الملحق الثاني: تطور الديون الخارجية" بنك الجزائر، ص 21.

لقد استمر احتكار الدولة للتجارة الخارجية إلى غاية 1990 أين لوحظ استحداث، فبحلول نهاية سنة 1989 كان الاقتصاد الجزائري يتخبط في أزمة اقتصادية سببها انهيار أسعار النفط وأغلب المؤشرات كانت تدل على خطورة الوضع الاقتصادي، فقد سجل الناتج المحلي الخام معدل نمو سالب قدر بـ (-3.1%)، أما عجز الميزانية فقد بلغ 1.7% من الناتج المحلي الخام، كما سجل الميزان التجاري عجز قدر 1825 مليار دج في حين بلغ حجم المديونية 25.32 مليار دولار، مما تطلب من الجزائر اللجوء إلى مؤسسات مالية دولية لمساعدتها للخروج من هذه الأزمة ومن أهمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وتعهدت الحكومة الجزائرية بتنفيذ برنامج التكيف والاستقرار في الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي لأول مرة في ماي 1989، والاتفاقيات المبرمة مع البنك الدولي في سبتمبر 1989، وعليه اتبعت الجزائر سياسة جديدة أدت إلى انتهاج سياسة اقتصادية تعتمد على تحرير الأسواق وإدماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد الدولي انطلاقا من برامج الإصلاح الهامة والشاملة للاقتصاد الوطني، وما يمكن استخلاصه خلال هذه الفترة أنه تم تسجيل الخطوات الأولى لتحرير قطاع التجارة الخارجية، وأولى هذه الخطوات تمثلت في تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات بإلغاء التخصيص المركزي للنقد الأجنبي وإنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، كما بدأت خطوات الاعتماد على آليات العرض والطلب في تحديد أسعار الفائدة وأسعار الصرف وتم تقليص تشكيلة السلع التي تحدد

أسعارها الدولة كما بدأت بمنح الاستقلالية القانونية لخمس بنوك تجارية¹، وتفعيل دور المؤسسات كشريك اقتصادي يتمتع باستقلالية عن الدولة.

وفي ظل تلك التحولات الاقتصادية التي كانت تعيشها الجزائر في بداية التسعينيات نجد أن الدستور 1989 قد أشار إلى مبدأ تحرير التجارة الخارجية حيث نص على مايلي:

- القضاء على احتكار الدولة للتجارة الخارجية (ما عدا الميادين الاستراتيجية).
- حرية الاستيراد والتصدير لكل المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين مع الأجانب.
- إخضاع السوق لآليات العرض والطلب.

وكذلك نجد قانون النقد والقرض 10/90 الذي يعتبر مؤشرا من مؤشرات الإصلاح الاقتصادي، وأهم المبادئ التي جاء بها هذا القانون في مجال الإصلاح و التحرير التجارة الخارجية مايلي:²

- منح البنك الاستقلالية التامة.
 - إعطاء الحرية أكثر للبنوك التجارية في منح القروض للأشخاص والمؤسسات.
 - تناقص التزامات الخزينة العمومية في تمويل المؤسسات العمومية .
 - محاربة التضخم ومختلف أشكال التسربات.
 - وضع نظام مصرفي فعال من أجل تعبئة وتوجيه الموارد.
 - وضع هيئة جديدة على رأس المنظومة المصرفية تسمى مجلس النقد والقرض.
 - تمكين البنوك الأجنبية من مزاوله أنشطة تجارية طبقا لنص المادة 45 من هذا القانون.
- وقد تدعم اتجاه إعادة تنظيم التجارة الخارجية بواسطة قانون المالية التكميلي لسنة 1990 الذي يسمح باللجوء إلى الوسطاء من أجل انجاز المعاملات مع الخارج ورفع القيود المتعلقة بدخول العملات الأجنبية وتجارة الاستيراد، حيث أقر بنك الجزائر لكل شخص مادي أو معنوي له صفة التاجر أن يقوم بالاستيراد كل السلع دون اتفاق أو تصريح مسبق ماعدا القيام بتوطين العملة لدى بنك وسيط معتمد.³

¹ أ بظاهر علي " سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر " مرجع سابق، ص182.

² القانون رقم 10/90 المؤرخ في 14 أبريل 1990، المتعلق بقانون النقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، الصادر في 18 أبريل 1990، ص520.

³ تعليمة بنك الجزائر رقم 03/91 الصادرة في ماي 1991.

وتم إصدار مرسوم تنفيذي رقم 37/91 المؤرخ في 13 فيفري 1991 المتعلق بشروط تدخل الدولة في مجال التجارة الخارجية والمعروف باسم قانون تحرير التجارة الخارجية¹، وقد صدر هذا المرسوم أثناء الاتفاق الثاني مع صندوق النقد الدولي ما عرف باتفاق التثبيت، وتضمن تحرير التجارة الخارجية ويلغي احتكار الدولة لها، كما يلغي نظام تراخيص الاستيراد والتصدير، غير أن ذلك لا يمكن لوحده أن يشجع على حرية المنافسة ما دام الحصول على العملة الصعبة يتم تسييره بصورة مركزية وبواسطة نظام لتوزيع وسائل الدفع الأجنبية.

مما جعل بنك الجزائر يعيد النظر في قواعد تنظيم الصرف حيث نشر تعليمة بتاريخ 21 أفريل 1991 تضمنت إلغاء الميزانية بالعملة الصعبة للمؤسسات العمومية، وإجبار المستوردين على الحصول على وسائل دفع أجنبية لأجل يفوق 18 شهرا وإيداع مبلغ الواردات بالدينار الجزائري.

وقد تم إصدار تعليمة رقم 625 المؤرخة في 18 أوت 1992 المتعلقة بالتجارة الخارجية وتمويلها، والتي ترسم إطار سياسة تجارية ذات بعدين أساسيين هما:

- 1- النصوص التنظيمية: بحيث تم تحديد معايير دقيقة للحصول على العملة الصعبة من جهة وتحديد كيفية إدارة وسائل التمويل الخارجي من جهة أخرى.
- 2- المتعاملين التجاريين: فلا بد من الضغط على النفقات بالعملة الصعبة إلى أقل ما يمكن لأنها تنهك الاقتصاد الوطني.

كما وضعت هذه التعليمة إجراءات حمائية تهدف إلى حماية الاقتصاد الوطني وتشجيعه والعمل على توجيه الموارد نحو الميادين والقطاعات التي تساهم في الإنعاش الاقتصادي، وهذا ما يتنافى مع شروط صندوق النقد الدولي والاتفاقية العامة للتجارة والتعريف الجمركية.

ومع كل هذه الأمور إلا أن الجزائر سعت خلال هذه الفترة لتطبيق نظاما للتعريف الجمركية تركزت أهدافها ابتداء من 1992 في مايلي:²

¹ المرسوم التنفيذي رقم 37/91، في 13 فيفري 1991، المتعلق بشروط التدخل في التجارة الخارجية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 12 الصادر في 20 مارس 1991، ص 418.

² أ. زغيب شهرزاد، أ. عيساوي ليلي " أفاق انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة " مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الرابع، ماي 2003، ص 84-85.

- تخفيض معدل التعريفات الجمركية بحيث تم تخفيض عدد معدلات التعريفات الجمركية سنة 1992 من 19 معدل إلى 7 معدلات.
- العمل على توطيد العلاقات التجارية مع دول المغرب العربي.
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية.
- إعادة الاعتبار للمؤسسات الخاصة وإضفاء صفة المرونة على منتوجاتها خاصة التجهيزات الكهرو منزلية... الخ.
- تراجع الدولة عن التدخل في النشاط الاقتصادي، على أن تعمل المؤسسات العمومية والخاصة على ترقية النمو الاقتصادي خاصة تنويع الصادرات خارج المحروقات.
- الاستمرار في تحرير التجارة الخارجية مع العمل على تحقيق قابلية تحويل الدينار.

المطلب الرابع: التحرير الكلي للتجارة الخارجية (1994-1998)

مع بداية 1992 تعرضت الجزائر من جديد إلى اختلالات هيكلية عميقة وتمثلت في أربعة عوامل أساسية هي المديونية الخارجية، عجز الميزانية، التضخم وعجز توفير السيولة، الأمر الذي أدى بالجزائر إلى بالشروع في إصلاحات اقتصادية عميقة مست جميع القطاعات بما فيها قطاع التجارة الخارجية.

فقد تضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي عدة إجراءات لتحرير التجارة الخارجية، ففي سنة 1994 تم إلغاء نظام المراقبة الثقيل، كما ألغي نظام العلاوات الإدارية لموارد العملة الصعبة المنشأة سنة 1992، وهذا لاستيراد المنتوجات المسموح بها وأصبح بإمكان المستوردين الحصول على العملة الصعبة حسب احتياجاتهم واستيراد كل المواد ماعدا بعض المواد، غير أن قائمة هذه المواد تم إلغاؤها مع نهاية سنة 1994، وعليه أصبح نظام التجارة الخارجية معفى من كل القيود الكمية .

ونجد من التدابير الواسعة لتحرير التجارة التي تضمنها برنامج التصحيح الهيكلي الذي بدأ تنفيذه ابتداء من سنة 1995، والتي نفذت على مراحل هي:

- تخفيض قيمة العملة.
- تحرير الأسعار والتخلي على الدعم المباشر وغير مباشر.
- تخفيض معدلات التعريفات الجمركية.

الفرع الأول: تخفيض قيمة العملة

لقد واجهت الجزائر اختلالات اقتصادية واجتماعية منها اختلال موازين الاقتصاد الكلي واعتبار أن أسعار الصرف الغير واقعية لا يمكنها الاستمرار دون أن تنتج عنها انعكاسات اقتصادية غير سليمة، كهروب العملة الصعبة انهيار النظام الضريبي وتوسع وازدهار السوق الموازية، وهكذا وجدت الجزائر نفسها حبيسة حلقة مفرغة لاختلال الاقتصاد الكلي، وقد كان التحديد الإداري للدينار قبل الإصلاحات لا ينسجم مع تدهور القيمة الداخلية له، وأدى التقييم المرتفع والغير حقيقي لقيمة الدينار إلى عجز الحساب الجاري الخارجي للدولة، وقد ساعد ذلك على ظهور سوق موازية للعملة الأجنبية، حيث أصبح سعر صرف الدينار بها يفوق نظيره في السوق الرسمية.

ويمكن تحديد أسباب هذا التخفيض المتتابع إلى:¹

- مواجهة أسعار الصرف المغالى فيها: والتي نتجت عن التدهور في معدلات التبادل التجاري الدول، ومواجهة المشاكل المتعلقة بميزان المدفوعات.
- المساعدة على المحافظة على القدرة التنافسية لمنتجي السلع الوطنية، وتوسيع الصادرات، وبالتالي الزيادة في النمو الاقتصادي.
- الحيلولة دون ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، وتصحيح المستوى العام للأسعار.
- هو نتاج للاختلالات الأساسية المرتبطة بتمديد عدد كبير من الأهداف لإدارة سعر الصرف، حيث اعتبرت الجزائر هذا الإجراء عنصرا أساسيا لتحسين فعالية نظام الصرف الأجنبي ويتمشى مع جهود الدولة لتحسين الأداء الاقتصادي والمالي.
- كما يعتبر هذا الإجراء جزء من برنامج الإصلاح الاقتصادي الهيكلي الجذري الشامل، الذي يتضمن جملة من التدابير لإدخال تعديلات مالية جوهرية، وإصلاحات في معدل الفائدة وسياسات ائتمانية رشيدة.

فمنذ بداية إصلاح سوق الصرف من خلال مرحلة أولى تحضيرية وقائية بغرض منح المؤسسات الوسائل الأساسية لتنفيذ عملياتها الخارجية، وتميزت في إنشاء الميزانيات بالعملة الصعبة وبدأ في تطبيق هذا البرنامج سنة 1990، ثم بعد ذلك جاءت المرحلة الثانية التي تتمثل في تخفيض القيمة الخارجية للدينار، فعرفت العملة الجزائرية تخفيضا صريحا في قيمتها أمام الدولار قدر بـ: 22% سنة 1991، ثم بـ:

¹ أ. مبارك بوعشة " السياسة النقدية وأثار تخفيض العملة الوطنية " مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، العدد 12، 1999، ص 83-84.

40.17% سنة 1994، حيث انتقل سعر صرف الدولار من 4.963 إلى 17.756 دينار جزائري، أما بخصوص عمليات قابلية تحويل الدينار فقد أجلت بسبب ضعف احتياطات الصرف آنذاك.

جدول رقم (4-6): تطور معدل صرف الدولار مقابل الدينار خلال الفترة (1988-1998)

1998	1997	1996	1995	1994	1993	/09 1991	/03 1991	/12 1990	/12 1989	/12 1988	الفترة
60.6	58.4	56.2	52.2	42.9	24.1	22.5	17.8	12.2	8.03	6.73	الدولار الواحد مقابل الدينار

Source : banque d'Algérie.

في 1994 خلال السنة الأولى من بداية استعمال برنامج التعديل الهيكلي تم حدوث انخفاض لقيمة الدينار الجزائري الانخفاض الأول في أبريل 1994 قدرت بنسبة 50% من قيمة الدينار الذي انتقل من 24 دينار إلى 36 دينار وذلك بهدف إيجاد التوازن الخارجي الذي يؤدي إلى تحضير الشروط الضرورية لتحرير التجارة الخارجية، ثم حدث تخفيض ثاني في سبتمبر 1994 وأصبح الدولار يعادل 41 دينار، فخلال فترة التعديل الهيكلي فقدت العملة الوطنية 70% من قيمتها في غضون أشهر كما هو مبين في الجدول.

ونستطيع أن نستخلص من ما سبق أن الأهداف الرئيسة التي كانت مرجوة من هذا التخفيض هي:

- استعادة التوازن الخارجي: الذي يعتبر الهدف الرئيسي لعملية تخفيض العملة.
- تشجيع الصادرات وإعطاؤها تنافسية أكبر في السوق العالمية.
- الزيادة في النمو الاقتصادي من خلال المحافظة على القدرة التنافسية وتشجيع الاستثمار في مجالات التبادل الخارجي كصناعات التصدير وإحلال الواردات.

الفرع الثاني: تحرير الأسعار والتخلي على الدعم

في نطاق سياسات التحرير المتبعة من طرف الدولة الجزائرية بشكل كبير خلال سنوات التصحيح الاقتصادي فعرفت عملية تحرير الأسعار تقدما ملموسا، والبداية كانت بمراجعة نظام الأسعار من خلال قانون 89-12 المتعلق بالأسعار وهذا القانون يفرق بين نوعين من الأسعار وهما:

- **الأسعار الإدارية:** وهي خاضعة لإدارة الدولة، وتهدف إلى تدعيم القدرة الشرائية للأفراد والنشاط الإنتاجي ويتم ضبطها على أساس الأسعار القصوى وأسعار الهامش.

- **الأسعار الحرة:** وهو ما يعرف بنظام تصريح الأسعار، إذ يصرح الأعوان الاقتصاديين بالمنتجات والأسعار لدى المصالح التجارية، وهي موجهة لتحسين عرض السلع عن طريق ممارسة سياسة حقيقية للأسعار.

وعلى هذا الأساس فقد تم تحرير ما نسبته 84% من إجمالي السلع المدرجة في مؤشر أسعار الاستهلاك مع نهاية 1996، حيث أدى رفع الدعم عن أغلبية المواد المستهلكة إلى تراجع النفقات العمومية بمبلغ 25.7 مليار دولار، ومن ثم تراجع العجز الكلي في الميزانية العامة لتصل إلى 1.4% سنة 1995.

وفي سياق مواصلة إصلاح نظام الأسعار صدر في جانفي 1995 الأمر 95-06 الذي يهدف إلى تحرير أسعار السلع والخدمات وجعلها تعتمد على قواعد المنافسة، فأدى بذلك إلى ارتفاع هذه الأسعار بمعدل 100% خلال سنة 94-95 و60% خلال 95-96، وفي نهاية 1997 تم إلغاء كل الدعم على المنتجات الغذائية والطاقوية لتتماشى مع الأسعار العالمية.

ويمكن القول أن الهدف الأساسي من عملية تحرير الأسعار هو الضغط على النفقات العمومية على الرغم من الآثار الاجتماعية التي تخلفها والمتمثلة خاصة في تراجع القدرة الشرائية للمستهلك، لذلك لجأت السلطة إلى إحداث نظام تعويضات للحماية الاجتماعية الذي انطلق في الواقع خلال سنة 1992 غير أنه عرف سوء تنفيذ وكان جد مكلف للخزينة، مما استدعى استبداله ببرنامج آخر سنة 1993 يتم بموجبه تشغيل الأشخاص المعنيين لأوقات محدودة في أشغال ذات نفع عام ببلديات الإقامة لقاء تقديم تعويض أقل من الحد الأدنى للأجور يهدف إلى تخفيف آثار رفع دعم الأسعار وتخفيض قيمة الدينار، وهذا ما يسمى ببرنامج الشبكة الاجتماعية والمستفيدين منه أساسا البطالين والفئات المحرومة باعتبارهم أهم المتضررين.

الفرع الثالث: تخفيض معدلات التعريف الجمركية

إن التعريف الجمركية تعتبر من أهم الوسائل والأدوات الرئيسية التي تستخدم في مراقبة التجارة الخارجية، فبالنسبة للجزائر خلال فترة بعد الاستقلال 1962 إلى غاية 1989 طبقت سياسة الحماية والاحتكار فتميزت معدلات التعريف الجمركية بالثبات والارتفاع في بعض الحالات، وهذا على اختلاف المنتوجات حسب أهميتها في العملية الإنتاجية، وبعدها شرعت الجزائر بالتحرير الفعلي وإلغاء القيود منذ لجوئها إلى المؤسسات النقدية الدولية، فمنذ أوائل التسعينيات قدر عدد معدلات التعريف الجمركية 19 معدل ومع الشروع في الإصلاح الجمركي لسنة 1992 تواصل إلغاء مختلف القيود

لتجسيد عملية الانفتاح الاقتصادي وتراجعت بعض التعريفات الجمركية ليصل العدد إلى 7 معدلات، كما تراجع المعدل الأعلى للحقوق الجمركية الخاصة لعملية الاستيراد سنة 1996 من 60% إلى 50% ثم أصبح 45% سنة 1997، وعليه كان هذا التخفيض مهم جدا لإجراءات التحرير التجاري، غير أن ذلك سيؤثر تأثير سلبي على خزينة الدولة التي تشكل عائدات الجمارك جزء مهم منها.

المطلب الخامس: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

بالرغم من الانفتاح الاقتصادي الجزائري على العالم الخارجي وتحرير تجارتها وكذلك انتقالها إلى اقتصاد السوق، إلا أن الأهمية التي يتمتع بها رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في تعديل الميزان الكلي لم يكن له التأثير المهم ونستطيع القول أنه منعدم والملاحظ لتطور رصيد هذا البند ولا يلتمس روح الاهتمام بهذا العنصر المهم، وخاصتا تزامنه مع تدهور الوضع الأمني وخلال فترة بداية الانفتاح، وبهذا كان المناخ الاستثماري ضعيف وتمركز بشكل كبير على قطاع المحروقات.

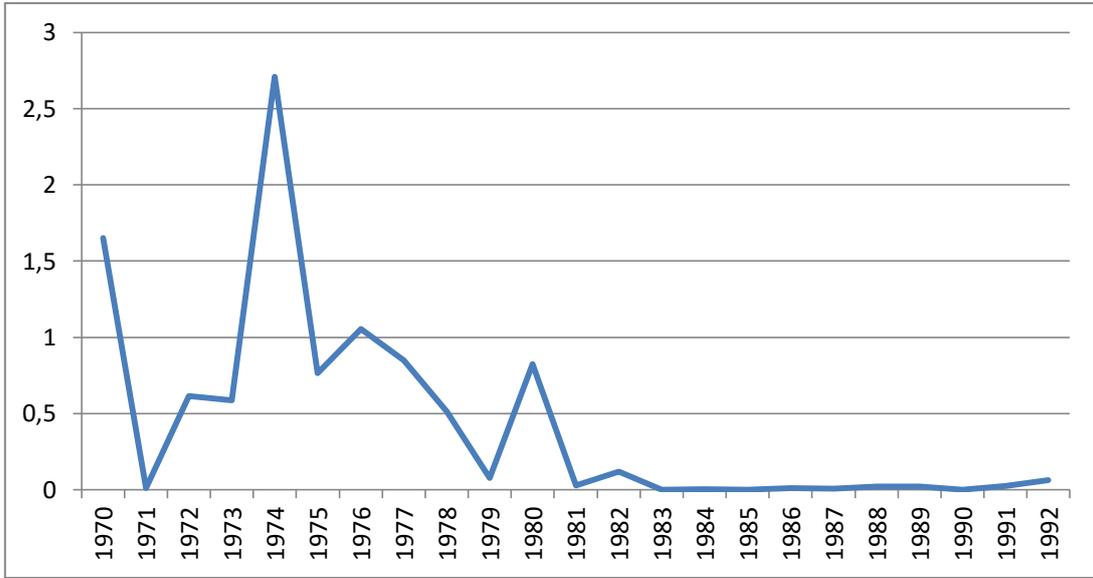
ويمكن تصنيف ثلاث فترات أساسية لتطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر وهي كالتالي:¹

1. الفترة الأولى (1970-1992): والتي توضح أهمية الاستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات خاصتا بعد قرار 1971، الذي يسمح بانفتاح هذا القطاع على رؤوس الأموال الأجنبية، وقد زادت نسبة الاستثمارات بعد ارتفاع أسعار البترول ومنع الشركات الأجنبية من امتلاك الحقول النفطية بحيث قامت بالاستثمار في البنية التحتية، وكذلك الجزائر لم تسمح للشركات الأجنبية بالإنتاج لحسابها الخاص بل في إطار عقود تقسيم الإنتاج أو عقود تقديم خدمات لفائدة شركة سوناطراك، وعلى هذا الأساس تميزت عشرية الثمانينات بغياب شبه كلي للاستثمارات الأجنبية المباشرة حتى في قطاع المحروقات، وهذا ما نلاحظه من خلال الشكل (4-1).

¹ أ. هدروق أحمد "دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري على النمو الاقتصادي في المدى البعيد، حالة الجزائر (1970-1970-1970)

(2012) "المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المدية، العدد 2، سبتمبر 2014، ص 94-95.

الشكل رقم (4-1): نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الناتج المحلي الاجمالي
فترة (1970-1992)

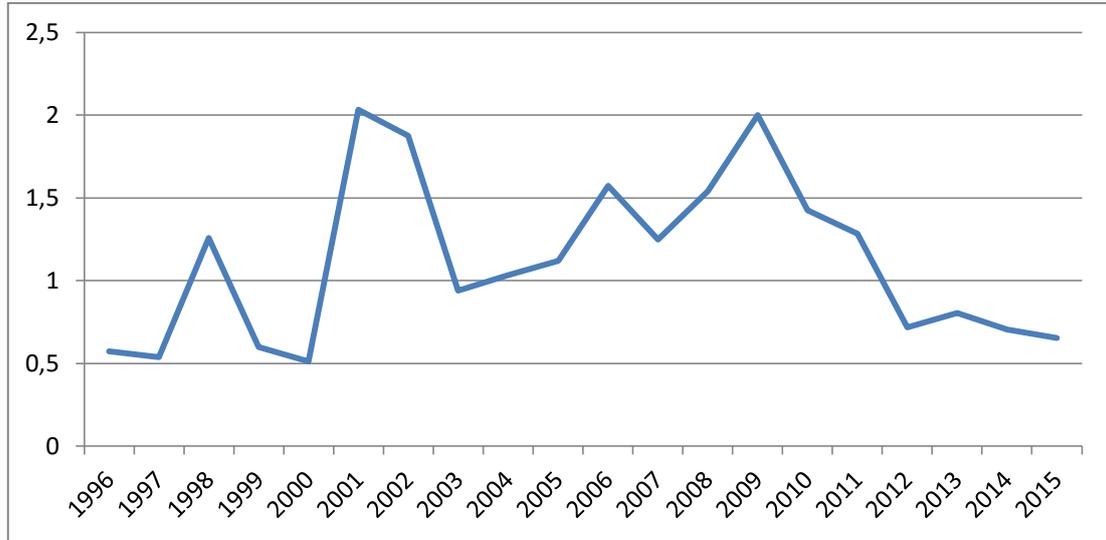


المصدر: من إعداد الباحث باستعمال برنامج Excel بالاعتماد على معطيات صندوق النقد الدولي FMI

2. **الفترة الثانية (1993-1995):** خلال هذه الفترة كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر شبه منعدمة، وهذا راجع إلى تدهور الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وارتفاع درجة المخاطرة والذي أثر سلبا على جذب الاستثمارات الأجنبية.
3. **الفترة الثالثة (1996-2015):** خلال فترة 1996-2000 فقد تميزت بعودة الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر، والتي توجهت أغلبها إلى قطاع المحروقات وبقية الجزائر غير جاذبة للاستثمارات في القطاعات الأخرى بالرغم من جملة من التحفيزات والمزايا للمستثمرين، كما كان لبرنامج الانعاش الاقتصادي دورا مهما في تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة والإجراءات التحفيزية التي اعتمدها الجهة الوصية وهذا ما يتبين لنا ارتفاع قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة سنة 2001 إلى 1196 مليون دولار ما نسبته 2.03% من نسبة الناتج المحلي الاجمالي، ثم عرفت انخفاضات وارتفاعات فانخفضت سنتي 2002 و2003، ثم ارتفعت من جديد من 2004 إلى 2006 وهكذا إلى غاية سنة 2011 شهدت تحسنا ملحوظا لقيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتصل 2571 مليون دولار، ويمكن ارجاع هذا التحسن إلى تحسن وتطور بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، ثم بدأت في الانخفاض وهذا ما نلاحظه في الشكل التالي:

الشكل (4-2): نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الناتج المحلي الاجمالي

فترة (1996-2015)



المصدر: من إعداد الباحث باستعمال برنامج Excel بالاعتماد على معطيات صندوق النقد الدولي FMI

الملاحظ كذلك أن أرقام الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة للناتج المحلي الاجمالي كانت ضعيفة جدا ففي أحسن أوقاتها لم تتعدى نسبة 2% والجزء الأكبر يستهدف قطاع المحروقات والخدمات، فتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الموجودة كانت نتيجة لسياسة التشجيع والتحفيزات والضمانات المقدمة للمستثمرين الأجانب، بالإضافة إلى الجهود المبذولة في هذا المجال من خلال اتفاقيات تحويل جزء من الدين الخارجي إلى استثمارات مباشرة، ويعتبر قطاع الصناعة المرتبط بالمحروقات من أهم القطاعات الممولة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 50%، على عكس بعض القطاعات الأخرى التي تمثل أهمية للاقتصاد الوطني المتنوع كقطاع الفلاحة والسياحة والتي لا تتجاوز نسبة الاستثمارات الواردة 2%.

إن نتائج أداء وامكانيات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مازالت بعيدة لتأثير الإيجابي على النمو الاقتصادي، فبالرغم من الجهود التي بدلت لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من تحفيزات جبائية وتسهيلات، إلا أن حجم الاستثمارات يبقى دون مستوى الطموحات خاصة أن مناخ الاستثمار في الجزائر لا يزال يعاني من بعض العراقيل مثل التمويل والبيروقراطية الادارية ونسبة المساهمة... الخ.

المبحث الثاني : سياسات سعر الصرف في الجزائر

بعد الاستقلال لم يكن للجزائر عملتها الوطنية إذ بقيت تستخدم الفرنك الفرنسي، في نهاية 1962 أنشأت البنك المركزي وتم الاعلان عن ميلاد الدينار الجزائري كعملة وطنية بتاريخ 10 أبريل 1994 وبهذا أعلنت الجزائر استقلالها النقدي، وعرف الدينار الجزائري العديد من السياسات والأنظمة من نظام ثابت بالفرنك الفرنسي (1962-1973) إلى نظام ثابت بسلة من العملات (1974-1987) إلى نظام التعويم المداري (1988-1994) وفي الأخير إلى نظام التعويم الموجه (1994-2016).

المطلب الأول: مراحل ثبات الدينار إلى الفرنك الفرنسي (1962 - 1974)

حسب اتفاقيات " إيفيان " في شقها المتعلق بالتعاون ما بين فرنسا والجزائر أن تبقى الجزائر مرتبطة بمنطقة الفرنك الفرنسي، وكان يشهد نظام التجارة الخارجية والمدفوعات حرية تامة في ظل التعاون الاقتصادي والمالي، وبتاريخ 13 ديسمبر 1962 تم انشاء البنك المركزي الجزائري، وكذلك بتاريخ 26 سبتمبر 1963 انضمت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي لتصبح أحد البلدان الأعضاء فيه، والتزمت بجعل عملتها " الفرنك الجزائري" قابلا للتحويل بكل حرية داخل منطقة الفرنك الفرنسي.¹

وفي شهر أكتوبر 1963 قررت الجزائر الخروج من منطقة الفرنك الفرنسي وفرض نظام رقابة بسبب السلبات التي كشفها هذا الانفتاح²، وبتاريخ 10 أبريل 1994 تم الاعلان عن ميلاد العملة الوطنية للجزائر المستقلة وتم تسميتها " الدينار الجزائري" لتحل محل " الفرنك الجزائري" بمقتضى القانون رقم 111/64 وقد تم تحديد القيمة الخارجية للدينار وفق اشتراطات النظام النقدي الدولي السائد آنذاك والذي كان يخضع لأحكام اتفاقيات نظام " برتين وودز" لأسعار الصرف الثابتة، بحيث حدد سعر صرف الدينار بما يعادل 180مغ من الذهب أما سعر صرفه تم ربطه بقيمة ثابتة مقابل الفرنك الفرنسي (1 دج = 1 فرنك فرنسي)، كما أعلنت السلطات الجزائرية بأن الدينار الجزائري غير قابل للتحويل.

وبعد تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي في 8 أوت 1969، ومع تزامن ذلك مع المخطط الثلاثي الأول (1967-1969) الذي تطلب استقرار سعر صرف الدينار الجزائري فتعززت قيمة الدينار الجزائري وأصبح لا يتبع انخفاض الفرنك الفرنسي رغم استمرار العلاقة بين العملتين خلال الفترة أوت 1969 -

¹ أ. عبد الحميد مرغيت " تقييم أداء الدينار الجزائري بعد خمسين سنة من الاستقلال " كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، ص2.

² أ. بربري محمد الأمين " مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية " مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السابع، 2007، جامعة شلف،

ديسمبر 1973¹، ومع ادخال نظام تعويم الصرف على المستوى الدولي وإلغاء نظام الصرف الثابت سنة 1971، وابتداءا من جانفي 1974 أصبحت قيمة الدينار الجزائري مرتبطة بسلة من العملات.

المطلب الثاني: مرحلة ثبات الدينار إلى سلة من العملات (1974 - 1987)

بعد انهيار نظام بريتون وودز وإقرار مبدأ تعويم العملات سنة 1971، لجأت السلطات النقدية الجزائرية منذ جانفي 1974 إلى استعمال نظام صرف يربط الدينار الجزائري بسلة مكونة من 14 عملة دولية، وكان ذلك على أساس معاملات ترجيح مرتبطة بالواردات، وتكمن أهمية هذا الارتباط في الحفاظ على استقرار الدينار واستقلالته عن أي عملة قوية، وعليه فإن قيمة الدينار كانت غير مرتبطة بالوضع الاقتصادية والمالية الداخلية، وعليه ظل سعر صرف الدينار أعلى من قيمته الحقيقية مقارنة بالعملات الأجنبية وهذا ما جعل بوادر السوق الموازي للصرف تظهر شيئا فشيئا.²

وقد سعى هذا النظام الجديد للتسعير إلى تحقيق هدف مزدوج:³

- توفير دعم مقنع للمؤسسات الجزائرية بواسطة قيمة الدينار التي تفوق قيمتها الحقيقية، وهذا بغرض تخفيف عبء تكلفة التجهيزات والمواد الاولية المستوردة من طرف المؤسسات.
 - السماح للمؤسسات الوطنية القيام بتبنياتها على المدى الطويل دون أن تتعرض لتغيرات تنازلية لسعر صرف الدينار وهذا عن طريق استقرار القيمة الخارجية للدينار.
- ونتيجة لانخفاض السيولة النقدية بفعل انخفاض أسعار المحروقات سنة 1986 وتدهور قيمة الدولار الأمريكي بدأ الدينار الجزائري يعرف انخفاضات متتالية، فبدأت تتخذ اجراءات جديدة للتوجه نحو اقتصاد السوق، وبموجب نظام البنوك والقرض لسنة 1986 أصبح للبنك المركزي والبنوك التجارية دور أكثر أهمية خاصتا في مجال الصرف، وأصبحت تشارك في إعداد التشريعات المتعلقة بالصرف والتجارة الخارجية التي أسندت إلى البنك المركزي⁴، وأمام ضغوطات المنظمات الدولية أصبحت الجزائر مجبرة على قبول تخفيض الدينار وشرعت في تخفيضه انطلاقا من مارس 1987.

¹ د. محمد راتول " الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقييم " مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الرابع، 2004، جامعة شلف، ص 244.

² د. محمد راتول " الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقييم " نفس المرجع السابق، ص 245

³ د. محمود حميدات " مدخل للتحليل النقدي " مرجع سابق، ص 156.

⁴ د. محمد راتول " الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقييم " مرجع سابق، ص 245.

المطلب الثالث: مرحلة التعويم المداري (1988-1994)

وتسمى بمرحلة تطبيق برامج التعديل الهيكلي وهي مرحلة حاسمة في تاريخ الدينار الجزائري، فعرف الاقتصاد الجزائري اختلالات اقتصادية واجتماعية مما أدى إلى إصلاحات جذرية على مختلف مجالات الاقتصاد الوطني والتي تهدف إلى الانتقال التدريجي من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، وأخذ الجانب النقدي والمالي من هذه الإصلاحات مكانة مهمة خاصتها في استعادة القيمة الحقيقية الداخلية والخارجية للدينار الجزائري. خلال هذه المرحلة تم اتباع نظام التعويم المداري وهذا لإعطاء القيمة الحقيقية للدينار الجزائري الذي كان قيمته مرتفعة أو مغالات في قيمتها خاصتها للاقتصاد الداخلي، فقد تم ادخال تعديل على سعر الصرف الرسمي لإيصاله إلى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع والخدمات الأجنبية مع المتاح من العملة الصعبة ولإجراء عملية التعديل تبنت السلطة النقدية سياسة الانزلاق التدريجي للدينار من نهاية 1987 إلى بداية 1991 والتي رفقتها جهود من أجل إعادة النظر في تحرير التجارة الخارجية وتدفقات رؤوس الأموال.

الفرع الأول: عملية الانزلاق التدريجي للدينار (1987-1991)

اتبعت السلطات الجزائرية سياسة الانزلاق التدريجي في هذه المرحلة نظرا إلى الاختلالات الاقتصادية الناتجة عن الأزمة البترولية 1986 وكذلك لانتقال الاقتصاد الجزائري من النظام الاشتراكي إلى اقتصاد السوق، وكذلك ليصبح للدينار له قابلية التحويل، فكان هذا الانزلاق تدريجي لكي لا يكون له أثر سلبية على الاقتصاد ككل، فانخفضت قيمة الدينار من 4.809 دينار شهر ديسمبر 1986 إلى 6.636 دينار ديسمبر 1988.

ومنذ بداية إصلاح سوق الصرف كانت هناك مرحلة أولى تحضيرية وقائية بغرض منح المؤسسات الوسائل الأساسية لتنفيذ عملياتها الخارجية، وتتميز هذه المرحلة بإنشاء الميزانيات بالعملة الصعبة وبدأ في تطبيق هذا البرنامج سنة 1990، وبعد ذلك جاءت المرحلة الثانية التي تتمثل في تخفيض القيمة الخارجية للدينار وكان الهدف من تخفيض الدينار وجعل 1 دولار=31 دينار، وبالموازاة مع ذلك كان الاتفاق يهدف لتحقيق قابلية تحويل الدينار من أجل الممارسات التجارية.¹

1 أ. بطاهر علي " سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي " مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، 2001، جامعة شلف، ص187

وخلال شهر نوفمبر 1990 تسارعت عملية الانزلاق تماشيا مع وتيرة تطبيق الاصلاحات وأصبحت 10.1 دينار، وفي شهر فيفري 1991 أصبح 16.330 دينار فاستمر الانزلاق السريع بهدف استقرار وإمكانية تحرير التجارة الخارجية، وخلال شهر أكتوبر 1991 استقر عند مستوى 22.64 دينار لمدة 6 أشهر، وتم تخفيضه بنسبة 22% بموجب اتفاق مع صندوق النقد الدولي، فالواقع كان التخفيض للعملة أقل مما هو مرغوب، أما فيما يخص عمليات قابلية التحويل للدينار فقد أجلت بسبب ضعف احتياطات الصرف آنذاك.

الجدول (4-7): مراحل الانزلاق التدريجي للدينار خلال الفترة (1987-1994)

السنة	86/12	87/12	88/12	90/11	91/01	91/02	91/03	91/10
القيمة	4.809	4.947	6.636	10.1	13.581	16.330	17.142	22.64

المصدر: - احصائيات المالية الدولية IFS لصندوق النقد الدولي 1996

الفرع الثاني: أسباب التخفيض المتتابع لقيمة الدينار

إن هذا التخفيض المتتابع اتخذته السلطات لعدة أسباب:¹

- مواجهة أسعار الصرف المغالى في قيمتها، والتي نتجت عن التدهور في معدلات التبادل التجاري الدولي، ومواجهة المشاكل المتعلقة بميزان المدفوعات.
- تحرير الأسعار الداخلية للكثير من المنتجات المدعمة والتي لا تعكس في الواقع السعر الاقتصادي (التوازي).²
- الحيلولة دون ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، تحقيق تصحيح المستوى الشامل للأسعار.
- المساعدة على المحافظة على القدرة التنافسية لمنتجات السلع الوطنية وتوسيع أسواق الصادرات وبالتالي إمكانية الزيادة في النمو الاقتصادي.
- رد فعل للاختلالات الأساسية المرتبطة بتمديد الأهداف لإدارة نظام الصرف الأجنبي، فهو عنصر أساسي لتحسين فعالية نظام الصرف الأجنبي.

¹ أ. مبارك بوعشة " السياسة النقدية وأثار تخفيض العملة الوطنية" مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 12، 1999، ص 83-84

² أ. أشواق بن قنور " تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي " دار الرابطة للنشر، الطبعة الأولى، 2013، ص 203

ويعتبر اجراء تخفيض العملة بأنه جزء من برنامج الاصلاح الاقتصادي الهيكلي الجذري والشامل يتضمن مجموعة من التدابير لا دخال تعديلات مالية جوهرية واصلاحات في معدل الفائدة وسياسات ائتمانية رشيدة.

الفرع الثالث: عملية الانزلاق التدريجي للدينار (1991-1994)

وبعد صدور قانون النقد والقرض لسنة 1990 ومع الدخول في مرحلة الاتفاقات مع المؤسسات المالية، خاصة بعد إبرام اتفاق ستا ندباي 1994 وهو الاتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي وتم اتخاذ قرار تخفيض آخر بمقدار 40.17% ليصبح 1 دولار = 35.1 دينار، والتي كانت مرفوقة بجهود كبيرة قصد تحرير الاقتصاد الوطني.

الجدول (4-8): مراحل الانزلاق التدريجي للدينار خلال الفترة (1991-1994)

السنة	1991	1992	1993	1994
القيمة	18.5	21.9	23.4	35.1

المصدر: أ. أشواق بن قنور "تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي" مرجع سابق، ص 202.

فمنذ بداية إصلاح سوق الصرف من خلال مرحلة أولى تحضيرية وقائية بغرض منح المؤسسات الوسائل الأساسية لتنفيذ عملياتها الخارجية، وتميزت في إنشاء الميزانيات بالعملة الصعبة وبدأ في تطبيق هذا البرنامج سنة 1990، ثم بعد ذلك جاءت المرحلة الثانية التي تتمثل في تخفيض القيمة الخارجية للدينار، فعرفت العملة الجزائرية تخفيضا صريحا في قيمتها أمام الدولار قدر بـ: 22% سنة 1991، ثم بـ: 40.17% سنة 1994، حيث انتقل سعر صرف الدولار من 4.963 إلى 17.756 دينار جزائري، أما بخصوص عمليات قابلية تحويل الدينار فقد أجلت بسبب ضعف احتياطات الصرف آنذاك.

المطلب الرابع: مرحلة التعويم الموجه (1994-2016)

باعتبار سنة 1994 هي سنة الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي وأن اهم الشروط المتفق عليها هي تخفيض قيمة الدينار الجزائري ليصبح قابل للتحويل، وكذلك تحدد قيمته حسب العرض والطلب عليه، فلجأت الجزائر كذلك إلى خفض قيمة العملة الوطنية في العديد من المرات حيث خفض بنسبة 40.17 % سنة 1994.

الفرع الأول: قابلية تحويل الدينار الجزائري

إن البداية الفعلية لقابلية تحويل الدينار كانت سنة 1994 نتيجة تحرير مدفوعات الاستيراد، وكانت لقابلية تحويل الدينار أثر مهم على تثبيت وتحديد سعر الصرف على ضوء العرض والطلب، وعليه تم وضع جلسات التثبيت « Fixing » بداية من 1994/10/01 تضم ممثلي البنوك التجارية تحت إشراف بنك الجزائر والتي كانت تنظم أسبوعيا وبعدها أصبحت يومية، ويتم من خلالها عرض المبلغ المتاح من العملات الصعبة معبر عنها بدلالة الدولار الأمريكي على أساس سعر الصرف الأدنى، ثم تقوم البنوك بطلب المبلغ المراد الحصول عليه، ويتم تعديل سعر الصرف تدريجيا من خلال عرض بنك الجزائر للعملات الصعبة وطلب البنوك التجارية عليها من خلال المناقصة وبهذا يتم تحديد سعر صرف الدينار عند أقل عرض، والذي كان مرفوق ببرنامج التعديل الهيكلي الذي جاء من أجل تعزيز الإصلاحات والنهوض بالاقتصاد الوطني وهكذا استمر هذا النظام إلى غاية 1995/12/31.¹

لقد ساهمت برامج الاستقرار وتحسن مستوى الاحتياطي الصرف إلى انشاء سوق صرف ما بين البنوك بهدف تعزيز قابلية تحويل الدينار مع بداية 1996، وكذلك رفعت القيود التي كانت مفروضة على المؤسسات وأصبحت هي المسؤولة عن الالتزامات التي تربطها بالخارج، كما تم إلغاء الرقابة المسبقة على الصرف، وتم استبدالها بنظام الموازنات بالعملة الصعبة، ومع إلغاء الترخيص الاجمالي للاستيراد وتصدير السلع والخدمات وإلغاء الرقابة المسبقة أصبحت البنوك التجارية تقو بالرقابة البعدية للبرنامج العام للتجارة الخارجية بتفويض من البنك المركزي.

وفي مجال القروض أنشئت لجنة الاقتراض الخارجي وأوكلت لها مهمة متابعة القروض الخارجية ومنح الموافقة فيما يخص القروض الخارجية التي تفوق قيمتها مليون دولار، وفي هذا الاطار تقوم البنوك التجارية بالتعاون الوثيق مع البنك المركزي بتمويل صفقات استيراد السلع والخدمات المبرمة بين المؤسسات التجارية الجزائرية والمؤسسات الأجنبية ضمن خطوط القروض المفتوحة بين الحكومات.²

وكذلك أصبح من الممكن استعمال العملات الصعبة بالسعر الرسمي لأغراض النفقات المتعلقة بالتعليم والصحة، وبتاريخ 1997/08/28 رخص بنك الجزائر للمسافرين إلى الخارج القيام بعملية التحويل في حدود مبلغ سنوي محدد وتم تطبيقه في 15 سبتمبر 1997 على مستوى كل البنوك التجارية

¹ أ. بربري محمد أمين " مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية"، مرجع سابق، ص 37.

² د. محمد راتول " الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم " مرجع سابق، ص 246.

والمؤسسات المالية، كما رخص للطالين على العملات الأجنبية من أجل الدفع أو التحويل فيما يخص المعاملات الجارية ما عدا تحويلات رؤوس الأموال.

وفي إطار ترقية الاستثمارات الأجنبية في الجزائر، أصدر البنك المركزي التعليمية (2000/03) والتي تسمح للمستثمرين الأجانب بتحويل الإيرادات الناتجة عن استثماراتهم، وذلك بعد موافقة المصالح الخاصة بمراقبة الصرف، أما فيما يخص الأموال المستثمرة في المحافظ المالية فقد سمحت التعليمية (2000/04) لغير المقيمين من الاستثمار في البورصة دو إعادة تحويلها إلى الخارج.¹

إن عملية قابلية تحويل الدينار ساعد على ترقية محيط ملائم للاستثمار الأجنبي في جو مستقر لسعر الصرف فعلي حقيقي بالإضافة إلى حصول المستثمرين على ضمانات لتحويل أموالهم وأرباحهم للخارج، كما أصدر البنك المركزي التعليمية (2002/01) والتي تسمح للمتعاملين الجزائريين بتحويل الأموال إلى الخارج بهدف تدعيم أنشطتهم الإنتاجية في الجزائر وذلك بعد الحصول على الموافقة من مجلس النقد والقرض.

الفرع الثاني : تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال فترة (1994-2016)

في 1994 وهي السنة الأولى من بداية استعمال برنامج التعديل الهيكلي تم حدوث انخفاض لقيمة الدينار الجزائري الانخفاض الأول في أبريل 1994 قدرت بنسبة 50% من قيمة الدينار الذي انتقل من 24 دينار إلى 36 دينار وذلك بهدف إيجاد التوازن الخارجي الذي يؤدي إلى تحضير الشروط الضرورية لتحرير التجارة الخارجية، ثم حدث تخفيض ثاني في سبتمبر 1994 وأصبح الدولار يعادل 41 دينار، فخلال فترة التعديل الهيكلي فقدت العملة الوطنية 70% من قيمتها في غضون أشهر.

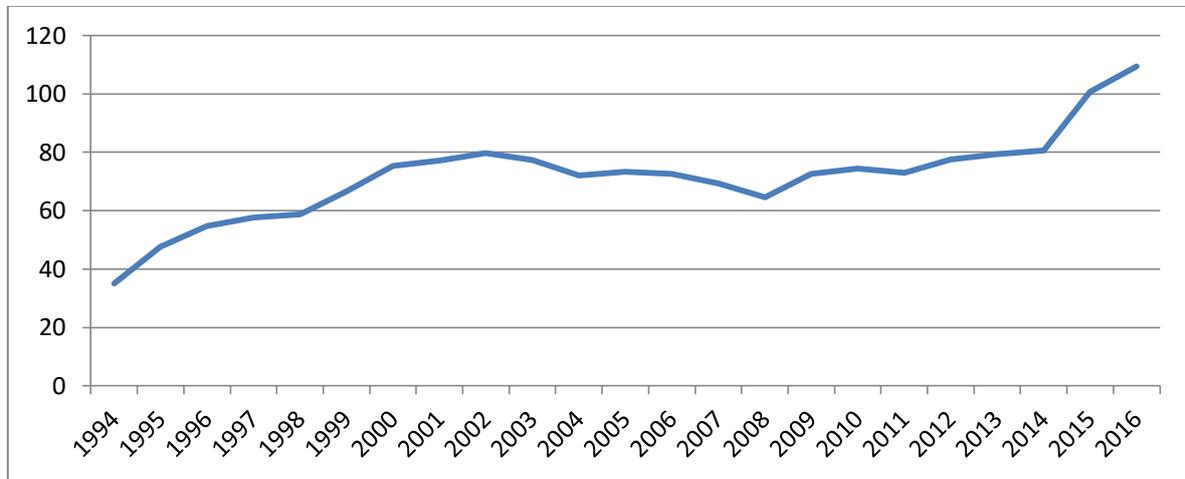
¹ أ. لولو موسى بوخاري " سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية " مرجع سابق، ص 306.

الجدول (4-9): تطور سعر صرف الدينار خلال الفترة (1994-2016)

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
سعر الصرف	35,1	47,7	54,7	57,7	58,7	66,6	75,3	77,2
السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
سعر الصرف	79,7	77,4	72,1	73,3	72,6	69,3	64,6	72,6
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
سعر الصرف	74,4	72,9	77,5	79,4	80,6	100,7	109,4	

المصدر: قاعدة البيانات الاحصائية المالية الدولية IFS لصندوق النقد الدولي.

الشكل رقم (4-3): تطور سعر صرف الدينار خلال الفترة (1994-2016)



المصدر: من إعداد الباحث باستعمال برنامج Excel بالاعتماد على معطيات صندوق النقد الدولي FMI

بداية من تاريخ 1996/01/02 الذي تزامن مع تطبيق نظام التعويم الموجه، والملاحظ في هذه الفترة أن الدينار الجزائري انخفضت قيمته 26% ومن جهة أخرى نلاحظ أن رصيد ميزان المدفوعات سجل تطور ايجابي ملحوظ، ثم انخفضت قيمة الدينار 1997 بنسبة 5.48% من خلال قيام السلطات النقدية ببيع العملة المحلية، ثم انخفضت قيمة الدينار الجزائري سنة 2000 بنسبة 13.06% لسنة 1999، والملاحظ أن السلطة النقدية لم تحترم مبدأ التعويم وأن الدينار الجزائري لا زال يتبع نظام صرف ثابت والمتحكم في وضعيته السلطة النقدية ما دام قيمة الدينار لا تتأثر بجوانب العرض والطلب عليه،

والملاحظ من خلال الجدول استمرارية تخفيض قيمة الدينار لسنتي 2001 و2002، وقد لعبت احتياطات الصرف دورا كبيرا في التأثير على سعر الصرف.

خلال الفترة (2007-2009) عرفت قيمة الدينار الجزائري تحسنا ملحوظا وقد يرجع بالأساس إلى تزايد الطلب العالمي على العملة الوطنية من خلال تزايد الطلب على البترول والغاز وباقي المنتجات النفطية، ومخلفات الأزمة الاقتصادية المالية العالمية 2008 من جهة أخرى.

لقد عرفت الأسواق المالية تقلبات مرتبطة بوضعية الاقتصاد العالمي الصعبة بعد خمس سنوات من بداية الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، بعد الحركات الواسعة في أسعار صرف العملات الصعبة الرئيسية (الدولار الأمريكي والأورو والين والجنيه الإسترليني)، خلال التسعة أشهر الأخيرة من سنة 2012، اشتدت حدة هذه التقلبات منذ ماي وجوان 2013، كما امتدت تقلبات أسعار الصرف مؤثرة خصوصا على بعض الاقتصادات الناشئة والنامية والتي سجلت خروج رؤوس الأموال.

إن هذا الوضع لتقلبات أسعار العملات الصعبة الرئيسية والذي أثر سلبا على الاقتصاديات الناشئة، تطلب تعزيز الآلية المرنة والديناميكية لتسيير تدخلات بنك الجزائر في السوق البينية للصرف، وذلك خصوصا بتعزيز المتابعة اليومية لتطور سعر الصرف الاسمي تناسقا مع آفاق تطور الأسعار النسبية، وابتداء من ماي 2013 فقد متوسط سعر الدينار السنوي مقابل الدولار الأمريكي 2,36 % من قيمته واستقر متوسط سعر صرف الدينار الجزائري السنوي مقابل الدولار الأمريكي إلى 79,4 دج في 2013 مقابل 77,5 دج لواحد دولار في 2012، بينما فقد متوسط سعر صرف الشهري للدينار مقابل الدولار الأمريكي 0,6 % من قيمته، وأقصى قيمة قدرها 81,4128 دج لواحد دولار في نهاية سبتمبر 2013.¹

وما هو ملاحظ من خلال الجدول هو الانخفاض الحاد لقيمة الدينار الجزائري خاصتا لسنوات 2015 و2016 ومن الأسباب الرئيسية هو الهبوط الحاد لسعر النفط بحيث وصل إلى 45 دولار للبرميل وهو ما أدى إلى عجز في ميزان المدفوعات، وهو السبب الرئيسي لتخفيض قيمة الدينار التي ستؤدي إلى انخفاض الواردات وتشجيع الصادرات.

¹ التقرير السنوي (2013) "التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر" بنك الجزائر، الطبعة نوفمبر 2014، ص 77-78.

ونستطيع أن نستخلص من ما سبق أن الأهداف الرئيسة التي كانت مرجوة من هذا التخفيض هي:

- استعادة التوازن الخارجي: الذي يعتبر الهدف الرئيسي لعملية تخفيض العملة.
- تشجيع الصادرات وإعطائها تنافسية أكبر في السوق العالمية.
- الزيادة في النمو الاقتصادي من خلال المحافظة على القدرة التنافسية وتشجيع الاستثمار في مجالات التبادل الخارجي كصناعات التصدير وإحلال الواردات.
- فمن خلال عرض تطور سياسة الصرف يتضح أن مرحلة الإصلاحات الاقتصادية والتحول إلى اقتصاد السوق قد عرفت عدة محاولات لإعطاء سياسة الصرف البعد الاقتصادي من خلال تطبيق شروط صندوق النقد الدولي، وذلك باللجوء إلى سياسة تخفيض سعر الصرف والرفع التدريجي للرقابة على الصرف والعمل على تحقيق التحويلات التجارية للدينار واستعادة التوازنات الاقتصادية الكلية.

المطلب الخامس: البعد الاقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري:

- إن اختلاف الاجراءات والتعديلات المتخذة من طرف السلطات النقدية اتجاه سعر الصرف الدينار والنظام المصرفي كانت في مجملها ترمي إلى أبعاد اقتصادية مهمة يمكن سردها كالتالي:¹
- تقريب قيمة الدينار من قيمته الحقيقية وتقليص الفارق بين سعر الصرف الرسمي والسعر الموازي.
 - الحد من نشاط وتوسع سوق الصرف الموازي، وهذا عن طريق تحسين وتكثيف العمليات التي تمارسها البنوك الخاصة بالتحويل والصرف بأقل تكلفة.
 - يساهم في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكال أخرى من الاستثمار إلى الداخل بحكم انخفاض تكلفة إقامة المشاريع بالنسبة للأجانب مع مراعاة مناخ الاستثمار.
 - يعمل على ترشيد الاستهلاك بسبب أنه يساهم في ارتفاع أسعار المواد المستوردة، وعليه ينمي جانب العقلانية في الاستهلاك ومنه يخفض الواردات الغير أساسية.
 - يساهم في تنشيط وتفعيل قطاع السياحة بحكم انخفاض تكلفتها مع الأخذ بعين الاعتبار تحسين وترقية مناخ السياحة.
 - يعمل على تخفيض الواردات وزيادة الصادرات ومنه تحسين وضعية الميزان التجاري.

¹ أ. بربري محمد أمين " مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية"، مرجع سابق، ص 38-39.

- يساهم في تنشيط وتفعيل الجهاز الانتاجي بسبب نمو الطلب الخارجي المتزايد ومنه تحسين وضعية العديد من المتغيرات الاقتصادية.
 - من شأنه أن يكشف عن الوضعية الحقيقية للقدرة التنافسية ويصبح المنتج المحلي له القدرة على المنافسة.
 - له دور كبير في تخفيض الضغوط التضخمية وتقليل ضغوط المضاربة.
 - يساهم في تنشيط وتفعيل السوق النقدي الجزائري من خلال الخبرة وتعزيز الكفاءات التي يستفيد منها المتدخلين في هذا السوق شؤون إدارة أسرار آليات السوق.
 - يعزز قدرة الدولة على التكيف مع الصدمات وأن تتفاعل معها، فسعر الصرف المرن يمكنه امتصاص آثار الصدمات الخارجية.
 - يساهم في تنشيط وتفعيل السوق المالي والنهوض به إلى مستوى الأسواق الدولية.
 - تساهم في تحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو وتشجيعها على تنمية قدرتها التنافسية واللجوء إلى الانتاج الإحلالي للوردات.
 - يلزم المؤسسات الاقتصادية والبنوك التجارية والمؤسسات المالية على اتخاذ تدابير في شأن تعزيز الرقابة الداخلية والخارجية اتجاه مختلف المخاطر خاصتنا مخاطر الصرف.
 - يشجع على المنافسة بين البنوك من جانب تحسين وترقية الجودة وسرعة أداء الخدمات.
 - تعمل على تعزيز وتسهيل خطى أشكال الاندماج والشراكة مع الأطراف الخارجية.
- إن الاجراءات والاصلاحات التدريجية التي مست نظام الصرف في الجزائر كانت تهدف إلى التوجه إلى اعطاء مرونة للدينار الجزائري لكي تقرب الدينار إلى قيمته الحقيقية وتقليل الفارق الموجود بين السعر الرسمي والسعر الموازي بفضل التوجه السليم لمختلف التعديلات والاصلاحات والتي أعطت الوقت اللازم للمتغيرات الاقتصادية بالتأقلم بشكل جيد مع هذا التوجه.

المطلب السادس: سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري

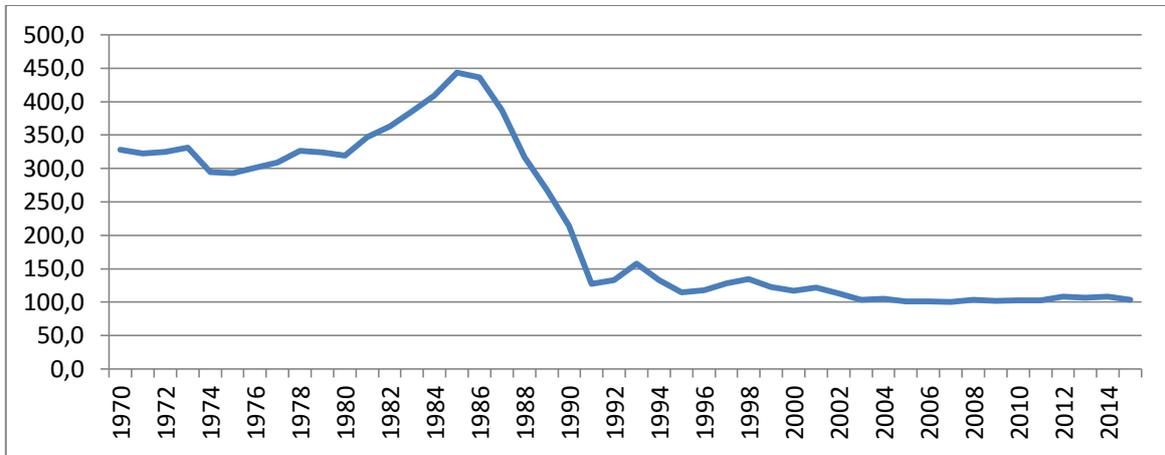
يوجد مؤشر مهم جدا يتم الاعتماد عليه واستعماله على المستوى الدولي وهو سعر الصرف الفعلي الحقيقي الذي يقيس القدرة التنافسية التي لا يستطيع أن يقيسها مؤشر أسعار الاستهلاك، والهدف منه هو السماح بمقارنة الاقتصاد الجزائري بالعالم الخارجي والتركيز على تنافسية الأسعار للتجارة الخارجية، ويقوم بنك الجزائر بتكريس جهوده على العمل لاستقرار سعر الصرف الفعلي

الحقيقي للدينار كهدف أساسي لسياسة الصرف، وكذلك باعتباره مؤشر شامل للاقتصاد الكلي وهو ما يجعلنا نركز على هذا المؤشر.

ويتم إنشاء هذا المؤشر على أساس الشركاء التجاريين مع الجزائر في الصادرات والواردات، وعليه يمكن تعريف سعر الصرف الفعلي الحقيقي بأنه سعر الصرف الفعلي الاسمي مرجح بالأسعار النسبية بين البلد المعني وأهم الشركاء التجاريين، وسعر الصرف الفعلي الاسمي هو تطور سعر الصرف البلد موضع الاعتبار مقابل عملات أهم الشركاء التجاريين، والشكل التالي يبين لنا تطور مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 1970-2015.

الشكل رقم (4-4): تطور سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري

خلال الفترة (1970 – 2015)



المصدر: من إعداد الباحث باستعمال برنامج Excel بالاعتماد على معطيات صندوق النقد الدولي FMI

الفرع الأول: مراحل تطور سعر الصرف الفعلي الحقيقي (1970-2015)

إن سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري قد مر بعدة مراحل، ويتضح أنه عندما يكون سعر الصرف الحقيقي مقوم أكبر من قيمته الحقيقية التوازنية تؤكد وجود مغالاة في قيمته وهذا ما قد يؤدي إلى اختلالات نقدية خاصتنا على المدى الطويل، وعليه يمكن أن نظهر هذه الحالات والفترات كالتالي:

• مرحلة المغالاة في قيمة سعر الصرف الحقيقي (1970 – 1987)

شهدت هذه الفترة مغالاة في قيمة الدينار الجزائري، وهي فترة التسيير الإداري مما أدى إلى تبني مزيج من السياسات الكلية التوسعية مع الإبقاء على نظام الصرف ثابت، وكذلك القيود التجارية خاصتنا الخارجية، والملاحظ هنا أن ثبات سعر الصرف وعدم الانفتاح على العالم الخارجي وعدم قابلية الدينار الجزائري إلى التحويل أدى إلى المغالاة الغير مبررة.

• مرحلة بداية الانخفاض في قيمة سعر الصرف الفعلي الحقيقي (1988 – 1994)

عرفت هذه المرحلة بداية انخفاض سعر الصرف الفعلي الحقيقي ، ويعود سبب ذلك إلى التخفيض الرسمي في سعر الصرف الاسمي باعتبار ذلك من أهم شروط اتفاقيات صندوق النقد الدولي باعتبار أنه كان مقوم أكبر من قيمته الحقيقية التي يحددها العرض والطلب على العملة المحلية، وقد تم تقييد شراء الصرف الأجنبي من خلال الرقابة عليه، بالإضافة إلى توقف خدمة الدين وإعادة جدولتها نتيجة تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والتي تم تطبيقها في إطار سياسات كلية صارمة أدت بالتدرج إلى انهاء التقدير المبالغ فيه في قيمة العملة الوطنية.

• مرحلة الاستقرار والتوازن لسعر الصرف الحقيقي الفعلي (1995 – 2015)

عرف سعر الصرف انحراف أقل خلال الفترة 1995 - 2002 والناجم عن بداية استقرار سعر الصرف الحقيقي والنتائج عن تحسن أسعار البترول، ونتيجة للارتفاع المستمر لأسعار البترول بعد هذه الفترة عرف الدينار الجزائري استقرار ملحوظ عند مستواه التوازني، وهذا ما أكدته تقارير صندوق النقد الدولي، ليستمر هذا الاستقرار إلى غاية نهاية 2014، أما بعدها عرف تدهور في قيمة العملة وهذا راجع إلى انهيار أسعار البترول 2015-2016.

الفرع الثاني: سياسات بنك الجزائر في تسيير سعر الصرف الفعلي الحقيقي¹

يرتكز تقييم سعر الصرف الفعلي الحقيقي التوازني للجزائر على إحدى الطرق الثلاثة (توازن الاقتصاد الكلي، قابلية الاستمرار الخارجي وسعر الصرف الحقيقي التوازني) المتبنية من طرف المجموعة الاستشارية لسعر الصرف (CGER) المنشأة من طرف صندوق النقد الدولي في 1990 ، أي تلك المرتكزة على سعر الصرف الحقيقي التوازني المحدد وفق أساسيات الاقتصاد. ويُعرف سعر الصرف

¹ التقرير السنوي (2013) " التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر " مرجع سابق، ص 75-81.

الحقيقي التوازني بكونه السعر الذي من شأنه أن يسمح للاقتصاد أن يكون في وضعيات توازن داخلي وخارجي في آنٍ واحد.

فيما يخص الجزائر، وحسب النموذج الذي طُوّر من طرف بنك الجزائر، فإن سعر الصرف الحقيقي الفعلي التوازني، يتبع اتجاهه وفق أربع أساسيات اقتصادية: سعر البترول الخام الحقيقي والنفقات العمومية وفارق الإنتاجية ودرجة الانفتاح. بالفعل، يعدّ سعر الصرف الحقيقي الفعلي في واقع الأمر مؤشرا للوضعية التنافسية التي تضم المبادلات التجارية للجزائر مع خمسة عشر من البلدان الرئيسية الشريكة تجاريا والتي تمثل نسبة 88٪ من المبادلات الإجمالية. تندرج سياسة تسيير سعر الصرف من قبل بنك الجزائر في إطار السياسة المسماة بالتعويم الموجه لسعر صرف الدينار مقابل العملات الصعبة الرئيسية، وهي عملات أهم شركاء الجزائر التجاريين. تُحدّد أسعار صرف العملة الوطنية مقابل العملات الصعبة الرئيسية بكل شفافية في سوق الصرف ما بين البنوك حيث يتدخل 19 مصرفا وبنك الجزائر كمورد رئيسي لعرض العملات الصعبة. يتم تحديد أسعار صرف الدينار طبقا لآليات السوق لأسعار الصرف المطبقة على العمليات المبرمة وفقا للقواعد والأعراف الدولية.

وفي الجانب العملياتي يتدخل بنك الجزائر في سوق الصرف ما بين المصارف للسهر على ألا تؤثر حركة سعر الصرف الاسمي على التوازن المتوسط الأجل لسعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار، بحيث ينبغي أن يبقى سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار على المدى المتوسط قريبا من قيمته التوازنية التي تحدّد وفقا لآفاق أساسيات الاقتصاد الوطني.

يستمر بنك الجزائر في تسيير سياسة أنشطة لمعدل الصرف -التعويم الموجه- مع هدف استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي. ومن الضروري العمل على تقوية أساسيات سعر الصرف، خاصة عن طريق تحسين الإنتاجية في القطاعات خارج المحروقات وتعزيز قدرتها التنافسية الخارجية. يندرج تعزيز تدبير دعم الصادرات خارج المحروقات. في 2011 ضمن هذا الهدف الاستراتيجي. في هذا المجال، تم تمديد أجل استرداد إي إيرادات الصادرات خارج المحروقات من 120 يوم إلى 180 يوم وفق نظام أصدره مجلس النقد والقرض في أكتوبر 2011. علاوة على ذلك، قام بنك الجزائر برفع الحصة من هذه الإيرادات التي يمكن استعمالها بحرية من طرف المتعاملين قصد تشجيع صادراتهم، كما اتخذ بنك الجزائر، في أكتوبر 2011، إجراءات جديدة لتنشيط دور المصارف في سوق الصرف ما بين المصارف، خاصة في مجال تغطية خطر الصرف لصالح المؤسسات.

وعلى المستوى العملي، تبقى المصارف خلال سنتي 2012 و 2013 غير نشطة في الفرع من السوق البنينة للصراف المتعلق بالعمليات لأجل، على الرغم من استئناف العمليات على مستوى السوق البنينة النقدية.

تحت أثر تآكل فارق التضخم بين الجزائر وخمسة عشر من البلدان الرئيسية الشريكة تجاريا، وذلك بـ 1,71 نقطة في ديسمبر 2013 مقابل 6,23 نقطة في ديسمبر 2012 والارتفاع النسبي للأسعار، فقد سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار 2,34٪ كمتوسط سنوي في 2013 مقارنة بنفس الفترة في 2012. في حين ديسمبر 2013، يبقى مستوى سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار يفوق بواقع 4٪ مستواه التوازني المحدد وفقا لأساسيات الاقتصاد.

إجمالا، يتميز تطور أسعار الدينار مقابل الأورو والدولار الأمريكي بالمرونة، تُعد مرونة أسعار صرف الدينار عنصرا مهما في سير سياسة سعر الصرف المتبعة من طرف بنك الجزائر ولا يمكنها أن تشكل، كما هو الحال في الاقتصاديات الناشئة ذات نظام صرف معوم، عائقا للمتعاملين الذين ينشطون في التجارة الخارجية، خصوصا كمستوردين.

إن تحديث أدوات تغطية خطر الصرف الذي قام به بنك الجزائر في سنة 2011 يسمح في الواقع للبنوك التجارية بتغطية زبائنها ضد خطر الصرف. مع ذلك نظرا للأجل الجد قصيرة لتسوية عمليات التجارة الخارجية للجزائر مع بقية العالم، بما فيها واردات مواد التجهيز، فإن خطر الصرف يبدو منخفضا نسبيا، إذ أن المدفوعات الخارجية تتم شبه نقدا. إضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أن المدفوعات بالأورو تشكل أقل من النصف (41٪) من الفاتورة الكلية لواردات الجزائر، ويتم تسوية النصف الآخر بالدولار أساسا.

في الأخير لقد دقق بنك الجزائر مراقبته لتطور الأسواق المالية وأسواق الصرف العالمية لمعايرة أحسن لتدخلاته على سوق البنينة للصراف بغية احتواء أثر التقلبات المالية على السوق الوطنية، بهدف تسيير سياسة سعر الصرف الفعلي للدينار عند مستواه التوازني الأساسي، ويمكن تدخل بنك الجزائر في سوق الصرف ما بين المصارف من احتواء تأثير الاقتصاد الوطني بالتقلبات الحادة التي عرفت أسواق الصرف العالمية ابتداء من ماي 2013، والملاحظ أن كل من التعرض الضعيف المالي الخارجي والمستوى المرتفع للاحتياطيات الرسمية للصراف وكذا مرونة سعر الصرف المحدد في سوق الصرف ما بين المصارف، يساهم في إرساء قدرة الاقتصاد الوطني لمقاومة الصدمات الخارجية المحتملة.

المبحث الثالث: الدراسة القياسية لمحددات سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري للفترة 1970-2015

المطلب الأول: التعريف بمتغيرات النموذج

اعتمدنا على نموذج بسيط لتحديد سعر الصرف الحقيقي للمدى الطويل لبلد صغير منفتح على العالم، ودراسة الآثار المتوقعة للمحددات الأساسية وعلى وجه الخصوص الانفتاح التجاري المعبر عنه بمعدل الانفتاح، والاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره أحد مكونات التكامل المالي، وكذلك سعر برميل البترول باعتباره أهم المحددات، وفروق الإنتاجية أو ما يعرف بآثار B/S ويعوض بـ PIB par habitant، PPA أي الإنتاج الداخلي الخام للفرد، ومعدل التبادل TOT، والإنفاق العام GOV نسبة لـ PIB، ويستند النموذج المقترح على نموذج سعر الصرف الحقيقي التوازني المقترح من طرف (Edwards 1989)، (Elbadawi 1994)، ونموذج النظرية السلوكية BEER (Mackdonald 1998). ويمثل سعر الصرف الحقيقي على المدى الطويل التعادل الحقيقي الذي يضمن التوازن الداخلي والخارجي.

$$TCR = \frac{P}{E \cdot P^*}$$

P : مؤشر الأسعار المحلية.

P^* : مؤشر الأسعار الأجنبية.

E : سعر الصرف الاسمي.

$$TCR = f(\text{fondamentaux})$$

TCR هو سعر الصرف الحقيقي و المعاملات التي نبحث على تقديرها، V هي N متغيرات مستقلة، C ثابتة و ε هو متغير i.i.d.

$$TCR = B_0 + B_1 \cdot Dpro_{it} + B_2 \cdot OPEN_{it} + B_3 \cdot GOV_{it} + B_4 \cdot IDE_{it} + B_5 \cdot TOT_{it} + B_6 \cdot ROILP_{it} + \varepsilon_t$$

وقد اعتمدنا في دراستنا على مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي لأن مؤشر مهم جدا يتم الاعتماد عليه واستعماله على المستوى الدولي، وهو الذي يقيس القدرة التنافسية، والهدف منه هو السماح بمقارنة الاقتصاد الجزائري بالعالم الخارجي.

ويحدد سعر الصرف الفعلي الحقيقي حسب الأساسيات التي لها تأثير حسب الجانب النظري:

• TCRE سعر الصرف الفعلي الحقيقي:

إن المؤشر المهم جدا الذي يتم الاعتماد عليه واستعماله على المستوى الدولي هو سعر الصرف الفعلي الحقيقي الذي يقيس القدرة التنافسية، والهدف منه هو السماح بمقارنة الاقتصاد الجزائري بالعالم الخارجي والتكيز على تنافسية الأسعار للتجارة الخارجية، ويقوم بنك الجزائر بتكريس جهوده على العمل لاستقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار كهدف أساسي لسياسة الصرف، وكذلك باعتباره مؤشر شامل للاقتصاد الكلي وهو ما يجعلنا نركز على هذا المؤشر.

ويتم إنشاء هذا المؤشر على أساس الشركاء التجاريين مع الجزائر في الصادرات والواردات، وعليه يمكن تعريف سعر الصرف الحقيقي الفعلي بأنه سعر الصرف الفعلي الاسمي مرجح بالأسعار النسبية بين البلد المعني وأهم الشركاء التجاريين، وسعر الصرف الفعلي الاسمي هو تطور سعر الصرف البلد موضع الاعتبار مقابل عملات أهم الشركاء التجاريين.

البيانات مأخوذة من قاعدة بيانات الاحصائيات المالية الدولية (IFS) لصندوق النقد الدولي.

• ROILP سعر برميل البترول:

باعتباره أهم متغير على أساس أن البترول هو السلعة رقم واحد في صادرات الجزائر، فهو الطرف الأكثر فعالية في التجارة الخارجية، ولأهميته فله تأثير مباشر على سياسة الصرف وعلى سعر الصرف الحقيقي بحيث أن ارتفاع أسعار البترول ستحسن من سعر الصرف الحقيقي وتقربه من حالة التوازن والاستقرار على أساس وجود فائض في ميزان المدفوعات وبالتالي زيادة الاحتياط من العملات الأجنبية، وبانخفاضه العكس صحيح. ويحسب سعر النفط بالسعر الحقيقي للنفط ROILP عن طريق خفض مؤشر سعر البرنت البريطاني، وأخذت البيانات من قاعدة بيانات الاحصائيات المالية الدولية (IFS) لصندوق النقد الدولي.

• GOV الإنفاق الحكومي:

حسب (1989) Edwards آثار الإنفاق العام على سعر الصرف الحقيقي حسب وجود السلع المتاجر بها والسلع الغير متاجر بها في الإنفاق، فإذا كان الاستهلاك العام يعتمد على السلع الغير متاجر بها،

فارتفاعه سيؤثر سلبا على الطلب على السلع الغير متاجر بها، وهذا ما يتسبب في ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، وتم أخذ الإنفاق العام GOV نسبة لـ PIB (GOVGDP)، البيانات مأخوذة من قاعدة بيانات الاحصائيات المالية الدولية (IFS) لصندوق النقد الدولي..

• DPRO آثار فروق الإنتاجية (أثار Balassa/Samuelson):

ترتبط الإنتاجية العالية مع انخفاض في تكلفة الإنتاج والأسعار النسبية لهذه السلع نسبة إلى السلع الغير متاجر بها، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، ومع هذا يرى Edwards (1989) أن آثار التقدم التكنولوجي على سعر الصرف حسب آثاره على جميع القطاعات الاقتصادية، فممكن للتقدم التكنولوجي أن يؤدي إلى انخفاض في سعر الصرف الحقيقي لما يكون أثر العرض يهيمن على أثر الطلب، وكتعويض لآثار الفروق الإنتاجية نستخدم الناتج المحلي الخام لكل فرد للشركاء التجاريين (GDPPC)، البيانات مأخوذة من قاعدة بيانات الاحصائيات المالية الدولية (IFS) لصندوق النقد الدولي.

• OPEN مؤشر الانفتاح التجاري:

زيادة معدل الانفتاح التجاري أي أن مجموع الصادرات والواردات إلى PIB تؤدي إلى حركة قوية من العملات، وفي الغالب فإن زيادة معدل الانفتاح التجاري في الدول النامية هو زيادة حادة في الواردات، فانخفاض معدل الانفتاح التجاري سيؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي والعكس صحيح أن ارتفاع معدل الانفتاح سيؤدي إلى انخفاض سعر الصرف الحقيقي Faso & Baffes et al (1999).

وأكدوا Elbadawi & Edwards (1994) أن أهم المحددات لسعر الصرف الحقيقي هو الانفتاح التجاري، بحيث بين Edwards وضح أن القيود التجارية تؤدي إلى ارتفاع TCR، ودراسة Khane & Ostry (1997) أن تحرير التجارة تؤدي إلى انخفاض TCR، ومن جانب آخر Clavo & Drazon (1998) يرون أن تحرير المبادلات سيؤدي إلى ارتفاع الاستهلاك ويؤدي إلى ارتفاع TCR.

البيانات مأخوذة من قاعدة بيانات الاحصائيات المالية الدولية (IFS) لصندوق النقد الدولي.

• TOT معدل التبادل:

فيما يخص تأثير معدل التبادل على سعر الصرف الحقيقي هو تأثير غامض غير واضح من الناحية النظرية، وحسب (Bleany & Greenway (2001), Elbadawi & Soto (1999), Edwards (1989) أن هذا المتغير ممكن أن يؤثر على سعر الصرف الحقيقي بالارتفاع والانخفاض اعتمادا على تأثيرات الدخل وتأثيرات التبادل، والبيانات مأخوذة من قاعدة بيانات الاحصائيات المالية الدولية (IFS) لصندوق النقد الدولي.

• FDI الاستثمار الأجنبي المباشر :

إن تدفقات رأس المال الداخلة للدولة تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع غير التجارية مما يؤدي إلى ارتفاع سعرها مسبباً ارتفاعاً لسعر الصرف الحقيقي، والتي تمثل حسب بعض الاقتصاديين Philip (2006) Milesi - Ferretti & مؤشرات قياس التكامل المالي الدولي، وأن التدفقات لرؤوس المال ستؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة الحقيقية وارتفاع معدلات الفائدة المحلية والتي من شأنها أن تعزز تدفقات رأس المال، وارتفاع سعر الصرف الحقيقي سيؤدي إلى عجز كبير في الحساب الجاري وبالتالي يشجع الشركات الأجنبية بالاستثمار محلياً، فالشركات الأجنبية تختار الاستثمار المباشر في الخارج أحسن من التصدير لأن هناك العديد من العوامل التي تحفزها وأهمها نحد انخفاض تكاليف الإنتاج ووجود حوافز من الدول المضيفة، وجود أسواق جديدة... إلخ.

وعليه فإن الاستثمار الأجنبي المباشر سيؤدي على المدى البعيد إلى زيادة النمو الاقتصادي من خلال زيادة القيمة المضافة وزيادة التشغيل وبالتالي سيؤدي حتماً إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، وتم استخدام الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة لـ GDP (FDIGDP)، البيانات مأخوذة من قاعدة بيانات الاحصائيات المالية الدولية (IFS) لصندوق النقد الدولي.

المطلب الثاني: منهجية الدراسة التطبيقية:

الفرع الأول: مفهوم الاستقرار :

1. الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية المستقرة :

إن دراسة الاستقرار تعتبر من أهم الأعمال التي ينبغي القيام بها في الدراسات القياسية، وتعتمد على السلاسل الزمنية، ويمكن أن نعرف السلسلة الزمنية المستقرة بأنها السلسلة التي يكون وسطها

الحسابي ، تباينها وتباينها المشترك منتهية ومستقلة عن الزمن، وتعرضها لصدمة ستعود دائما لقيمتها المتوسطة .

إذا كانت لدينا السلسلة الزمنية x_t و $t \in T$ حيث أن $T = R, Z$ ou N ، نقول عن هذه السلسلة الزمنية أنها مستقرة من الدرجة الثانية أي أنها تتميز باستقرار بالمعنى الواسع إذا كان¹:

$$\begin{aligned} E[x_t] &= m & \forall t \in T \\ V[x_t] &= \sigma^2 & \forall t \in T \\ \text{cov}[x_t, x_{t+\theta}] &= \gamma_x[\theta] & \forall t \in T, \forall \theta \in T \end{aligned}$$

يشير كل من الشرطين الأول و الثاني إلى ثبات كل من متوسط و تباين السلسلة الزمنية، أما الشرط الثالث فيبين أن التباين المشترك بين قيمتين لنفس المتغير يعتمد على الفجوة الزمنية بين القيمتين و ليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التباين المشترك.

2. أنواع السلاسل الزمنية الغير مستقرة :

هناك نوعين من السلاسل الزمنية الغير مستقرة :

- السلاسل الزمنية الغير مستقرة من نوع TS : هي سلاسل يكون فيها الاتجاه ذو علاقة واضحة ، وتأخذ السلاسل من نوع TS الشكل الخطي و تكتب :

$$x_t = a_0 + a_1 t + \varepsilon_t$$

وتعتبر غير مستقرة لكون وسطها الحسابي يرتبط بالزمن ، وتحول إلى سلاسل مستقرة من خلال تقدير المعلمات \hat{a}_0 و \hat{a}_1 بطريقة المربعات الصغرى و طرح المقدار $\hat{a}_0 + \hat{a}_1 t$ من x_t .

- السلاسل الزمنية الغير مستقرة من نوع DS: تسمى هذه السلاسل بسلاسل السير العشوائي ، و تأخذ الشكل:

$$x_t = x_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$$

وتحول إلى سلاسل مستقرة باستخدام طريقة الفروق ، يسمح إدخال الثابت β في السيرة DS بالتميز بين نوعين مختلفين :

• إذا كان $\beta = 0$: تسمى بالسلسلة DS بدون انحراف ، و تكتب على الشكل :

$x_t = x_{t-1} + \varepsilon_t$ ، و هي غير مستقرة من حيث التباين لأن تباينها يرتبط بالزمن

$V[x_t] = t\sigma_\varepsilon^2$ ، و بتطبيق الفروق على الصيغة السابقة يمكن الحصول على سلسلة مستقرة .

¹ Bourbounnais R . et Terraza M. , Analyse des séries temporelles en économie , presse universitaires de France , premiere édition , 1998 , p . 80 .

• إذا كان $\beta \neq 0$: تسمى بالسلسلة DS بانحراف، وتكتب على الشكل :

$$x_t = x_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$$

وهي سلاسل غير مستقرة من حيث وسطها الحسابي $E[x_t] = x_0 + \beta t$ ، و من حيث تباينها $V[x_t] = t\sigma_\varepsilon^2$ ، و تحول إلى سلسلة مستقرة بتطبيق طريقة الفروق الأولى .

3. اختبارات الاستقرارية (اختبارات الجذور الوحيدة):

1.3.1 اختبار الجذور الوحيدة العليا لديكي-فولار Dickey Fuller Augmente :

و يعتبر اختبار الجذور الوحيدة العليا لديكي-فولار ADF^1 لـ Dickey و Fuller (1979) ، من بين الاختبارات الإحصائية القوية للكشف عن استقرار السلاسل الزمنية ، ويسمح هذا الاختبار بتبيان ما إذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة ، وأيضا ما هي أحسن طريقة لجعلها مستقرة . و من أجل اختبار ADF يتم تقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى النماذج الثلاثة التالية بالنسبة لكل متغير:²

$$\Delta X_T = pX_{T-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta X_{T-j+1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots [1]$$

$$\Delta X_T = pX_{T-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta X_{T-j+1} + c + \varepsilon_t \dots \dots \dots [2]$$

$$\Delta X_T = pX_{T-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta X_{T-j+1} + c + bt + \varepsilon_t \dots \dots \dots [3]$$

حيث:

P : عدد التأخرات في النماذج .

ΔX_T : التفاضل الأول للمتغير X .

يقوم اختبار ADF على الفرضيتين التاليتين:

$$H_0 : \phi - 1 = 0$$

$$H_1 : \phi - 1 < 0$$

وقد درس ديكي- فولار التوزيع الاحصائي للمقدر ϕ_i و هذا باستخدام طريقة المحاكاة لـ Monte-Carlo

و أعد جدولاً للقيم الحرجة $\hat{\phi}_j - 1$ أي T_{tab} ليتم مقارنتها مع T_{cal} المحسوبة ، حيث :

¹ Dickey, D.A. & Fuller, W.A. , Likelihood Ratio Statistics for Time Series Using Unit Roots , *Econometrica* , Vol.49 , P.1057-1072.

² Bourbonnais R. , *Econométrie , Manuel et Exercices Corrigés* , Dunod , Paris , 4 me édition, 2002, P.234.

$$T_{cal} = \frac{\hat{\phi}_1 - 1}{\hat{\delta}_{\hat{\phi}_1}}$$

فإذا كانت $T_{cal} \geq T_{tab}$ فهذا يعني وجود جذور وحيدة أي قبول الفرضية العدمية H_0 و بالتالي السلسلة الزمنية غير مستقرة ، أما إذا كانت $T_{cal} < T_{tab}$ فهذا يعني أن السلسلة الزمنية مستقرة .
و يتم حساب عدد التأخرات p عن طريق اختيار القيم التي تعطي أقل قيمة لمعيار Akaike(1979) ومعيار Schwartz(1978) ، حيث :

$$AIC(P) = n \log(\delta_{\hat{\epsilon}_t}^2) + 2(3 + p)$$

$$SC(P) = n \log(\delta_{\hat{\epsilon}_t}^2) + (3 + p) \log n$$

حيث :

$(\delta_{\hat{\epsilon}_t}^2)$: تباين الأخطاء العشوائية بعد عملية التقدير .

n : المشاهدات الفعلية .

2.3. اختبار فيليبس و بيرون (1988) Phillips et Perron

يسمح اختبار Phillips et Perron (1988) بتجاوز مشكلتي الارتباط الذاتي للبواقي و عدم ثبات التباين للخطأ العشوائي التي يعاني منها اختبار ديكي فولار العادي ، و يجري هذا الاختبار في أربعة مراحل¹:

1. التقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى النماذج الثلاثة القاعدية لاختبار ديكي فولار و حساب الإحصائيات المرافقة .

2. تقدير التباين المسمى بالقصير الأجل $\sigma^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e_t^2$ ، حيث يمثل e_t الباقي المقدر .

3. تقدير المعامل المصحح s_t^2 المسمى بالتباين الطويل الأجل ، و المستخرج من هيكل التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابقة حيث :

$$s_t^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e_t^2 + 2 \sum_{i=1}^l \left(1 - \frac{i}{l+1}\right) \frac{1}{n} \sum_{t=i+1}^n e_t e_{t-1}$$

¹ Bourbonnais R. , op-cité, P. 234 .

من أجل تقدير هذا التباين الطويل الأجل ، من الضروري تعريف عدد التأخرات l المقدرة بدلالة عدد المشاهدات الكلية n .

$$4. \text{ حساب إحصائية فيليبس و بيرون (pp) : } t_{\hat{\phi}_1}^* = \sqrt{k} \times \frac{(\hat{\phi}_1 - 1)}{\hat{\sigma}_{\hat{\phi}_1}} + \frac{n(k-1)\hat{\sigma}_{\hat{\phi}_1}}{\sqrt{k}}$$

مع : $k = \frac{\hat{\sigma}^2}{s_t^2}$ (الذي يساوي الواحد - في الحالة التقريبية - إذا كان e_t يمثل تشويشا) .

ثم يتم مقارنة هذه الإحصائية مع القيم الحرجة لجدول MacKinnon .

الفرع الثاني: منهجية اختبار التكامل المتزامن:

1. اختبار التكامل المتزامن لـ Johansen:

المرحلة الثانية فتمثل في استعمال كل من اختبار التكامل المتزامن لغرض اختبار إمكانية وجود علاقة توازن في المدى الطويل ، توجد عدة اختبارات لهذا الغرض غير أن أهمها هي مقارنة Johansen (1988,1991)؛ و مقارنة نماذج المتجهات ذات الانحدار المتعدد المتعدد Vector Autoregressive Model (VAR).

يسمح إختبار Johansen بدراسة العلاقة في المدى الطويل بين مجموعة متغيرات متكاملة من نفس الدرجة، وهذا بالاعتماد على الأشعة المرتبطة بالقيم الخاصة الأكبر لمصفوفة التكامل المتزامن ، ويسمح إختبار Johansen بحساب عدد علاقات التكامل المتزامن من خلال حساب عدد أشعة التكامل المتزامن، والمسماة برتبة مصفوفة التكامل المتزامن ، ويقوم هذا الاختبار على تقدير النموذج التالي²:

$$\Delta Y_t = A_0 + A_1 \Delta Y_{t-1} + A_2 \Delta Y_{t-2} + \dots + A_p \Delta Y_{t-p+1} + \pi Y_{t-1} + \varepsilon$$

حيث:

$$\pi = \sum_{i=1}^p A_{i-1} : \text{ تكتب على الشكل التالي :}$$

P : عدد التأخرات في النموذج.

$$R_g(\pi_p) = r \text{ رتبة المصفوفة } \pi \text{ ، والتي تمثل عدد علاقات التكامل المتزامن.}$$

¹ Johansen, S., "Statistical Analysis of Cointegration Vectors", Journal of Economic Dynamics and Control, Vol.2 (June-September),1988, pp. 231-54.

² Bourbonnais R. , op -cité, p 291

2. تحليل دوال الاستجابة الدفعية و تحليل التباين:

في المرحلة الثالثة نستخدم دوال الاستجابة الدفعية The impulse response function لمعرفة كيف تستجيب هذه المتغيرات لصدمة في سعر البترول ، و تمثل دوال الاستجابة الدفعية تأثير صدمة جديدة على القيم الجارية و المستقبلية للمتغير الداخلي ، فأى صدمة على المتغير في أي لحظة تؤثر مباشرة على قيم هذا المتغير و لكن يمكن أن تنتقل أيضا إلى مجموع المتغيرات الأخرى بواسطة الهيكلة الديناميكية للنموذج VAR .

أما بالنسبة لتحليل التباين Variance decomposition فهو يقدم كذلك معلومات تتعلق بالأهمية النسبية لكل صدمة في تفسير تصرفات المتغيرات الداخلية .

إن تحليل تباين خطأ التنبؤ يهدف إلى حساب بالنسبة لكل صدمة مساهمتها في تباين الخطأ ، و بتقنية رياضية يمكن كتابة تباين خطأ التنبؤ في المدى h بدلالة تباين الخطأ الذي يعود لكل متغير .

ليكن النموذج $VAR(1)$ بمتغيرين y_{1t} و y_{2t} ، يكتب تباين خطأ التنبؤ بالنسبة لـ y_{1t+h} بالعلاقة

التالية:¹

$$\sigma_{y1}^2(h) = \sigma_{y1}^2 [m_{11}^2(0) + m_{11}^2(1) + \dots + m_{11}^2(h-1)] + \sigma_{y2}^2 [m_{22}^2(0) + m_{22}^2(1) + \dots + m_{22}^2(h-1)]$$

حيث تمثل m_{ii} معاملات المصفوفة M .

في المدى h يعطى تحليل التباين (بنسبة مئوية) للصدمة y_{1t} على y_{1t} بالعلاقة التالية :

$$\frac{\sigma_{y1}^2 [m_{11}^2(0) + m_{11}^2(1) + \dots + m_{11}^2(h-1)]}{\sigma_{y1}^2(h)}$$

و يعطى تحليل التباين (بنسبة مئوية) للصدمة y_{2t} على y_{1t} بالعلاقة التالية :

$$\frac{\sigma_{y2}^2 [m_{22}^2(0) + m_{22}^2(1) + \dots + m_{22}^2(h-1)]}{\sigma_{y1}^2(h)}$$

فإذا كانت صدمة على ε_{1t} لا تؤثر على تباين الخطأ لـ y_{2t} مهما كان أفق التنبؤ ، فإن y_{2t} يمكن

أن يعتبر كمتغير خارجي لأن تغير y_{2t} مستقل عن ε_{1t} ، و بالعكس ، إذا كانت صدمة على ε_{1t} تؤثر

كلياً على تباين خطأ y_{2t} ، فيعتبر هذا الأخير داخلي .

¹ Bourbonnais R. , op – cité, p 271

المطلب الثالث: نتائج الدراسة التطبيقية والتحليل

الفرع الأول: خصائص السلاسل الزمنية للمتغيرات:

من أجل معرفة خصائص المتغيرات المستعملة في الدراسة ، استعملنا اختبارين لكشف الجذور
الوحيدة، هما اختبار الجذور الوحيدة العليا Augmented Dickey-Fuller ADF ، و اختبار الجذور الوحيدة
ل Philips- Perron PP ، وقد تم حساب عدد التأخرات بناء على أصغر قيمة يأخذها المعامل Akaike و
Schwarz ، وقد بينت النتائج أن كل المتغيرات غير مستقرة في المستوى عند مستوى معنوية 5% ،
ومستقرة في التفاضل الأول ، أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى I(1).

الجدول (4-10) : نتائج اختبار الجذور الوحيدة

القرار	التفاضل الأول		المستوى		المتغيرات
	PP	ADF	PP	ADF	
I(1)	-3.369687**	-3.456003**	-1.824756	-2.967107	TCRE
I(1)	-5.696591***	-5.699341***	-2.186075	-1.775556	ROILP
I(1)	-4.838262**	-4.906272**	-1.967065	-1.751801	OPEN
I(1)	-7.512015***	-7.308264***	-1.335655	-1.532218	TOT
I(1)	-7.219152***	-4.089100**	-1.473867	-1.521883	GOVGDP
I(1)	-10.62440***	-6.326875***	-3.712916	-2.295850	FDIGDP
I(1)	-7.639314***	-4.360719**	1.637249	2.745810	DPRO

مستوى معنوية 5% * مستوى معنوية 1%

المطلب الرابع: نتائج اختبار التكامل المتزامن

وبما أن كل من سعر الصرف الحقيقي و المتغيرات المفسرة له المتمثلة في كل من سعر البترول
الحقيقي، مؤشر الانفتاح التجاري، معدل التبادل التجاري، الاستثمار الأجنبي المباشر، الانفاق العام
وآثر فروق الانتاجية متكاملة من نفس الدرجة (كما بينها اختبار الجذور الوحيدة) فهناك إمكانية
وجود علاقة تكامل متزامن بينها .

الجدول (4-11): نتائج اختبار Johansen-Juselius للتكامل المتزامن المبني على إحصائيات

Maximum Eigenvalue و Trace

A/ Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.888261	164.6879	125.6154	0.0000
At most 1 *	0.649512	98.94017	95.75366	0.0296
At most 2	0.514691	67.48734	69.81889	0.0757
At most 3	0.489147	45.79825	47.85613	0.0771
At most 4	0.425365	25.64805	29.79707	0.1396
At most 5	0.192186	9.027425	15.49471	0.3628
At most 6	0.083773	2.624739	3.841466	0.1052

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

B/ Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized		Max-Eigen	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.888261	65.74776	46.23142	0.0002
At most 1	0.649512	31.45284	40.07757	0.3338
At most 2	0.514691	21.68909	33.87687	0.6317
At most 3	0.489147	20.15020	27.58434	0.3309
At most 4	0.425365	16.62062	21.13162	0.1907
At most 5	0.192186	6.402686	14.26460	0.5621
At most 6	0.083773	2.624739	3.841466	0.1052

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

بينت نتائج اختبار التكامل المتزامن المبينة على أساس إحصائتي Trace و Maximum Eigenvalue وجود على الأقل علاقة واحدة للتكامل المتزامن عند مستوى معنوية 5% و 10%. و بالتالي نستنتج وجود علاقة طويلة المدى بين المتغير التابع سعر الصرف الفعلي الحقيقي، والمتغيرات المفسرة له و المتمثلة في كل من سعر البترول، مؤشر الانفتاح التجاري، معدل التبادل التجاري، الاستثمار الأجنبي المباشر، الانفاق العام، وأثر فروق الانتاجية.

نتائج تقدير المعلمات الطويلة الأجل لمعادلة سعر الصرف الحقيقي تظهر في الجدول التالي:

الجدول (4-12) : تقدير معلمات المدى الطويل

TCRE	ROILP	OPEN	TOT	GOVGDP	FDIGDP	DPRO
Coefficients	0.745577**	-2.069450**	0.029313	0.427091**	-10.1963**	9.733456**
Standard Error	(0.11253)	(0.10760)	(0.06620)	(0.17433)	(1.35630)	(1.10134)
T-statistics	6.625584	-19.232806	0.442794	2.449899	-7.517754	8.837420

ملاحظة: ** تشير إلى مستويات المعنوية عند 5%. المصدر: من إعداد الباحث باستعمال برنامج Eviews 9.

الفرع الأول: تحليل نتائج التكامل المتزامن

1- علاقة سعر الصرف الفعلي الحقيقي وسعر النفط الحقيقي:

من خلال الجدول تتضح لنا معلمة سعر النفط الحقيقي موجبة، وهذا ما يؤكد على وجود علاقة طردية بين أسعار النفط وسعر الصرف الحقيقي، فارتفاع أسعار النفط بنسبة 1% سيرفع من مستوى سعر الصرف الحقيقي بحوالي 0.74%، وهذا ما يؤكد فرضية هيمنة قطاع المحروقات على إيرادات الجزائر طيلة فترة الدراسة، ويمكن تأكيد ذلك من خلال الأزمة البترولية لسنة 1986 التي أدت إلى انخفاض الصادرات مما أثر سلبا على التوازنات الاقتصادية الكلية من خلال عجز الميزانية والاختلال النقدي وتفاقم المديونية الخارجية، وكل هذا أدى إلى اتخاذ مجموعة من التدابير والاجراءات للتصحيح الاقتصادي من خلال التصحيح الهيكلي و ابرام اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي والتوجه نحو اقتصاد السوق من خلال تحرير الأسعار والانفتاح التجاري وتخفيض التعريفات وتحرير سعر الصرف باعتباره كان مقوم بأكثر من قيمته الحقيقية.

ومن خلال استخدام سعر الصرف الفعلي الحقيقي وكذلك تغيرات الأنظمة أسعار الصرف التي تمت خلال فترة الدراسة، يتضح أنه عندما يكون سعر الصرف الحقيقي مقوم أكبر من قيمته الحقيقية

التوازنية تؤكد وجود مغالاة في قيمته وهذا ما قد يؤدي إلى اختلالات نقدية خاصتنا على المدى الطويل، وعليه يمكن أن نظهر هذه الحالات والفترات كالتالي:

• مرحلة المغالاة في قيمة سعر الصرف الحقيقي (1976 – 1987)

شهدت هذه الفترة مغالاة في قيمة الدينار الجزائري، وهي فترة التسيير الإداري مما أدى إلى تبني مزيج من السياسات الكلية التوسعية مع الإبقاء على نظام الصرف ثابت، وكذلك القيود التجارية خاصتنا الخارجية، والملاحظ هنا أن ثبات سعر الصرف وعدم الانفتاح على العالم الخارجي وعدم قابلية الدينار الجزائري إلى التحويل أدى إلى المغالاة الغير مبررة، وبانخفاض سعر البترول أدى إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية والبحث على حلول للخروج منها، وهذا ما ظهر جليا من خلال التصحيح الهيكلي والاصلاحات الاقتصادية.

• مرحلة بداية الانخفاض في قيمة سعر الصرف الحقيقي (1988 – 1994)

عرفت هذه المرحلة بداية انخفاض سعر الصرف الحقيقي الفعلي، ويعود سبب ذلك إلى التخفيض الرسمي في سعر الصرف الاسمي باعتبار ذلك من أهم شروط اتفاقيات صندوق النقد الدولي باعتبار أنه كان مقوم أكبر من قيمته الحقيقية التي يحددها العرض والطلب على العملة المحلية، وقد تم تقييد شراء الصرف الأجنبي من خلال الرقابة عليه، بالإضافة إلى توقف خدمة الدين وإعادة جدولتها نتيجة تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي والتي تم تطبيقها في إطار سياسات كلية صارمة أدت بالتدرج إلى انهاء التقدير المبالغ فيه في قيمة العملة الوطنية، والملاحظ أن أسعار البترول لم تعرف تحسن خلال هذه المرحلة والتأثير كان أسسه التخفيض الرسمي للعملة.

• مرحلة الاستقرار والتوازن لسعر الصرف الحقيقي الفعلي (1995 – 2015)

عرف سعر الصرف انحراف أقل خلال الفترة 1995 - 2002 والناجم عن بداية استقرار سعر الصرف الحقيقي والنتائج عن تحسن أسعار البترول، ونتيجة للارتفاع المستمر لأسعار البترول بعد هذه الفترة عرف الدينار الجزائري استقرار ملحوظ عند مستواه التوازني، وهذا ما أكدته تقارير صندوق النقد الدولي، ليستمر هذا الاستقرار إلى غاية نهاية 2014، أما بعدها عرف تدهور في قيمة العملة وهذا راجع إلى انهيار أسعار البترول 2015-2016.

وعليه فإن أسعار البترول لها تأثير مباشر على سعر الصرف الحقيقي والعلاقة هي علاقة طردية وتعتبر الصدمات الخارجية لها تأثير مباشر على الاقتصاد ككل من خلال عدم تنوع الصادرات والاعتماد على الاقتصاد الريعي.

2- علاقة سعر الصرف الحقيقي ومؤشر الانفتاح التجاري:

من خلال معلمة مؤشر الانفتاح التجاري التي تظهر سالبة، تؤكد أن العلاقة بين مؤشر الانفتاح التجاري وسعر الصرف الحقيقي هي علاقة عكسية، فارتفاع نسبة الانفتاح التجاري ستؤدي إلى انخفاض سعر الصرف الحقيقي وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية والدراسات التجريبية.

وكما هو مؤكد فالجزائر بدأت التحرير التدريجي من بداية 1988-1990، ثم بعد ذلك بداية من 1994 بدأت بالتحرير الكلي إلا أنها أبقّت على بعض القيود المهمة التي تمس بصفة مباشرة الانتاج الوطني.

كما هو معلوم فإن مؤشر الانفتاح التجاري يتمثل في مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الخام، وعليه فإن ارتفاعه إما زيادة الصادرات والواردات معا أو زيادة أحدهما، ومن خلال دراسة هذا المؤشر نستطيع أن نقسم الدراسة إلى مرحلة قبل التحرير ومرحلة بعد التحرير.

• مرحلة قبل التحرير التجاري (1970 - 1990):

في هذه المرحلة عرف مؤشر الانفتاح التجاري بانخفاضه ويعود ذلك إلى أن الصادرات كانت تتمثل في المحروقات والواردات كانت تعرف قيود جمركية وفي الغالب كانت تتمثل في السلع الوسيطة أو المواد الأولية للإنتاج المحلي، وفي المقابل كانت قيمة سعر الصرف الحقيقي مرتفعة ومقومة بأعلى من قيمتها الحقيقية وذلك راجع إلى اتباع نظام صرف ثابت.

• مرحلة بعد التحرير التجاري (1990 - 2014):

فبعد الأزمة الاقتصادية 1986 وبعد عقد اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي وبداية الاصلاحات الاقتصادية، عرفت الجزائر انفتاحا على العالم الخارجي من خلال اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي، وهذا ما أدى إلى ارتفاع مؤشر الانفتاح التجاري خلال هذه المرحلة وتم الغاء بعض التعريفات الجمركية وتخفيض تعريفات أخرى وهذا ما أدى إلى زيادة قيمة الواردات في البداية ثم زيادة الصادرات بعد ذلك وذلك راجع إلى ارتفاع أسعار البترول، وفي المقابل شهدت قيمة سعر الصرف

الحقيقي انخفاضات محسوسة وراجع ذلك إلى التخفيض الرسمي لقيمة الدينار الجزائري وكذلك امكانية تحويله، وكذلك تحرير سعر الصرف من خلال تحديد قيمته على أساس العرض والطلب في سوق الصرف بين البنوك .

إن ارتفاع مؤشر الانفتاح التجاري في السنوات الأخيرة راجع إلى ارتفاع الإيرادات البترولية، وفي المقابل ارتفاع قيمة الواردات وذلك راجع إلى زيادة في استيراد المواد الغذائية والسلع الكمالية مثل السيارات، الأجهزة الالكترومنزلية... إلخ، وبرنامج الانعاش الاقتصادي الذي أدى إلى استيراد السلع الوسيطة والمواد الأولية لاستكمال المشاريع الاستراتيجية، وفي الوقت نفسه عرف سعر الصرف الحقيقي استقرار خلال هذه المرحلة لما عرف من وجود فائض في ميزان المدفوعات، وكذلك احتياطي من العملة الصعبة مهم جدا.

وعليه فإن الانفتاح التجاري يؤثر على سعر الصرف الحقيقي من خلال آثار الاستبدال والدخل، فبانخفاض التعريفات الجمركية سيؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المتاجر بها على حساب السلع الغير متاجر بها، فآثار الاستبدال سيؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المحلية وبالتالي انخفاض حقيقي لسعر الصرف الحقيقي.

فالانفتاح التجاري سيؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقي وهذا ما ينتج عليه زيادة الطلب الكلي لكل السلع، فإذا كان الانفتاح التجاري غير مرفق بالإصلاحات الهيكلية فإن سعر الصرف الحقيقي سينخفض، وهذا ما حدث لسعر الصرف الحقيقي الجزائري وعليه فإن أثر الدخل سيكون أقل من تأثير الاستبدال على انخفاض سعر الصرف الحقيقي.

وفي الأخير يجب أن يكون التحرير التجاري مرفق بالإصلاحات الهيكلية التي تؤدي إلى ارتفاع الأرباح الإنتاجية وبالتالي سينتج عنه ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي ولكن في حدود.

3- علاقة سعر الصرف الحقيقي والإنفاق الحكومي:

من خلال معلمة الإنفاق الحكومي الموجبة، فإن العلاقة الموجودة بين الإنفاق الحكومي GOVGDP وسعر الصرف الحقيقي هي علاقة طردية، بحيث أنه كلما ارتفع الإنفاق الحكومي سيؤدي ذلك إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، وبانخفاضه سيؤدي إلى انخفاض سعر الصرف الحقيقي.

إن سياسة تخفيض نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الاجمالي هي سمة من سمات فلسفة التحرير، فانخفاض الانفاق الحكومي سيؤدي إلى انخفاض المداخيل النقدية وبالتالي سيؤدي إلى تقليل الطلب على السلع الغير قابلة للإتجار وبالتالي حدوث انخفاض في سعر الصرف الحقيقي، وعليه فإن الأثر النسبي لرأس المال الحكومي على سعر الصرف الحقيقي يتناسب مع نتائج هيكل الانفاق الحكومي في الجزائر، إذ تمثل النفقات الرأسمالية ثلث مجموع النفقات التي تتضمن عادة جزءا كبيرا من المعدات والسلع التي لا تنتج محليا، وعليه فإن الزيادة في الانفاق الرأسمالي تزيد الطلب على استيراد السلع الاستهلاكية والمعدات.

وبالنظر إلى السياسة التوسعية للإنفاق الحكومي التي انتهجتها الجزائر خلال مراحل الانعاش الاقتصادي (2000 - 2014) في مجالات البنية التحتية والهياكل القاعدية، وهذا ما أدى إلى زيادة حجم الواردات من السلع الاستهلاكية والرأسمالية والخدمات الأجنبية وهذا راجع إلى ضعف الانتاج المحلي لتغطية هذا الطلب الكبير، وعليه فإن الزيادة في الانفاق الحكومي سيؤدي إلى الزيادة في الدخل النقدي وبالتالي سيؤدي إلى الزيادة في الطلب الكلي على السلع المتاجر بها والغير متاجر بها وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي.

والملاحظ أنه بالرغم من السياسة التوسعية للإنفاق الحكومي إلا أن سعر الصرف الحقيقي لم يرتفع بنفس النسبة لأنه كانت هناك تغطية للإيرادات البترولية لهذا الارتفاع ما أدى إلى استقرار قيمة سعر الصرف الحقيقي في حدود مستواه التوازني.

4- علاقة سعر الصرف الحقيقي والاستثمار الأجنبي المباشر:

من خلال معلمة الاستثمار الأجنبي المباشر التي تظهر سالبة، تؤكد أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف الحقيقي هي علاقة عكسية، فارتفاع نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر ستؤدي إلى انخفاض سعر الصرف الحقيقي، فهي لا تتماشى مع النظرية الاقتصادية، والشيء الذي يؤكد ذلك هو أنه بالرغم من الانفتاح الاقتصادي الجزائري على العالم الخارجي وتحرير تجارتها وكذلك انتقالها إلى اقتصاد السوق، إلا أن الأهمية التي يتمتع بها رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في تعديل الميزان الكلي لم يكن له التأثير المهم ونستطيع القول أنه منعدم والملاحظ لتطور رصيد هذا البند ولا يلمس روح الاهتمام بهذا العنصر المهم، وخصوصا تزامنه مع تدهور الوضع الأمني وخلال فترة بداية الانفتاح، وبهذا كان المناخ الاستثماري ضعيف وتمركز بشكل كبير على قطاع المحروقات.

الملاحظ كذلك أن أرقام الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة للنتائج المحلي الاجمالي كانت ضعيفة جدا ففي أحسن أوقاتها لم تتعدى نسبة 2% والجزء الأكبر يستهدف قطاع المحروقات والخدمات. إن عملية تخفيض الدينار ساهمت في تقريب سعر الصرف الرسمي من المستوى التوازني، لهذا نلاحظ عدم وجود ردة فعل قوية للاستثمار الأجنبي المباشر، فتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال مرحلة التعويم المدار لم تكن نتيجة سياسة الصرف بل كانت نتيجة لسياسة التشجيع والتحفيزات والضمانات المقدمة للمستثمرين الأجانب، بالإضافة إلى الجهود المبذولة في هذا المجال من خلال اتفاقيات تحويل جزء من الدين الخارجي إلى استثمارات مباشرة.

وعليه فإن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على سعر الصرف الحقيقي كان ضعيف جدا إن لم يكن معدوم، فباعتبار أن السلطات قامت بالتحكم في سعر الصرف الحقيقي خاصتا في فترة تحسن الإيرادات البترولية ووضعه قريب من حالة التوازن.

5- علاقة سعر الصرف الحقيقي وفروق الانتاجية:

من خلال معلمة فروق الانتاجية الموجبة، فإن العلاقة الموجودة بين فروق الانتاجية DPRO وسعر الصرف الحقيقي هي علاقة طردية، بحيث أنه كلما ارتفعت فروق الانتاجية سيؤدي ذلك إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، وبانخفاضه سيؤدي إلى انخفاض سعر الصرف الحقيقي، وما ينبثق عن هذه النتيجة هو أن المتغير المتمثل في التقدم التكنولوجي (آثار بلاسا سام ويلسون) ويبين أن ارتفاع الانتاجية يزيد في الجزائر مقارنة بشركائه التجاريين كلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي، وعليه فإن الأثر الذي يهيمن هو ارتفاع الانتاجية (Product augmenting)، وعليه فإن أي صدمة تكنولوجية تنتج أثرا إيجابيا للدخل تولد طلبا فائضا على السلع الغير قابلة للتداول وبالتالي فإن هناك ارتفاعا حقيقيا، إن أثر Balassa Samuelson له تأثير مهم على سعر الصرف الحقيقي، وكل هذا ناتج عن تحسن مداخيل الجزائر نتيجة ارتفاع أسعار البترول مما أدى إلى زيادة نسبة الانتاج المحلي للفرد.

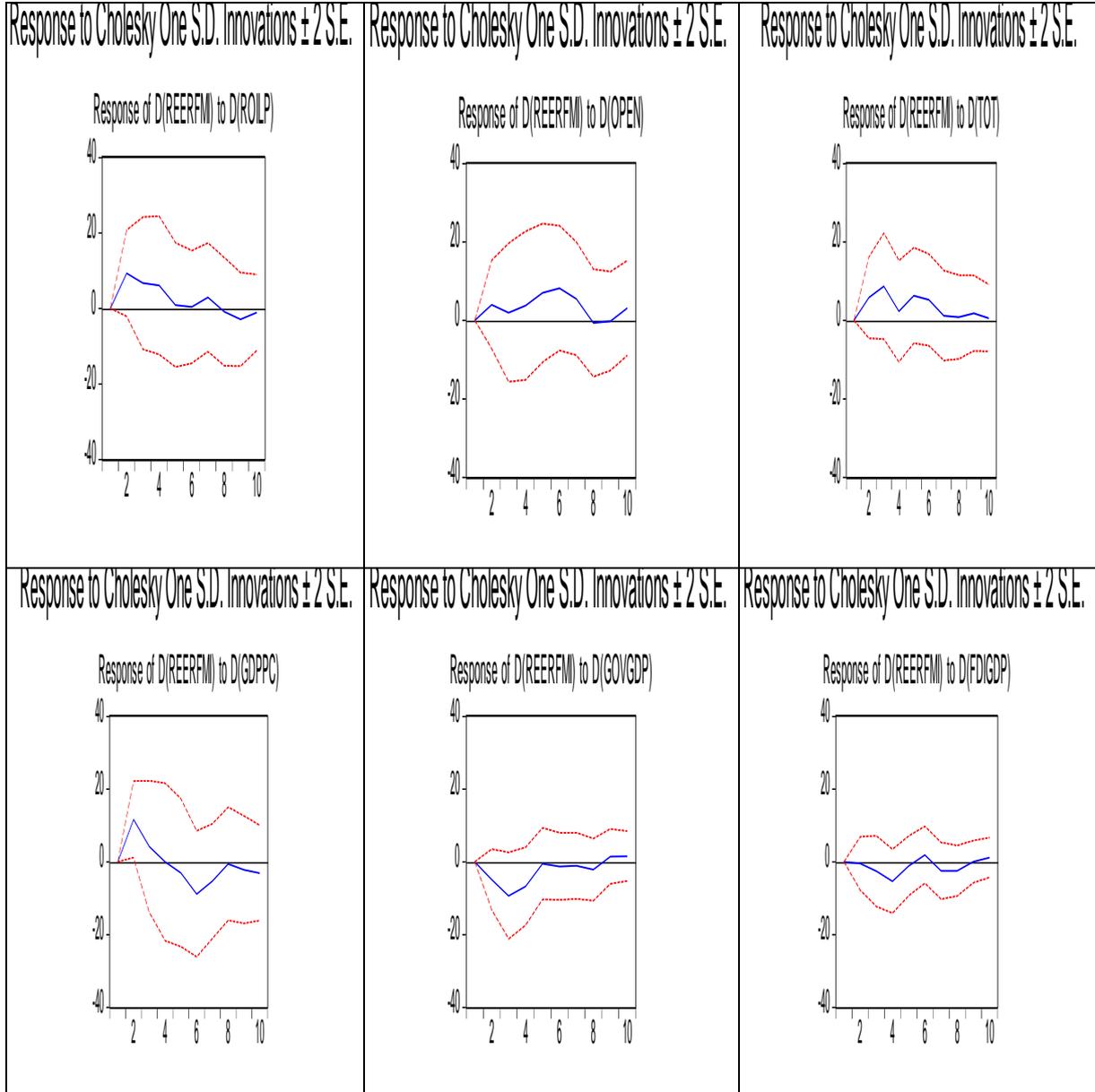
6- علاقة سعر الصرف الحقيقي ومعدل التبادل TOT:

من خلال معلمة معدل التبادل الموجبة، فإن العلاقة الموجودة بين معدل التبادل وسعر الصرف الحقيقي هي علاقة طردية إلا أنها غير معنوية، وهذا ما يؤكد صحة النظريات الاقتصادية التي أثبتت أن التأثير غامض وغير واضح، وعليه فإن معدل التبادل لا يؤثر على سعر الصرف الحقيقي.

المطلب الخامس: تحليل نتائج دوال الاستجابة الدفعية ومكونات التباين

الفرع الأول: نتائج دوال الاستجابة الدفعية

الشكل رقم (4-5): نتائج دوال الاستجابة الدفعية



المصدر: من إعداد الباحث باستعمال برنامج Eviews 9 .

• تحليل نتائج دوال الاستجابة لردة الفعل:

حسب تقديرات دوال الاستجابة الدفعية الممتدة على 10 فترات والمبنية في مجموعة الأشكال أعلاه أدلت بالنتائج التالية:

- 1- استجابة أسعار البترول ROILP: إن حدوث أي صدمة هيكلية (مفاجئة) في أسعار البترول بمقدار انحراف معياري واحد يؤثر بشكل إيجابي على سعر الصرف الحقيقي إلى غاية الفترة الثامنة وتصبح الاستجابة سلبية إلى الفترات الموالية.
- 2- استجابة مؤشر الانفتاح التجاري OPEN: إن حدوث أي صدمة مفاجئة في مؤشر الانفتاح التجاري بمقدار انحراف معياري واحد يؤثر بشكل إيجابي على سعر الصرف الحقيقي إلى غاية الفترة السابعة تصبح الاستجابة سلبية إلى غاية الفترة الثامنة ثم تتحول الاستجابة إلى ايجابية وتستمر إلى غاية نهاية الفترات.
- 3- استجابة الانفاق الحكومي GOV: إن حدوث أي صدمة مفاجئة في الانفاق الحكومي بمقدار انحراف معياري واحد يؤثر بشكل سلبي على سعر الصرف الحقيقي إلى غاية الفترة الثامنة، لتصبح الاستجابة ايجابية بعدها لتستمر للفترات الموالية.
- 4- استجابة فروق الانتاجية DPRO: إن حدوث أي صدمة مفاجئة في فروق الانتاجية بمقدار انحراف معياري واحد يؤثر بشكل إيجابي على سعر الصرف الحقيقي ويستمر هذا التأثير خلال الفترات الأولى للدراسة، لتصبح الاستجابة سلبية بعد الفترة الرابعة ليستمر هذا التأثير للفترات الموالية.
- 5- استجابة الاستثمار الأجنبي المباشر FDI: إن حدوث أي صدمة مفاجئة في الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار انحراف معياري واحد يؤثر بشكل سلبي على سعر الصرف الحقيقي خلال كل الفترات، إلا الفترة الخامسة والفترة الأخيرة تصبح الاستجابة ايجابية.
- 6- استجابة معدل التبادل التجاري TOT: إن حدوث أي صدمة مفاجئة في معدل التبادل التجاري بمقدار انحراف معياري واحد يؤثر بشكل ايجابي على سعر الصرف الحقيقي خلال كل الفترات.

الفرع الثاني: تحليل التباين Variance decomposition

الجدول (4-13): تحليل التباين الثنائي بين TCRE وكل من: ROILP، OPEN، TOT، GOVGDP، DPRO، و FDIGDP.

Period	S.E.	D(TCRE)	D(ROILP)	D(OPEN)	D(TOT)	D(DPRO)	D(GOVGDP)	D(FDIGDP)
1	19.35515	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	30.17006	67.32918	9.614184	1.785242	3.706361	14.98792	2.555030	0.022088
3	33.86659	53.44855	11.55299	1.764478	9.596201	13.43440	9.620083	0.583301
4	35.88664	48.39444	13.21194	2.679122	8.959863	11.96454	12.07089	2.719200
5	37.40935	45.34043	12.22191	5.955893	11.11768	11.64804	11.12616	2.589893
6	40.22774	41.68446	10.57939	9.358069	11.30917	14.88849	9.715974	2.464454
7	41.60746	41.12550	10.39267	10.49989	10.65515	15.52714	9.150705	2.648949
8	41.93961	41.33373	10.26903	10.35800	10.52893	15.29799	9.266596	2.945729
9	42.24639	41.12932	10.59528	10.21025	10.56785	15.33502	9.259074	2.903198
10	42.55931	40.63295	10.50428	10.60316	10.43079	15.62597	9.260656	2.942195

• نتائج تحليل مكونات التباين:

إن نتائج تحليل مكونات التباين التي خلص إليها التحليل موضحة في الجدول، إذ تبين أن عند تحليل مكونات تباين سعر الصرف الحقيقي بالفترة الثانية فإن حوالي 67.32% من الخطأ بالتنبؤ في تباينه يعود إلى المتغير نفسه لتتناقص هذه النسبة عبر فترات الدراسة لتصل في آخر الفترة إلى نسبة 40.63%.

إن أسعار البترول تفسر في الفترة الثانية أكثر من 9.61% من خطأ التنبؤ في سعر الصرف الحقيقي، أما باقي المتغيرات فنجد مؤشر الانفتاح التجاري 1.78%، معدل التبادل التجاري 3.70%، فروق الانتاجية 14.98%، الانفاق الحكومي 2.55% والاستثمار الأجنبي المباشر 0.58% وفي نفس الفترة الثانية.

وفي آخر الفترات نلاحظ أن هناك زيادة القوة التفسيرية للمتغيرات عبر فترات الدراسة لتصل إلى نسبة 15.62% بالنسبة لفروق الانتاجية.

أما بالنسبة للانفتاح التجاري فتزداد قوته التفسيرية إلى غاية الفترة السابعة لتقل نسبيا في الفترة الثامنة 10.35% ثم 10.21% في الفترة التاسعة، وارتفعت في الفترة الأخيرة لتصبح 10.60%.

أما بالنسبة لأسعار البترول فتزداد قوتها التفسيرية إلى غاية الفترة الرابعة إلى نسبة 13.21%، ثم انخفضت النسبة في آخر الفترة إلى 10.50%.

وقد زادت القوة التفسيرية بالنسبة للإنفاق الحكومي إلى غاية الفترة الرابعة بنسبة 12.07%، ثم عرفت انخفاض نسبي إلى غاية نهاية الفترة بنسبة 9.26%.

أما بالنسبة لمعدلات التبادل زادت قوتها التفسيرية إلى غاية الفترة السادسة بنسبة 11.30% ثم انخفضت قوة التفسير في نهاية الفترة إلى 10.43%.

وقد كانت القوة التفسيرية للاستثمار الأجنبي المباشر هي الأضعف بنسبة 0.02% في الفترة الثانية، وزادت القوة التفسيرية في الفترة الأخيرة بنسبة 2.94%، وعليه تعتبر هي الحلقة الأضعف في قوة تفسيرها.

وفي الأخير نستطيع أن نستخلص أن أسعار البترول، الانفتاح التجاري، الإنفاق الحكومي وفروق الإنتاجية كان لهم قوة تنبؤية أعلى من بقية المتغيرات في تفسير خطأ التنبؤ في سعر الصرف الحقيقي على طول الفترات العشر.

● خلاصة الدراسة: وما تم استنتاجه من الدراسة القياسية لسعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري أن أهم محدداته تمثلت في سعر البترول، مؤشر الانفتاح التجاري، فروق الإنتاجية والإنفاق الحكومي، وهي المحددات التي يركز عليها بنك الجزائر ليضع سعر الصرف الفعلي الحقيقي في حالة توازن واستقرار:

- وجود علاقة طردية بين أسعار النفط وسعر الصرف الحقيقي، وهذا ما يؤكد فرضية هيمنة قطاع المحروقات على إيرادات الجزائر طيلة فترة الدراسة.
- وجود علاقة عكسية بين مؤشر الانفتاح التجاري وسعر الصرف الحقيقي، فارتفاع نسبة الانفتاح التجاري سيؤدي إلى انخفاض سعر الصرف الحقيقي وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية والدراسات التجريبية.
- العلاقة الموجودة بين الإنفاق الحكومي وسعر الصرف الحقيقي هي علاقة طردية، بحيث أنه كلما ارتفع الإنفاق الحكومي سيؤدي ذلك إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، وبانخفاضه سيؤدي إلى انخفاض سعر الصرف الحقيقي.

- العلاقة الموجودة بين فروق الانتاجية وسعر الصرف الحقيقي هي علاقة طردية، بحيث أنه كلما ارتفعت فروق الانتاجية سيؤدي ذلك إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي.
- العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف الحقيقي هي علاقة عكسية، فارتفاع نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر ستؤدي إلى انخفاض سعر الصرف الحقيقي، فهي لا تتماشى مع النظرية الاقتصادية، وعليه فإن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على سعر الصرف الحقيقي كان ضعيف جدا إن لم يكون معدوم.

المبحث الرابع: دراسة قياسية تأثير الانفتاح التجاري والمالي و سعر الصرف الحقيقي على النمو

الاقتصادي باستعمال نموذج ARDL حالة الجزائر من 1990-2015

المطلب الأول: تأثير الانفتاح التجاري و التكامل المالي على النمو الاقتصادي

الفرع الأول: تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي

إن الأدبيات النظرية وضعت عدة حجج لدعم الانفتاح التجاري وأن له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، وحسب التطورات النظرية للنمو الاقتصادي تؤكد أن الانفتاح التجاري يلعب دور مهم ويعتبر من أهم العوامل المؤثرة إيجابا على النمو الاقتصادي والإنتاجية على المدى الطويل، وأغلب الدراسات التجريبية استنتجت وجود علاقة طردية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي (Frankel & Romer (1999), Michaely (1977)، فنجد النظريات النيوكلاسيكية للنمو تؤكد أن سياسة التحرير التجاري تؤثر على النمو الاقتصادي من خلال رفع المستوى العام للكفاءة التكنولوجية، فمكاسب الكفاءة تترجم من خلال التقارب بين الأسعار المحلية والأسعار الأجنبية والتي تؤدي إلى إعادة تخصيص عوامل الإنتاج لصالح القطاعات الأكثر ربحية، فتأثير التحرير يكمن في تحسين التكنولوجيا التي تزيد من مستوى الإنتاج وبالتالي تحسين النمو الاقتصادي، ويتجلى هذا التأثير في الفترة الأولى بالنمو المتسارع ثم التباطؤ لدخل الفرد بعدها ينتقل الاقتصاد إلى مستوى جديد ويكون نصيب الفرد من الدخل أعلى كنتاج للتحرير المالي.

أما بالنسبة لنظريات النمو الداخلي، فأظهرت أن التحرير التجاري يمكن أن يؤثر على النمو الاقتصادي بشكل دائم، والنماذج المستمدة من هذه النظريات تهتم بشكل خاص بالتقدم التكنولوجي، فنجد (Lee (1993), Young (1991), Grossman & Helpman (1991) ركزوا على التقدم

التكنولوجي لأن التحرير التجاري سيجلب لنا التكنولوجيا، وعليه يجب الاستثمار في التكنولوجيا لأنها هي التي ستحفز الإنتاجية وستؤدي إلى زيادة دائمة في معدلات النمو الاقتصادي على المدى البعيد.

وفي الأخير يرى بعض الاقتصاديين مثل (Chang, 1998), (Winters 2004), (Baldwin 2003), (Kaltani & loayza 2005) أن التحرير التجاري وحده لا يكفي لتحفيز النمو الاقتصادي، فيجب أن يكون مصحوبا بسياسات أخرى مثل تعزيز الاستثمار في الرأس المال البشري والمادي، وتحسين نوعية المؤسسات الإنتاجية والمصرفية والخدماتية، والحفاظ على استقرار سعر الصرف.

الفرع الثاني: تأثير التكامل المالي على النمو الاقتصادي

هناك العديد من الدراسات التي كانت متباينة ومتضاربة فيما يخص تأثير التكامل المالي على النمو الاقتصادي، بحيث نجد بعض الاقتصاديين يؤكدون على التأثير الإيجابي للتكامل والذي يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي، والبعض الآخر يرى أن التكامل المالي يزيد من خطر التعرض لهجمات المضاربة ويرفع من تعرض البلد للصدمات الدولية وهروب رؤوس الأموال.

1- الدراسات المؤيدة للتحرير المالي:

الكثير من النظريات أكدت أن التكامل المالي يعزز النمو الاقتصادي، بحيث أن الانفتاح يحسن كفاءة تخصيص الموارد وتوفير فرص لتنويع المخاطر وتعزيز التنمية المالية، وهذا ما جاء به (Mackinnon 1973) و (Shaw 1973) من خلال التركيز على دور القطاع المالي في تعبئة الادخار وبالتالي تحسين النمو الاقتصادي، وأن التحرير المالي ما هو إلا وسيلة بسيطة وفعالة لرفع معدل النمو الاقتصادي خاصتا في الدول النامية، وأظهرت أن الكبح المالي يؤدي إلى عدم تشجيع الادخار وتقنين الائتمان وسوء توزيع الموارد.

ومن الأوائل الذين بادروا بإتمام أعمال (Mackinnon و Shaw) كان (Kaphr 1976) حيث استخلص أن الرفع من معدلات الفائدة الاسمية أحسن من الرفع من مستوى الكتلة النقدية، وأن الحل في التخفيض من التضخم هو تدنية الطلب على النقود والتشجيع المباشر للادخار. وأظهر (Quinn 1997) دراسة العلاقة بين التكامل المالي والنمو الاقتصادي بحيث وضع مؤشر ديناميكي لتحرير رأس المال يتراوح ما بين 0-4 حسب درجة الانفتاح بالاعتماد على معطيات مبادلات حساب رأس المال

المنشورة من طرف صندوق النقد الدولي، ومن إيجابيات هذا المؤشر الأخذ بعين الاعتبار كثافة القيود، العينة مكونة من 66 دولة للفترة 1960-1989، واستنتج أن التكامل المالي له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، وكانت هناك انتقادات على هذا المؤشر من طرف Edison et al (2002a) بحيث أكد أن هذا المؤشر لا يقيس التأثيرات المرتبطة بتحرير رأس المال إلا للدول التي لها انفتاح كامل.

ونجد كذلك دراسات (Markusen & Venables (1999)، (Bailiu (2000) و (Blomstrom (1991) التي أكدت أن التكامل المالي من الممكن أن يرفع من معدل النمو من خلال "التأثير الجاني" المرتبط بالاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا ما يؤدي إلى انتقال التكنولوجيا والتخصص في الإنتاج وتخصيص رأس المال، وبالتالي تحفيز تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا ما يدفع بالنمو الاقتصادي. ودراسة قام بها (Bonfi Glioli (2008) بين أن التكامل المالي يعتمد على محددتين أساسيتين للأداء الاقتصادي هما: الإنتاجية والاستثمار، وأكد أن التكامل المالي له تأثير مباشر وإيجابي على الإنتاجية عندما لا تؤثر بشكل مباشر على تراكم رأس المال وكانت الدراسة خلال الفترة 1975-1999 لعينة تضم 70 دولة.

وأثبتت الدراسة التي قام بها (Bekart et al (2005) أن تحرير رأس المال يحفز النمو الاقتصادي والعلاقة بينهما قوية ومباشرة وفورية، والدراسة ضمت مجموعة من الدول النامية والمتقدمة خلال فترة 1980-1997، وأكدت دراسة (Edison et al (2002b) هذه الفرضية من خلال دراسة عينة مكونة من 89 دولة خلال الفترة 1976-1995، أن التحرير المالي يؤدي إلى تسارع النمو الاقتصادي وأن هذه النتيجة قوية في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة.

وأظهرت دراسة (Klein & Olivie (2008) استخدام مؤشر * Share للتحرير لعينة مشكلة من الدول النامية والمتقدمة خلال الفترة 1976-1995 وأثبتت أن تحرير حساب رأس المال يؤثر تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي ولكن فقط للدول المتقدمة، وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات الأخرى على أساس أنها تركز على أثر تحرير حساب رأس المال في التنمية المالية.

ويرى (Imbs (2004) أن المناطق المتكاملة ماليا تعرف تقلبات كبيرة وإيجابية في الناتج المحلي الإجمالي، وأثبتت أن العلاقة بين النمو والتكامل المالي ايجابية، فالتكامل المالي سيؤدي إلى زيادة التبادلات التجارية والتي ستسمح لكل بلد بالتخصص في أحد المجالات التي لديها ميزة نسبية.

2- الدراسات المتقدمة للتحرير المالي:

ويرى منتقدو التحرير المالي بأنه يزيد من خطر التعرض لهجمات المضاربة ويرفع من تعرض البلد للصدمات الدولية وهروب رؤوس الأموال، وأن الزيادة في تدفقات رؤوس الأموال الدولية إلى الدول النامية أدى إلى تسارع النمو الاقتصادي بالرغم من ضعف النظام المالي وهشاشة النظام المصرفي، ما أدى إلى أزمات مالية من أهمها: أزمة المكسيك 1994-1995، أزمة جنوب شرق آسيا 1997، أزمة البرازيل 1998، أزمة الأرجنتين 2000، وأكدت عدة دراسات أن عملية التحرير قد تسببت في إحداث طفرات وانخفاضات عميقة داخل الأسواق الناشئة، وأن عدم تماثل المعلومات من شأنها أن تضر بالتحرير المالي.

وحسب دراسة قام بها Rodrik (1998) أن القيود على رؤوس الأموال لا تؤثر في إصلاحات الاقتصاد الكلي من خلال دراسة قام بها على 95 دولة ما بين 1975-1989 ووضع مؤشر القيود الذي كان واسع جدا لا يستطيع أن يراقب كل قيود رؤوس الأموال. وقاما (1999) Montiel & Reinhart بتطوير المؤشر الذي استعمله Rodrik (1998) بوضع مؤشر لكل دولة مع الأخذ بعين الاعتبار مراقبة حركات رؤوس الأموال واستنتجا أن مراقبة حركات رؤوس الأموال أدت إلى زيادة مستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وانخفاض تدفقات استثمارات المحافظ المالية في المدى القصير.

ونجد دراسة (1994) Alesina Grilli & Milesi Ferritti قاما بدراسة العلاقة بين تحرير رأس المال والنمو الاقتصادي لـ 20 دولة صناعية خلال الفترة 1950-1990، والانفتاح المالي تم قياسه بعدد سنوات تحرير حساب رأس المال، وأثبتت ضعف التأثير على النمو، وكذلك أكدت دراسة Grilli & Milesi Ferritti (1995) على عينة من 61 دولة أن تحرير رأس المال له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي.

ونجد فئة أخرى من الباحثين من بينهم (2006) Kose et al, (2008) Neto & Veiga استنتجوا أنه من الصعب وجود علاقة أو تأثير إيجابي بين التكامل المالي والنمو الاقتصادي، وكذلك نجد دراسة Edison et al (2002a) أكدت أن العلاقة بين التكامل المالي والنمو الاقتصادي ليست قوية، قاموا بتقسيم العينة إلى فئتين: الفئة الأولى الدول المتقدمة (العضوة في OECD 1986) حساب رأس المال الفئة الثانية الدول النامية، وأظهرت النتائج أن المعامل التقديري لتحرير هو 0.17 للدول المتقدمة و

0.34 للدول النامية، وخلاصة الدراسة أكدت أن تأثير فتح حساب رأس المال على النمو أكبر في الدول النامية.

المطلب الثاني: تأثير سعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي

إن أغلب الدراسات التي درست العلاقة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي ركزت على جانب اختلافات أو تقلبات سعر الصرف ومن جانب آخر على نظام الصرف، والدراسات التجريبية أكدت أن العلاقة بين تكون سلبية بين تقلبات أسعار الصرف والنمو الاقتصادي Bos worth collins (1995) & chen وقد يكون التأثير له عواقب على المدى الطويل خاصتا على القدرة التنافسية للسلع المتاجر بها، والمغالاة في سعر الصرف الحقيقي يؤدي إلى إبطاء النمو الاقتصادي.

وترتبط تحركات سعر الصرف الحقيقي مع مزيد من عدم اليقين فيما يتعلق بالأسعار النسبية التي بدورها تؤدي إلى مخاطر أكبر خاصتا للاستثمار قصير المدى، وهذا ما يؤدي إلى تكاليف التكيف مع الوضع من خلال تراجع الانتاج في السلع المتاجر بها وزيادة الانتاج في السلع الغير متاجر بها، وهذا ما سيرفع من تقلبات أسعار الفائدة ويؤدي إلى عدم الاستقرار المالي.

إن اختلافات سعر الصرف وخاصتا المغالاة في تقييمه له أضرار على القدرة التنافسية وبالتالي على النمو الاقتصادي ككل وهذا ما تؤكدته دراسات تجريبية (Edwards (1988), Cottani Cavallo & Khan (1998), Ghura & Grennes (1993), Sekkat & Varoudakj (1998)، كما يؤدي إلى انخفاض الكفاءة الاقتصادية وسوء توزيع الموارد، وهروب رأس المال وضعف الصناعات، وعليه فإن هذا العامل (تقلبات سعر الصرف) يعتبر من أهم العوامل والمصادر الرئيسية لاختلالات الاقتصاد الكلي وتصحيحه هو أحد الشروط الهامة لتحسين الأداء والاستقرار الاقتصادي والسياسات التي تعمل على تحقيق الاستقرار في سعر الصرف الحقيقي ستؤدي حتما إلى زيادة وتحسين النمو & Domaç (1999) Shabsigh

المطلب الثالث: تحديد النموذج و منهجية الدراسة القياسية:

الفرع الأول: تحديد النموذج

تقوم هذه الدراسة بتبني نفس النموذج الذي استخدمته معظم الدراسات التطبيقية Edwards (1998), Sachs et Warner(1995), Onafowora & Owoye (1998), Greenaway M & Wright (2002) ,

(1999) Domaç & Shabsigh والتي تناولت دراسة العلاقة بين التحرير التجاري والمالي وسعر الصرف الحقيقي مع النمو الاقتصادي، وبشكل أكثر تحديدا يأخذ نموذج هذه الدراسة الشكل التالي:

$$GDP_t = \beta_0 + \beta_1 OPEN_t + \beta_2 FDI_t + \beta_3 ROILP_t + \beta_4 GOV_t + \beta_4 TCRE_t + e_t \dots \dots \dots (1)$$

إذ تمثل:

GDP : الناتج الداخلي الخام .

OPEN: مؤشر الانفتاح التجاري.

FDI : الاستثمار الأجنبي المباشر.

ROILP : سعر البترول الخام الحقيقي.

GOV : الانفاق العام.

TCRE : سعر الصرف الحقيقي الفعلي

وهذا يعني أن الناتج الداخلي الخام (GDP) يتأثر بمستوى التغير في سعر البترول الخام الحقيقي باعتباره أهم المحددات التي تؤثر في الناتج الداخلي الخام فبارتفاعه يرتفع الـGDP وبنخفاضه ينخفض، وبمستوى الانفاق العام بحيث أن انتهاج سياسة انفاق عام توسعية ستؤدي حتما إلى زيادة مداخيل جديدة وبالتالي زيادة في الناتج المحلي الخام، أما فيما يخص مؤشر الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر فإن أغلب الدراسات أكدت أن الانفتاح التجاري سيؤدي إلى زيادة الصادرات من خلال تنويع الاقتصاد وأنه مؤشر يؤثر بالإيجاب على الناتج المحلي الخام، أما في حالة استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال توفير المناخ الاستثماري والتحفيزات والتسهيلات سيخلق بالطبع قيمة مضافة وبالتالي ستؤدي إلى زيادة الـGDP، وكذلك نجد أن تحرير سعر الصرف سيؤدي إلى تنافسية السلع المحلية مع السلع الأجنبية ويؤدي إلى تحسين الأداء الاقتصادي وكذلك في حالة تخفيض قيمة العملة ستؤدي إلى تشجيع الصادرات وانخفاض أسعار السلع المحلية في الأسواق الدولية وكذلك يرفع من قيمة السلع الأجنبية في الأسواق المحلية وبالتالي سيؤدي إلى انخفاض الطلب على هذه السلع وبالتالي سيخفض من الواردات.

وقد تم الحصول على البيانات من تقارير بنك الجزائر و الإحصاءات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي (International Financial Statistics) ، و تغطي هذه البيانات الفترة من 1990 حتى 2015 وهي فترة التحرير التجاري والمالي، وكذلك تحرير سعر الصرف.

الفرع الثاني: نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (Autoregressive Distributed Lag (ARDL) models)

ولتقدير النموذج الذي يضم أهم محددات الناتج المحلي الخام (المعادلة 1) فسوف نستخدم نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (Autoregressive Distributed Lag (ARDL) models) الذي اقترحه . Pesaran et al. (2001).

ومن أهم الأمور التي تميز مقارنة ARDL عن المقاربات الأخرى خاصتنا نموذج التكامل المتزامن هو أنها لا تشترط أن تكون كل المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى I(1) كما هو الشأن في مقارنة Engle and Granger (1987) و Johansen–Juselius (1990) للتكامل المشترك، حيث يمكن أن تطبق مقارنة ARDL للتكامل المشترك حتى لو كانت المتغيرات I(0) و I(1) . وقد عرفت هذه المقاربة شعبية متزايدة في السنوات الأخيرة و هذا لعدة أسباب، منها أنها تسمح بتجاوز بعض المشكلات القياسية المرتبطة بصغر حجم العينة وهذا ما نراه في دراستنا، وبالتالي إمكانية تطبيقها على بيانات البلدان النامية والتي غالبا ما تكون صغيرة الحجم ، كما تسمح هذه المقاربة كذلك بتقدير معلمات النموذج القصيرة و الطويلة الأجل في نفس الوقت . و في الأخير يمكن الإشارة أن تطبيق منهجية ARDL يتطلب أن لا تكون المتغيرات محل الدراسة متكاملة من درجة أكبر من الواحد، و إذا كانت المتغيرات I(2) فإن القيم الحرجة المقترحة من قبل (Pesaran and al (2001) سوف لن تكون ملائمة.

ولهذه الأسباب سوف نعتمد في دراستنا على مقارنة ARDL للتكامل المشترك لتقدير النموذج الذي يضم أهم محددات الناتج المحلي الخام في الجزائر، و يمكن كتابة نموذج معادلة GDP (1) على شكل معادلة تصحيح الخطأ الشرطي لنموذج حدود الارتباط الذاتي المتباطئ الموزع كالاتي:

$$DGDP_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^n a_i DGDP_{t-i} + \sum_{i=1}^n b_i DOPEN_{t-i} + \sum_{i=1}^n d_i DFDI_{t-i} + \sum_{i=1}^n e_i DROILP_{t-i} + \sum_{i=1}^n f_i DGOV_{t-i} + \sum_{i=1}^n j_i DTCRE_{t-i} + \delta_1 GDP_{t-1} + \delta_2 DOPEN_{t-1} + \delta_3 DFDI_{t-1} + \delta_4 DROILP_{t-1} + \delta_5 DGOV_{t-1} + \delta_6 DTCRE_{t-1} + u_t$$

حيث يشير الرمز D إلى الفروق الأولى للمتغير، و يبين نموذج ARDL أن الناتج المحلي الخام يعتبر دالة لقيمه الماضية و القيم الماضية للمتغيرات المستقلة.

وكما بين ذلك (Pesaran and al (2001) فإن منهجية ARDL تتم في مرحلتين ، في المرحلة الأولى يتم اختبار إمكانية وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين متغيرات النموذج ، و لأجل هذا يتم اختبار فرضية عدم وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرات و المعرفة كما يلي :

$$H_0 : \delta_1 = \delta_2 = \delta_3 = \delta_4 = 0$$

مقابل الفرضية البديلة : $H_1 : \delta_1 \neq 0, \delta_2 \neq 0, \delta_3 \neq 0, \delta_4 \neq 0$ ، و هذا بحساب الإحصائية F-statistic .

وقد اقترح (Pesaran and al (2001) قيما حرجة للإحصائية F-statistic في هذا الاختبار، و هذا في الحالة التي تكون فيها المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى I(1)، أو من الدرجة صفر I(0) ، أو خليطا من الاثنين . فإذا كانت قيمة إحصائية F-statistic المحسوبة أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة ، يتم رفض الفرضية العدمية لعدم وجود علاقة طوية المدى ، أما إذا كانت قيمة إحصائية F-statistic أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة لا يمكن رفض الفرضية العدمية ، أما إذا كانت الإحصائية F تقع بين الحدين الأدنى و الأعلى فلا يمكن الحسم، وفي حالة ما بينت نتائج الإحصائية F وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرات يتم المرور إلى المرحلة الثانية من مقارنة ARDL و التي تتضمن تقدير معلمات الأجل الطويل و معلمات الأجل القصير لنموذج تصحيح الخطأ الديناميكي.

المطلب الرابع: نتائج الدراسة التطبيقية

الفرع الأول: اختبارات جذور الوحدة

في مرحلة أولى سوف نتفحص خصائص السلاسل الزمنية عن طريق تطبيق اختبارات جذور الوحدة لتحديد درجة تكامل كل متغير من متغيرات النموذج، و رغم أن طريقة ARDL لاختبار الحدود تسمح بأن تكون المتغيرات مستقرة في المستوى، أو متكاملة من الدرجة الأولى، إلا أنه من المهم التأكد من أن المتغير التابع و المتغيرات المستقلة تصل إلى الاستقرار دون الحاجة إلى أخذ الفروق الثانية .

ومن أجل معرفة خصائص المتغيرات المستعملة في الدراسة، استعملنا اختبارين لكشف الجذور
الوحيدة، هما اختبار الجذور الوحيدة العليا Augmented Dickey-Fuller ADF ، واختبار الجذور
الوحيدة ل Philips- Perron PP ، وقد تم حساب عدد التأخرات بناء على أصغر قيمة يأخذها المعامل
Akaike و Schwarz .

الجدول رقم(4-14) : نتائج اختبار الجذور الوحيدة

القرار	التفاضل الأول		المستوى		المتغيرات
	PP	ADF	PP	ADF	
I(1)	-4.947133***	-4.804583***	-3.394236	-2.189403	log(GDP)
I(1)	-8.782295***	-7.179950***	-1.841818	-2.521259	Log(REERFMI)
I(1)	-3.622512**	-3.775029**	-2.087665	-2.088295	Log(ROILP)
I(1)	-4.657224***	-4.561309***	-1.809599	-1.774817	Log(OPEN)
I(1)	-6.636969***	-3.851048**	-2.880560	-2.396490	Log(GOV)
I(1)	-4.327608**	-4.325090**	-2.567479	-2.490822	Log(FDIGDP)

** مستوى معنوية 5% *** مستوى معنوية 1%

وقد بينت النتائج أن كل المتغيرات: الناتج المحلي الخام، سعر الصرف الحقيقي، سعر البترول
الحقيقي، مؤشر الانفتاح التجاري، الاستثمار الأجنبي المباشر والانفاق العام غير مستقرة عند المستوى
ومستقرة في التفاضل الأول، أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى I(1) .

الفرع الثاني: نتائج اختبار الحدود (الإحصائية F-statistic)

من أجل اختبار وجود علاقة توازنية في المدى الطويل بين متغيرات النموذج ، اقترح Pesaran et al
(2001) حساب الإحصائية F-statistic . تظهر نتائج اختبار الحدود (الإحصائية F-statistic) في
الجدول (2) .

الجدول رقم (4-15): اختبار الحدود F- statistic

النتيجة	Prop		F- statistic
	(0,001)		8.049567
وجود تكامل مشترك بين المتغيرات	الحد الأدنى	الحد الأعلى	القيم الحرجة
	3.41	4.68	عند مستوى معنوية 1%
	2.62	3.79	عند مستوى معنوية 5%
	2.26	3.35	عند مستوى معنوية 10%

ملاحظة : القيم الحرجة تم الحصول عليها من (Pesaran et al (2001)

تبين النتائج في الجدول (2) أن قيمة الإحصائية F-statistic المحسوبة أكبر من الحد الأعلى للقيمة الحرجة المقترحة (8.049567) من طرف (Pesaran and al (2001) عند مستوى معنوية 1% . وبالتالي فإن هذه القيمة تدعم وجود علاقة مدى طويل بين متغيرات النموذج .

الفرع الثالث: تقدير معلمات المدى الطويل

في المرحلة الثانية سوف نقوم بتقدير المعادلة (1) أي نقوم بتقدير معلمات الأجل الطويل، ومن أجل تحديد طول فترات الإبطاء فقد استخدمنا معيار (Akaike Information Criterion AIC)، وباستخدام البرنامج 9 Eviews تم الحصول على النموذج $ARDL(2, 0, 2, 0, 1, 2)$ ، و تظهر نتائج هذا التقدير في الجدول (3) .

الجدول (4-16): تقدير معلمات المدى الطويل

المتغيرات	معلمات المدى الطويل	احصائية t	الاحتمال
LOG(REERFMI)	-1.535039	-2.235970	0.0470
LOG(ROILP)	0.469188	1.857804	0.0901
LOG(OPEN)	-1.134210	-1.530714	0.1541
LOG(FDIGDP)	-0.006468	-0.440182	0.6683
LOG(GOV)	0.473855	2.668295	0.0219
C	15.551208	2.362715	0.0376

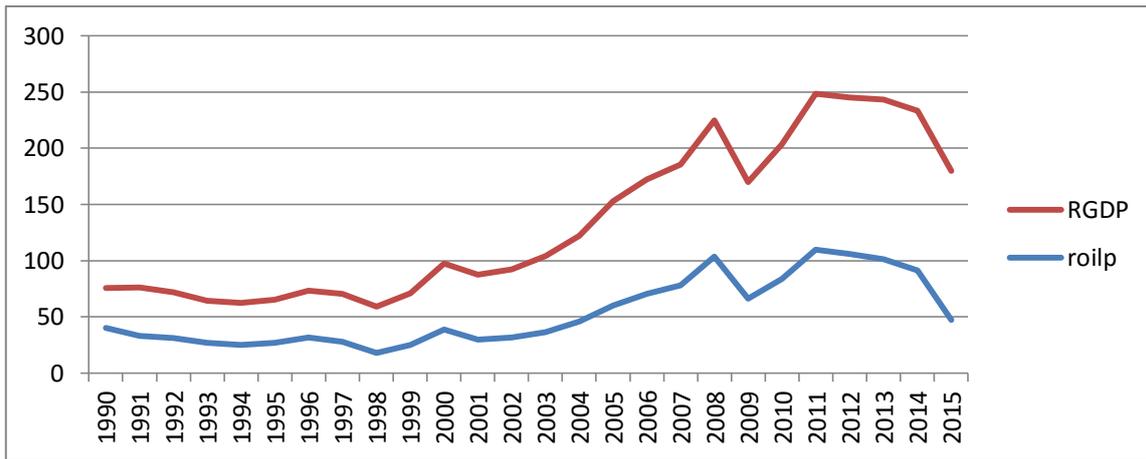
المتغير التابع : GDP ، قيم الإبطاء تم حسابها على أساس المعيار AIC based ARDL(2, 0, 2, 0, 1, 2):

1- تحليل نتائج تقدير معلمات المدى الطويل:

• مؤشر سعر البترول ROILP والنتاج المحلي الاجمالي GDP :

إن الصادرات الجزائرية تميزها السيطرة الكلية للمحروقات، وهي تمثل العامل الأساسي الذي يتحكم في التوازنات الكلية، وهي من أهم محددات الناتج المحلي الاجمالي، بحيث يتبين لنا من النتائج أن مؤشر ROILP ذات دلالة احصائية عند 5%، كما تبين لنا معلمة ROILP ذات إشارة موجبة بحيث أنه كلما ارتفعت أسعار البترول كلما ارتفعت قيمة الناتج المحلي الاجمالي وهذا أمر متوقع ويتفق مع معظم الدراسات التي تناولت محددات الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر . ويمكن تفسير هذه العلاقة الطردية إلى ارتفاع نسبة الايرادات البترولية في قيمة الناتج المحلي الاجمالي، فالارتفاع المستمر الذي عرفته أسعار النفط في الخمسة عشر سنة أدى إلى ارتفاع قيمة GDP باستثناء سنة 2009 التي عرفت انخفاض محسوس في سعر البترول وهذا نتيجة آثار الأزمة المالية العالمية 2008 وهذا ما أدى إلى انخفاض الناتج المحلي الاجمالي ، و كذلك انخفاضه من بداية سنة 2014 أدى إلى انخفاض الناتج المحلي الاجمالي ويمكن إظهار ذلك من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل (4-6): الشكل البياني للناتج المحلي الاجمالي وأسعار البترول الحقيقية

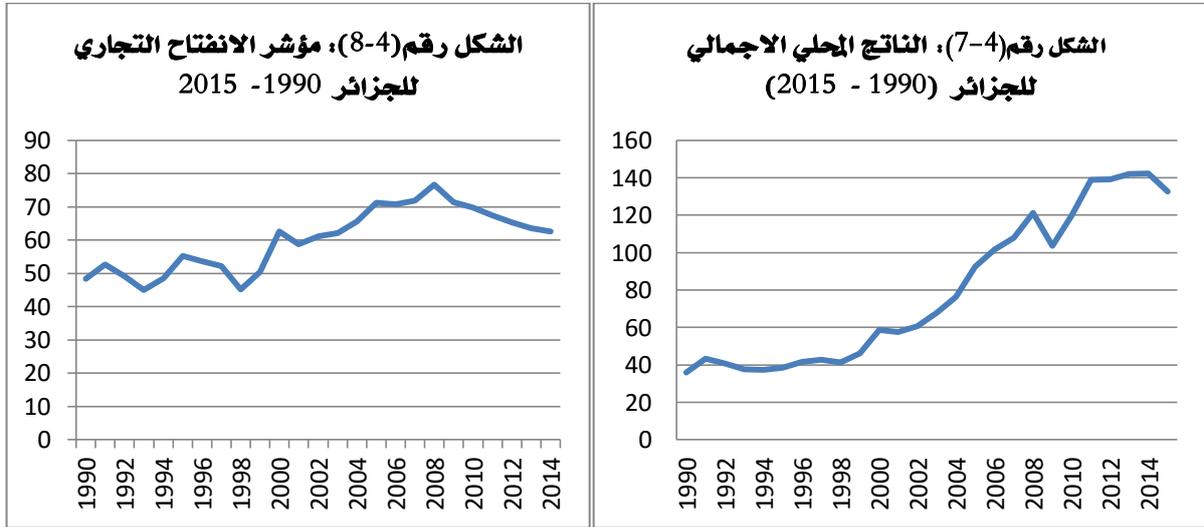


المصدر: من إعداد الباحث باستعمال برنامج Excel بالاعتماد على معطيات صندوق النقد الدولي FMI .

من خلال الشكل تتأكد لنا النتائج أن العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي وأسعار البترول هي علاقة طردية فبارتفاع أسعار البترول سيؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي وبانخفاضه سيؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الاجمالي، ويمكن تعليل ذلك أن معظم الصادرات الوطنية هي من المحروقات فهي تلعب دورا مهما في تحديد مستويات الناتج المحلي الاجمالي.

• مؤشر الانفتاح التجاري OPEN والناتج المحلي الاجمالي GDP:

يتبين لنا من النتائج أن مؤشر درجة الانفتاح التجاري هو من النسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، كما تبين لنا أن معلمة مؤشر درجة الانفتاح التجاري ذات إشارة سالبة بحيث أن كلما ارتفعت قيمة OPEN بـ 1% أدى إلى تراجع GDP بـ 1.13%.



المصدر: من إعداد الباحث باستعمال برنامج Excel بالاعتماد على معطيات صندوق النقد الدولي FMI .

ويمكن تعليل ذلك أن معظم الصادرات الوطنية هي من المحروقات والمواد الأولية فهي تلعب دورا مهما في تحديد مستويات الناتج المحلي الاجمالي، كما أن الصادرات خارج قطاع المحروقات متواضعة وضعيفة جدا لا تتعدى 3% من مجموع الصادرات، ومن أهم الأسباب هو عدم قدرة المنتجات المحلية منافسة المنتجات الأجنبية لا من حيث الجودة ولا الأسعار، وكذلك يعود السبب إلى أن القطاع الانتاجي ظل خلال فترة طويلة يتجه إلى السوق المحلي أكثر من التوجه إلى السوق الدولي وذلك بانتهاج سياسة احلال الواردات وهدفها هو الاستقلال الاقتصادي والتحرر من التبعية، إلا أن تلك السياسة لم تعطي النتيجة المرجوة بحيث أنها أدت إلى استيراد السلع الاستهلاكية الأساسية بحكم زيادة الطلب عليها، والسلع الوسيطة لإنتاج السلع اللازمة للاستهلاك الداخلي، وكذلك نجذ استيراد السلع الوسيطة التي كانت ضمن مخططات التنمية في مرحلة الانعاش الاقتصادي وتعتبر تكلفة مهمة، ما أدى بالسلطات إلى الاعتماد على الإيرادات البترولية من أجل تسديد الديون وتغطية الواردات الأساسية، وبالتالي لم تستخدم الإيرادات في استيراد التكنولوجيا والكفاءات لاستخدامها في العمليات

الانتاجية والتنمية التي تهدف إلى دخول الأسواق الدولية ومنافسة السلع الأجنبية وكل هذا يؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي.

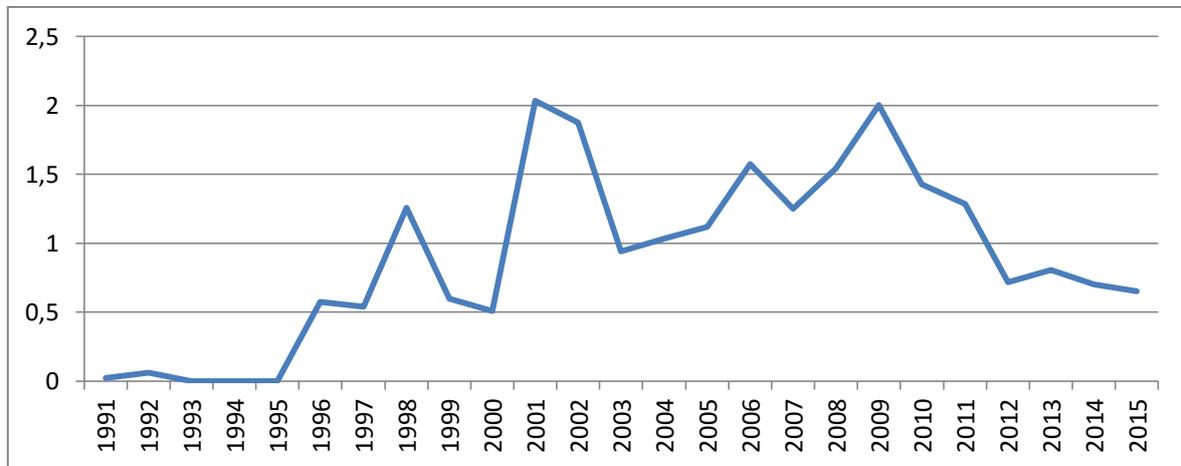
• الاستثمار الأجنبي المباشر FDI والناتج المحلي الاجمالي GDP:

يتبين لنا من النتائج أن معلمة الاستثمار الأجنبي المباشر ذات اشارة سالبة وعليه فإن العلاقة بينهما عكسية، بحيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر بالسلب على النمو الاقتصادي، فالتكنولوجيا التي تنقلها الشركات الأجنبية خاصتا في قطاع المحروقات لم تظهر بالمستوى المطلوب وكذلك تعتبر ضئيلة جدا بمقارنتها مع حجم قطاع المحروقات، وكذلك التأثير السلبي يعود إلى التحويلات السنوية للأموال الكبيرة إلى الخارج من طرف الشركات الأجنبية.

إن تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على وتيرة النمو الاقتصادي محدودة جدا، فنسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الاجمالي في أحسن الأوقات لم يتعدى 2.03% سنة 2001. فضعف حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة هو الذي قلل من أهميتها في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، بالإضافة إلى خروج العملات الأجنبية في شكل تحويلات قد قلل من مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر من تحسين المدفوعات.

الشكل رقم(4-9): نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الاجمالي

(2015-1990) FDIGDP



المصدر: من إعداد الباحث باستعمال برنامج Excel بالاعتماد على معطيات صندوق النقد الدولي FMI .

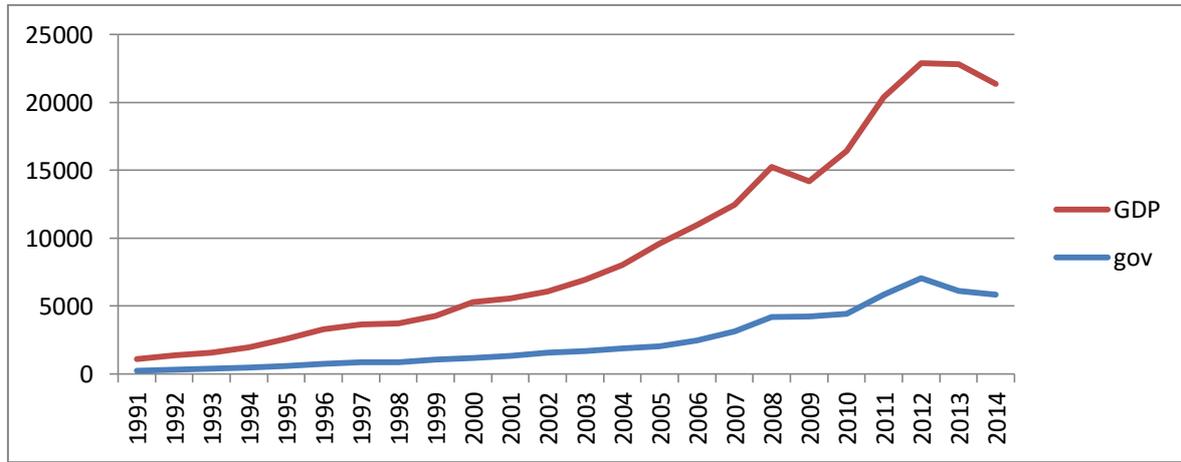
ويعتبر قطاع الصناعة المرتبط بالمحروقات من أهم القطاعات الممولة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 50%، على عكس بعض القطاعات الأخرى التي تمثل أهمية للاقتصاد الوطني المتنوع كقطاع الفلاحة والسياحة والتي لا تتجاوز نسبة الاستثمارات الواردة 2%.

إن نتائج أداء وامكانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مازالت بعيدة لتأثير الإيجابي على النمو الاقتصادي، فبالرغم من الجهود التي بدلت لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من تحفيزات جبائية وتسهيلات، إلا أن حجم الاستثمارات يبقى دون مستوى الطموحات خاصة أن مناخ الاستثمار في الجزائر لا يزال يعاني من بعض العراقيل مثل التمويل والبيروقراطية الإدارية ونسبة المساهمة... الخ.

• الانفاق الحكومي GOV والنتاج المحلي الاجمالي GDP:

يتبين لنا من خلال النتائج أن معلمة الانفاق الحكومي ذات اشارة موجبة، بحيث أنه كلما ارتفعت قيمة الانفاق الحكومي قد تؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي، والملاحظ أن هذا التأثير الايجابي راجع إلى السياسة التوسعية للإنفاق الحكومي التي اتبعتها الحكومة لتحسين الأداء الاقتصادي وكانت هذه السياسة من خلال برامج الانعاش الاقتصادي (2000 - 2014).

الشكل رقم(4-10): الانفاق الحكومي GOV والنتاج المحلي الاجمالي GDP (1990-2015)



المصدر: من إعداد الباحث باستعمال برنامج Excel بالاعتماد على معطيات صندوق النقد الدولي FMI

وكانت السياسة التوسعية للإنفاق العام على الاستثمارات العمومية في شكل بني تحتية وهياكل قاعدية الأكثر تأثيراً على النمو الاقتصادي، سواء كان التأثير مباشر من خلال زيادة العمالة وتوليد مداخيل جديدة في الاقتصاد المحلي والذي ساهم في زيادة الطلب الكلي ورفع حجم الناتج المحلي

الاجمالي والتأثير الغير مباشر ساهم في تحسين انتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل حركة السلع والخدمات وعوامل الانتاج، وهذا ما انعكس بالإيجاب على قطاع الخدمات والتجارة، وعليه كان الهدف من سياسة الانفاق التوسعية هو تحسين الأداء الاقتصادي.

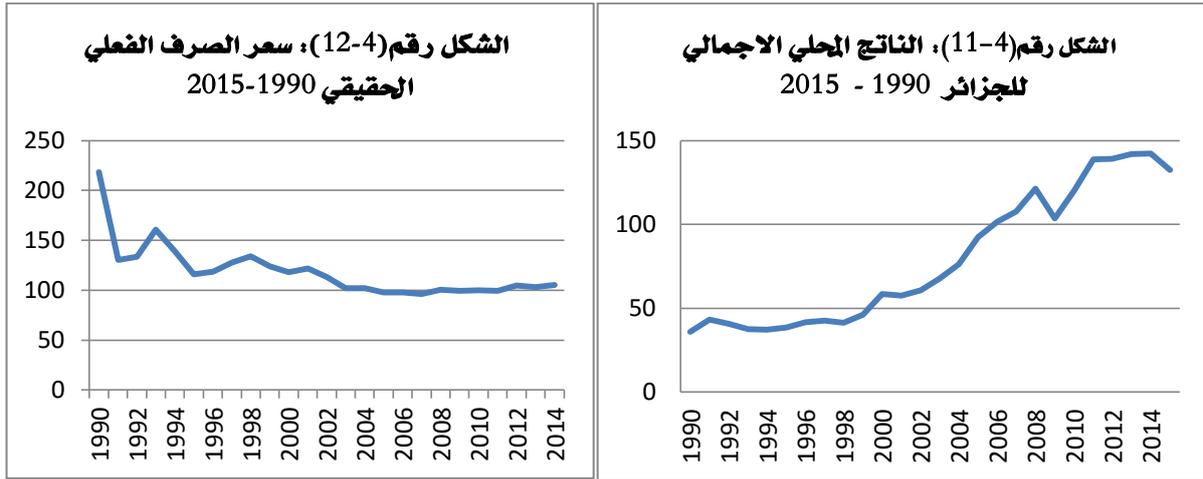
ومن المؤكد أن ضعف العرض الكلي في الاقتصاد الجزائري أكبر من ضعف الطلب الكلي، وهذا ما أدى بالواردات إلى امتصاص الطلب المتزايد الناتج عن السياسة التوسعية للإنفاق العام، ما أدى إلى استقرار معدلات التضخم مقارنة بالطلب المتزايد.

وما هو ملاحظ أن سياسة الانفاق التوسعية من خلال مخطط الانعاش الاقتصادي كان لها تأثير متواضعا على النمو الاقتصادي نظرا للمبالغ الكبيرة المخصصة لهذه البرامج، ويمكن ارجاع ذلك لعدم كفاءة الجهاز الانتاجي وضعف مرونته، حيث أن هدف التوسع في الانفاق العام هو زيادة الطلب لتنشيط الجهاز الانتاجي، وبالتالي فإن أثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي كان محدودا وضعيفا. وفي الأخير ممكن أن نستنتج أن أهم عوامل عدم فعالية السياسة التوسعية للإنفاق العام هو عدم ترشيد النفقات، خاصتا بسبب ضعف الدراسات التقنية وسوء اختيار المشاريع.

• سعر الصرف الفعلي الحقيقي TCRE والناتج المحلي الاجمالي GDP :

يتبين لنا من خلال النتائج أن معلمة سعر الصرف الفعلي الحقيقي ذات إشارة سالبة، بحيث كلما انخفضت قيمة سعر الصرف الحقيقي بـ 1% ارتفع الناتج المحلي الاجمالي بـ 1.53%.

ويمكن تعليل ذلك أن سعر الصرف الحقيقي في بداية التحرير والتصحيح الهيكلي كان مقوم بأكبر من قيمته الحقيقية بحيث كانت قيمته محددة بنظام صرف ثابت وكان لا يخضع في تحديده إلى العرض والطلب، وبعد تطبيق سياسة تخفيض قيمة الدينار من أجل قابلية تحويله لعملات أخرى وكذلك لتشجيع الصادرات خارج المحروقات والحد من الاستيراد، عرف سعر الصرف الحقيقي تراجع وانخفاض في قيمته وهذا راجع إلى ضعف الاقتصاد الوطني وزيادة الطلب على العملات الصعبة من خلال الطلب على السلع الأجنبية، إلى أن عرف استقرار وتحسن من بداية 2001 إلى غاية نهاية 2014، وزيادة الناتج المحلي الاجمالي كان نتيجة زيادة الايرادات البترولية.



المصدر: من إعداد الباحث باستعمال برنامج Excel بالاعتماد على معطيات صندوق النقد الدولي FMI

الفرع الرابع: نموذج تصحيح الخطأ

أما بالنسبة لنموذج تصحيح الخطأ والذي تظهر نتائجه في الجدول (4)، فيتضح أن حد تصحيح الخطأ $ECM(-1)$ ظهر بإشارة سالبة عند مستوى معنوية 5%، وهذا ما يؤكد وجود علاقة توازن طويلة المدى بين متغيرات النموذج، المتغير التابع الناتج المحلي الاجمالي والمتغيرات المستقلة سعر الصرف الفعلي الحقيقي وأسعار البترول الحقيقية، مؤشر الانفتاح التجاري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنفقات الحكومية.

الجدول (4-17) : تمثيل تصحيح الخطأ للنموذج ARDL

ARDL Cointegrating

Dependent Variable: LOG(GDP)

Selected Model: ARDL (2, 0, 2, 0, 1, 2)

Cointegrating Form

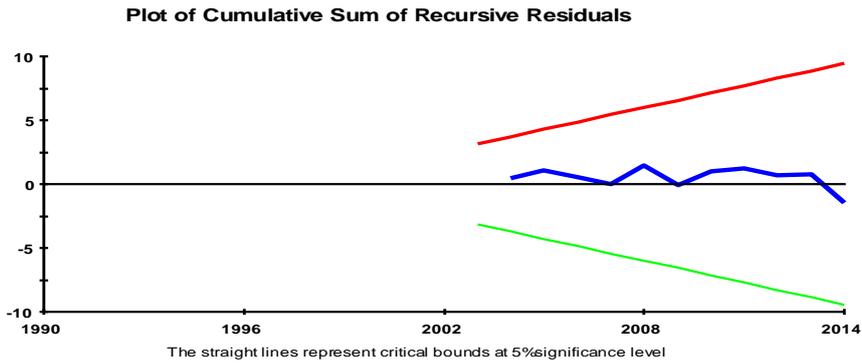
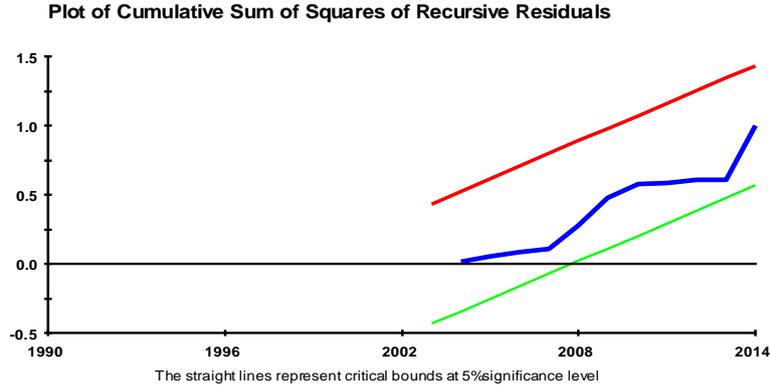
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLOG(GDP(-1))	-0.225933	0.161707	-1.397174	0.1899
DLOG(REERFMI)	-0.513203	0.147893	-3.470089	0.0052
DLOG(ROILP)	0.342000	0.054897	6.229844	0.0001
DLOG(ROILP(-1))	0.116658	0.053352	2.186560	0.0513
DLOG(OPEN)	-0.379196	0.172567	-2.197380	0.0503
DLOG(FDIGDP)	0.008063	0.004230	1.906033	0.0831
DLOG(GOV)	0.076118	0.092796	0.820273	0.4295
DLOG(GOV(-1))	-0.135954	0.095006	-1.431007	0.1802
CointEq(-1)	-0.334326	0.122324	-2.733118	0.0195

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال برنامج Eviews 9 .

كما ظهرت معلمات الأجل القصير المقدرة في نموذج تصحيح الخطأ موافقة من حيث مستوى المعنوية و الإشارات مع معلمات الأجل الطويل، حيث يتبين أن سعر البترول الحقيقي يعتبر المحدد المهم للناتج المحلي الخام بحيث أن المعلمة لها اشارة موجبة وعند مستوى معنوية 5% سواء في المدى الطويل أو في المدى القصير. وكذلك مؤشر الانفتاح التجاري في المدى القصير معلمته لها اشارة سالبة وعند مستوى معنوية 5% وهو يتفق مع نتائج المدى الطويل، ونجد سعر الصرف الفعلي الحقيقي في المدى القصير معلمته سالبة عند مستوى معنوية 5% وهي تتفق مع نتيجة المدى الطويل. ومن جانب آخر فقد ظهر الاستثمار الأجنبي المباشر والانفاق العام بمعلمات موجبة ولكن غير معنوية وعليه فإن التأثير بالنسبة لهذان المؤشران في المدى القصير غير موجودان، و يرجع سبب ضعف تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر إلى عدة أسباب، ومنها أن سياسة جذب الاستثمارات الأجنبية ورغم التحفيزات والتسهيلات يبقى تأثيرها جد ضعيف على الناتج المحلي الخام بحيث أن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر في أحسن حالاته 2% ويعود ذلك إلى البنى التحتية الضعيفة للاستثمار خاصتنا القطاع المصرفي وجانب البيروقراطي للإدارة والأهم من كل هذا هو نسبة المساهمة التي لا تتعدى 49% للمستثمر الأجنبي، أما فيما يخص الانفاق العام فضعف تأثيره على النمو الاقتصادي يعود إلى عدم ترشيد الانفاق العام وعدم القيام بدراسات قبل الانفاق، وعدم تخصيص هذه النفقات للقطاعات الانتاجية والصناعية لخلق قيمة مضافة وبالتالي التأثير على الناتج المحلي الخام، وكانت النفقات موجهة إلى الاستثمارات العامة أي البنى التحتية والقواعد الهيكلية بمبالغ باهضة وغير مدروسة وبالتالي التأثير على الناتج المحلي الخام كان محدود وضعيف.

ومن أجل التأكد من استقرار النموذج المقدر، استخدمنا اختبار CUSUM، تظهر نتائج هذا الاختبار في الشكل (5) حيث يتبين أن منحنى الأخطاء داخل مجال الحدود الحرجة لمستوى معنوية 5%، و هذا يعني استقرار النموذج المقدر خلال فترة الدراسة.

الشكل (4-13) : تمثيل CUSUM



● خلاصة الدراسة:

إن التطورات النظرية للنمو الاقتصادي تؤكد أن الانفتاح التجاري والتحرير المالي يلعبان دور مهم وهما من أهم العوامل المؤثرة إيجاباً على النمو الاقتصادي والإنتاجية على المدى الطويل، فأغلب الدراسات التجريبية استنتجت وجود علاقة طردية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، إلا أنه بالرغم من سياسات الانفتاح وجهود الإصلاحات الاقتصادية واجراءات تهيئة المناخ الملائم للاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة وتحرير سعر الصرف في الجزائر، إلا أن الانفتاح التجاري والمالي لا يزال ضعيف وتم استغلاله إلا في جانب الاستيراد الذي ينزف الإيرادات البترولية دون استغلالها في المشاريع التنموية والاستراتيجية لخلق سلع تنافسية وخلق مجالات وتسهيلات للاستثمار. والسبب المباشر وراء ذلك هو اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع وحيد في التصدير وهو قطاع المحروقات، والغياب الشبه تام للتنوع في الصادرات خارج المحروقات، وكذلك نقص كفاءة السياسة التجارية والتعقيدات الادارية والمكلفة فيما يخص التصدير والاستيراد، وغياب التقنية المعلوماتية في سوق العمل بالإضافة إلى عدم تمكن المنتجات الوطنية منافسة المنتجات الأجنبية لغياب الكفاءة والتقنيات

التكنولوجية العالية، والأهم من كل هذا هو عدم الاستفادة من الانفتاح على العالم من التقنيات والكفاءات.

من خلال الدراسة القياسية لأهم محددات الناتج المحلي الاجمالي استنتجنا أهم النتائج التالية:

- الصادرات الجزائرية تتميزها السيطرة الكلية للمحروقات، وهي تمثل العامل الأساسي الذي يتحكم في التوازنات الكلية، وهي من أهم محددات الناتج المحلي الاجمالي، كما تبين لنا أنه كلما ارتفعت أسعار البترول كلما ارتفعت قيمة الناتج المحلي الاجمالي وهذا أمر متوقع ويتفق مع معظم الدراسات التي تناولت محددات الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر.
- أن مؤشر درجة الانفتاح التجاري هو مرن بالنسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي، كما تبين لنا أن معلمة مؤشر درجة الانفتاح التجاري ذات إشارة سالبة، فالانفتاح التجاري لا يزال ضعيف وتم استغلاله إلا في جانب الاستيراد الذي ينزف الإيرادات البترولية دون استغلالها في المشاريع التنموية والاستراتيجية، كما أن الصادرات خارج قطاع المحروقات متواضعة وضعيفة جدا لا تتعدى 3% من مجموع الصادرات.
- وجود علاقة طردية بين الانفاق الحكومي و الناتج المحلي الاجمالي، والملاحظ أن هذا التأثير الايجابي راجع إلى السياسة التوسعية للإنفاق الحكومي التي اتبعتها الحكومة لتحسين الأداء الاقتصادي من خلال برامج الانعاش الاقتصادي، وما هو ملاحظ أن سياسة الانفاق التوسعية كان لها تأثير متواضعا على النمو الاقتصادي نظرا للمبالغ الكبيرة المخصصة لهذه البرامج، وبالتالي فإن أثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي كان محدودا وضعيفا.
- وجود علاقة عكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الاجمالي، بحيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر بالسلب على النمو الاقتصادي، فالتكنولوجيا التي تنقلها الشركات الأجنبية خاصتا في قطاع المحروقات لم تظهر بالمستوى المطلوب وكذلك تعتبر ضئيلة جدا، وكذلك التأثير السلبي يعود إلى التحويلات السنوية للأموال الكبيرة إلى الخارج من طرف الشركات الأجنبية.
- العلاقة بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي والناتج المحلي الاجمالي هي عكسية، ويمكن تعليل ذلك أن سعر الصرف الحقيقي في بداية التحرير والتصحيح الهيكلي كان مقوم بأكبر من قيمته الحقيقية، وبعد تطبيق سياسة تحرير وتخفيض قيمة الدينار من أجل قابلية تحويله وكذلك لتشجيع الصادرات خارج المحروقات والحد من الاستيراد.

خلاصة الفصل:

إن المشاكل والصعوبات التي واجهت الاقتصاد الجزائري دفعت بالدولة إلى وضع استراتيجية شاملة للإصلاح الاقتصادي تهدف إلى إقامة نظام اقتصادي مسير بقواعد السوق، وقامت بعدة إجراءات أهمها استقلالية المؤسسات العمومية وذلك بمنح الحرية التامة في اتخاذ القرارات، الإصلاح المؤسساتي لنظام التخطيط لتسهيل عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق، مراجعة القانون الأساسي لنظام الإنتاج الفلاحي منح مكانة للقطاع الخاص وعدم التمييز بين القطاع العام والقطاع الخاص، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في كل القطاعات غير التابعة للدولة، إعادة تأطير الأسعار بآليات ضبط جديدة، إعادة تنظيم التجارة الخارجية والداخلية.

وكانت تهدف السياسات الإصلاحية المتمثلة في برنامج التثبيت والتكليف الهيكلي المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى استعادة التوازن المالي الداخلي والخارجي، وذلك للحد من التضخم وتحسين ميزان المدفوعات، ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي وكان الهدف كذلك من دخول الجزائر إلى هذا المشروع هو إحداث تغييرات جذرية في المنظومة الاقتصادية، والأوضاع الاقتصادية التي شهدتها الجزائر منذ بداية القرن الحالي هي تجربة تنموية جديدة، وظهرت معالمها من خلال شروع الحكومة في تنفيذ سياسة اقتصادية جديدة والتي سميت بسياسة الإنعاش الاقتصادي الذي يهدف أساسا إلى رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري، وانهاج هذه السياسة جاء جراء الوضعية الاجتماعية الصعبة المتميزة بانتشار الفقر والبطالة، والهدف الرئيسي لسياسة الإنعاش الاقتصادي تمثل في رفع معدل النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة، وإعادة تنشيط الجهاز الوطني للإنتاج، وتطهير محيط المؤسسة وإعادة تنشيطها، وسياسة رشيدة للإنفاق الحكومي تسمح بتحسين القدرة الشرائية، وكذلك أولى هذا البرنامج أهمية بارزة فيما يخص الظروف المعيشية والتنمية المحلية والموارد البشرية.

بالرغم من تحسن بعض المؤشرات الاقتصادية من خلال تطبيق برامج الانتعاش الاقتصادي، إلا أنه يعتبر ضعيف مقارنة بحجم الانفاق الضخم، بحيث أنها لم تخلق الاستدامة المطلوبة في نمو الاستثمارات وتحسين الانتاجية على نحو يضمن استمرار تطورها والقدرة على رفع التوظيف، وكذلك محدودية كبيرة في تنوع الاقتصاد الجزائري وترقية صادراتها خارج المحروقات، وما نستخلصه من هذه البرامج الضخمة أنها حققت نتائج ظرفية في ظل استمرار ارتباط النمو الاقتصادي في جانبه الأكبر بنمو قطاع

المحروقات، كما أن هذه البرامج لم تستفد من رؤية استراتيجية شاملة في إطار إصلاح جذري يعالج عائق أساسي يتمثل في دور الدولة في النموذج الاقتصادي والضعف الكبير في الجانب المؤسساتي.

وما تم استنتاجه من الدراسة القياسية لسعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري أن أهم محدداته تمثلت في سعر البترول، مؤشر الانفتاح التجاري، فروق الانتاجية والانفاق الحكومي، وهي المحددات التي يركز عليها بنك الجزائر ليضع سعر الصرف الفعلي الحقيقي في حالة توازن واستقرار.

ومن خلال الدراسة القياسية التي تدرس أهم محددات الناتج المحلي الاجمالي استنتجنا أن الصادرات الجزائرية تميزها السيطرة الكلية للمحروقات، وهي من أهم محددات الناتج المحلي الاجمالي، وأن مؤشر الانفتاح التجاري هو مرن بالنسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي، فالانفتاح التجاري لا يزال ضعيف وتم استغلاله إلا في جانب الاستيراد، كما أن الصادرات خارج قطاع المحروقات متواضعة وضعيفة جدا لا تتعدى 3% من مجموع الصادرات، وكذلك وجود علاقة طردية بين الانفاق الحكومي و الناتج المحلي الاجمالي، والملاحظ أن هذا التأثير الايجابي راجع إلى السياسة التوسعية للإنفاق الحكومي التي اتبعته الحكومة لتحسين الأداء الاقتصادي من خلال برامج الانعاش الاقتصادي، وجود علاقة عكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الاجمالي، بحيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر بالسلب على النمو الاقتصادي، فالتكنولوجيا التي تنقلها الشركات الأجنبية خاصتا في قطاع المحروقات لم تظهر بالمستوى المطلوب وكذلك تعتبر ضئيلة جدا، وكذلك التأثير السلبي يعود إلى التحويلات السنوية للأموال الكبيرة إلى الخارج من طرف الشركات الأجنبية، العلاقة بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي والناتج المحلي الاجمالي هي عكسية، ويمكن تعليل ذلك أن سعر الصرف الحقيقي في بداية التحرير والتصحيح الهيكلي كان مقوم بأكبر من قيمته الحقيقية، وبعد تطبيق سياسة تحرير وتخفيض قيمة الدينار من أجل قابلية تحويله وكذلك لتشجيع الصادرات خارج المحروقات والحد من الاستيراد.

الخاتمة العامة

إن السياسة التجارية تختلف من بلد إلى آخر وذلك راجع إلى درجة النمو الاقتصادي لكل بلد، إذ يتمثل الهدف الرئيسي للسياسة التجارية في الدول المتقدمة في تحقيق التشغيل الكامل، بينما نجد الهدف الرئيسي للسياسة التجارية للدول النامية هو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتحول من استراتيجية إحلال الواردات إلى استراتيجية التوجه إلى التصدير، وحسب بعض الاقتصاديين التوجه إلى التحرير التجاري يعني إزالة جميع العوائق في التجارة بما فيها إزالة التعريفات الجمركية على الواردات والامتناع عن تقديم الإعانات لتشجيع الصادرات، وعليه يعتبر تحرير التجارة الخارجية جزء من برنامج الإصلاحات الهيكلية تنتهجها الدول بغية دفع عجلة النمو، ويجب قبل التحرير التجاري أن تكون هناك إصلاحات هيكلية لكي يتأقلم الاقتصاد الوطني مع هذا التحرير التجاري.

ويعتبر التحرير التدريجي أفضل حل لتعطي للصناعات الفرصة الكافية للتعامل مع الظروف الجديدة، وهناك عدة دول اتبعت هذه الطريقة ونجحت فيها، ونجد الأدبيات النظرية قامت بوضع عدة حجج لدعم الانفتاح التجاري وأن له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، وحسب التطورات النظرية للنمو الاقتصادي تؤكد أن الانفتاح التجاري يلعب دور مهم ويعتبر من أهم العوامل المؤثرة إيجاباً على النمو الاقتصادي والإنتاجية على المدى الطويل، وأغلب الدراسات التجريبية استنتجت وجود علاقة طردية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، وأكدت أن التحرير التجاري وحده لا يكفي لتحفيز النمو الاقتصادي، فيجب أن يكون مصحوباً بسياسات أخرى مثل تعزيز الاستثمار في الرأس المال البشري والمادي، وتحسين نوعية المؤسسات الإنتاجية والمصرفية والخدماتية، والحفاظ على استقرار سعر الصرف.

وهناك العولمة المالية التي تعتبر من أهم مظاهر العولمة الاقتصادية والمتمثلة في التشابك والترابط شبه الكامل بين الأنظمة المالية والنقدية لمختلف الدول، بحيث بدأت بإجراءات التحرر المالي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وحركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل وإزالة القيود أمام حركة رأس المال عبر تحرير حساب رأس المال في ميزان المدفوعات في ظل انفتاح الأسواق والمؤسسات المالية وتكاملها، وقد أصبحت التنمية المالية ركناً أساسياً في إحداث عملية التنمية الاقتصادية ومن خلال تفاعلها مع بقية المتغيرات الاقتصادية الداخلية أو الخارجية، وهناك العديد من الدراسات التي كانت متباينة ومتضاربة فيما يخص تأثير التكامل المالي على النمو الاقتصادي، بحيث نجد بعض الاقتصاديين يؤكدون على

التأثير الايجابي للتكامل والذي يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي، بحيث أن الانفتاح يحسن كفاءة تخصيص الموارد وتوفير فرص لتنويع المخاطر وتعزيز التنمية المالية، والبعض الآخر يرى أن التكامل المالي يزيد من خطر التعرض لهجمات المضاربة ويرفع من تعرض البلد للصدمات الدولية ولهروب رؤوس الأموال، وأن الزيادة في تدفقات رؤوس الأموال الدولية إلى الدول النامية أدى إلى تسارع النمو الاقتصادي بالرغم من ضعف النظام المالي وهشاشة النظام المصرفي ما أدى إلى أزمات مالية.

وعليه فقد أصبح من الضروري التعامل بحذر وصرامة مع هذه التحولات وذلك بتبني سياسة اقتصادية مبنية على أسس سليمة لمواجهة أي صدمة قد يتعرض لها الاقتصاد الوطني، وتعتبر سياسة سعر الصرف من أهم أدوات السياسة الاقتصادية وذلك لكونها تشكل إلى جانب السياسات الأخرى آلية فعالة لحماية الاقتصاد الوطني، ليس فقط في ضوء ما تمارسه من تأثير على القطاع الخارجي بل وعلى القطاع الداخلي أيضا من خلال سوق السلع والخدمات، سوق النقود وسوق عناصر الإنتاج، والتأثير المتبادل بين القطاعين الداخلي والخارجي بالإضافة إلى كونها وسيلة هامة في تخصيص الموارد الاقتصادية، فهي تؤثر في النهاية على تكلفة السلع المستوردة وربحية صناعات التصدير مما تؤثر على معدل التضخم، الناتج المحلي والكتلة النقدية.

ويستخدم سعر الصرف الحقيقي بدل سعر الصرف الاسمي على أساس أثر تسارع معدلات التضخم في العالم ولتقلبات أسعار الصرف الاسمية باعتبارها ناتجة في معظمها من تقلبات الأسعار، وقد أثر التوسع في التجارة وارتفاع وزنها بالاقتصاد الدولي وزيادة التدفقات لرؤوس الأموال بين الدول وكذلك تسارع معدلات التضخم وتقلبات واختلالات أسعار الصرف الحقيقية لا سيما في الدول النامية على انتشار استخدام أسعار الصرف الحقيقية في التحليل الاقتصادي ومتابعة آثار السياسة الاقتصادية على القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي، فأسعار الصرف الحقيقية لا يتم التعامل بها في أسواق الصرف وإنما هي مؤشرات توجه السياسات الاقتصادية، فهدف سعر الصرف الحقيقي هو تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية والمتمثلة في التوازن الداخلي والخارجي، وينحصر الهدف الرئيسي لسياسة سعر الصرف في تحقيق الاستقرار لسعر صرف عملة ما مقابل العملات الأخرى، فهناك عوامل عدة تؤثر في سعر الصرف الحقيقي منها يتعلق بالأسعار والأخرى تتعلق بطبيعة الاقتصاد المحلي ودرجة جذبها لرؤوس الأموال ولسياسة الحكومة المالية ودرجة انفتاح تجارتها الخارجية دوليا.

فإذا كانت هناك اختلالات لسعر الصرف الحقيقي وخاصتا المغالاة في قيمتها يكون لها أضرار على القدرة التنافسية وعلى النمو الاقتصادي ككل، بحيث أن المغالاة تؤدي إلى انخفاض الكفاءة الاقتصادية وسوء توزيع الموارد، هروب رؤوس الأموال وضعف الصناعة، وعليه فإن تقلبات سعر الصرف الحقيقي تعتبر من أهم العوامل والصادر الرئيسية لاختلال الاقتصاد ككل، وتصحيحه هو أحد الشروط الهامة لتحسين الأداء والاستقرار الاقتصادي.

ومن الجانب النظري أثبتت العديد من الدراسات أن الانفتاح التجاري له تأثير على سعر الصرف الحقيقي، فحسب (Edwards (1989), Elbadawi (1994) أن أهم المتغيرات للاقتصاد الكلي المحددة لسعر الصرف الحقيقي هو الانفتاح التجاري، وأكد Edwards أن ارتفاع التعريفات الجمركية ستؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، ونفس النتيجة توصل إليها (Dornbusch (1977) وهي أن التعريفات الجمركية لها تأثير مباشر على تقلبات سعر الصرف الحقيقي.

وكذلك نجد العديد من الدراسات التي أكدت أن آثار التكامل المالي على سعر الصرف الحقيقي ممكن أن يكون إيجابيا أو سلبيا، وأهم الدراسات نجد دراسة (Hooper & Morton (1982) التي أكدت على وجود علاقة إيجابية بين صافي الموجودات الأجنبية وسعر الصرف الحقيقي، وأظهر Obstfeld (1984) أن تحرير انتقال رؤوس الأموال أدى إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي في أمريكا اللاتينية، ودراسة أخرى لـ (Calderon (2004) وتمثلت في دراسة تأثير الانفتاح المالي والتجاري على تقلبات سعر الصرف الحقيقي على عينة من الدول المتقدمة والنامية خلال الفترة 1974-2003 وأثبتت الدراسة أن التحرير المالي والتجاري يؤدي إلى استقرار سعر الصرف الحقيقي. كما أكدت دراسات أخرى أن آثار التكامل المالي على سعر الصرف الحقيقي كانت غامضة وغير قاطعة خاصتا للدول النامية، وبينت أن الرفع المبكر لقيود وضوابط حساب رأس المال قد يزعزع الاستقرار الاقتصادي، وأوضحت أن إزالة القيود على رأس المال ينبغي أن يأتي في نهاية الإصلاحات أي بعد التحرير على المستوى المحلي المالي من خلال إصلاح البنوك وخصوصتها وتحرير التجارة على وجه الخصوص.

ولو اتبعنا مسار الاقتصاد الجزائري نجده أنه واجه العديد من المشاكل والصعوبات خاصتا بعد أزمة البترول سنة 1986، والتي دفعت بالدولة إلى وضع استراتيجية شاملة للإصلاح الاقتصادي تهدف إلى إقامة نظام اقتصادي مسير بقواعد السوق، وقامت بعدة إجراءات أهمها استقلالية المؤسسات العمومية، الإصلاح المؤسساتي لنظام التخطيط لتسهيل عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق، منح

مكانة للقطاع الخاص وعدم التمييز بين القطاع العام والقطاع الخاص، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في كل القطاعات غير التابعة للدولة، إعادة تأطير الأسعار بآليات ضبط جديدة، إعادة تنظيم التجارة الخارجية وإعطائها المزيد من التحرير، وكانت تهدف السياسات الإصلاحية المتمثلة في برنامج التثبيت والتكليف الهيكلي المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى استعادة التوازن المالي الداخلي والخارجي من خلال تخفيض قيمة الدينار الجزائري وجعله قابل للتحويل، ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي وتحسين ميزان المدفوعات ، وكان الهدف كذلك هو إحداث تغييرات جذرية في المنظومة الاقتصادية.

وقد عرف سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري عدة تحركات، فخلال فترة (1970 - 1987) عرف مغالاة في قيمته، وهي فترة التسيير الإداري مما أدى إلى تبني مزيج من السياسات الكلية التوسعية مع الإبقاء على نظام الصرف ثابت، وكذلك القيود التجارية خاصتنا الخارجية، وعدم قابلية الدينار الجزائري إلى التحويل أدى إلى المغالاة الغير مبررة. وعرفت فترة (1988 - 1994) بداية انخفاض سعر الصرف الفعلي الحقيقي، ويعود سبب ذلك إلى التخفيض الرسمي في سعر الصرف الاسمي باعتبار ذلك من أهم شروط اتفاقيات صندوق النقد الدولي وأنه كان مقوم أكبر من قيمته الحقيقية التي يحددها العرض والطلب على العملة المحلية والتي تم تطبيقها في إطار سياسات كلية صارمة أدت بالتدريج إلى انهاء التقدير المبالغ فيه في قيمة العملة الوطنية. وعرف سعر الصرف انحراف أقل خلال الفترة 1995- 2002 والناجم عن بداية استقرار سعر الصرف الحقيقي والنتيجة عن تحسن أسعار البترول، ونتيجة للارتفاع المستمر لأسعار البترول بعد هذه الفترة عرف الدينار الجزائري استقرار ملحوظ عند مستواه التوازني، وهذا ما أكدته تقارير صندوق النقد الدولي، ليستمر هذا الاستقرار إلى غاية نهاية 2014، أما بعدها عرف تدهور في قيمة العملة وهذا راجع إلى انهيار أسعار البترول 2015-2016.

نتائج الدراسة:

من خلال هذه الدراسة والتي حاولنا فيها أن نحلل العلاقة التي تجمع ما بين سعر الصرف الحقيقي ومحدداته عامتنا والانفتاح التجاري والتكامل المالي خاصتنا، وتكتسب الدراسة أهميتها حول جدوى تأثير تحرير التجارة وأثر التوسع فيها وارتفاع وزنها بالاقتصاد الدولي وزيادة التدفقات لرؤوس الأموال بين الدول وكذلك تسارع معدلات التضخم التي تؤدي إلى تقلبات واختلالات أسعار الصرف

الحقيقية ، فارتكزت دراستنا على تحركات سعر الصرف الحقيقي من المغالاة في قيمته أو انخفاضه وانحرافه على مستواه التوازني في ظل التحرير التجاري والتكامل المالي.

وانطلقت الدراسة من فرضية مفادها أن تحرير الدول لتجارتها يساهم في التأثير على أسعار الصرف الحقيقية لعملتها ويقربها من سعر الصرف التوازني، فهي فرضية صحيحة وهذا ما توصلنا إليه من خلال الدراسة التحليلية والدراسات التجريبية لسعر الصرف الحقيقي بحيث أن تحرير التجارة ستؤدي سعر الصرف الحقيقي بالتوجه إلى مستواه التوازني على المدى الطويل.

أما الفرضية الثانية أثبت صحتها من خلال الدراسة القياسية التي أكدت أن سعر الصرف الحقيقي لدينار الجزائري يتأثر بسعر البترول ومؤشر الانفتاح التجاري والانفاق الحكومي وفروق الانتاجية.

والفرضية الثالثة التي كانت مبنية على مساهمة الانفتاح التجاري والتحرير المالي في تعديل سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري، فالشق الأول المتمثل في الانفتاح التجاري من خلال الدراسة القياسية أثبتت أنه يساهم في تعديل سعر الصرف الحقيقي ويعتبر من أهم محدداته، أما الشق الثاني التحرير المالي المتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر فتأثيره كان ضعيف إن لم نقل منعدم.

الفرضية الأخيرة صحيحة المتمثلة في " بالرغم من أن سياسات الانفتاح وجهود الاصلاحات الاقتصادية واجراءات تهيئة المناخ الملائم للاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة وسياسة تحرير سعر الصرف في الجزائر، إلا أن الانفتاح التجاري والمالي لا يزال ضعيف وتم استغلاله إلا في جانب الاستيراد الذي ينزف الإيرادات البترولية".

● وما تم استنتاجه من الدراسة القياسية لسعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري أن أهم محدداته تمثلت في سعر البترول، مؤشر الانفتاح التجاري، فروق الانتاجية والانفاق الحكومي، وهي المحددات التي يركز عليها بنك الجزائر ليضع سعر الصرف الفعلي الحقيقي في حالة توازن واستقرار:

- وجود علاقة طردية بين أسعار النفط وسعر الصرف الحقيقي، فارتفاع أسعار النفط بنسبة 1% سيرفع من مستوى سعر الصرف الحقيقي بحوالي 0.74%، وهذا ما يؤكد فرضية هيمنة قطاع المحروقات على إيرادات الجزائر طيلة فترة الدراسة.

- وجود علاقة عكسية بين مؤشر الانفتاح التجاري وسعر الصرف الحقيقي، فارتفاع نسبة الانفتاح التجاري ستؤدي إلى انخفاض سعر الصرف الحقيقي وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية والدراسات التجريبية.
- العلاقة الموجودة بين الانفاق الحكومي وسعر الصرف الحقيقي هي علاقة طردية، بحيث أنه كلما ارتفع الانفاق الحكومي سيؤدي ذلك إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، وبانخفاضه سيؤدي إلى انخفاض سعر الصرف الحقيقي.
- العلاقة الموجودة بين فروق الانتاجية وسعر الصرف الحقيقي هي علاقة طردية، بحيث أنه كلما ارتفعت فروق الانتاجية سيؤدي ذلك إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي.
- العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف الحقيقي هي علاقة عكسية، فارتفاع نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر ستؤدي إلى انخفاض سعر الصرف الحقيقي، فهي لا تتماشى مع النظرية الاقتصادية، وعليه فإن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على سعر الصرف الحقيقي كان ضعيف جدا إن لم يكن معدوم.
- ومن خلال الدراسة القياسية التي تدرس أهم محددات الناتج المحلي الاجمالي والتي كانت كخلاصة للدراسة ككل لإظهار دور الانفتاح التجاري والتكامل المالي وتحرير سعر الصرف الحقيقي في تفعيل وتطوير النمو الاقتصادي وبينت نتائج الدراسة:
 - أن الصادرات الجزائرية تتميزها السيطرة الكلية للمحروقات، وهي تمثل العامل الأساسي الذي يتحكم في التوازنات الكلية، وهي من أهم محددات الناتج المحلي الاجمالي.
 - وأن مؤشر الانفتاح التجاري هو مرن بالنسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي، فالانفتاح التجاري لا يزال ضعيف وتم استغلاله إلا في جانب الاستيراد الذي ينزف الإيرادات البترولية دون استغلالها في المشاريع التنموية والاستراتيجية، كما أن الصادرات خارج قطاع المحروقات متواضعة وضعيفة جدا لا تتعدى 3% من مجموع الصادرات.
 - ووجود علاقة طردية بين الانفاق الحكومي و الناتج المحلي الاجمالي، والملاحظ أن هذا التأثير الايجابي راجع إلى السياسة التوسعية للإنفاق الحكومي التي اتبعتها الحكومة لتحسين الأداء الاقتصادي من خلال برامج الانعاش الاقتصادي، وبالتالي فإن أثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي كان محدودا وضعيفا.

- وجود علاقة عكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنتاج المحلي الاجمالي، بحيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر بالسلب على النمو الاقتصادي، فالتكنولوجيا التي تنقلها الشركات الأجنبية خاصتا في قطاع المحروقات لم تظهر بالمستوى المطلوب وكذلك تعتبر ضئيلة جدا، وكذلك التأثير السلبي يعود إلى التحويلات السنوية للأموال الكبيرة إلى الخارج من طرف الشركات الأجنبية.
- العلاقة بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي والنتاج المحلي الاجمالي هي عكسية، ويمكن تعليل ذلك أن سعر الصرف الحقيقي في بداية التحرير والتصحيح الهيكلي كان مقوم بأكبر من قيمته الحقيقية، وبعد تطبيق سياسة تحرير وتخفيض قيمة الدينار من أجل قابلية تحويله وكذلك لتشجيع الصادرات خارج المحروقات والحد من الاستيراد.

التوصيات:

- من خلال النتائج المتوصل إليها، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات التي نراها ضرورية لتدارك النقائص وهي:
- تصحيح واستقرار سعر الصرف الحقيقي إذ يعتبر من أهم الشروط لتحسين الأداء والاستقرار الاقتصادي، والتي ستؤدي حتما إلى زيادة وتحسين النمو الاقتصادي.
- العمل على مراجعة القوانين الخاصة بسوق الصرف بما يتلاءم مع التطورات الجديدة الدولية ومتطلبات المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.
- تنوع الصادرات من خلال تحسين السلع المصدرة وجعلها تنافسية في الأسواق الدولية.
- تشجيع وخلق مجالات وتسهيلات للاستثمار الأجنبي المباشر.
- تحسين كفاءة السياسة التجارية والتسهيلات الادارية فيما يخص التصدير والاستيراد.
- استغلال الكفاءة والتقنيات التكنولوجية العالية من خلال الاستفادة من الانفتاح على العالم الخارجي.
- إن الهدف من التوسع في الانفاق العام هو زيادة الطلب لتنشيط الجهاز الانتاجي، وعليه يجب ترشيد النفقات العمومية.
- خلق الاستدامة المطلوبة في نمو الاستثمارات وتحسين الانتاجية على نحو يضمن استمرار تطورها والقدرة على رفع التوظيف.

- الاستفادة من رؤية استراتيجية شاملة في إطار إصلاح جذري يعالج عائق أساسي يتمثل في دور الدولة في النموذج الاقتصادي والضعف الكبير في الجانب المؤسساتي.
- إعطاء نوع من الحرية للبنوك التجارية في تسيير الفائض من العملات الأجنبية من أجل توفير نوع من التوازن في سوق الصرف.
- إعطاء نوع من المصدقية في أسعار الصرف المحددة في سوق الصرف ما بين البنوك، مع السماح للعرض والطلب لتحديدها، والعمل على الوصول إلى قابلية تحويل الدينار.
- الاهتمام بالرأس المال البشري في جميع القطاعات.

آفاق الدراسة:

من خلال هذه الدراسة التي ركزت على تحركات سعر الصرف الحقيقي في ظل الانفتاح التجاري والتكامل المالي، فهذا البحث كغيره من الدراسات والبحوث الأكاديمية لا تخلو من النقائص والعيوب والأكيد أنها تفتح النقاش لبعض المواضيع الأخرى التي لها علاقة بموضوع البحث ولها أهمية وجديدة بالإثراء والبحث مستقبلا مثل:

- أثر اختلال سعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي - حالة الدول النامية -
- تقلبات أسعار النفط وأثرها على سعر الصرف الحقيقي - حالة الجزائر -
- التكامل المالي وتقلبات أسعار الصرف - حالة دول شمال إفريقيا -
- آثار تدفقات رؤوس الأموال على سعر الصرف الحقيقي - الجزائر، تونس والمغرب -

قائمة المراجع والمصادر

قائمة المراجع والمصادر:

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. أحمد عبد الخالق "الاقتصاد الدولي والسياسات الاقتصادية الدولية" دار النشر، عمان، 1999.
2. أشواق بن قدور " تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي " دار الياية للنشر والتوزيع، عمان، 2013 .
3. أمين رشيد كنوانة " الاقتصاد الدولي " دار النشر، بغداد، 1987.
4. توفيق عبد الرحيم يوسف حسن "الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية" دار صفاء للنشر والتوزيع
، عمان، 2011.
5. جوزيف دانيالز، أ. ديفيد فانهوز " اقتصاديات النقود والتمويل الدولي" دار المريخ للنشر، الرياض، 2010.
6. حسن النجفي " النظام النقدي الدولي وأزمة الدول النامية " شركة أياي للطباعة، بغداد 1988 .
7. حسن كريم حمزة " العولمة المالية والنمو الاقتصادي " دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ط 1 ، 2011.
8. خالد الراوي وآخرون " نظرية التمويل الدولي " دار المناهج، عمان، 2000.
9. رشاد العصار وآخرون " التجارة الخارجية " دار المسيرة للنشر، عمان، 2000.
10. رعد حسن الصرن "أساسيات التجارة الدولية المعاصرة " ،دار النشر، عمان، 2000.
11. رمزي زكي "العولمة المالية، الاقتصاد السياسي لرأس المال المالي " دار المستقبل العربي ، القاهرة ، 1999.
12. زينب حسين عوض الله " الاقتصاد الدولي " دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2004.
13. سامي السيد " النقود والبنوك والتجارة الدولية " مطبوعة كلية العلوم الاقتصادية والسياسية جامعة القاهرة،

.2018

14. سامي عفيفي "دراسات في الاقتصاد الدولي" الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1995.
15. سعدون بوكابوس "الاقتصاد الجزائري" دار الكتاب الحديثة، القاهرة، 2013.
16. سعود جايد مشكور العامري "المالية الدولية نظرية وتطبيق" دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
17. سمير فخري نعمة "العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات" دار اليازوري العلمية للنشر عمان، 2011.
18. شدا جمال خطيب، صغفق الركبي "العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال" دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
19. طاهر لطرش "تقنيات البنوك" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
20. عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب "أساسيات الاقتصاد الدولي" منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003.
21. عبد الحسين جليل، عبد الحسن الغالي "سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية" دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
22. عبد الرحمن تومي "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والأفاق" دار الخلدونية، الجزائر، 2011.
23. عبد الرحمن يسري أحمد "الاقتصاديات الدولية" دار النشر والتوزيع، جامعة الاسكندرية، الطبعة الثانية، 1987.
24. عبد المجيد قدي "مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
25. عجة الجيلالي "التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من الاحتكار الدولة إلى احتكار الخواص" دار الخلدونية، الجزائر، 2007.
26. عجة الجيلالي "الكامل في القانون الجزائري للاستثمار" دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2006.
27. عجمية محمد عبد العزيز "الاقتصاد الدولي" دار الجامعة المصرية، الاسكندرية، 1980.

28. عرفات تقي الحسني " التمويل الدولي " دار مجدلاوي للنشر، الطبعة الثانية، عمان، 2002 .
29. علي عبد الفتاح أبو شرار " الاقتصاد الدولي: نظريات وسياسات " دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2015.
30. فليح حسن خلف " التمويل الدولي " الوراق للنشر، عمان، 2004
31. فليح حسن خلف "العولمة الاقتصادية " عالم الكتب الحديثة، عمان، 2009.
32. كامل بكري " الاقتصاد الدولي " الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003 .
33. لخلو موسى بوخاري " سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية: دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي " مكتبة حسين العصرية، بيروت، 2010.
34. مجدي محمود شهاب، أسامة محمود الفولي " مبادئ العلاقات الاقتصادية الدولية " دار الجامعة الجديدة للنشر، 1997.
35. مُجَدِّ كمال الحمزاوي "سوق الصرف الأجنبي ص" منشأة المعارف، الاسكندرية، 2004.
36. مُجَدِّ ناظم مُجَدِّ حنفي " مشاكل تحديد سعر الصرف وتقييم العملات " الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، 1999.
37. محمود حميدات " مدخل للتحليل النقدي " ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
38. محمود يونس " نظرية التجارة الدولية " الدار الجامعية، بيروت 1984.
39. مروان عطون " أسعار صرف العملات " دار الهدى، عين مليلة، 1992.
40. نشأت نبيل مُجَدِّ الوكيل " التوازن النقدي ومعدل الصرف : دراسة تحليلية مقارنة لسوق النقود وسعر الصرف " شركة ناس لطباعة ، القاهرة، 2006.

41. نوزاد عبد الرحمن الهيتي، د. منجد عبد اللطيف الخشالي " مقدمة في المالية الدولية " دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
42. هجير عدنان زكي أمين " الاقتصاد الدولي: النظرية والتطبيقات " إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010.
43. وسام ملاك " الظواهر النقدية على المستوى الدولي: قضايا نقدية ومالية " دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، 2001.

المجلات والدوريات:

1. بربري مُجَّد الأمين " مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية " مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السابع، 2007، جامعة شلف.
2. برياطي حسين، زيدان مُجَّد " خيارات نظم سعر الصرف ومدى تأثيرها على اقتصاديات الدول: دراسة حالة الدول العربية " مجلة اقتصاديات شمال افريقيا .
3. بطاهر علي " سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر " مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، 2001 ، جامعة شلف.
4. بلحشر عائشة " سعر الصرف الحقيقي التوازني - حالة الدينار الجزائري " دفاتر MECAS، مخبر البحث إدارة المؤسسات وتسيير رأس المال الاجتماعي، العدد السابع، ديسمبر 2011.
5. بلقاسم العباس " سياسات أسعار الصرف " مجلة جسر التنمية، الكويت، 2003.
6. جديدن لحسن، أ.د. بن بوزيان مُجَّد، وافي ميلود " محددات اختيار أنظمة سعر الصرف في الدول النامية - دراسة حالة الجزائر، مصر وتونس " مجلة مصر المعاصرة، العدد 495، جويلية 2009، القاهرة.
7. حسان خضر " برامج إصلاح التجارة الخارجية وتقييمها " مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط.

8. حيدر نعمة بجيت، أ. نصر حمود مزنان " سياسات التحرر المالي في البلدان العربية "، المجلة الاقتصادية، الكوفة، 2005.
9. الداوي الشيخ " الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العمومية " مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الثاني، 2009.
10. ديلا تو فيلا توفيا "قضايا في الاصلاح المالي "صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، مجلد 25، عدد 1، 1996.
11. زغيب شهرزاد، أ. عيساوي ليلي " أفاق انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة " مجلة العلوم الانسانية، جامعة مُجَد خيضر بسكرة، العدد الرابع، ماي 2003.
12. صبحي حسون الساعدي، أياد حماد عبد " أثر تخفيض سعر الصرف على المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال " مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 4، العدد 7، 2011.
13. عبد الرزاق بن الزاوي " أثار انحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني - حالة الجزائر- "، مجلة العلوم الانسانية، جامعة مُجَد خيضر بسكرة، العدد الثالث والعشرون، نوفمبر 2011.
14. عبد العلي جبيلي، فيتاليكو أمانكو "اختيار نظم الصرف في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" مجلة التمويل والتنمية، الصندوق النقدي الدولي، واشنطن، 2003.
15. علي توفيق الصادق " المنافسة في ظل العولمة القضايا والمضامين، القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية في الأسواق العالمية " مجلة صندوق النقد العربي، 1999.
16. علي توفيق الصادق " القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية في الأسواق العالمية " صندوق النقد العربي، مجلة بحوث ومناقشات، العدد الخامس، 1990.

17. عماد العاتي " دور سعر الصرف في تحديد القدرة التنافسية العالمية " مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 4، 2001.
18. عوض فاضل الدليمي " نظام الصرف في الأقطار النامية في ظل أسعار الصرف العائمة " مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 2، العدد 2، 1995.
19. كربالي بغداد " نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر " مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثامن، جانفي 2005.
20. ماري تيشنجرين ومايكل موسى " صندوق النقد الدولي وتحرير رأس المال " مجلة التمويل والتنمية، واشنطن، ديسمبر 1998.
21. مايكل بورردو " المنظور التاريخي لاختيار نظام سعر الصرف " مجلة صندوق النقد العربي، 2003.
22. مبارك بوعشة " السياسة النقدية وآثار تخفيض العملة الوطنية " مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 12، قسنطينة، 1999.
23. محمد الناصر حميدات، عبد القادر شويرفات " أثر سياسات سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري " مجلة الباحث، ورقلة، العدد 16، 2016.
24. محمد راتول " الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم " مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الرابع، 2004، جامعة شلف.
25. نبيل بوفليح " دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000 – 2010 " مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية، العدد الثاني عشر، ديسمبر 2012، بسكرة.
26. هدروق أحمد " دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري على النمو الاقتصادي في المدى البعيد، حالة الجزائر (1970-2012) " المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المدينة، العدد 2، سبتمبر 2014.

الملتقيات والمؤتمرات والندوات:

1. " استخدام الرقابة على سوق الصرف الأجنبي لتعزيز الاستقرار الاقتصادي " مقالات الفوركس، سوق تبادل

الصرف الاجنبي، <https://www.earnforex.com/ar>

2. حاكمي بوحفص " الإصلاحات الاقتصادية، نتائج وانعكاسات دراسة حالة الجزائر " مداخلة الملتقى الدولي

حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية، جامعة سطيف، 30/29 أكتوبر 2001.

3. خاطر طارق، د. عادل زقير، أ. حبيب كريمة " دور برامج الانعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-

2014) في تحقيق إقلاع وتنويع الاقتصاد الجزائري " ملتقى دولي، جامعة حمّة لخضر الوادي، نوفمبر 2016.

4. صالح مفتاح " تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق "

مداخلة ليوم دراسي، جامعة بسكرة، 2010.

5. صالحى نجية، أ. مخناش فتيحة " أثر برنامج الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو " مؤتمر دولي

حول " تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي 2001-

2014"، 12/11 مارس 2013، جامعة سطيف.

6. عبد الحميد مرغيت " تقييم أداء الدينار الجزائري بعد خمسين سنة من الاستقلال " كلية العلوم الاقتصادية،

جامعة جيجل.

7. عبد الغني حريري " " دور التحرير المالي في الأزمات والتعثر المصرفي"، ملتقى دولي حول "الأزمة المالية

والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية" جامعة سطيف، أكتوبر 2009 .

8. عبد الله بلوناس " برامج التثبيت والتعديل الهيكلي " ملتقى دولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم

مكاسب الاندماج، 30/29 أكتوبر 2001.

9. منير الحمش " هل حقا أن تحرير التجارة الخارجية قاطرة للنمو؟ " ندوة اقتصادية، جمعية العلوم الاقتصادية ،
2010.

10. هوارى عامر، أ. قاسم حيزية " السياسات الاقتصادية في الجزائر بين خلق البطالة ومكافحتها" الملتقى
الوطني حول " السياسات الاقتصادية الراهنة في الجزائر الواقع والتحديات" جامعة سوق أهراس، 2013.

التقارير:

1. التقرير السنوي لبنك الجزائر (2013) " التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر" بنك الجزائر، الطبعة نوفمبر
2014.

2. دليل الجزائر الاقتصادي والاجتماعي، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، طبعة 1989، الجزائر.

3. عبد الوهاب كيرامان " الاقتصاد الجزائري بين الاستقرار والإصلاح الهيكلي، الملحق الثاني: تطور الديون
الخارجية" تقرير بنك الجزائر.

4. قاعدة البيانات الاحصائية الدولية IFS لصندوق النقد الدولي FMI.

5. قاعدة بيانات الخوصصة لدى البنك الدولي وتقديرات صندوق النقد الدولي 2002 .

6. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي " تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني سنة
2001، ص 123.

7. ملاحق تقارير بنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz

8. الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz

القوانين والمراسيم التنفيذية:

1. تعليمة بنك الجزائر رقم 03/91 الصادرة في ماي 1991.
2. القانون رقم 87-19 الصادر بتاريخ 18 ديسمبر 1987 المحدد لكيفية استغلال الأراضي الزراعية التابعة للممتلكات الوطنية والضابط لحقوق وواجبات المنتجين.
3. القانون رقم 88-01 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 المتعلق بقانون توجيه المؤسسات العمومية الاقتصادية.
4. القانون رقم 88-02 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 المتعلق بنظام التخطيط.
5. القانون رقم 88-85 الصادر بتاريخ 12 جويلية 1988 المتعلق بالقطاع الخاص.
6. القانون رقم 90/10 المؤرخ في 14 أبريل 1990، المتعلق بقانون النقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، الصادر في 18 أبريل 1990.
7. المرسوم التنفيذي رقم 91/37، في 13 فيفري 1991، المتعلق بشروط التدخل في التجارة الخارجية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 12 الصادر في 20 مارس 1991.

المراجع باللغة الأجنبية

الكتب:

1. A.Henni « Economie de l'Algérie indépendante » E.A.A.D édition, Alger, 1992.
2. Bourbonnais R. , Econométrie , Manuel et Exercices Corrigés , Dunod, Paris, 4 me édition, 2002.
3. Bourbounnais R. & Terraza M. « Analyse des séries temporelles en économie » , presse universitaires de France , premiere édition , 1998 .
4. David.N, “ Hyman Economics” fourth edition coralline, state university.1999.

5. Krugman, Paul and Maurice Obstfeld (2006), « Économie internationale », 7e édition, Pearson Education, France, 2006.
6. Krugman, Paul R. and Maurice Obstfeld (2003), « Économie internationale », 4e édition, De Boek éditeurs, 2003.
7. Maurice bye « relation économique internationale » Dalloz, paris, 1971.
8. Michkin.F «The economics of money banking & financial markets » 6th edition, New york.
9. Temmar.H « Stratégie de développement indépendant : le cas d'Algérie un bilan » O.P.U, Alger,1983.

المقالات العلمية والمنشورات:

1. A.Smith “ an inquiry into the nature and causes of the wealth of nations” Modern library Edition House, New york 1937.
2. Abdessatar ATI & Touraya Hadj Amor « Evaluation du Mésalignement du TCR et apport des politiques d'accompagnement : Application de la technique cointégration pour le cas de la Tunisie » revue tunisienne d'économie et de gestion,2009, N° 27,p 38-85.
3. Adler, Michael & Bruce Lehmann (1983) “ Deviations from purchasing power parity in the long run “ Journal of finance 38, 1471-1487.
4. Alesina. A, V. Grilli & G.M Milesi- Ferritti (1994) “ The political Economy of capital controls” In, L.Leiderman, and A. Razin (eds), Capital Mobility: The Impact on Consumption, Investment and Growth, Cambredge.
5. Alper .C. Emre & R. Erzan (1999) “ The Equilibrium Level of the Real Exchange Rate: An Application To The Middle East” ERF Sixth Annual Conference Proceedings, pp 125-150.
6. Antoine Bouveret, Henri Sterdyniak (2005) « Les modèles de taux de change. Équilibre de long terme, dynamique et hystérèse », Revue de l'OFCE 2005/2, N° 93.

7. Artus, Jacques, (1978), "Methods of Assessing the Long-Run Equilibrium Value of an Exchange Rate", Journal of International Economics, 8 (May): 277-299.
8. Athukorala & Rajapatirana, Prema- Chandra & Sarath (2002) " Capital inflows & the real exchange rate: A comparative Study of Asia & Latin America" 2002.
9. B.Ohelin (1968) " Interregional and International Trade " 1933, reviser edition, Harvard University Press, Cambridge, Massachusette, 1968.
10. Baffès J., Elbadawi I. and O'Connell A. (1999) " Single-Equation Estimation of the Equilibrium Real Exchange Rate". In Hinkle and Montiel eds " Exchange Rate Misalignment. Concepts and Measurement for Developing Countries ". The World Bank Research Publication.
11. Bailiu J. (2000), « Private Capital Flow, Financial Development, and Economic Growth in Developing Countries », Bank of Canada Working Paper n° 2000-15, July.
12. Balassa, Bela (1964) " The purchasing power parity doctrine : A reappraisal" Journal of political Economy 72: 584-96.
13. Balassa. B (1961) " The Theory of Economic Integration " Homewood, 3, R.D. Irwin.
14. Balazs, Laszlo, Macdonald (2005) « Equilibrium Exchange Rates in Transition Economies » taking stock of the Issues, William Davidson Institute Working Papers series WP 793, October 2005.
15. Baldwin R. and Martin, P., (1999), Two Waves of Globalization, Superficial similarities, fundamental Differences, NBER Working paper, n° 6904, January.
16. Baldwin R. E (2003) "Openness and growth: what's the empirical relationship?", NBER Working Paper 9578.
17. Barro, Robert, (1983). "Real Determinants of the real Exchange Rate", University of Chicago.

18. Barry Bosworth, Susan M. Collins and Yu-chin Chen (1995) "Accounting for Differences in Economic Growth" Conference on "Structural Adjustment Policies in the 1990s: Experience and Prospects" organized by the Institute of Developing Economies, Tokyo, Japan.
19. Basurto, Gabriela & Atish, Ghosh (2000) " The Interest Rate-Exchange Rate Nexus in the Asian Crisis Countries " IMF Working Paper, N°. WP/00/19, Washington.
20. Bekaert . G, Harvey Campbell R. and Lundblad, C (2004) " Growth Volatility and Financial Liberalization" NBER, working papers10560, National Bureau of Economic Research, INC.
21. Bekaert, Geert & Harvey, Campbell R. & Lundblad, Christian, (2005), « Does financial liberalization spur growth? », Journal of Financial Economics, vol. 77. N°.1.
22. Blomstrom M. (1991), « Host Country Benefits of Foreign Investment», edited by D. McFetridge, The University of Calgary Press, Calgary.
23. Bonfiglioli. Alessandra (2008), « Financial integration, productivity and capital accumulation ». Journal of International Economics 76. .
24. Buch, C.M, Dopke, J & Pierdzioch, C (2002) " Financial Openness And Business Cycle Volatility" Working Paper, Kiel Institute for World Economics.
25. Calderón, C. (2004) " Real Exchange Rates in the Long and Short Run: A Panel Co-integration Approach" ILADES-Georgetown Review of Economic Analysis, Vol 19, N° (2).
26. Calderón, C., (2003). " What Drives Volatility in Real Exchange Rates? Evidence from Industrial Countries" Central Bank of Chile,Mimeo.
27. Calvo, G. A, & Drazon, A.(1998) " Uncertain Duration of Reform: Dynamic Implication " Macroeconomic Dynamics, Cambridge University Press, vol 2(04), pp 443-455.
28. Calvo, Guillermo A. (2000) " Capital Markets and the Exchange Rate, With Special Reference to the Dollarization Debate in Latin America" University of Maryland, (April).
29. Cavoli & S.Rajan Tony & Ramkishe (2005) " The Capital in Flows problem in selected Asian economics in the 1990s Revisited" , 2005.

30. Chang, R., L. Kaltani & N. Loayza (2005) “Openness can be good for growth: the role of policy complementarities”, The World Bank Policy Research Working Paper3763.
31. Clarck P.B Macdonald R (1999) « « Exchange rates and economic fundamentals : A méthodological comparison of beers and feers » in macdonald R and Stein J.L, Equilibrium Exchange rates, kluwer Academic publishers.
32. Corbo, Vittorio (1985) “ Reforms and Macroeconomic Adjustments in Chile during 1974–1984” World Development, Vol 13, Issue 8, pp 893–916.
33. Cottani J.A., Cavallo D.F., Khan M.S. (1990), “Real exchange rate behavior and economic performance in LDCs”, Economic Development and Cultural Change, 39(1), October, pp 61–76.
34. Coudert .V, Aglietta . M, Baulant .C (1999) « Compétitivité et régime de change en Europe centrale »Revue Economique,Vol 50,N°6,1999,pp 1221–1236.
35. Daniel Komlan Fiodendji (2001) « le taux de change réel et les performances macroéconomiques : une application à trois pays UEMOA » MPRA Paper : Munich Personal Repec Archive, N° 27480, posted16, December 2010.
36. David N, Hyman «Economics» Fourth edition coralline, State University, 1999.
37. Dean Corbae & Sam Ouliaris (1988) “ Cointegration And Tests of purchasing power parity” The MIT Press, The review of Economics and statistics, Vol 70, N° 3, Aug 1988, pp 508–511.
38. Degregorio,J., Eichengreen, B., Ito,T. and Wyplosz, C. (2000) “ An Independent And Accountable IMF, CPER, London.
39. Dickey,D.A. & Fuller ,W.A. , Likelihood Ratio Statistics for Time Series Using Unit Roots , Econometrica ,Vol.49 , P.1057–1072.
40. Dollar, D., (1992) “Outward-oriented Developing Economies really do grow more rapidly: evidence from 95 LDCs, 1976–1985”, Economic Development and Cultural Change, vol. 40.

41. Domaç .I, Shabsigh G. (1999), “Real exchange rate behavior and economic growth : Evidence from Egypt, Jordan, Morocco, and Tunisia”, IMF, Working Paper n° 99/40, March.
42. Dorbusch, R. (1980) « Tow Notes on Exchange Rate Rules And on Real Value of External Debt » NBER Working paper N° 1980 (567), Cambridge Mass.
43. Dorbusch, R. (1994) « Exchange Rate and Inflation », Cambridge, USA, 1994.
44. Dornbusch, R. (1977) “ International Exchange Rate and Macroeconomic of Open Economies: Discussion.” American Economic Review, Vol 68:412-13.
45. Dornbusch, R. (1988) « Real Exchange Rates and Macroeconomics : A Selective Survey” NBER Working Paper, N° 2775, November 1988.
46. Dornbusch, R., Goldfajn, I., and Valdés, R.. (1995) “ Currency Crises and Collapses” Brookings Paper on Economic Activity. Vol. 1995, No. 2, pp. 219-293.
47. Economist Intelligence world investment prospects, The revival of globalization, the Economics, 2004, education.
48. Edison H. J., Klein M., Ricci L. & Slok T. (2002a), « Capital Account Liberalization and Economic Performance: Survey and Synthesis ». IMF Working Paper 02/120.
49. Edison H. J., Levine Ross, Ricci Luca, Slok Torsten (2002b), « International financial integration and economic growth », Journal of international Money and Finance 21.
50. Edwards S. (2001), « Capital Mobility and Economic Performance : Are Emerging Economies Different ? » NBER Working Paper n° 8076.
51. Edwards, S & Rigobon, R (2005) “ Capital Controls, Exchange Rate Volatility and External Vulnerability” NBER, Working paper 11434, National Bureau of Economic Research.
52. Edwards, S. (1998) “Openness, productivity and growth: what do we really know?”, The Economic Journal, vol 108.
53. Edwards, Sebastian, (1989), “Exchange Rate Misalignment in Developing Countries”, The World Bank Research Observer, vol. 4, number 1, January, Washington DC, pp. 3-21.

54. Edwards. S. (1988), “ Exchange rate misalignment in developing countries” Baltimore, Johns Hopkins University Press.
55. Elbadawi, I., (1994), “Estimating Long Run Real Exchange Rates”, in Estimating Equilibrium Exchange Rates, ed. by J. Williamson (Washington: Institute for International Economics).
56. Elbadawi, I., L. Kaltani, and R. Soto. (2012) “ real exchange rate misalignment and economic growth in Sub-Saharan Africa” . World Development 40(4): 681–700.
57. Ferrari, J. (2000). « Economie Financière internationale » Collection Amphi, Bréal 2000.
58. FMI (1984), “Issues in the Assessment of the Exchange Rates of Industrial Countries”, IMF Occasional Paper, no 29 .
59. Frankel, J., Eduardo F., Sergio L.Schmukler and Servén, L., (2001) “ Verifying Exchange Rate Regimes” Journal of Development Economics, Vol 66, N°2, pp 351–386.
60. Frankel, J.A. and Rose, A.K, (1996), “Currency crashes in emerging markets: An empirical treatment”, Journal of International Economics 41(3-4), pp 351–366.
61. Fuchs-Schundeln N. and N.Funke (2001), « Stock Market Liberalizations: Financial and Macroeconomic Implications », IMF Working Paper, N°193.
62. Fukuda, Shin & Ichi, Post (2004) “Crisis Exchange Rate Regime in East Asia” Working paper, 2004.
63. G. Haberler (1936) “ The theory of International Trade with its Application To Commercial Policy” William Hodge & Company limited, London , 1936.
64. Genberg, Hans, (1978) “Purchasing Power Parity under Fixed and Flexible Exchange Rates”, Journal of International Economics, 8 (May):247–276.
65. Ghura D., Grennes T.J. [1993], “The real exchange rate and macroeconomic performance in Sub-Saharan Africa”, Journal of Development Economics, 42, pp 74– 155.
66. Greenaway, D., W. Morgan and P. Wright (2002) “Trade liberalisation and growth in Developing Countries”, Journal of Development Economics, vol. 67.

67. Grilli V & Milesi-Ferretti G. (1995) « Economic Effects and Structural Determinants of Capital Controls » IMF Staff Papers 42.
68. Grossman, G. M & E. Helpman (1991) “ Innovation and growth in the global economy ” Cambridge, MA.: MIT Press.
69. Harberger, Arnold, (1981a), “The Real Exchange Rate of Chile: A preliminary Survey”, Paper presented at a conference on Economic Policy, Vina del Mar, Chile, April1.
70. Hau, H. (2002) “ Real Exchange Rate Volatility And Economic Openness: Theory And Evidence” Journal Of Money, Credit And Banking, Vol. 34, (August).
71. Hervé Joly, Céline Prigent, et Nicolas Sobczak (1996) « le taux de change réel d'équilibre : une introduction » Economie et prévision, N° 123-124, 1996, pp 1-21.
72. Honig A. (2008), « Addressing Causality in the Effect of Capital Account Liberalization on Growth », Journal of Macroeconomics, mars 2008.
73. Hooper, P., and J. Morton, (1982), “Fluctuations In the Dollar: A Model Of Nominal And Real Exchange Rate Determination,” Journal Of International Money And Finance 1.
74. Huizinga, John (1987) “An empirical investigation of the long-run behaviour of real exchange rates” Carnegie-Rochester Conference on public policy 27, pp 149-214.
75. Ikoba, Jonathan, Nyatepe- coo, Akorlie, Awoye & Oluwole (1996) « The effects of policies and external factors in exchange rates » American Economist, march 1996.
76. Imbs Jean (2004), « Trade, Finance, Specialization, and Synchronization », The Review of Economics and Statistics, MIT Press, vol. 86(3), pages 723-734
77. J. Frankel & D. Romer (1999) ” Does Trade Cause Growth? ” American Economic Review, vol. 89 (3).
78. Jagdish Bhagwati, David Greenaway and Arvind Panagariya (1998) « Trading Preferentially: Theory and Policy » The Economic Journal Vol. 108, N°. 449 (Jul 1998).
79. James Harrigan, 2001. "Specialization and the Volume of Trade: Do the Data Obey the Laws?," NBER Working Papers 8675, National Bureau of Economic Research, Inc.

80. Johansen, S. "Statistical Analysis of Cointegration Vectors", Journal of Economic Dynamics and Control, Vol.2 (June-September),1988, pp. 231-54.
81. Jongwanich, J.(2006) " Exchange Rate regimes, Capital Account Opening and Real Exchange Rate: Evidence from Thailand" Economics, RSPAS,ANU.
82. Joshi, Vijan (2003) " Exchange Rates & Capital controls in Developing countries " Financial Globalization 2003.
83. Kaminsky, G., Schmukler, S., (2003), "Short-Run Pain, Long-Run Gain: The Effects of Financial Liberalization," NBER Working Paper 9787, June.
84. Keller, J. M.A Vezanzones, M. Nabil, D. Dasgupta and P. Alba (2000) " The choice of Exchange Rate Regimes in The MENA Region : The Economic Cost of Lobby Groups", Washington : The world Bank.
85. Khan, Mohcin S & Ostry, Jonathan D. (1992) " Response of the Equilibrium Real Exchange Rate to Real Disturbances in Developing Countries" World Development, Elsevier, Vol 20(9), September, pages 1325-1334.
86. Klein M. W. & Olivei G. P. (1999), « Capital Account Liberalization, Financial Depth and Economic Growth », Federal Reserve Bank of Boston Working Paper N°.99-6.
87. Kose M., Prasad E., Rogoff K. & Wei S.-J. (2006) « Financial Globalization: A Reappraisal », IMF Working Paper No.06/189.
88. Kose, M. A., Prasad, E. S., and Terrones, M. E. (2003a) " Financial Integration and Macroeconomic Volatility" IMF Staff Papers, Vol. 50 (Special Issue), pp. 119-142.
89. Krueger , A. O. (1998) "Why trade liberalisation is good for growth?", The Economic Journal, 108.
90. Krugman .p « Balance Sheets ,The Transfer Problem, and Financial Crises,"(mimeo) Cambridge , Department of economics 1999.

91. Le Fort, G. (2000) “ The Chilean Experience in Capital Account Regulation” Conference On Developing Countries and the Global Financial Architecture, Lancaster House, London, June 23, 2000.
92. Leamer E.(1988) « Measures of openness » Trade Policy Issues and Empirical Analysis, Chicago, University of Chicago press.
93. Lee. J-W . (1993) “International trade, distortions, and long-run economic growth”, International Monetary Fund Staff Papers 40 (2): 299-328.
94. Linder.D « the demand for money » 6th ed, Harper collins college publishers, new york, 1993.
95. Macdonald.R & Taylor .M (1992) « Exchange Rate Economics » A survey IMF , staff papers, 1992, Vol 39.
96. Maciejewski & Peter, (1983), “Real Effective Exchange Rate Indices: A Re-Examination of the Major Conceptual and Methodological Issues”, IMF Staff Papers, 30 (September): 491-541.
97. Mackinnon R.I. (1973), « Money and capital in economic development », The Brooking Institution, Washington.
98. MacKinnon R.I. (1973), « Money and capital in economic development » The Brooking Institution, Washington.
99. MacKinnon R.I. (1993), “ The Order of Economic liberalization : Financial control In the Transition to a market Economy” 2nd edition, Johns Hopkins University Press.
100. Markusen, James R. & Venables, Anthony J. (1999), « Foreign direct investment as a catalyst for industrial development », European Economic Review, vol. 43(2).
101. Mathieson Donald J. et Rojas-Suàrez L. (1992), « Liberalization of the capital Account : Experience and Issues », IMF WP/92/46, Washington, Juin.

102. Michael Bleaney & David Greenaway (2001) “ The impact of terms of trade and real exchange rate volatility on investment and growth in sub- Saharan Africa” Journal of Development Economics, 65(2)M 491-500, August 2001.
103. Michael R. Darby (1983) “ Movements in purchasing power parity: The short and long Runs” The international Transmission of inflation, university of Chicago press, 1983, pp 462-477.
104. Michaely M. (1977) « Exports and Growth ; An Empiral Investigation » Journal of Development Economics, vol.4, n°1, pp.49-53, march.
105. Montiel, Peter & Carmen M. Reinhart (1999) “ Do Capital controls and macroeconomic policies Influence the volume and composition of capital flows ? Evidence from the 1990s” Journal of International Money and Finance 18(4), pp 619-635.
106. Mundell . R (1973) « un common arguments for common aorencies » ,london ,allen et un wind 1973, p7-15.
107. Mundell Robert (1961) « Atheory of optimun curency areas » american economic Review, 51/1961, pp112-117.
108. Mussa M. and Goldstein, M., (1993), "The integration of world capital markets," Proceedings, Federal Reserve Bank of Kansas City, pages 245-330.
109. Neto D.G. et Veiga F.G. (2008), « Financial Globalization, Convergence and Growth », NIPE Working Paper n°7/2008.
110. O'Donnell, B. (2001), « Financial Openness and Economic Performance », Trinity College, Dublin, Ireland (non publiee).
111. Obstfeld , M & Rogoff .K (1996) “ Foundations Of International Macroeconomics ” Cambridge, MA, The MIT Press.
112. Obstfeld, M., (1984). "Balance-of-Payments Crises and Devaluation," Journal of Money, Credit and Banking, Blackwell Publishing, vol. 16(2), pages 208-17, May.

113. Obstfeld, M., (1998), "The Global Capital Market: Benefactor or Menace?" *Journal of Economic Perspectives*, Vol. 12 (fall), pp 9–30.
114. Officer, Lawrence, (1982), "Purchasing Power Parity and Exchange Rates: Theory, Evidence and Relevance". *Contemporary Studies in Economic and Financial Analysis*, 35, Greenwich, Conn.: JAI Press.
115. Onafowora, O. A. and O. Owoye (1998) "Can trade liberalization stimulate economic growth in Africa?" *World Development*, vol. 26, n°3, 497–506.
116. Papageorgiou, Demetris, Michael Michaely, and Aremeane M. Choksi. (1991) "Liberalizing foreign trade" Oxford: Basil Blackwell.
117. Paul R.krugman, Maurice obstfeld « international economics » 6th edition ,world student series, Boston .2003.
118. Peter Neary J. (1988) « Determinants of the Equilibrium Real Exchange Rate » *American Economic Review*, Vol 78, N°1, March, pp 210–270.
119. Philip R. Lane & Gian Maria Milesi - Ferretti (2006) " Capital flows to Central and Eastern Europe" *International Monetary Fund, IMF Working Paper, WP/06/188, August 2006.*
120. Pritchett .L & Sethi.G (1994) "Tariff Rates, Tariff Revenue, and Tariff Reform: Some New Facts," *World Bank Economic Review*, World Bank Group, vol. 8(1), pages 1–16, January.
121. Quinn D. (1997), « Th e Correlates of Changes in International Financial Regulation », *American Political Science Review*, vol. 91.
122. R. Heckscher (1966) " The Effects of Foreign Trade on the distribution of Income, in the theory of International Trade " 1966.
123. R.Vernon (1966) " International Investment and International Trade in the product Cycle" *Quarterly Journal of economics*, May 1966.

124. Robert lucas (1990) « why doesn't flow from rich to poor countries ? » the american Economic Review, Vol,80 N°2, Papers and proceedings of the hundred and second Annual of the american Economic Association (May,1990), pp 92-96.
125. Robret B.T & Richard K. (1998) « globalization and economic convergence an assessment” Unctal, Discussion Papers,n°131, Geneva,1998.
126. Rodriguez, F & D. Rodrik, (1999) “Trade Policy and Economic Growth: A Skeptic’s Guide to the Cross-National Evidence”, NBER Working Paper No. 7081.
127. Rodrik D. (1998), « Who Needs Capital Account Convertibility ? » , in Peter Kenneled, Should the IMF Pursue Capital-Account Convertibility ?, Princeton Essays in International Finance, N°.207.
128. Roll, Richard (1979) “ Violation of purchasing power parity and their implications for efficient international commodity markets, in Marshall Sarnat and giorgio szego, Eds: International Finance and trade (Ballinger, Cambridge, MA).
129. Romer .P (1993) “ Idea Gaps and Object Gaps In Economic Development “ Journal Of Monetary Economics Elsevier, Vol 32 (3), pp 543-573.
130. Sachs, J., et Warner, A., (1995) “Economic reform and the process of global integration”, Brooking Paper on Economic Activity, 1: 1-95.
131. Sekkat K., Varoudakis A. (1998), “Politique de change et exportations de produits manufacturés en Afrique Subsaharienne”, Revue d’Economie du Développement, 2, pp 55-89.
132. Serge Rey (2009) « Des Insuffisances de la PPA à l’Apport du NATREX : une revue critique des théories du taux de change réel d’équilibre » centre d’analyse théorique et de traitement des données économiques, Grenoble, mai 2009.
133. Serge Rey (2009) « L’apport du NATREX à la modélisation des taux de change d’équilibre : théorie et application au Dollar canadien » L’Actualité Economique, Vol 85, N°2, Juin 2009.

134. Shaw E. (1973), « Financial Deepening in Economic Development », New York: Oxford University Press.
135. Sorsa Piritta (1999) “Algeria—The Real Exchange Rate, Export Diversification, and Trade Protection” IMF Working Paper, Policy Development and Review Department WP/99/49, April 1999.
136. Stein, J. L. (1994) “ The Natural Real Exchange Rate of the United States Dollar and Determinants of Capital Flows” in J. Williamson, Institute for international Economics, Washington, DC, pp 133–175.
137. Stiglitz, Joseph, E., (2002), “Globalization and Its Discontents” New York: Norton, Wasteland.
138. Subramanian .S « survey of literature on demand of money »IMF working paper, 1999, wp/99/64.
139. Taylor Mark P. (1988) “ An Empirical Examination of long- run purchasing power parity using Cointegration Techniques ” Applied Economics, pp. 369–381.
140. Taylor, L., (1991) “Economic openness: problems to the century’s end” in Economic liberalization: no panacea. Ed. Tariq Banuri. Oxford and NY: Oxford U. Press, Clarendon Press.
141. William.J, Boumol (1998) « economic s principles and policy » seventh edition, the pryden press, new york university,.
142. Williamson .J (1983) « The Exchange Rate System » Cambridge, MA, The MIT Press.
143. Williamson.j &M. Mahar (1998) « A survey of financial liberalization »,Essays in international finance, N° 211, November 1998,p36–62.
144. Winters, L. A. (2004) “Trade liberalization and economic performance: an overview”, The Economic Journal, 114.
145. Xiangmingli (2004) « trade libiralization and real exchange rate movement »,IMF, Working paper, Vol 51, N° 3, 2004.

146. Young, A (1991) "Learning by doing and the dynamic effects of international trade"
The Quarterly Journal of Economics, vol. 106, Issue 2.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على تحركات سعر الصرف الحقيقي للدینار الجزائري وأهم محدداته، والمتمثلة في كل من أسعار البترول، الانفتاح التجاري، التكامل المالي، الإنفاق الحكومي وفروق الإنتاجية، وهذا باستخدام منهجية التكامل المتزامن خلال الفترة (1970-2015).

وقد بينت نتائج الدراسة القياسية وجود علاقة توازنية في المدى الطويل بين سعر الصرف الحقيقي وأهم محدداته في الجزائر، وأكدت أن أسعار البترول لها تأثير إيجابي على سعر الصرف الحقيقي وهي المحدد الرئيسي، وكذلك يتأثر سعر الصرف الحقيقي بالانفتاح التجاري وفروق الإنتاجية والإنفاق الحكومي، أما الاستثمار الأجنبي المباشر كان تأثيره ضعيف.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف الحقيقي للدینار الجزائري، الانفتاح التجاري، التكامل المالي، التكامل المتزامن، نموذج

.ARDL

Résumé :

Cette étude vise à analyser les mouvements du taux de change réel du dinar algérien et de ses principaux déterminants : prix de pétrole, libéralisation commerciale, intégration financière, dépenses publiques et différentiels de productivité, en utilisant la méthodologie de cointégration durant la période 1970-2015.

Les résultats de l'étude ont montré qu'il existe une relation d'équilibre à long terme entre le taux de change réel et ses principaux déterminants en Algérie, et confirmé que les prix du pétrole ont un effet positif sur le taux de change réel. Le taux de change réel est également affecté par la libéralisation du commerce, différentiels de productivité et dépenses publiques, tandis que l'impact de l'investissement étranger direct sur le taux de change réel de l'Algérie est faible.

Mots-clés : Taux de change réel du dinar algérien, Libéralisation commerciale, Intégration financière, Méthodologie de cointégration, Le modèle ARDL.

Abstract:

The aim of this study is to shed light on the movements of the real exchange rate of the Algerian dinar and its main determinants, namely oil prices, trade liberalization, financial integration, government expenditure and productivity differentials, using the methodology of cointegration during the period 1970-2015.

The results of the study showed that there is a long run equilibrium relationship between the real exchange rate and its main determinants in Algeria, and confirmed that oil prices have a positive effect on the real exchange rate. The real exchange rate is also affected by trade liberalization, productivity differentials and government spending, while the impact of foreign direct investment on Algeria's real exchange rate is weak.

Keywords: Algerian Dinar Real Exchange Rate, Trade Liberalization, Financial Integration, Cointegration Methodology, ARDL Model.